



الهيئة العامة للعتابة بطابعة وتشرن  
القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما

# دَعْوَى تَعَارُضِ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ

## مَعَ الْعِلْمِ التَّجْرِييِّ

دَرَايَسَةٌ نَقْدِيَّةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ

تَأَلَّفَ

د. رَاشِدٌ صَليُّهُمُ فَهْدُ الصَّليُّهُمُ الهَاجِرِي

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ

الجزء الثاني

لا يحوي تعارض السنن النبوية

مع العلماء التجريبيين



الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر  
القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما



[www.qsa.gov.kw](http://www.qsa.gov.kw)



qsakuwait

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م



الهيئة العامة للعاية طبابعة ونشر،  
القرآن الكريم والسنة النبوية وعلموهما

# دَعْوَى تَعَارُضِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

## مَعَ الْعِلْمِ التَّجْرِي

دِرَاسِيَّة نَقْدِيَّة تَطْبِيقِيَّة

تَأَلَّفَ

د. رَاشِدٌ صَليهِمُ فَهْدُ الصَّليهِمُ الهَاجِرِي

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ

الجزء الثاني

أصل هذا الكتاب رسالة علمية حصل الباحث فيها على درجة الدكتوراه

بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى لعام ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

من كلية الحديث والدراسات الإسلامية،

في الجامعة الإسلامية، في المدينة النبوية



## المبحث الثالث

### الأحاديث التي ادعى تعارضها مع علم الأرض (الجيولوجيا)

علم الأرض (Geology): «هو العلم الذي يبحث في أصل الأرض، وعلاقتها بالكون، ومكوناتها، وشكلها، وتاريخها والعمليات، والحوادث والتغيرات التي عاصرت نشأتها ولعبت دورًا أساسيًا في تشكيلها بالصورة الحالية ونتائج ذلك»<sup>(١)</sup>.

والجيولوجيا هي كلمة يونانية الأصل مركبة من كلمتين: «جيو» وتعني الأرض، و«لوجيا» وتعني: علم.

والأرض وإن كانت معدودة ضمن المجموعة الشمسية والتي تُبحث في علم الفلك، إلا أنها أُفردت علمًا مستقلًا لاختصاصها بموارد الحياة الأساسية. وارتباط العلوم ببعضها أمرٌ طبيعي، إذ من المسائل ما يُبحث في علمين مختلفين؛ فمثلا الشكل الهندسي للأرض من حيث الكروية أو التسطّيح مسألة مبحوثة في علم الفلك وفي علم الأرض، وكذلك ثبات الأرض ودورانها ونحو ذلك، ورأيت أنها أقرب بعلم الأرض ولذلك ذكرت المطالب المتعلقة بها في هذا المبحث كما سيأتي إن شاء الله.



(١) أساسيات الجيولوجيا، د. ميشيل كامل عطاء الله (ص: ١٩)، وانظر: أساسيات الجيولوجيا البيئية، د. عماد محمد إبراهيم خليل (ص: ١-٢). والمعجم الجيولوجي المصور (٢/ ٨٠٥). والموسوعة العربية العالمية (٨/ ٦٨٨).

## المطلب الأول

### حديث البيت المعمور:

ورد ذكر البيت المعمور في النصوص الشرعية، فقد أقسم الله به في كتابه العزيز فقال ﷺ: ﴿وَالطُّورِ ① وَكِتَابِ مَسْطُورٍ ② فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ ③ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ④﴾. [الطور: ٤].

وعن مالك بن صعصعة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال -في حديث المعراج-: «ثم رُفِع لي البيت المعمور، فقلت: يا جبريل ما هذا؟ قال: هذا البيت المعمور يدخله كل يوم سبعون ألف ملك، إذا خرجوا منه لم يعودوا فيه آخر ما عليهم» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

ورواه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، به<sup>(٢)</sup>.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث المعراج -أيضاً- وفيه: «ثم عرج بنا إلى السماء السابعة، فاستفتح جبريل، فقيل: من هذا؟ قال: جبريل. قيل: ومن معك؟ قال: محمد صلى الله عليه وسلم. قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه. ففُتِح

(١) صحيح البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، (٤/١١٠)؛ رقم: ٣٢٠٧، وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم، (١/١٥٠)؛ رقم: ١٦٤.  
(٢) قال البخاري -بعد حديث مالك بن صعصعة المتقدم-: «وقال همام، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في البيت المعمور». قال ابن حجر: «وهي موصولة هنا عن هدبة عنه، ووهم من زعم أنها معلقة». فتح الباري (٦/٣٠٨)، وانظر: تغليق التعليق (٣/٤٩٤).

لنا، فإذا أنا بإبراهيم عليه السلام، مسندًا ظهره إلى البيت المعمور، وإذا هو يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون إليه» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

هذا ما ورد في القرآن الكريم، وفي صحيح السنة النبوية، وهو لا إشكال فيه، لصحة مصدره، وصحة معناه، ووضوحه، وسلامته من المعارض.

إلا أنه وردت روايات أخرى فيها «أن البيت المعمور حيال الكعبة، ولو سقط منه حجر لسقط على الكعبة» وهذه الروايات ادّعى معارضتها للعلم التجريبي من جهتين<sup>(٢)</sup>:

الجهة الأولى: أنه يلزم منها أن الأرض مسطحة غير كروية.

والجهة الثانية: أنه يلزم منها ثبات الأرض وعدم دورانها.

والجواب عن هذا الادعاء أولاً: بالتثبت من صحة الخبر.

فقد وردت عدة أخبار فيها: «أن البيت المعمور بحيال الكعبة»، ومن ذلك:

– ما روي مرفوعاً من طريق أبي هريرة رضي الله عنه :

روى العُقيلي<sup>(٣)</sup>، وابن عدي<sup>(٤)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٥)</sup>، من طُرُقٍ عن: روح بن

جناح، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم، (١/١٤٦)؛ رقم: ١٦٢.

(٢) مدونة: «القرآن والعلم»، مقال: «حول البيت المعمور، وعرش الرحمن، وتجاوزات

الإعجازيين في شأنهما» <http://kazaaber.blogspot.com/2012/10/blog-post.html>.

.html. ٤\_post

(٣) الضعفاء الكبير (٢/٥٩-٦٠).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/٥٤٨).

(٥) الموضوعات (١/١٤٦).

قال: «في السماء الدنيا بيتٌ، يقال له: البيت المعمور، حيال الكعبة، وفي السماء الرابعة نهر، يقال له: الحيوان، فيدخله جبريل ﷺ كل يوم فينغمس فيه الغمسة، ثم يخرج، فينتفض انتفاضة، فتخر عنه سبعون ألف قطرة، فيخلق الله من كل قطرة ملكًا، يؤمروا أن يأتوا البيت المعمور، فيطوفون فيه، فيقفون، ثم يخرجون منه، فلا يعودون إليه أبدًا، يولى عليه أحدهم، يُؤمر أن يقدمهم من السماء موقفًا يسبحون الله إلى يوم القيامة».

وهذا الحديث متفق على ضعفه<sup>(١)</sup>، واختلف بين كونه موضوعًا أو منكرًا، وقد حكم بوضعه ابن الجوزي<sup>(٢)</sup>، وتتابع العلماء الذين ألفوا في الأحاديث الموضوعية على إيراده ضمنها مع اختلافهم فيه ما بين مرجح لنكارتها و مرجح لوضعه<sup>(٣)</sup>.

قال الجوزجاني السعدي: «روح بن جناح، ذكر عن الزهري حديثًا معضلاً في البيت المعمور»<sup>(٤)</sup>. قال أبو أحمد الحاكم: «هذا حديث منكر، لا أعلم له أصلًا من حديث أبي هريرة، ولا في حديث سعيد بن المسيب، ولا في حديث محمد بن مسلم الزهري»<sup>(٥)</sup>. وقال عبد الغنى الحافظ: «هذا حديث منكر بهذا الإسناد ليس له أصل عن الزهري، ولا عن سعيد، ولا عن أبي هريرة، ولا يصح

(١) انظر: فتح الباري (٦/٣٠٩)، والدر المشور (١٣/٦٧٩).

(٢) الموضوعات (١/١٤٧).

(٣) انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة (١/١٩٤)، واللالئ المصنوعة (١/٨٤)، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية (ص: ٤٦٤).

(٤) أحوال الرجال (ص: ٢٧١-٢٧٢).

(٥) الأسامي والكنى (٥/١٠٥).

عن رسول الله ﷺ من هذه الطريق ولا من غيرها»<sup>(١)</sup>. وقال الذهبي: «تفرد به روح، وهو منكر، قلت: لا ينبغي أن يدخل هذا في الموضوعات»<sup>(٢)</sup>.

وأفته: رَوَحُ بن جناح، قال ابن عدي: «ولا يعرف هذا الحديث إلا بروح بن جناح، عن الزهري»<sup>(٣)</sup>. وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يُتهم به إلا روح بن جناح فإنه يعرف به ولم يتابعه عليه أحد»<sup>(٤)</sup>.

وهو ضعيف جداً، قال فيه أبو زرعة، والنسائي: «ليس بالقوي»<sup>(٥)</sup>. ووثقه دُحيم<sup>(٦)</sup>، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحر في صناعة الحديث شهد لها بالوضع»<sup>(٧)</sup>. وقال الحاكم: «روى عن مجاهد أحاديث موضوعة»<sup>(٨)</sup>. وقال أبو نعيم: «يروي عن مجاهد بأحاديث منكرة لا شيء»<sup>(٩)</sup>.

وسُئِلَ الدارقطني عنه هل هو متروك؟ فقال: «لا»<sup>(١٠)</sup>.

فالزيادة في هذا الإسناد منكرة لا تثبت عن النبي ﷺ.

(١) الموضوعات (١/١٤٧).

(٢) تلخيص كتاب الموضوعات (ص: ٣٠-٣١)؛ رقم: ٣٩.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/٥٤٨).

(٤) الموضوعات (١/١٤٧).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٤٩٧)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٤٠).

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/٢٣٤).

(٧) المجروحين (١/٣٠٠).

(٨) المدخل إلى الصحيح (ص: ١٣٧).

(٩) الضعفاء لأبي نعيم (ص: ٨١).

(١٠) العلل للدارقطني (٩/١٣٢).

وروي من طريق ابن عباس رضي الله عنه :

رواه صفوان بن سليم واختلف عليه في الوصل والإرسال؛  
 فرواه الأزرقي<sup>(١)</sup>، عن سعيد بن سالم قال: أخبرني ابن جريج، عن صفوان  
 بن سليم، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ:  
 «البيت الذي في السماء يقال له الضراح، وهو مثل بناء هذا البيت الحرام، ولو  
 سقط لسقط عليه، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك، لا يعودون فيه أبدًا».  
 وتابع سعيدًا فيه إسحاق بن بشر، فرواه الطبراني<sup>(٢)</sup>: من طريق: إسحاق بن  
 بشر أبو حذيفة، ثنا ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن كريب، عن ابن عباس،  
 قال: قال رسول الله ﷺ، مثله.  
 وتابعهم محمد بن زياد، فرواه ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>، من طريق: محمد بن زياد،  
 عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ، نحوه.  
 وخالفه إبراهيم بن محمد الأسلمي فأرسله، رواه عبد الرزاق<sup>(٤)</sup>: عن  
 الأسلمي، عن صفوان بن سليم، عن كريب - مولى ابن عباس - أن النبي ﷺ  
 قال: «البيت المعمور الذي في السماء يقال له الضراح وهو على البيت الحرام،  
 لو سقط سقط عليه، يعمره كل يوم سبعون ألف ملك لم يروه قط، وإن في السماء  
 السابعة لحرماً على قدر حرمة».

(١) أخبار مكة للأزرقي (٤٩/١).

(٢) المعجم الكبير (٤١٧/١١). قال الهيثمي: «رواه الطبراني، وفيه إسحاق بن بشر أبو حذيفة وهو متروك». مجمع الزوائد (١١٣/٧).

(٣) العلل المتناهية (٢/٧٩-٨٠)؛ رقم: ٩٣٧.

(٤) مصنف عبد الرزاق (٥/٢٨)؛ رقم: ٨٨٧٤.

إلا أن جميع هذه الطرق ضعيفة جدًا؛ أما طريق الأزرقى ففيه سعيد بن سالم، وهو: «صديق يهم، رمي بالإرجاء»<sup>(١)</sup>. قال ابن حبان: «كان يرى الإرجاء، وكان يهم في الأخبار حتى يجيء بها مقلوبة حتى خرج بها عن حد الاحتجاج به»<sup>(٢)</sup>.

ورواية الطبراني فيها إسحاق بن بشر، قال ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات ويأتي بما لا أصل له عن الأثبات... لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب فقط»<sup>(٣)</sup>. وقال الدارقطني: «كذاب متروك»<sup>(٤)</sup>.

ورواية ابن الجوزي فيها محمد بن زياد الميموني، قال عنه الإمام أحمد: «كذاب خبيث أعور يضع الحديث»<sup>(٥)</sup>. وقال الدارقطني: «يكذب»<sup>(٦)</sup>.

وأما رواية عبد الرزاق ففيها إبراهيم بن محمد الأسلمي، قال الإمام أحمد: «لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكراً ليس لها أصل، وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه»<sup>(٧)</sup>. وقال أبو حاتم: «كذاب، متروك الحديث»<sup>(٨)</sup>.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٠)؛ رقم: ٢٣١٥.

(٢) المجروحين (١/٣٢٠).

(٣) المجروحين (١/١٣٥).

(٤) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص: ٨٧).

(٥) العلال ومعرفة الرجال برواية عبد الله بن أحمد (٣/٢٩٧)؛ رقم: ٥٣٢٢.

(٦) الضعفاء والمتروكون (ص: ٤٦٨).

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/١٢٦).

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/١٢٦).

ورواه البيهقي<sup>(١)</sup>، من طريق: عمرو بن حماد، حدثنا أسباط، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس: «إن في السماء بيتاً يقال له الضراح، وهو فوق البيت العتيق من حياله، حرمة في السماء كحرمة هذا في الأرض، يُلججه كل ليلة سبعون ألف ملك يصلون فيه، لا يعودون إليه أبداً غير تلك الليلة».

وإسناده ضعيف، ففيه: أسباط بن نصر، قال أبو حاتم الرازي: «سمعت أبا نعيم يضعف أسباط بن نصر، وقال: أحاديثه عامية سقط مقلوبة الأسانيد»<sup>(٢)</sup>.

سماك بن حرب روايته عن عكرمة خاصة مضطربة<sup>(٣)</sup>. فكان يُسند الأحاديث المقطوعة على عكرمة فيرويها عن ابن عباس<sup>(٤)</sup>، قال العجلي: «كان في حديث عكرمة ربما وصل عن ابن عباس، وربما قال: قال النبي ﷺ، إنما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس، وكان سفيان الثوري يضعفه بعض الضعف»<sup>(٥)</sup>.

ورواه الطبري<sup>(٦)</sup> قال: حدثني محمد بن سعد قال: حدثني أبي قال: حدثني عمي قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، قوله: والبيت المعمور قال: «هو بيت حذاء العرش تعمره الملائكة، يصلي فيه كل يوم سبعون ألفاً من الملائكة ثم لا يعودون إليه».

ومحمد بن سعد: هو ابن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي،

(١) شعب الإيمان (٥/٤٥٦)؛ رقم: ٣٧٠٩.

(٢) الجرح والتعديل (٢/٣٣٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٩)؛ رقم: ٢٦٢٤.

(٤) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٦/٧٣).

(٥) الثقات للعجلي (١/٤٣٦-٤٣٧)؛ رقم: ٦٨٠.

(٦) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٢١/٥٦٤).

فالإسناد عن محمد بن سعد، عن سعد بن محمد، عن الحسين بن الحسن بن عطية، عن الحسن بن عطية، عن عطية بن سعد، عن ابن عباس رضي الله عنه موقوفًا.

وسعد بن محمد العوفي قال فيه الإمام أحمد: «ذاك جهمي، امتحن أول شيء قبل أن يُخوفوا، وقبل أن يكون ترهيب، فأجابهم ... لو لم يكن هذا أيضًا لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه ولا كان موضعًا لذاك»<sup>(١)</sup>.

وعم أبيه: الحسين بن الحسن بن عطية، ضعفه ابن معين<sup>(٢)</sup>، وقال ابن حبان: «منكر الحديث يروي عن الأعمش وغيره أشياء لا يتابع عليها كأنه كان يقلبها وربما رفع المراسيل وأسند الموقوفات ولا يجوز الاحتجاج بخبره»<sup>(٣)</sup>.  
وأبوه الحسن بن عطية: «ضعيف»، وأبوه عطية بن سعد: «صدوق يخطئ كثيرًا»<sup>(٤)</sup>.

فلا يصح هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن ابن عباس رضي الله عنه ولا عن كريب مولى ابن عباس.

وروي مرفوعًا عن عائشة رضي الله عنها، رواه الثعلبي<sup>(٥)</sup>، قال: أخبرنا الحسين بن محمد بن الحسين، قال: حدثنا هارون بن محمد بن هارون، قال: حدثنا إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثني سفيان ابن نشيط، عن أبي محمد، عن ابن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال

(١) تاريخ بغداد (١٠: ١٨٣).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٤).

(٣) المجروحين (١/ ٢٤٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٩٩)؛ رقم: ١٢٥٦، و(ص: ٣٩٣)؛ رقم: ٤٦١٦.

(٥) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/ ١٢٤).

النبى ﷺ: «إن هذه الكعبة بحيال البيت المعمور الذي في السماء السابعة، يدخل ذلك البيت كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون إليه أبداً إلى يوم القيامة، لو وقع منه حجر لوقع على ظهر الكعبة».

فيه: الحسين بن محمد بن الحسين المعروف بـ: فنجويه، «كان ثقة، صدوقاً كثير الرواية للمناكير»<sup>(١)</sup>.

وهارون بن محمد بن هارون العطار، لم أجد له ترجمة.

وسفيان بن نشيط، لم يرو عنه إلا موسى بن إسماعيل<sup>(٢)</sup>، ولم أجد له توثيقاً من معتبر، ذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(٣)</sup>، وقال ابن حجر: «مقبول»<sup>(٤)</sup>. أي: حيث يُتابع وإلا فلين الحديث.

وأبو محمد لم أعرفه.

فالحديث ضعيف جداً.

وقد روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام، موقوفاً عليه من قوله ﷺ:

رواه سماك بن حرب واختُلف عليه في ذكر هذه اللفظة وعدم ذكرها؛

فرواه الطبري<sup>(٥)</sup>، عن محمد بن المثني، عن محمد بن جعفر، عن شعبة،

عن سماك بن حرب، قال: سمعت خالد بن عرعة، قال: سمعت علياً عليه السلام وخرج إلى الرّحبة، فقال له ابن الكواء أو غيره: ما البيت المعمور؟ قال: «بيتُ

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٩/٢٣٤).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٢/١٧٢).

(٣) الثقات لابن حبان (٦/٤٠٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٨)؛ رقم: ٢٤٥٤.

(٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٢١/٥٦٣).

في السماء السادسة، يُقال له: الضراح، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك، لا يعودون فيه أبداً».

ورواه الطبري<sup>(١)</sup>، عن ابن حميد، عن بهرام، عن سفيان الثوري؛ عن سماك، به، وفيه: «الضريح» بدل: «الضراح».

ورواه أبو بكر ابن أبي خيثمة<sup>(٢)</sup>، عن موسى بن إسماعيل؛

ورواه إسحاق بن راهويه<sup>(٣)</sup>، عن النضر بن شميل؛

ورواه الضياء المقدسي<sup>(٤)</sup>، من طريق: حجاج بن منهال؛

ثلاثتهم (موسى، والنضر، وحجاج) عن حماد بن سلمة؛

رواه الطبري<sup>(٥)</sup>، عن هناد بن السري عن أبي الأحوص،

كلاهما (حماد بن سلمة، وأبو الأحوص) عن سماك، به، وفيه: «وهو بحيال الكعبة من فوقها، حرمة في السماء كحرمة البيت في الأرض».

فشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري رووه عن سماك من غير هذه اللفظة،

وخالفهم أبو الأحوص، وحماد بن سلمة فذكروها، وكلهم ثقات متقنين، فلعل

الاختلاف من سماك نفسه، فهو غير متقن، وفي روايته ضعف<sup>(٦)</sup>.

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٢١/٥٦٤).

(٢) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١/١٤٧-١٤٨)؛ رقم: ٣١٠.

(٣) المطالب العالية (١٥/٢٧٩).

(٤) الأحاديث المختارة (٢/٦٠-٦٢)؛ رقم: ٤٣٨.

(٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٢١/٥٦٢).

(٦) انظر: الثقات للعجلي (١/٤٣٦-٤٣٧)؛ رقم: ٦٨٠. والكامل في ضعفاء الرجال (٦/٧٣).

وتقريب التهذيب (ص: ٢٨٩)؛ رقم: ٢٦٢٤.

ورواه الطبري<sup>(١)</sup>، عن أبي كريب، عن طلق بن غنام، عن زائدة عن عاصم، عن ربيعة قال: سألت ابن الكواء علياً عليه السلام عن البيت المعمور فقال: «مسجد في السماء يقال له الضراح، يدخله كل يوم سبعون ألفاً من الملائكة، لا يرجعون فيه أبداً».

ورواه عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>،

والأزرقي<sup>(٣)</sup>، من طريق: عبد الله بن معاذ الصنعاني؛

كلاهما (عبد الرزاق وعبد الله) عن معمر، عن وهب بن عبد الله، أن أبا الطفيل أخبره أنه سمع ابن الكواء سأل علياً عليه السلام عن البيت المعمور ما هو؟ فقال علي عليه السلام: «ذلك الضراح في سبع سماوات في العرش، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك، لا يعودون إليه إلى يوم القيامة».

ورواه الأزرقي<sup>(٤)</sup>، والضياء المقدسي<sup>(٥)</sup>، من طريق: سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، عن سفيان بن عيينة، عن ابن أبي حسين، عن أبي الطفيل، به.

ورواه الأزرقي<sup>(٦)</sup>، عن جده، عن سفيان بن عيينة، عن ابن أبي الحسين، عن أبي الطفيل، به إلا أنه زاد فيه: «وهو حذاء هذا البيت».

ورواه الطبري<sup>(٧)</sup>، عن ابن حميد، عن حكام، عن عنبة، عن عبيد المكتب،

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٢١/٥٦٣).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٥/٢٨)؛ رقم: ٨٨٧٥.

(٣) أخبار مكة للأزرقي (١/٥٠).

(٤) أخبار مكة للأزرقي (١/٤٩).

(٥) الأحاديث المختارة (٢/١٧٠-١٧٢)؛ رقم: ٥٥٧.

(٦) أخبار مكة للأزرقي (١/٤٩).

(٧) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٢١/٥٦٣-٥٦٤).

عن أبي الطفيل قال: سأل ابن الكواء علياً عليه السلام عن البيت المعمور، قال: «بيت بحيال البيت العتيق في السماء، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك على رسم راياتهم، يقال له الضراح، يدخله كل يوم سبعون ألفاً من الملائكة ثم لا يرجعون فيه أبداً».

ورواه ابن عساكر<sup>(١)</sup>، من طريق: ربعي بن عبد الله بن الجارود، عن سيف بن وهب التميمي، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، به، وزاد: «بيت في ست سماوات يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون إليه إلى يوم القيامة وهو الضراح وهو حذاء الكعبة من السماء».

فزيادة لفظ: «وهو حذاء الكعبة»، صحيح الإسناد إلى علي بن أبي طالب عليه السلام من قوله موقوفاً عليه.

### وروي موقوفاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص:

رواه البيهقي<sup>(٢)</sup>: من طريق: عبد الرحمن بن الحسن القاضي، حدثنا إبراهيم بن الحسين، حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا شيبان، حدثنا قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: «البيت المعمور بيت في السماء بحيال الكعبة لو سقط سقط عليها، يصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك، والحرم حرم بحياله إلى العرش، وما من السماء موضع إهاب إلا وعليه ملك ساجد أو قائم».

(١) تاريخ دمشق (١٧/٣٣٥).

(٢) شعب الإيمان (٥/٤٥٥)؛ رقم: ٣٧٠٦.

وعبد الرحمن بن الحسن كان يكذب في روايته عن إبراهيم بن الحسين<sup>(١)</sup>.

وروي مرسلًا عن النبي ﷺ:

رواه عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>، عن معمر بن راشد؛

ورواه الطبري<sup>(٣)</sup>: عن بشر، عن يزيد، عن سعيد؛

كلاهما: (معمر، وسعيد) عن قتادة، ذكر لنا أن نبي الله ﷺ قال يوما

لأصحابه: «هل تدرّون ما البيت المعمور؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال:

«فإنه مسجد في السماء تحته الكعبة، لو خَرَّ لَحَرَّ عليها»، أو «عليه، يصلي فيه

كل يوم سبعون ألف ملك، إذا خرجوا منه لم يعودوا آخر ما عليهم».

والمرسل ضعيف لانقطاعه بين قتادة والنبي ﷺ.

خلاصة الحكم على الحديث: أنه لا يصح مرفوعًا عن النبي ﷺ وجميع

الأسانيد الواردة ضعيفة أو ضعيفة جدًا.

وإنما صح موقوفًا من قول علي بن أبي طالب ؓ.

وقد شاع هذا القول بين المفسرين بناء على ما روي فيه عن علي ؓ،

ولعدم وجود نص فيه، فقد وقع الخلاف بينهم في كثير من تفاصيله.

فقيل: البيت المعمور هو: الكعبة ذاتها، وقيل: بيت كان في الأرض ثم رُفِعَ

إلى السماء، وقيل: بل في السماء من بداية خلقه، واختلف في أي سماء يقع،

(١) انظر: تاريخ بغداد (١١/٥٩١)؛ رقم: ٥٣٨١.

(٢) مصنف عبد الرزاق (٣/٢٤٢)؛ رقم: ٣٠٠٠.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٢١/٥٦٥).

ف قيل: في السابعة، وهو الصحيح<sup>(١)</sup>، وقيل: في السادسة، وقيل: في الرابعة، وقيل: في السماء الدنيا، وقيل في كل سماء بيت معمور<sup>(٢)</sup>.

أما الثابت بالإسناد الصحيح عن النبي ﷺ هو ما سبق ذكره من رواية مالك بن صعصعة، وأنس بن مالك رضي الله عنه، وخلاصته: أنه بيت في السماء السابعة، رآه النبي ﷺ، ورأى إبراهيم عليه السلام مسنداً ظهره إليه، وهو بيت يطوف به كل يوم من الملائكة سبعون ألفاً، لا يعودون إليه مرة أخرى.

فما صح سنده وثبت عن النبي ﷺ، لا يُعارضه شيء من العلم التجريبي. وسيأتي الكلام عن مسألتي: كروية الأرض، وثبوتها وحركتها، في المطالبين التاليين إن شاء الله<sup>(٣)</sup>.



(١) انظر: فتح الباري (١/٤٦٢).

(٢) انظر: تفسير القرآن للسمعاني (٥/٢٦٧)، والمححر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (٥/١٨٦)، وزاد المسير لابن الجوزي (٤/١٧٥-١٧٦)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٥/٣٤٥).

(٣) انظر: (٢/٢٠) و(٢/٣٦).

## المطلب الثاني

## أحاديث ادَّعي تعارضها مع كروية الأرض

سبق الكلام عن حديث البيت المعمور وأنه حيال الكعبة، وسبق بيان أنه لا يصح عن النبي ﷺ شيءٌ في ذلك.

ورُويت أحاديث أخرى ادَّعي مخالفتها للشكل الهندسي للأرض<sup>(١)</sup>، ومن

ذلك:

ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أول الأرضين خرابًا، يُسراها ثم يمناها».

هذا الحديث رواه الطبراني<sup>(٢)</sup>، -وعنه أبو نعيم-<sup>(٣)</sup>؛

ورواه الدارقطني<sup>(٤)</sup>، عن أبي طالب الحافظ، ومحمد بن إسماعيل

الفارسي؛

ورواه تمام<sup>(٥)</sup>، عن محمد بن عبد الله بن جبلة؛

وأبو يعلى الخليلي<sup>(٦)</sup>، عن جده، وعبد الله القاضي، عن عبد الرحمن

الهمداني؛

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٤/١٥٨-١٥٩)؛ رقم: ١٦٥٩.

(٢) المعجم الأوسط (٤/٢٥)؛ رقم: ٣٥١٩.

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٧/١١٢).

(٤) العلل للدارقطني (١٣/٤٦٣).

(٥) فوائد تمام (١/١٢٣).

(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/٤٧٤).

كلهم: (الطبراني، وأبو طالب، والفارسي، وابن جبلة، والهمداني) عن: حفص بن عمر الصباح، عن موسى بن مسعود، عن سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله، عن النبي ﷺ، به.

ورواه أبو يعلى الخليلي<sup>(١)</sup>، عن جده، وعبد الله القاضي، عن عبد الرحمن بن حمدان الهمداني، عن هلال بن العلاء الرقي، عن أبي حذيفة موسى بن مسعود، عن سفيان الثوري، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير بن عبد الله ﷺ، موقوفاً، من قوله.

ورواه ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup>، عن أبي أسامة، ووكيع بن الجراح؛

ورواه الدارقطني<sup>(٣)</sup>، عن أحمد بن عبد الله الوكيل، عن عمر بن شبة، عن

يحيى القطان؛

كلهم: (أبو أسامة، ووكيع، ويحيى القطان) عن إسماعيل، عن قيس قال:

قال جرير لقومه فيما يعظهم: «أول أرضكم خراباً يسراها، ثم تتبعها يمنها، وإن المحشرها هنا، يعني الشام، وأنا بالأثر».

فالحديث قد اختلف على أبي حذيفة في رفعه ووقفه، فرواه حفص

مرفوعاً، ورواه هلال موقوفاً.

وحفص بن عمر بن الصباح الرقي، قال عنه أبو أحمد الحاكم: «حدّث

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/ ٤٧٤).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٩/ ٥٤١)؛ رقم: ٣٦٩٨١، و(١٩/ ٢٣٤)؛ رقم: ٣٥٨٩٨.

(٣) العلل للدارقطني (١٣/ ٤٦٣).

بغير حديثٍ لم يُتابع عليه»<sup>(١)</sup>. وقال ابن الجوزي: «ضعيف»<sup>(٢)</sup>. وقال الذهبي: «صدوق في نفسه وليس بمتقن»<sup>(٣)</sup>.

وذكر الخليلي أنه كان يحفظ، ويتفرد برفع هذا الحديث، وقال: «الموقوف أصح»<sup>(٤)</sup>.

وكذلك رواه الأئمة أبو أسامة، ووكيع بن الجراح، ويحيى القطان، موقوفًا. ورَجَّح الدارقطني رواية الوقف، فقال: «ورواه يحيى القطان، ويعلى، وأبو أسامة، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير، قوله، وهو الصواب».

فالحديث لا يصح عن النبي ﷺ بل هو موقوف من قول جرير بن عبد الله. وقال الألباني: «ضعيف... ثم إن ظاهر الحديث منكر عندي، لأن الأرض كروية قطعًا، كما تدل عليه الحقائق العلمية، ولا تخالف الأدلة الشرعية، خلافاً لمن يماري في ذلك، وإذا كان الأمر كذلك فأين يمني الأرض ويسراها؟! فهما أمران نسيان كالشرق والغرب تمامًا»<sup>(٥)</sup>.

### مسألة كروية الأرض:

إن النصوص الشرعية قد تكلمت عن الأرض في آيات وأحاديث كثيرة، في منافعها، وهيئتها وامتنان الله على عباده بأن جعلها قرارًا لهم وبيئةً صالحةً للعيش واكتساب المنافع.

- 
- (١) سير أعلام النبلاء (١٣/٤٠٦).
  - (٢) العلل المتناهية (٢/٣٧١).
  - (٣) سير أعلام النبلاء (١٣/٤٠٦).
  - (٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/٤٧٤).
  - (٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٤/١٥٨-١٥٩)؛ رقم: ١٦٥٩.

أما الشكل الهندسي للأرض فقد ورد في النصوص الشرعية ما يدل عليه عموماً، من غير توسع في تفاصيل أبعاد الأرض وطولها وعرضها ودقائق هيئتها. قال ابن تيمية: «اعلم أن الأرض قد اتفقوا على أنها كروية الشكل ... وإذا كانت سماء الدنيا فوق الأرض محيطة بها فالثانية كروية وكذا الباقي ... والأفلاك مستديرة بالكتاب والسنة والإجماع»<sup>(١)</sup>.

فالكتاب والسنة والإجماع قد دلّ على كروية الأرض.

أما الأدلة من القرآن الكريم فقول الله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾ وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣١﴾ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ ﴿٣٢﴾ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٣٣﴾﴾. [الأنبياء: ٣٠-٣٣].

وقوله ﷻ: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي

فَلَكَ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾﴾. [يس: ٤٠].

والفلك في كلام العرب هو كل شيء مستدير<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عباس (ت: ٦٨ هـ): «تدور الشمس والقمر في أبواب السماء

كما تدور الفلكة في المغزل»<sup>(٣)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٠).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٤/ ٤٥٢)، والقاموس المحيط (ص: ٩٥١)؛ مادة: «فلك». وجامع

البيان عن تأويل أي القرآن (تفسير الطبري) (١٦/ ٢٦٦).

(٣) رواه إبراهيم الحربي بإسناد حسن، ذكره ابن حجر في تغليق التعليق (٤/ ٢٥٨).

وقال الحسن البصري (ت: ١١٠هـ): «مثل فلانة المغزل يدورون»<sup>(١)</sup>.  
و«فلانة المغزل وهي خشبة مستديرة وفي أعلاها مسمار مثني يدخل فيه  
الغزل ويدار لينفتل الغزل»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ): «وإذ كان كل ما دار في كلامها  
[اللغة العربية] فلاناً، ولم يكن في كتاب الله، ولا في خبر عن رسول الله ﷺ،  
ولا عمن يُقطع بقوله العذر، دليل يدل على أي ذلك هو من أي، كان الواجب أن  
نقول فيه ما قال، ونسكت عما لا علم لنا به، فإذا كان الصواب في ذلك من القول  
ما ذكرنا، فتأويل الكلام: والشمس والقمر، كل ذلك في دائر يسبحون ... معناه:  
يجرون»<sup>(٣)</sup>.

قال العز بن عبد السلام (ت: ٦٦٠هـ): «الفلك السماء، أو القطب  
المستدير الدائر بما فيه من القمرين والنجوم، ومنه فلانة المغزل لاستدارتها  
ودورانها. واستدارة الفلك كدور الكرة، أو كدور الرحي»<sup>(٤)</sup>.

والآيات عامة في جميع الكواكب، «وجيء بضمير (يسبحون) ضمير  
جمع، مع أن المتقدم ذكره شيئان، هما: الشمس والقمر، لأن المراد إفادة تعميم

(١) علّقه البخاري في الصحيح، والطبري، وذكر ابن حجر أن ابن عيينة وصله في تفسيره، عن  
عمرو عن الحسن. صحيح البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا  
مِنْ أَلْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ (٧). جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٦/٢٦٦).  
تغليق التعليق: (٤/٢٥٧).

(٢) التحرير والتنوير (١٧/٦١).

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٦/٢٦٧).

(٤) تفسير القرآن، للعز بن عبد السلام (٢/٣٢٣).

هذا الحكم للشمس، والقمر، وجميع الكواكب، وهي حقيقة علمية سبق بها القرآن<sup>(١)</sup>.

ومن الآيات التي استدل بها على كروية الأرض، قوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۗ أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْعَفْوَ ۗ﴾. [الزمر: ٥].

قال ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ): «البراهين من القرآن والسنة قد جاءت بتكويرها، قال الله ﷻ: ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ﴾. وهذا أوضح بيان في تكوير بعضها على بعض، مأخوذ من كور العمامة، وهو إدارتها، وهذا نص على تكوير الأرض، ودوران الشمس كذلك»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): «والتكوير هو: التدوير، ومنه قيل: كار العمامة وكورها إذا أدارها، ومنه قيل: للكرة كرة، وهي الجسم المستدير ولهذا يقال: للأفلاك كروية الشكل»<sup>(٣)</sup>.

وتكوير الليل والنهار وهما من الأزمنة، يلزم منه تكوير الأجسام، لأن الزمان تابع للحركة، والحركة تابعة للأجسام، قال ابن تيمية: «والليل والنهار، وسائر أحوال الزمان تابعة للحركة؛ فإن الزمان مقدار الحركة؛ والحركة قائمة بالجسم المتحرك، فإذا كان الزمان التابع للحركة التابعة للجسم موصوفاً بالاستدارة، كان الجسم أولى بالاستدارة»<sup>(٤)</sup>.

(١) التحرير والتنوير (٢٣/٢٦).

(٢) الفصل في الملل والنحل (٢/٧٨)؛ مطلب: بيان كروية الأرض.

(٣) رسالة في الهلال، ضمن مجموع الفتاوى (٢٥/١٩٣).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/٥٨٨).

وقال ابن عثيمين (ت: ١٤٢١هـ): «والتكوير التدوير، ومعلوم أن الليل والنهار يتعاقبان على الأرض، فإذا كانا مكورين لزم أن تكون الأرض مكورة»<sup>(١)</sup>.

واستدل ابن تيمية على كروية الأرض بحديث النبي ﷺ عن الفردوس، فقال: «وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح «إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس، فإنها أعلى الجنة، وأوسط الجنة، وسقفها عرش الرحمن»<sup>(٢)</sup>. والأعلى لا يكون الأوسط إلا إذا كان الشكل مستديرًا بخلاف المربع والمثلث ونحوهما من الأشكال، فإنه لا يكون أعلاه أوسطه»<sup>(٣)</sup>.

وأما الإجماع فقد قال أبو الحسين أحمد بن جعفر ابن المنادي (ت: ٣٣٦هـ)<sup>(٤)</sup>: «لا خلاف بين العلماء أن السماء على مثال الكرة ... وكذلك أجمعوا على أن الأرض بجميع حركاتها من البر والبحر مثل الكرة»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ): «أن أحدًا من أئمة المسلمين

(١) تفسير جزء عمّ، للعثيمين (ص: ١٧٩).

(٢) رواه البخاري في الصحيح، كتاب: الجهاد والسير، باب: درجات المجاهدين في سبيل الله، (١٦/٤)؛ رقم: ٢٧٩٠.

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٨/٤-٩)، وانظر: رسالة في الهلال، ضمن مجموع الفتاوى (١٩٤/٢٥).

(٤) هو: أحمد بن جعفر ابن المنادي البغدادي، مفسر ومحدث ومُقرئ، له نحو من أربع مئة مصنف، قال الداني: «مُقرئ جليل، غاية في الإتقان، فصيح اللسان، عالم بالآثار، نهاية في علم العربية. صاحب سنة، ثقة مأمون». انظر: تاريخ بغداد (٥/١١٠)، وطبقات الحنابلة (٣/٢)، وتاريخ الإسلام (٧/٦٩٨).

(٥) رسالة في الهلال لابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى (٢٥، ١٩٥-١٩٦)، وانظر: التبصرة لابن الجوزي (٢/١٦٤). والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١/١٨٣).

المستحقين لاسم الإمامة بالعلم ﷺ لم ينكروا تكوير الأرض، ولا يحفظ لأحد منهم في دفعه كلمة، بل البراهين من القرآن والسنة قد جاءت بتكويرها»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن تيمية: «واستدارة الأفلاك - كما أنه قول أهل الهيئة والحساب - فهو الذي عليه علماء المسلمين، كما ذكره أبو الحسن بن المنادي، وأبو محمد بن حزم، وأبو الفرج بن الجوزي، وغيرهم أنه متفق عليه بين علماء المسلمين»<sup>(٢)</sup>.  
وقال -أيضاً-: «فإن هذا مما لا خلاف فيه، بل قد دل الكتاب والسنة وأجمع علماء الأمة على مثل ما عليه أهل المعرفة من أهل الحساب، من أن الأفلاك مستديرة لا مسطحة»<sup>(٣)</sup>.

ومن أجمع من تكلم في مسألة كروية الأرض من العلماء المتقدمين، أبو الحسين ابن المنادي (ت: ٣٣٦هـ)، حيث قال: «لا خلاف بين العلماء أن السماء على مثال الكرة، وأنها تدور بجميع ما فيها من الكواكب كدورة الكرة على قطبين ثابتين غير متحركين: أحدهما في ناحية الشمال، والآخر في ناحية الجنوب ... ويدل على ذلك أن الكواكب جميعها تدور من المشرق تقع قليلاً على ترتيب واحد في حركاتها ومقادير أجزائها، إلى أن تتوسط السماء، ثم تنحدر على ذلك الترتيب، كأنها ثابتة في كرة تديرها جميعها دوراً واحداً ... وكذلك أجمعوا على أن الأرض بجميع حركاتها، من البر، والبحر، مثل الكرة، ويدل عليه أن الشمس والقمر والكواكب لا يوجد طلوعها وغروبها على جميع

(١) الفصل في الملل والنحل (٢/٧٨)؛ مطلب: بيان كروية الأرض.

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٥٦٦)، وانظر: الفصل في الملل والنحل (٢/٧٨)، والتبصرة

لابن الجوزي (٢/١٦٤). والمتنظم في تاريخ الملوك والأمم (١/١٨٣)، ورسالة في

الهلال لابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى (٢٥، ١٩٥-١٩٦).

(٣) رسالة في الهلال، ضمن مجموع الفتاوى (٢٥/١٤٢).

من في نواحي الأرض في وقت واحد، بل على المشرق قبل المغرب، فكرة الأرض مثبتة في وسط كرة السماء كالنقطة في الدائرة، يدل على ذلك أن جرم كل كوكب يرى في جميع نواحي السماء على قدر واحد، فيدل ذلك على بعد ما بين السماء والأرض من جميع الجهات بقدر واحد، فاضطرار أن تكون الأرض ووسط السماء»<sup>(١)</sup>.

فالقول بأن الأرض كروية مستقر عند عامة علماء المسلمين المتقدمين والمتأخرين، ومن خالف في ذلك فهو مسبوق بالإجماع الذي حكاه غير واحد من الأئمة كما سبق<sup>(٢)</sup>.

أما قوله تعالى: ﴿وَالِى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ٢٠]. فهذه الآية من أكثر الآيات التي استدلت بها على عدم كروية الأرض.

ومن أسباب ذلك أن الناس قد اصطالحوا على أن عكس كروية الأرض أنها: مسطحة، فصار المصطلح القائم بينهم هل الأرض كروية أم مسطحة؟ فمصطلح التسطیح نقيض مصطلح التكویر، فلما وافق اللفظ القرآني ما اصطالحوا عليه ظنوا أنه هو المراد بالآية، وهو أمرٌ غريب، إذ الأصل أن النصوص الشرعية تُفسَّر بما فهمه الصحابة والتابعون، وبما دلَّت عليه لغة العرب، ولا تُحاكم النصوص الشرعية إلى المصطلحات البشرية، والتي لم يستقرَّ أكثرها إلا بعد نزول القرآن، فكيف يحاكم السابق بما اصطالح عليه اللاحق.

(١) رسالة في الهلال لابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى (٢٥، ١٩٥-١٩٦)، وانظر: التبصرة لابن الجوزي (٢/١٦٤). والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١/١٨٣).

(٢) رسالة في الهلال، ضمن مجموع الفتاوى (٢٥/١٤٢)، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٨/٤٢٥)، ومجموع فتاوى ابن باز (٣/١٥٦)، و(٩/٢٢٦)، و(٢٧/٤٧٠). وشرح العقيدة الواسطية، لابن عثيمين (٢/٢٢٠).

والأغرب أن البشر بجميع أطيا فهم ومعتقداتهم ولغاتهم يستعملون ذات المصطلح للدلالة على ظاهر الأرض، فجميعهم إنما يُسمي ظاهر الأرض: «سطح الأرض»، ولا خلاف بينهم في هذا، وكلهم يعلم أن سطح الأرض يُقصد به أعلى الأرض الممهدة للعيش، ويقولون سطح البحر كذلك، فالأرض لها سطح، وهي قد سُطحت بهذا المعنى، وهذا ما دلَّت عليه الآية الكريمة كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

فالإجماع على استعمال مصطلح: «سطح الأرض» دون استغراب، مع استنكار قوله تعالى: ﴿وَالِى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾<sup>(١)</sup>، رغم اتفاق اللفظ والمعنى، لا يستقيم، وهو تحكُّم ليس عليه دليل يُسنده.

والسُّطح في اللغة: «بسط الشيء ومدّه، وسطح كلُّ شيء: أعلاه الممتد معه»<sup>(١)</sup>. «يُقال: جبل مُسَطَّح: إذا كان في أعلاه استواء»<sup>(٢)</sup>.

فالحق في تفسير الآية هو ما فسرها به الصحابة، والتابعون، وأئمة المسلمين:

قال ابن عباس، وقتادة (ت: ١١٨هـ)، وابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، وابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ): «سُطحت أي: بُسطت»<sup>(٣)</sup>.

(١) مقاييس اللغة (٣/٧٢)، وانظر: الصحاح للجوهري (١/٣٧٥)؛ مادة: «سطح».

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٢٤/٣٤٠).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١٠/٣٤٢٢)، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٢٤/٣٤٠)، وزاد المسير (٤/٤٣٦). وتنوير المقباس من تفسير ابن عباس للفيروزآبادي (ص: ٥٠٩).

والبسط في اللغة، هو: امتداد الشيء، ونشره وتوسيعه، وبسط الأرض: توسيعها<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ): «سُطحت سطحًا حتى صارت كالمهاد للمقلب عليها»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ): «أي: كيف بسطت، ومُدَّت، ومُهَّدت»<sup>(٣)</sup>.

وقال الشوكاني (ت: ١٢٥٩هـ): «سُطحت أي: بسطت، والسطح: بسط الشيء، يقال: لظهر البيت إذا كان مستويًا: سطح»<sup>(٤)</sup>.

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ): «سُطحت أي: مُدَّت مدًّا واسعًا، وسُهِّلَت غاية التسهيل، ليستقر الخلائق على ظهرها، ويتمكنوا من حرثها وغراسها، والبنيان فيها، وسلوك الطرق الموصلة إلى أنواع المقاصد فيها، واعلم أن تسطيحها لا ينافي أنها كرة مستديرة، قد أحاطت الأفلاك فيها من جميع جوانبها، كما دل على ذلك النقل، والعقل، والحس والمشاهدة، كما هو مذكور معروف عند أكثر الناس، خصوصًا في هذه الأزمنة، التي وقف الناس على أكثر أرجائها بما أعطاهم الله من الأسباب المقربة للبعيد، فإن التسطيح إنما ينافي كروية الجسم الصغير جدًّا، الذي لو سطح لم يبق له استدارة تذكر،

(١) انظر: مقاييس اللغة (١/٢٤٧)، والصحاح للجوهري (٣/١١١٦)، والمفردات في غريب القرآن (ص: ١٢٢)، مادة: «بسط».

(٢) البحر المحيط في التفسير (١٠/٤٦٥).

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/٣٨٧).

(٤) فتح القدير (٥/٥٢٤).

وأما جسم الأرض الذي هو في غاية الكبر والسعة، فيكون كروياً مسطحاً، ولا يتنافى الأمران، كما يعرف ذلك أرباب الخبرة»<sup>(١)</sup>.

وقال الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ): «قد سطحها الله، أي خلقها ممهدة للمشى، والجلوس، والاضطجاع. ومعنى سطحت: سُويّت، يُقال: سطح الشيء إذا سواه، ومنه سطح الدار، والمراد بالأرض: أرض كل قوم، لا مجموع الكرة الأرضية»<sup>(٢)</sup>.

أي: أن الأرض بمجموعها كرة، أما في كل جزء من أجزائها لمن يقف عليها فهي سطح ممهدة.

وسئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: هل الأرض كروية أم مسطحة؟ فأجابت: «الأرض كروية الكل، مسطحة الجزء»<sup>(٣)</sup>.

وقال عبد العزيز ابن باز (ت: ١٤٢٠هـ): «الأرض كروية عند أهل العلم، قد حكى ابن حزم وجماعة آخرون إجماع أهل العلم على أنها كروية، يعني: أنها منضم بعضها إلى بعض، مدرحة كالكرة، لكن الله بسط أعلاها لنا، وجعل فيها الجبال الرواسي، وجعل فيها الحيوان والبحار رحمة بنا ولهذا قال: ﴿وَالِى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾<sup>(٤)</sup> فهي مسطوحة الظاهر لنا، ليعيش عليها الناس ويطمئن عليها الناس، فكونها كروية لا يمنع تسطيح ظاهرها، لأن الشيء الكبير العظيم إذا سَطَّح صار له ظهر واسع»<sup>(٤)</sup>.

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: ٩٢٢-٩٢٣).

(٢) التحرير والتنوير (٣٠/٣٠٦).

(٣) مجموع فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٢٦/٤١٤).

(٤) فتوى صوتية من برنامج: «نورٌ على الدرب»، منشورة في موقع الشيخ عبد العزيز بن باز

قال ابن عثيمين (ت: ١٤٢٠ هـ): «لو قال قائل: إن الله ﷻ أخبر أن الأرض قد سطحت، فقال: ﴿وَالِى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾، ونحن نشاهد أن الأرض مكورة؛ فكيف يكون خبره خلاف الواقع؟ فجوابه: أن الآية لا تخالف الواقع، ولكن فهمه خاطئ إما لقصوره أو تقصيره؛ فالأرض مكورة مسطحة، وذلك لأنها مستديرة، ولكن لكبر حجمها لا تظهر استدارتها إلا في مساحة واسعة تكون بها مسطحة، وحينئذ يكون الخطأ في فهمه؛ حيث ظن أن كونها قد سطحت مخالف لكونها كروية»<sup>(١)</sup>.

فتقرير العلماء وتفسيرهم واستدلالاتهم يبين المعنى المراد من الآية الكريمة، وهي أن الله قد امتن على عباده أن جعل لهم الأرض مبسوطة ممهدة صالحة للعيش والحياة، وليس لذلك علاقة بالشكل الهندسي للأرض.

وهو أمرٌ شديد الوضوح ويستعمله كافة البشر فيتفقون على تسميته بـ: «سطح الأرض» (The earth's surface)، فالأرض سطحت بمعنى أن لها سطحًا ممهدًا باتفاق البشرية، ويصطلحون عليه جميعًا بمسمى: «سطح الأرض»، فالأرض لها سطح، والله سطحها سبحانه كما نصت عليه الآية الكريم.

ومع وضوح ذلك إلا أن الاعتراض به شائع، وزاد انتشاره في الأزمنة الأخيرة رغم تقدم العلم، وخاصة في المجتمعات الغربية -غير الإسلامية-، فإن فرضية: «الأرض المسطحة» (Flat earth) رائجة عندهم ولها جمعيات

= <https://binbaz.org.sa/fatwas/5966/%D9%83%D8%B1%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%B6>.

(١) شرح العقيدة الواسطية، لابن عثيمين (٢/ ٢٢٠).

تتبنائها<sup>(١)</sup>، وتبعهم على ذلك بعض من المسلمين، واستدلوا بمثل هذه النصوص التي لم يفهموا معناها فهماً صحيحاً موافقاً لفهم علماء المسلمين.

وقد استدلوا بآيات أخرى على عدم كروية الأرض، وسأكتفي بكلام أئمة التفسير لبيان المعنى الصحيح الذي دلت عليه، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ مَدَدْنَهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ [ق: ٧].

قال ابن جرير الطبري: «مددناها: بسطناها»<sup>(٢)</sup>.

وهذا - كما سبق - امتنان من الله على عباده أن هياً لهم الأرض للعيش، فمدّها لهم، ولم يجعلهم متعرجة، أو هاوية، لا يستقرون فيها، فليس فيها دلالة على الشكل الهندسي للأرض.

وقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا﴾ [النبا: ٦].

قال قتادة: «مهادًا: بساطًا»<sup>(٣)</sup>. وقال ابن جرير الطبري: «تمتهدونها وتفترشونها»<sup>(٤)</sup>.

وهذه الآية - كذلك - تدل على امتنان الله على عباده أن مهّد لهم الأرض لتصلح للعيش، كما قال ابن جرير: «تفترشونها»، وليس فيها دلالة على الشكل الهندسي للأرض.

(١) انظر: الموسوعة الحرة «ويكيبيديا»، مقال بعنوان: «مجتمع الأرض المسطحة».

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٤٠٩ / ٢١).

(٣) المصدر السابق (٨ / ٢٤).

(٤) المصدر السابق (٨ / ٢٤).

## المطلب الثالث

## حديث: إن من قبل المغرب باباً مفتوحاً :

روى الترمذي<sup>(١)</sup>، والنسائي - في الكبرى<sup>(٢)</sup> - وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، من طُرُقٍ عن: عاصم بن بهدلة، عن زُرِّ بن حبّيش، عن صفوان بن عسال رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «إن من قبل مغرب الشمس باباً مفتوحاً، عرضه سبعون سنة، فلا يزال ذلك الباب مفتوحاً للتوبة، حتى تطلع الشمس من نحوه، فإذا طلعت من نحوه، لم ينفع نفساً إيمانها، لم تكن آمنت من قبل، أو كسبت في إيمانها خيراً». واللفظ لابن ماجه، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

وهذا الحديث حسن الإسناد، فيه عاصم بن بهدلة، وهو: «صدوق، له أوهام»<sup>(٤)</sup>.

قال بعضهم: «وهذا الحديث الصحيح من أقوى الأدلة على أن الأرض ساكنة لا تدور، ولا تفارق موضعها أبداً، وهذا استفاد من النص على أن باب التوبة ثابت في ناحية المغرب لا يزايله، ولا يغلق حتى تطلع الشمس من مغربها، ولو كانت متحركة لكانت وجهة ذلك الباب تختلف بحسب دوران الأرض فتكون من ناحية المغرب تارة ومن ناحية المشرق تارة»<sup>(٥)</sup>.

(١) سنن الترمذي، كتاب: الدعوات، باب: فضل التوبة والاستغفار (٥/٥٤٥)؛ رقم: ٣٥٣٥.

(٢) السنن الكبرى، كتاب التفسير، (١٠/٩٧)؛ رقم: ١١١١٤.

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: طلوع الشمس من مغربها، (٢/١٣٥٣)؛ رقم: ٤٠٧٠.

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٢١)؛ رقم: ٣٠٥٤.

(٥) الآيات الكونية، دراسة عقديّة (ص: ٣٩١).

والحقيقة أن الاستدلال بهذا الحديث على ثبات الأرض لا يستقيم، وذلك أن الباب الذي ذكره النبي ﷺ من جهة الغرب، بابٌ غيبيٌّ لولا إخبار النبي ﷺ عنه لما علمنا بوجوده، فضلاً عن تصور هيئته، ومكانه، وثبوتها أو حركتها.

فالنبي ﷺ أخبرنا بوجود الباب جهة المغرب، ولكن لم يخبرنا عن الباب نفسه، هل هو ثابت أم متحرك؟ إذ لا يمنع أن يكون مسائراً للأرض، إن تحركت تحركاً وإن توقفت توقف، إذ كلُّ ذلك في علم الغيب، لا يحق لنا نفيه ولا إثباته، وليس في الحديث ما يدل على حركة أو سكون، فما مستند الجزم بأن الباب ثابت لا يتحرك، حتى جعل لازمه أن الأرض ثابتة تبعاً له ولا تتحرك؟

واستدلّاه بلفظ: «إن قِبَلَ المغرب باباً» ثم فهم ثبوت ذلك الباب في مكان محدد مع عدم بيان الحديث لذلك فيه إشكال، إذ الشرق والغرب وغيرها من الجهات إنما هي نسبية بحسب حال الموصوف بها، فشرقنا غرب بالنسبة لغيرنا، فمكة المكرمة غرب الكويت، وفي ذات الوقت هي شرق مصر، فقول النبي ﷺ: «إن قِبَلَ المغرب باباً»، أي: المغرب بالنسبة للأرض، فهو ثابت بثبوتها، ومتحرك بحركتها، أو له هيئة غيبية لا نعلمها، إذ الغيب لا يُنفى ولا يُثبت إلا بدليل، وليس ثَمَّت دليلٌ.

فالجزم بثبات الباب، ثم اعتقاد أن لازم ثباته الباب ثبات الأرض، فيه بُعد ونظر.

ورغم عدم صراحة الحديث، إلا أن الباحث يقول إنه أقوى الأدلة!

## مسألة ثبوت الأرض وحركتها :

لا شك أن القرآن الكريم والسنة النبوية إنما أنزلا لهداية الخلق في أمر دينهم ودنياهم، وليس من وظيفة النصوص الشرعية تفصيل علوم الفلك، والفيزياء، والكيمياء، ونحو ذلك.

ولكن لأن كل ما في النصوص الشرعية حق لا يأتيها الباطل، فإن الحق حق في لفظه، ولازمه، وما يتضمنه، وجميع ما يتعلق به، فالحق حق في ذاته، فما تكلم الله به، أو تكلم به النبي ﷺ فهو حق في ذاته، وفي جميع ما يتعلق به. ولا يلزم من ذلك أن تدل النصوص على كل شيء في أمور الدنيا، فقد يأتي في العلم ما يُكتشف وليس في نصوص الشرع ما يثبت، ولا ما ينفيه.

ومن ذلك مسألة حركة الأرض ودورانها أو ثباتها، فقد اختلف العلماء في بعض النصوص الشرعية إن كانت تدل على حركة أو ثبات الأرض، فقيل: إن النصوص الشرعية تدل على أن الأرض متحركة، وقيل: إن النصوص الشرعية تدل على أنها ثابتة، وقيل: ليس في النصوص الشرعية ما يدل على حركة أو ثبات الأرض، وهي مسألة راجعة إلى العلم والحس والمشاهدة فمن ذلك:

قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣١﴾ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرَضُونَ ﴿٣٢﴾ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٣٣﴾﴾. [الأنبياء: ٣١-٣٣].

وقوله ﷻ: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي

فَلَكَ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾﴾. [يس: ٤٠].

فقد استُدلَّ بهذه الآيات على حركة جميع الكواكب والنجوم، وذلك مأخوذ من لفظ العموم: «كل»، فالله سبحانه في آية سورة الأنبياء قد ذكر الأرض، ثم ذكر الشمس والقمر، ثم ختم الآيات بلفظ العموم الذي يشمل جميع ما سبق، فيشمل الأرض والشمس والقمر.

قال الخطابي (ت: ٣٨٨هـ): «فالأرض وسطها، والشمس، والقمر، والنجوم، والليل، والنهار، يجرون في الفلك»<sup>(١)</sup>.

وقال الألباني (ت: ١٤٢٠هـ): «كل ما ذكر من: الأرض، والقمر، والشمس، في فلك يسبحون»<sup>(٢)</sup>.

واستدل بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَقَرِيعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴿٨٧﴾ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَضَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴿٨٨﴾﴾. [النمل: ٨٧-٨٨].

ووجه الاستدلال: أن الجبال تسير وتمشي دون أن يشعر بها الناس، فيظنها الناس جامدة ثابتة وهي في حقيقتها تسير وتمر مثل مرور السحاب<sup>(٣)</sup>.

وهذا الاستدلال فيه نظر، لأن الآية إنما تُبين هيئة الجبال يوم القيامة، وليس في الدنيا، ولذلك قال الله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾، فيوم القيامة تزول الجبال من مكانها، وتسير كما يسير السحاب، وهو ما استقر عليه قول المفسرين<sup>(٤)</sup>،

(١) زاد المسير (٣/ ١٩٠).

(٢) فتوى صوتية مفرغة من سلسلة الأشرطة المتفرقة، الشريط رقم: ١١٨، بواسطة: حول كروية الأرض ودورانها (ص: ٦١).

(٣) حول كروية الأرض ودورانها، مصطفى حسين عوض (ص: ٥٢-٥٣).

(٤) انظر: تفسير السمعاني (٤/ ١١٧)، وتفسير الثعلبي (٧/ ٢٢٧)، والمحرر الوجيز في تفسير =

وقد ذكر الأمين الشنقيطي الأدلة على ضعف هذا القول، وأن الصواب أن الآية تتكلم عن يوم القيامة، وبين أن القرآن الكريم قد ذكر سير الجبال في آيات كثيرة وكلها صفة لها يوم القيامة، قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ (٧) . [الكهف: ٤٧]. وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ (٩) وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾ (١٠) . [الطور: ٩-١٠]. في آيات كثيرة<sup>(١)</sup>.

ومن أدلة القائلين بنبات الأرض وعدم حركتها: قوله سبحانه: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ . [الزمر: ٦٤].

ووجه الاستدلال: أن الله جعل الأرض قارة، لا تضطرب بأهلها، ولا تتحرك بهم، إذ لو كانت تتحرك وتدور لما كانت قارة، بل كانت متحركة. وفي هذا الاستدلال نظر، إذ تفسير السلف لهذه الآية إنما يفيد معناها الذي امتن الله به على عباده، وهو أنه ﷻ قد جعل الأرض قرارًا، يستقر الناس فيها، ويعيشون، ويسكنون، ويفترشونها، دون اضطرابات مستمرة تلغي عليهم مصلحة العيش.

قال ابن عباس (ت: ٦٨هـ): «قرارًا: مسكنًا»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ): «تستقرون عليها، وتسكنون فوقها».

وقال: «قرارًا تستقرون عليها لا تميد بكم»<sup>(٣)</sup>.

= الكتاب العزيز (٤/ ٢٧٣)، وزاد المسير (٣/ ٣٧٢). وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦/ ٢١٧).

(١) أضواء البيان (٦/ ١٤٥-١٤٦)، وانظر: ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة بالبرهان للآلوسي (ص: ١١٣).

(٢) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، للفيروزآبادي (ص: ٣٢٠).

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٨/ ١٠١)، و (٢٠/ ٣٥٦).

وقال السمعاني (ت: ٤٨٩هـ): «قرارًا، أي: موضعًا يستقرون عليه»<sup>(١)</sup>.

وقال البغوي (ت: ٥١٦هـ): «قرارًا، لا تميد بأهلها»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ): «قارة ساكنة ثابتة، لا تميد ولا تتحرك بأهلها، ولا ترجف بهم، فإنها لو كانت كذلك لما طاب عليها العيش والحياة، بل جعلها من فضله، ورحمته، مهادًا بساطًا ثابتة، لا تنزل ولا تتحرك»<sup>(٣)</sup>.

ونفي الحركة عن الأرض في كلام ابن كثير ليس هو المراد في دورانها وحركتها، وإنما مراده كما فسره بنفسه في قوله: «ولا ترجف بهم... لا تنزل ولا تتحرك».

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾<sup>(١٣)</sup>. [المؤمنون: ١٣].

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ نَحْلُقُهُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾<sup>(١٤)</sup> فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ<sup>(١٥)</sup> إِلَى قَدَرٍ مَّعْلُومٍ<sup>(١٦)</sup>. [المرسلات: ٢٠-٢٢]. ومعلوم أن النطفة في قرار أي: ثبات في مكانها المناسب لها، بينما هي في بطن أمها تمشي وتسير بها، وتقع وتركض وهي تحملها، فهي مستقرة في مكانها، ولا ينفي ذلك كونها مستقرة قرارًا مناسبًا لها.

فليس في هذه الآية ما يدل على دوران الأرض، نفيًا أو إثباتًا.

واستدل بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ﴾<sup>(١٧)</sup>. [الأنبياء: ٣١].

وقوله سبحانه: ﴿وَالْأَرْضُ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾<sup>(١٨)</sup>. [الحجر: ١٩].

(١) تفسير السمعاني (٤/١٠٨).

(٢) معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٦/١٧١) وانظر: زاد المسير (٣/٣٦٧)،

وتفسير القرآن، للعز بن عبد السلام (٢/٤٧٢).

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦/٢٠٣).

ووجه الاستدلال: أن الله ﷻ قد أخبر أنه مدَّ الأرض وثبَّتَها بالجبال، حتى لا تضطرب بأهلها، وعلى ذلك قالوا: إن ثباتها يدل على عدم حركتها مطلقاً<sup>(١)</sup>.

قال محمود شكري الألوسي: «وهذا أيضا لا ينافي حركة الأرض اليومية، والسنوية، التي قال بهما أهل الهيئة، فإن الله تعالى لو لم يخلق في الأرض الجبال لمادت، أي: اضطربت، والميد: اضطراب الشيء العظيم، فلما ألقى فيها الرواسي وهي الجبال الثابت انتفى ذلك.

ووجه كون الإلقاء مانعاً عن اضطراب الأرض أنها كسفينة على وجه الماء، والسفينة إذا لم يكن فيها أجرام ثقيلة تضطرب وتميل من جانب إلى جانب بأدنى حركة شيء، وإن وُضعت فيها أجرام ثقيلة تستقر، فكذا الأرض لو لم يكن عليها هذه الجبال لاضطربت، فالجبال بالنسبة إليها كأجرام الثقيلة الموضوعة في السفينة بالنسبة إليها، والمقصود: أن جعل الرواسي فيها لا يعارض حركتها بوجه من الوجوه، كما أن السفينة إذا كان فيها أجرام ثقيلة تمنع اضطرابها وميلها من جانب إلى جانب لا ينافي حركتها»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عثيمين في قوله ﷻ ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾: «ليس بصريح في انتفاء دورانها، لأنها إذا كانت محفوظة من الميِّدان في دورانها بما ألقى الله فيها من الرواسي صارت قراراً، وإن كانت تدور»<sup>(٣)</sup>.

وأما قول عبد القاهر البغدادي (ت: ٤٢٩هـ): «أجمعوا على وقوف

(١) انظر: الصواعق الشديدة على أتباع الهيئة الجديدة (ص: ٢٥).

(٢) ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة بالبرهان للألوسي (ص: ٧٦).

(٣) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١/ ٧١).

الأرض وسكونها، وأن حركتها إنما تكون بعارض يعرض لها من زلزلة ونحوها»<sup>(١)</sup>.

فهو غير حجة، إذ الإجماع الذي يقصده إنما هو إجماع فرقة الأشاعرة، والمتكلمين، وليس إجماع علماء الإسلام من أهل السنة والحديث<sup>(٢)</sup>، وقد قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): «والخطأ فيما تقوله المتفلسفة في الإلهيات، والنبوات، والمعاد، والشرائع، أعظم من خطأ المتكلمين، وأما فيما يقولونه في العلوم الطبيعية والرياضية فقد يكون صواب المتفلسفة أكثر من صواب من رد عليهم من أهل الكلام، فإن أكثر كلام أهل الكلام في هذه الأمور بلا علم، ولا عقل، ولا شرع»<sup>(٣)</sup>.

وأقرب الأدلة قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. وهو دال على حركة الأرض.

وعلى أقل الأحوال يُقال: إن مسألة حركة الأرض ودورانها مما لم يأت في الشرع نصّ قطعي الثبوت، وقطعي الدلالة يثبتته، أو ينفيه، وعامة ما فيه نصوص محتملة وأصل المسألة محلّها الاجتهاد الدنيوي.

قال ابن عثيمين: «خلاصة رأينا حول دوران الأرض أنه من الأمور التي لم يرد فيها نفي ولا إثبات، لا في الكتاب، ولا في السنة»<sup>(٤)</sup>.

(١) الفرق بين الفرق، وبيان الفرقة الناجية (ص: ٣١٨).

(٢) انظر: منهج الأشاعرة في العقيدة، العدد (٦٢) ضمن مجلة الجامعة الإسلامية (٣٠/٤٣٧).

وحول كروية الأرض ودورانها (ص: ٦٧).

(٣) الرد على المنطقيين (٣١١).

(٤) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١/٧٠).

## المطلب الرابع

### النيل والفرات من الجنة:

روى البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، من طريق: قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم - في حديث المعراج - قال: «هذه سدرة المنتهى، وإذا أربعة أنهار: نهران باطنان، ونهران ظاهران، فقلت: ما هذان يا جبريل؟ قال: أما الباطنان: فنهران في الجنة، وأما الظاهران: فالنيل والفرات». وفي لفظ لمسلم: «أنه رأى أربعة أنهار، يخرج من أصلها نهران ظاهران، ونهران باطنان، فقلت: يا جبريل، ما هذه الأنهار؟ قال: أما النهران الباطنان: فنهران في الجنة، وأما الظاهران: فالنيل والفرات».

وروى البخاري<sup>(٣)</sup>، من طريق: شريك بن عبد الله، عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال - في حديث المعراج -: «فإذا هو في السماء الدنيا بنهرين يطردان، فقال: ما هذان النهران يا جبريل؟ قال: هذا النيل والفرات عنصهما، ثم مضى به في السماء».

وفي لفظ للبخاري<sup>(٤)</sup>: «رُفِعْتُ إِلَى السدرة، فإذا أربعة أنهار: نهران

(١) صحيح البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، (٤/١٠٩-١١٠)، (٥٢/٥)؛ رقم: ٣٢٠٧، ٣٨٨٧.

(٢) صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم، (١/١٤٩)؛ رقم: ١٦٤.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: التوحيد، باب: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾، (٩/١٤٩)؛ رقم: ٧٥١٧.

(٤) صحيح البخاري، كتاب: الأشربة، باب: شرب اللبن، (٧/١٠٩)؛ رقم: ٥٦١٠.

ظاهران، ونهران باطنان، فأما الظاهران: النيل والفرات، وأما الباطنان: فنهران في الجنة».

وروى مسلم<sup>(١)</sup>، من طريق: خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «سيحان وجيحان، والفرات والنيل، كُلُّ من أنهار الجنة».

أدعي معارضة هذا الحديث لما ثبت في علم الأرض، وما رصدته الأقمار الصناعية والصور الجوية للأرض من أن منشأ هذه الأنهار معروف، وليس من الجنة<sup>(٢)</sup>.

وهو ادعاء ناشئ عن تصوّر عجيب لهذا الحديث، وهو اعتقاد صاحب الدعوى أن معنى الحديث هو: استمرار نزول ماء النيل والفرات من الجنة مباشرة حتى يصب في النيل والفرات ثم يجري ويستكمل طريقه! وهذه مجازفة في الفهم، ومخالفة لقواعد فهم السنة النبوية، ومغالطة منطقية، وذلك أن المعترض قد أتى بفهم غير مُراد من النص، ولم يقل به علماء المسلمين، ثم بدأ ينتقده ويصفه بالخطأ، بناءً على ما صنعه هو من الفهم المُحدَث<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح مسلم، كتاب: الجنة، وصفة نعيمها وأهلها، باب: ما في الدنيا من أنهار الجنة، (٢١٨٣/٤)؛ رقم: ٢٨٣٩.

(٢) انظر: مجلة المنار (٢٢/٢٦١-٢٦٢)، ومقال: «لو كان البخاري بيننا»، جريدة الرياض، (٢٠/نوفمبر/٢٠١٤م) العدد: ١٦٩٥٠. ومقال: «حكاية نهر النيل والجنة.. لماذا اعتقد المسلمون أنه قادم من السماء؟» اليوم السابع، (١٤/نوفمبر/٢٠١٨م).

(٣) مغالطة رجل القش، وهي: أن يقوم المعترض بصنع مثال غير حقيقي، وينسبه للخصم، ثم يبدأ بتوجيه النقد للمثال الذي هو صنعه، بينما الخصم لم يقل به أصلاً، ويكون ذلك عن =

وكلمة علماء المسلمين الذين شرحوا هذا الحديث قد اتفقت على خلاف هذا الفهم الخاطئ.

بل ادعائهم هذا يبين أن من يعتقد هذا الاعتقاد يجهل معرفة السابقين بالأرض، ويظن أن الناس لم يعرفوا منابع الأنهار إلا في العصور المتأخرة. حتى زعم أحدهم أن أول من اكتشف أن للنيل منشأً وحدد مكانه هو رحالة أسكتلندي عام (١٧٧٠م - ١٨٣هـ)، في حين أن المسلمين - بزعمه - كانوا يعتقدون أنه يصب مباشرة من الجنة<sup>(١)</sup>.

واعتقادهم أن المكتشفات الغربية الحديثة فقط هي التي أطلعتنا على منابع الأنهار ومنشأها ومصبها، يعكس مدى ثقافة هؤلاء الكُتَّاب الذين يدعون هذه الدعوى.

وأقتصر على ثلاثة نقول فقط رغم استفاضة كلام علماء المسلمين في ذلك:

قال أبو الريحان البيروني الخوارزمي (ت: ٤٤٠هـ): «جبال القمر التي منها منابع النيل»<sup>(٢)</sup>.

وقال ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، -وهو يصف النيل بدقة علمية-: «وأجمع أهل العلم أنه ليس في الدنيا نهر أطول من النيل، لأن مسيرته شهر في

= طريق الفهم الخاطئ - سواء المتعمد أو غير المقصود - أو البتر، أو اجتزاء الكلام عن سياقه، وغير ذلك. انظر: المغالطات المنطقية، عادل مصطفى (ص: ١٦٣). والحجاج والمغالطة، من الحوار في العقل إلى العقل في الحوار (ص: ٣٣).

(١) مقال: «حكاية نهر النيل والجنة.. لماذا اعتقد المسلمون أنه قادم من السماء؟» اليوم السابع، (١٤/ نوفمبر/ ٢٠١٨م).

(٢) تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مردولة (ص: ١٣٩).

الإسلام، وشهران في بلاد النوبة، وأربعة أشهر في الخراب، حيث لا عمارة فيها إلى أن يخرج في بلاد القمر خلف خط الاستواء، وليس في الدنيا نهر يصب من الجنوب إلى الشمال إلا هو، ويمتد في أشد ما يكون من الحر حين تنقص أنهار الدنيا، ويزيد بترتيب، وينقص بترتيب، بخلاف سائر الأنهار، فإذا زادت الأنهار في سائر الدنيا نقص، وإذا نقصت زاد نهاية وزيادة»<sup>(١)</sup>.

بل قال بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ): «اتفقوا على أن مبدأ النيل من جبال القمر»<sup>(٢)</sup>.

فمنع الأنهار معلوم مكانه في الأرض، منذ القدم، وقال ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ): «وهما بالمشاهدة يخرجان من الأرض»<sup>(٣)</sup>.

وأيًا ما كان منشؤه واجتماع مياهه فهم متفقون على أنه من الأرض، بل ذهب القاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ) إلى أن سدره المنتهى في الأرض، لأن هذان النهران يخرجان من أصلها<sup>(٤)</sup>، وهو مُتَعَقَّبٌ في ذلك، إلا أن المقصود أن كون منشئهما من الأرض حقيقة مسلمة عند المسلمين وأن الحديث لا يُراد به النبع المباشر من الجنة.

قال النووي (ت: ٦٧٦هـ) معقبًا على القاضي: «هذا الذي قاله ليس بلازم، بل معناه أن الأنهار تخرج من أصلها، ثم تسير حيث أراد الله تعالى، حتى تخرج من الأرض وتسير فيها، وهذا لا يمنعه عقل ولا شرع، وهو ظاهر

(١) معجم البلدان (٥/ ٣٣٤). وانظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (١/ ٩٦).

(٢) عمدة القاري (١٧/ ٢٨)، وانظر شرحه لخط سير النيل من بدايته إلى نهايته (١٥/ ١٨٢).

(٣) فتح الباري (٧/ ٢١٤).

(٤) إكمال المعلم (١/ ٥٠٣).

الحديث، فوجب المصير إليه، والله أعلم»<sup>(١)</sup>. ونحوه قال شرف الدين الطيبي (ت: ٧٤٣هـ)<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ): «المراد بكونهما يخرجان من أصلها غير خروجهما بالنعيم من الأرض، والحاصل ان أصلها في الجنة، وهما يخرجان أولاً من أصلها، ثم يسيران إلى أن يستقرّا في الأرض، ثم ينبعان»<sup>(٣)</sup>.  
 وذهب بعض أهل العلم إلى أنه: «إنما أُطلق على هذه الأنهار أنها من الجنة تشبيهاً لها بأنهار الجنة، لما فيها من شدة العذوبة، والحسن، والبركة»<sup>(٤)</sup>.  
 وقال ابن حزم: «وهذان الحديثان ليس على ما يظنه أهل الجهل من أن تلك الروضة قطعة منقطعة من الجنة»<sup>(٥)</sup>، وأن هذه الأنهار مهبطة من الجنة، هذا باطل وكذب؛ لأن الله ﷻ يقول في الجنة: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١٧٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ ﴿١٧٩﴾﴾. [طه: ١١٨-١١٩]. فهذه صفة الجنة بلا شك، وليست هذه صفة الأنهار المذكورة ولا تلك الروضة، ورسول الله ﷺ لا يقول إلا الحق، فصحّ... أن تلك الأنهار لبركتها أضيفت إلى الجنة، كما تقول في اليوم

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢/٢٢٥).

(٢) الكاشف عن حقائق السنن (شرح المشكاة)، (١٢/٣٧٤٦).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٧/٢١٤).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٧/٢١٤). وانظر: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (١/٣٩١).

(٥) يعني قول النبي ﷺ: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة». متفق عليه، صحيح

البخاري، كتاب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب: فضل ما بين القبر والمنبر،

(٢/٦١)؛ رقم: ١١٩٥. وصحيح مسلم، كتاب: الحج، باب: ما بين القبر والمنبر روضة

من رياض الجنة (٢/١٠١٠)؛ رقم: ١٣٩٠.

الطيب: هذا من أيام الجنة؛ وكما قيل في الضأن: «إنها من دواب الجنة»، وكما قال ﷺ: «إن الجنة تحت ظلال السيوف»<sup>(١)</sup>.

وذهب بعض العلماء إلى أن التوافق هنا توافق في الأسماء، وهو أن في السماء نهران اسمهما النيل والفرات، والأرض كذلك، وليست هي ذاتها التي في الأرض، كما أن ما ذكره الله ﷻ مما يكون في الجنة إنما يوافق ما في الأرض في الأسماء، كالزيتون، والرمان، والنخيل، والأنهار، قال ابن عباس: «ليس في الجنة شيء يشبه ما في الدنيا، إلا الأسماء»<sup>(٢)</sup>. وهو ما دل عليه قول النبي ﷺ فيما يرويه عن الله ﷻ أنه قال: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»<sup>(٣)</sup>.

(١) المحلي بالآثار (٥/ ٣٣٠). والحديث متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: الجنة تحت بارقة السيوف، (٤/ ٢٢)؛ رقم: ٢٨١٨. وصحيح مسلم، كتاب: الجهاد والسير، باب: كراهة تمنى لقاء العدو، (٣/ ١٣٦٢)؛ رقم: ١٧٤٢.

(٢) صحيح عن ابن عباس موقوفاً، رواه هناد بن السري -ومن طريقه أبو نعيم-؛ ورواه البيهقي وابن عساكر والضياء المقدسي من طريق: إبراهيم بن عبد الله؛ كلاهما (هناد وإبراهيم) عن وكيع بن الجراح؛ ورواه مسدد عن يحيى عن سفيان؛ كلاهما (وكيع وسفيان) عن الأعمش، عن أبي ظبيان عن ابن عباس به.

الزهد، لهناد بن السري (١/ ٤٩)؛ رقم: ٣، وصفة الجنة لأبي نعيم (١/ ١٤٧)؛ رقم: ١٢٤، والبعث والنشور للبيهقي (ص: ٢١٠)؛ رقم: ٣٣٢، ومعجم الشيوخ لابن عساكر (٢/ ٩٣٨)؛ رقم: ١١٩٤، والأحاديث المختارة للضياء المقدسي (١٠/ ١٦). والمطالب العالية (١٨/ ٦٩٦)؛ رقم: ٤٦١٧.

(٣) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة، (٤/ ١١٨)؛ رقم: ٣٢٤٤، وصحيح مسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، (٤/ ٢١٧٤)؛ رقم: ٢٨٢٤.

وقال بعض العلماء: إن أصلها من الجنة ثم نزلت إلى الأرض، فصارت تنبع من الأرض، واستمر الأمر على ذلك<sup>(١)</sup>.

فكلام العلماء والشُّراح متفق على أن منشأ هذه الأنهار ومنبعها الآن في الأرض، من منشأهما المشاهد، دون أن يكون هناك حلقة وصل ممدودة بين السماء والأرض، كما يعتقد المدَّعي أن الحديث يدلُّ عليه<sup>(٢)</sup>، مع اختلافهم في توجيه المعنى للحديث.

وألفاظ الحديث ليس فيها ما يدل على استمرار الصب المباشر، إنما فيه أن النبي ﷺ رأى النهران يخرجان من أصل سدرة المنتهى، واللفظ يشير إلى أنه رأى النهر كله، وليس جزءاً منه، وهو ما يؤيد قول من يقول إنهما متشابهان في الاسم، وليسا هما ذاتهما اللذان في الأرض.

وفي اللفظ الآخر أنه رأى عنصرهما أي: أصلهما<sup>(٣)</sup>، في السماء الدنيا، قبل عروجه إلى السماء الأولى، وليس في هذا إشكال بالنسبة لمنشئهما الأرضي، إذ المشاهدة كانت في السماء الدنيا.

وأما اللفظ الأخير، أن الأنهار كلها من أنهار الجنة، فهو أوضح من غيره، إذ قطعاً ليس معناه بداية الصب المستمر، وإنما يرجع إلى احتمالين: الأول: أن أصله من الجنة ثم أنزله الله إلى الأرض، أو أنه لشرفه وفضله نُسب إلى الجنة، مثل ما سبق في كلام ابن حزم.

(١) انظر: شرح رياض الصالحين، للعثيمين (٦/٦٧٣-٦٧٤).

(٢) انظر: مرقاة المفاتيح (٩/٣٧٦٣). وشرح المصابيح لابن ملك (٦/٢٨٠)، والميسر في

شرح مصابيح السنة للتوربشتي (٤/١٢٧٣).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٣٠٩)؛ مادة: «عنصر».

فدعوى صبيهما المباشر من الجنة لا يسنده شيء من ألفاظ الحديث، ولا أقوال العلماء وفهمهم له.

ولا يمكن أن يكون المعنى صبيهما مباشرة من الجنة على الأرض، إذ أنهار الجنة تجتمع فيها أربع صفات ذكرها الله ﷺ في كتابه في قوله: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ وَأَنهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى﴾. [محمد: ١٥]. وليس في هذه الأنهار شيء من هذه الصفات.

قال محمد بن صالح العثيمين: «قال بعض أهل العلم إنها من أنهار الجنة حقيقة، لكنها لما نزلت إلى الدنيا غلب عليها طابع أنهار الدنيا، وصارت من أنهار الدنيا، لأن أنهار الآخرة أربعة، أنهار الجنة أربعة، فيها أنهار من ماء غير آسن، وأنهار من لبن لم يتغير طعمه، وأنهار من خمر لذة للشاربين، وأنهار من عسل مصفى، وهذه الأنهار الأربعة في الجنة لا نعلم كيفيتها ولا طعمها، لأن النبي ﷺ قال عن الجنة عن ربه ﷻ في الحديث القدسي: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر». لكن سيحون وجيحون والنيل والفرات معلومة، وهي تأسن؛ تتغير مع طول المدة، فللعلماء فيها تأويلات ١- أنها من أنهار الجنة حقيقة، لكن لما نزلت إلى الأرض صار لها حكم أنهار الدنيا ٢- أنها ليست من أنهار الجنة حقيقة، لكنها أطيب الأنهار وأفضلها فذكر النبي ﷺ هذا الوصف لها من باب رفع شأنها والثناء عليها والله أعلم بما أراد رسوله ﷺ»<sup>(١)</sup>.

(١) شرح رياض الصالحين، للعثيمين (٦/ ٦٧٣-٦٧٤).



فالحديث يحتمل عدة معان:

الأول: أنهما نهران أصلهما من الجنة أنزلهما الله إلى الأرض.

والثاني: أن التشبيه إنما المراد به بركتها وعضويتها كأنها من الجنة.

والثالث: أن التشابه في الأسماء، وليس شيء في الجنة مثل الذي يعرفه

البشر في الأرض.

أما أنها تنبع مباشرة من الجنة وتنزل إلى الأرض فلم أجد أحدًا قال به قبل

مدَّعي التعارض.

وعليه فدعوى مخالفة الحديث للعلم التجريبي الحديث مغالطة منشؤها

الفهم الخاطيء للحديث، بما يخالف ما عليه علماء المسلمين عمومًا.

قال د. محمد أبو شهبه: «وأياً ما كان التأويل فالحديث مستساغ لغة،

وشرعاً، وقد كان الصحابة رضي الله عنهم بذكائهم وصفاء نفوسهم وإحاطتهم بالظروف

والملايسات التي قيل فيها هذا الحديث وأمثاله يُدركون ما يريد النبي صلى الله عليه وسلم من

مثل هذا الحديث، الذي قد يُشكل ظاهره على البعض، ولذلك لم يُؤثر عن أحد

منهم -على ما كانوا عليه من حرية الرأي والصراحة في القول- استشكال مثل

هذا الحديث»<sup>(١)</sup>.



(١) دفاع عن السنة (ص: ١٤٢).

## المطلب الخامس

### سد يأجوج ومأجوج.

شاع في الزمن المتأخر ادعاء معارضة النصوص الدالة على وجود سدِّ يأجوج ومأجوج، وأن عددهم كبير، مع العلم التجريبي، والكشف الميداني للأرض<sup>(١)</sup>.

وقد ثبت في النصوص الشرعية أن المَلِكِ العادل ذا القرنين حينما سار في الأرض، وجد أقوامًا قد لحقهم الضرر والأذى، فشكوا إليه قبيلتين مفسدتين في الأرض، هما يأجوج، ومأجوج، فطلبوا منه أن يجعل بينهم حاجزًا يمنعهم منهم، فقام ذو القرنين ببناء سدِّ حتى منعهم منهم، كما ذكر الله قصته في كتابه الكريم فقال ﷺ: ﴿ثُمَّ أَتَبَعَ سَبَبًا ۝١٢ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ۝١٣ قَالُوا يَا بَنِي آلْقُرَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ۝١٤ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ۝١٥ ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ۝١٦ فَمَا اسْطَظَعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَظَعُوا لَهُ وَنَقَبًا ۝١٧ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ۝١٨﴾. [الكهف: ٩٢-٩٨]. وقال ﷺ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَهُمْ مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ۝١٩﴾ [الأنبياء: ٩٦].

(١) انظر: مقال: «أثر فيه نظر». د. حاكم المطيري، منشور في موقعه الشخصي.

ومن الآيات<sup>(١)</sup>، يتبين أنهم أو القوم الذين شكوهم كانوا لا يفقهون - أو لا يفقهون - قولاً كما في قراءتين صحيحتين<sup>(٢)</sup>، فهم إما أن يكونوا لا يفهمون غيرهم لاختلاف لسانهم، أو لعي في سمعهم أو فهمهم، أو لا يفهمون غيرهم لعدة في لسانهم، أو منطقتهم، أو اختلاف لغتهم.

ومنها أنهم كانوا مفسدين في الأرض، حتى قيل: إنهم كانوا يأكلون الناس من شدة إفسادهم.

فطلبت القبائل المجاورة لياجوج ومأجوج من ذي القرنين أن يجعل بينهم حاجزاً يمنعهم منهم، ويُعطوه مقابل ذلك أجراً، فقال ذو القرنين إن ما مكنتني الله خيراً، ولكن طلب منهم رجالاً وصنعة يجيدون بناء السد، فجاؤوا بقطع الحديد حتى ساووها بين الصّدفين، وهما: الجبلين المتقابلين، ولا يقال للواحد صدف، وإنما يقال صدفان لاثنين لأن أحدهما يصادف الآخر<sup>(٣)</sup>، حتى رصّها بحيث لا يكون فيها فرجة، ثم أمر بإيقاد النار عليه، ثم صبّ فوقه القطر وهو: النحاس المصهور، وقيل: الحديد المصهور، حتى لم يبق فرجة يمكن الخروج منها.

فلم يستطيعوا أن يظهروه أي يعلوا فوقه، ولا أن ينقبوه فيفتحوا فيه فتحة يخرجوا منها.

(١) انظر تفسير الآيات في: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٥/٣٨٤-٤١٤).  
ومعالم التنزيل في تفسير القرآن (٥/٢٠١-٢٠٥)، وزاد المسير (٣/١٠٨-١١٠). وتفسير السعدي (ص: ٤٨٥-٤٨٦).

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٣١٥).

(٣) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/٥٤٣).

فبناء سدٍّ واحد وكفايته لمنعهم دليل على أنهم في مكان تُحيط به الحواجز الكافية لمنعهم من الخروج، إما أن تكون صخرية أو رملية، أو جوفية؛ المهم أنهم لم يكن لهم إلا منفذ واحد فقط، يخرجون منه إلى الناس، وهو الذي أغلقه عليهم ذو القرنين، «فإذا جاء وعد ربي الذي جعله ميقاتًا لظهور هذه الأمة وخروجها من وراء هذا الردم لهم، جعله دكاء، يقول: سَوَّاه بالأرض، فألزقه بها»<sup>(١)</sup>.

وفتَح السدُّ لا يكون تدريجيًّا، وإنما يجعله الله دكاءً مستويًّا مع الأرض مرة واحدة<sup>(٢)</sup>، كما تدل عليه هذه الآية، وذلك في آخر الزمان، بعد نزول عيسى بن مريم عليه السلام، كما قال النبي صلى الله عليه وآله عند ذكره نزول عيسى عليه السلام آخر الزمان: «أوحى الله إلى عيسى: إني قد أخرجت عبادًا لي، لا يدان لأحد بقتالهم، فحرّز عبادي إلى الطور، ويبعث الله يأجوج ومأجوج، وهم من كل حذب ينسلون» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>. وقد فتَح منه بقدر الأصبع في زمن النبي صلى الله عليه وآله، قالت زينب بنت جحش رضي الله عنها، زوج النبي صلى الله عليه وآله: استيقظ النبي صلى الله عليه وآله من النوم مُحمَّرًا وجهه يقول: «لا إله إلا الله، ويل للعرب من شرِّ قد اقترَب، فتَح اليوم من رَدَم يأجوج ومأجوج مثل هذه»<sup>(٤)</sup>.

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٤١٢/١٥).

(٢) انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن (٢٠٥/٥).

(٣) صحيح مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته، (٤/٢٢٥٣-٢٢٥٤)؛ رقم: ٢٩٣٧. من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن النواس بن سمعان رضي الله عنه، به. وسيأتي بعد قليل.

(٤) في لفظ البخاري: أن سفيان [ابن عيينة من الرواة عن الزهري] عقد تسعين، أو مئة، وفي لفظ مسلم: عقد عشرة. وعقد الأرقام باليد، طريقة عربية تستعمل للعد والحساب، ولكل رقم حركة مخصوصة في اليد، واختلاف اللفظ في تحديد العقد لتشابهها وتقاربها، خاصة بين التسعين والمئة، أما العشرة فمختلفة قليلًا، قال العيني: «وقد علم من مقالة أهل العلم =

قيل: أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: «نعم، إذا كثرت الحَبَث» متفق عليه<sup>(١)</sup>. ورواه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه.

وهذا يدل على اقتراب زمان خروجهم، وخروجهم يكون قريب من قيام الساعة، وقيام الساعة قريب من بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بعثت أنا والساعة كهذه من هذه، [أو: كهاتين]» وقرن بين السبابة والوسطى. متفق عليه<sup>(٣)</sup>.

ففتح قدر الأصبع من ردم يأجوج ومأجوج علامة على اقتراب خروجهم، أما الفتح الذي يستطيعون منه الخروج فإنه يكون مرة واحدة، يدك الله دكاً حتى يسويه بالأرض، وذلك آخر الزمان.

ومن أخبارهم الثابتة في السنة، أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر نزول عيسى صلى الله عليه وسلم آخر

= بالحساب أن صفة عقد التسعين أن ينثي السبابة حتى يعود طرفها عند أصلها من الكف ويعلق عليه الإبهام». عمدة القاري (١٨١/٢٤). وانظر: منة العليم الودود بصفة حساب العقود (ص: ٥٧-٥٨).

(١) صحيح البخاري، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام (١٩٨/٤) و(٤٨/٩)؛ رقم: ٣٥٩٨، ٧٠٥٩. وصحيح مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: اقتراب الفتن، وفتح ردم يأجوج ومأجوج (٢٢٠٧/٤)؛ رقم: ٢٨٨٠. من طريق عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم حبيبة، عن زينب بنت جحش رضي الله عنها به.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قصة يأجوج ومأجوج، (١٣٨/٤)؛ رقم: ٣٣٤٧. وصحيح مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: اقتراب الفتن، وفتح ردم يأجوج ومأجوج (٢٢٠٨/٤)؛ رقم: ٢٨٨١. من طريق: عبد الله بن طاووس، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: الطلاق، باب اللعان، (٥٣/٧)؛ رقم: ٥٣٠١، وصحيح مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: قرب الساعة، (٢٢٦٨/٤)؛ رقم: ٢٩٥٠. من طريق: أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه به.

الزمان، ثم قال: «أوحى الله إلى عيسى: إني قد أخرجت عبداً لي، لا يدان لأحد بقتالهم، فحرّز عبادي إلى الطور، ويبعث الله يأجوج ومأجوج، وهم من كل حذب ينسلون، فيمر أوائلهم على بحيرة طبرية فيشربون ما فيها، ويمر آخرهم فيقولون: لقد كان بهذه مرة ماء، ويُحصر نبي الله عيسى وأصحابه، حتى يكون رأس الثور لأحدهم خيراً من مائة دينار لأحدكم اليوم، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه، فيرسل الله عليهم النغف في رقابهم، فيصبحون فرسى كموت نفس واحدة، ثم يهبط نبي الله عيسى وأصحابه إلى الأرض، فلا يجدون في الأرض موضع شبر إلا ملاءهم زهمهم ونتاجهم، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه إلى الله، فيرسل الله طيراً كأعناق البخت فتحملهم فتطرحهم حيث شاء الله». وفي لفظ له: «ثم يسرون حتى ينتهوا إلى جبل الخمر، وهو جبل بيت المقدس، فيقولون: لقد قتلنا من في الأرض هلم فلنقتل من في السماء، فيرمون بنشابهم إلى السماء، فيرد الله عليهم نشابهم مخضوبة دماً». رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وهم من ذرية آدم ﷺ وعددهم كثيرٌ جداً، كما قال النبي ﷺ «يقول الله ﷻ: يا آدم فيقول: لبيك وسعديك والخير في يديك، قال يقول: أخرج بعث النار قال: وما بعث النار؟ قال: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين. قال: فذاك حين يشيب الصغير ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾». قال: فاشتد ذلك عليهم قالوا: يا رسول الله أينا ذلك الواحد؟ فقال: «أبشروا فإن من يأجوج ومأجوج ألفاً، ومنكم رجل» متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته، (٤/٢٢٥٣-٢٢٥٤)؛ رقم: ٢٩٣٧. من طريق: عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه جبير بن نفير، عن النواس بن سمعان، به. وقد تقدم قبل قليل.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قصة يأجوج ومأجوج، (٤/١٣٨)؛ =

## ■ وورد أنهم يحضرون السدَّ كلَّ يوم؛

روى الترمذي<sup>(١)</sup>، والحاكم<sup>(٢)</sup>، من طريق: أبي عوانة؛

وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، والطبري<sup>(٥)</sup>، من طريق: سعيد بن أبي عروبة؛

والعُقيلي<sup>(٦)</sup>، من طريق حماد بن سلمة؛

وابن حبان<sup>(٧)</sup>، من طريق: سليمان بن طرخان؛

كلهم (أبو عوانة، وابن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وسليمان بن طرخان) عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن يأجوج، ومأجوج يحضرون كل يوم، حتى إذا كادوا يرون شعاع الشمس، قال الذي عليهم: ارجعوا فستحفره غداً، فيعيده الله أشدَّ ما كان، حتى إذا بلغت مدتهم، وأراد الله أن يبعثهم على الناس، حفروا، حتى إذا كادوا يرون شعاع الشمس، قال الذي عليهم: ارجعوا، فستحفره غداً - إن شاء الله تعالى -».

رقم: ٣٣٤٨. وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: يقوله: يقول الله لأدم أخرج بعث النار

(٢٠١/١)؛ رقم: ٢٢٢. من طريق أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، به.

(١) سنن الترمذي، كتاب: تفسير القرآن، باب: تفسير سورة الكهف، (٣١٣/٥-٣١٤)؛ رقم: ٣١٥٣.

(٢) المستدرک علی الصحیحین (٤/٥٣٤)؛ رقم: ٨٥٠١.

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: فتنة الدجال وخروج عيسى وخروج يأجوج ومأجوج (١٣٦٤/٢)؛ رقم: ٤٠٨٠.

(٤) مسند أحمد (١٦/٣٦٩-٣٧٠)؛ رقم: ١٠٦٣٢.

(٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٥/٣٩٨-٣٩٩).

(٦) الضعفاء الكبير (٢/٢٨٥)؛ ترجمة: عبد الله بن عصمة الجزري. ذكرها استدلالاً بها على ضعف رواية أخرى خالفها كما سيأتي بعد قليل إن شاء الله.

(٧) صحيح ابن حبان (الإحسان) (١٥/٢٤٣)؛ رقم: ٦٨٢٩. ويوب عليه ابن حبان بقوله: «ذكر الإخبار بأن يأجوج ومأجوج محاصرون إلى وقت يأذن الله جل وعلا بخروجهم».

واستثنوا، فيعودون إليه، وهو كهيئته حين تركوه، فيحفرونه ويخرجون على الناس فينشقون الماء، ويتحصن الناس منهم في حصونهم، فيرمون بسهامهم إلى السماء، فترجع عليها الدم الذي اجفظ<sup>(١)</sup>، فيقولون: قهرنا أهل الأرض، وعلونا أهل السماء، فيبعث الله نغماً في أقفائهم، فيقتلهم بها... والذي نفسي بيده إن دواب الأرض لتسمن، وتشكر شكرًا، من لحومهم».

واللفظ لابن ماجه، وصرح قتادة بالسماع في رواية ابن ماجه، وأحمد، وابن حبان.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه، مثل هذا».

وصححه ابن حبان، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه». وقال الذهبي: «على شرط البخاري ومسلم»<sup>(٢)</sup>. وصححه الألباني<sup>(٣)</sup>.

ورواية حماد بن سلمة قد اختلف عليه فيها؛

فرواه العُقيلي - كما سبق -<sup>(٤)</sup>، عن علي بن عبد العزيز، عن حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا.

(١) الجفظ: هو الانتفاخ، ويُطلق على: الميت أو المقتول إذا انتفخ. انظر: تهذيب اللغة (٩/١١)، والصحاح للجوهري (٣/١١٧١)، والقاموس المحيط (٦٩٤)؛ مادة: «جفظ».

(٢) حاشية المستدرک (٤/٥٣٤)؛ رقم: ٨٥٠١.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/٣١٤)؛ رقم: ١٧٣٥. وصحيح الجامع الصغير وزيادته (١/٤٥٢)؛ رقم: ٢٢٧٦.

(٤) الضعفاء الكبير (٢/٢٨٥)؛ ترجمة: عبد الله بن عصمة الجزري.

ورواه العقيلي<sup>(١)</sup>، عن علي بن عبد العزيز، عن حجاج بن منهال؛

ورواه أبو يعلى<sup>(٢)</sup>، عن عبد الله بن معاوية؛

كلاهما (حجاج بن منهال، وعبد الله بن معاوية) عن حماد بن سلمة،

عن عاصم عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «يأجوج ومأجوج يحفرون السد كل يوم».

وخالفهما عبد الله بن عصمة الجزري، فرواه عن حماد، عن عاصم، عن

أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً، ورواه -أيضاً-: عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس.

قال العقيلي: «حديث حجاج أولى، وليس لحديث قتادة أصل عن أنس».

أي: أن الصواب حديث قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة<sup>(٣)</sup>.

وقال العقيلي: «عبد الله بن عصمة الجزري، عن حماد بن سلمة، لا يُقيم

الحديث، يرفع الأحاديث، ويزيد في الحديث».

فإسناد الحديث حسن، من طريق قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه

مرفوعاً، إلا أنه أُعلِّ بعدة علل:

(١) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٨٥)؛ ترجمة: عبد الله بن عصمة الجزري.

(٢) المطالب العالية (١٨/ ٤٦٤)؛ رقم: ٤٥٢٨.

(٣) وهم صاحب مقال: «أثر فيه نظر» حيث استدلل بقول العقيلي: «حديث حجاج أولى» على

ضعف المرفوع وتصحيح الموقوف، رغم أن تنمة كلام العقيلي شديدة الوضوح حيث

قال: «حديث حجاج أولى، وليس لحديث قتادة عن أنس أصل». فكلامه في تضعيف رواية

عبد الله بن عصمة الذي رواه عن حماد، عن قتادة، عن أنس، ثم ذكر الصواب فيه من رواية

حجاج، عن حماد، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة.

الأولى: عدم سماع قتادة من أبي رافع، كما نص عليه شعبة وأحمد وغيرهما<sup>(١)</sup>، قال أحمد: «قال شعبة: لم يسمع قتادة من أبي رافع شيئاً، أدخل بينه وبين أبي رافع خِلاص والحسن»<sup>(٢)</sup>.

وقد وقع تصريح قتادة بالسماع من أبي رافع في عدد من الأحاديث غير هذا، منها ما رواه البخاري في صحيحه<sup>(٣)</sup>، وفي هذا الحديث وقع التصريح بالسماع كما في رواية ابن ماجه وأحمد وابن حبان المتقدمة، وغيرها.

والأقرب أن التصريح بالتحديث وهم من بعض الرواة، وأن الصواب قول قتادة: «حدّث أبو رافع». فإن قتادة كثيراً ما يستعمل هذه الصيغة<sup>(٤)</sup>.

إلا أن العلماء الذين احتملوا رواية قتادة عن أبي رافع، كالبخاري، وغيره إنما احتملوها لمعرفة الوساطة بينهما، كما سبق من قول أحمد عن شعبة: «أدخل بينه وبين أبي رافع: خِلاص والحسن». وخلاص بن عمرو، والحسن البصري ثقتان<sup>(٥)</sup>، ويُضاف إلى ذلك قلة الأحاديث التي رواها قتادة عن أبي رافع مباشرة.

العلة الثانية: تعارض الوقف والرفع؛ وذلك أن عاصم بن بهدلة رواه عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً، فخالف بذلك رواية قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعاً.

(١) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٦٩، ١٧١).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٦٩).

(٣) صحيح البخاري، (١٦٠/٩)؛ رقم: ٧٥٥٤.

(٤) قال شعبة: «كنت أتفقّد فَمَ قتادة، فإذا قال: «سمعت» و«حدّثنا» تحفّظته، فإذا قال: «حدّث فلان» تركته». تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/١٦٩).

(٥) خلاص: هو ابن عمرو الهجري، والحسن: هو بن أبي الحسن البصري، انظر: تقريب

التهذيب (ص: ١٩٧، ٢٣٢-٢٣٣)؛ رقم: ١٢٢٧، ١٧٧٠.

فالمرفوع فيه علة عدم سماع قتادة من أبي رافع، وقد احتملها بعض العلماء - كما سبق - والموقوف فيه عاصم: وهو «صدوق له أوهام»<sup>(١)</sup>، وعليه فكلا الإسنادين مقارب، ويقرب تصحيح الوجهين.

الثالثة<sup>(٢)</sup>: أنه مروى عن كعب الأحبار: وهذه من العلل الغريبة، إذ لا وجه لإعلال الحديث بحجة رواية أحد مسلمة أهل الكتاب له، وتغليب جانب الأخذ عنهم، فمسلمة أهل الكتاب يروون عن كتبهم، وقد يروونه عن الصحابة عن النبي ﷺ.

فما وقع الوفاق فيه بين المرويات فهو راجع إلى أحد أمرين: الأول: أن يوافق ما أخبر به النبي ﷺ ما صحح من أخبار الأنبياء السابقين، وهذا أمرٌ بدهي، إذ مصدر الوحي كله من الله ﷻ، والأنبياء لا ينطقون إلا بالحق، وأخبار الأنبياء وإن وقع فيها تحريف إلا أن بعضها محفوظ، وتصديق الشرع الإسلامي له قرينة على حفظه، فلا وجه لاستغراب توافق ما أخبر به الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

والثاني: أن يكون الراوي قد أخذه عن الصحابة، عن النبي ﷺ، ثم يتكلم به دون نسبته للنبي ﷺ، وهذا واردٌ أيضًا، إذ هؤلاء الرواة من مسلمة

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٢١)؛ رقم: ٣٠٥٤.

(٢) قال ابن كثير - في التفسير -: «ولكن هذا قد روي عن كعب الأحبار... ولعل أبا هريرة تلقاه من كعب. فإنه كثيرا ما كان يجالسه ويحدثه، فحدث به أبو هريرة، فتوهم بعض الرواة عنه أنه مرفوع، فرفعه، والله أعلم». ونصر هذا الرأي: صاحب مقال: «أثر فيه نظر». وابن كثير لم يجزم به، كما وضح ذلك في البداية والنهاية (٢/٥٥٩). وانظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (١٩٨/٥).

أهل الكتاب، قد أسلموا وحسُن إسلامهم، وحفظوا كتاب الله، وحفظوا سنة النبي ﷺ وحرصوا عليها، وعلموها من وراءهم<sup>(١)</sup>.

فكثيراً ما يروون عن النبي ﷺ، وكثيراً ما يروون عمّا حفظوه من الكتب السابقة، فالجزم بنسبة روايتهم إلى الكتب السابقة دون بينة أو قرينة ليس بصحيح<sup>(٢)</sup>، كما أن الجزم بأن مروياتهم تُنسب للنبي ﷺ دون بينة أو قرينة أيضاً أمرٌ غير صحيح.

وهذا الخبر خاصة عن كعب الأخبار قد ورد أكثره عن مجموعة كبيرة من الصحابة عن النبي ﷺ من غير طريق كعب الأخبار، ولا غيره من مسلمة أهل الكتاب.

فقد روى عبد الرزاق عن معمر، عن رجل، عن حميد بن هلال، عن أبي الضيف، عن كعب الأخبار أنه قال: «إذا كان عند خروج يأجوج ومأجوج، حفروا حتى يسمع الذين يلونهم قرع فؤوسهم، فإذا كان الليل، قالوا: نجىء غداً فنفتح فنخرج، فيعيده الله كما كان، فيجيئون من الغد فيحفرون حتى يسمع الذي يلونهم قرع فؤوسهم، وإذا كان الليل، قالوا: نجىء غداً فنفتح فنخرج، فيجيئون من الغد فيجدونه قد أعاده الله كما كان، فيحفرون حتى يسمع الذين يلونهم قرع فؤوسهم، فإذا كان الليل ألقى الله على لسان رجل منهم، فيقول:

(١) قال الذهبي في ترجمة كعب الأخبار: «فجالس أصحاب محمد ﷺ، فكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية، ويحفظ العجائب، ويأخذ السنن عن الصحابة، وكان حسن الإسلام، متين الديانة، من نبلاء العلماء».. سير أعلام النبلاء (٣/٤٨٩-٤٩٠).

(٢) يصح الجزم بأن ما رووه مأخوذاً عن أهل الكتاب، إذا كان يخالف ما ورد في الشرع، أو لم يرد في الشرع فيه شيء قط.

نجيء غداً فنخرج إن شاء الله، فيجيئون من الغد فيجدونه كما تركوه فيحفرون، ثم يخرجون، فتمر الزمرة الأولى منهم بالبحيرة فيشربون ماءها، ثم تمر الزمرة الثانية فيلحسون طينها، ثم تمر الزمرة الثالثة، فيقولون: لقد كان هاهنا مرة ماء، ويفر الناس منهم فلا يقوم لهم شيء، ثم يرمون بسهامهم إلى السماء فترجع مخضبة بالدماء، فيقولون: غلبنا أهل الأرض، وأهل السماء فيدعو عليهم عيسى ابن مريم، فيقول: اللهم لا طاقة لنا بهم ولا يدين لنا بهم، فاكفناهم بما شئت، فيسلط الله عليهم دوداً يقال له: النغف فتفرس رقابهم، ويبعث الله عليهم طيراً تأخذهم بمناقيرها فتلقئهم في البحر، فيبعث الله غيثاً، يقال له: الحياة، يطهر الأرض وينبتها حتى إن الرمانة ليشبع منها السكن، قيل: وما السكن؟، قال: أهل البيت، فبينما الناس كذلك إذ أتاهم الصريخ أن ذا السويقتين قد غزا البيت يريد، فيبعث الله إليه عيسى ابن مريم طليعة سبع مائة أو بين السبع مائة والثمان مائة، حتى إذا كان ببعض الطريق بعث الله ريحاً يمانية طيبة فتقبض فيها روح كل مؤمن، ثم يبقى عجاج من الناس يتسافدون كما تتسافد البهائم، فمثل الساعة كمثل رجل يطيف حول فرسه ينتظر ولادها حتى تضع، فمن تكلف بعد قولي هذا شيئاً أو بعد علمي هذا شيئاً فهو متكلف».

ورواه أبو نعيم الأصبهاني<sup>(١)</sup>، أبو عمرو الداني<sup>(٢)</sup>، من طريق: حميد بن هلال، عن أبي الضيف، عن كعب الأخبار، به.

وإسناده ضعيف، مداره على أبي الضيف هذا، ولم أجد من روى عنه غير

(١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٦/٢٣).

(٢) السنن الواردة في الفتن (٦/١٢٢٠-١٢٢١)؛ رقم: ٦٧٩.

حميد بن هلال، وذكر ابن عبد البر أن طلحة بن عبيد الله بن كريز روى عنه<sup>(١)</sup>، ولم أجد من وثقه<sup>(٢)</sup>.

وعلى فرض صحة هذا عن كعب الأحبار، فلا يصح أن يُعل الخبر الثابت به. إذ إعلال الخبر الثابت لمجرد تحدُّث أحد مسلمة أهل الكتاب به ليس من منهج المحدثين أصلاً، ما لم تكن هناك قرينة تدلُّ عليه.

ومما يؤكد أن كعباً - لو صح عنه - لم يأخذه عن أهل الكتاب قطعاً، بل أخذه عن المسلمين: أن فيه ذُكر تفاصيل يُنكرها اليهود أصلاً، ولم ترد إلا في القرآن والسنة الصحيحة.

ومن ذلك: أن فيه إثبات نزول عيسى ﷺ آخر الزمان، وهو من الأخبار التي لم يؤمن بها اليهود أصلاً، بل ثبوتها والخبر عنها وارد ومتواترٌ فقط في الشريعة الإسلامية، مما يدل على أن كعباً إنما أخذها عن المسلمين.

ومن ذلك: ذكر الكعبة، وهدمها آخر الزمان على يد ذي السويقتين، فهذه كلها من الأخبار التي أخبر بها النبي ﷺ،

فقد روى الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «يُخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة». متفق عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (٣/ ١٣٧٠)؛ رقم: ٢٠٠٠.  
 (٢) ترجم له جماعة ولم أجد من ذكر اسمه أو معلومات عنه سوى أن هلال بن حميد روى عنه عن كعب خبر يأجوج ومأجوج. انظر: الكنى، للبخاري (ص: ٤٥)؛ رقم: ٣٨٣، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٣٩٦)؛ رقم: ١٨٨٣، وفتح الباب في الكنى والألقاب، لابن منده (ص: ٤٤٦)؛ رقم: ٤٠٤٤، والمقتنى في سرد الكنى، للذهبي (١/ ٣٢٤)؛ رقم: ٣٢٦٠.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: الحج، باب: هدم الكعبة، (٢/ ١٤٩)؛ رقم: ١٥٩٦، وصحيح =

وعن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كأنني به أسود أفحج، يقلعها حجراً حجراً» رواه البخاري<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك: أن تفاصيل أعمال يأجوج ومأجوج آخر الزمان وشربهم البحيرة، وأنهم من كل حذب ينسلون، وكيفية فنائهم، والطيور التي يرسلها الله لتنظف الأرض منهم، كل ذلك مروى في الصحيحين وغيرها كما سبق ذكره. فلا وجه لإعلال الخبر، بسبب رواية كعب الأخبار لمثله.

العلة الرابعة: نكارة المتن ودعوى مخالفته لما ورد في القرآن الكريم<sup>(٢)</sup>:

ذكر ابن كثير هذا الحديث عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا آسَظَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا آسَظَعُوا لَهُ نَقَبًا﴾<sup>(٣)</sup>. ثم قال: «وهذا إسناده قوي، ولكن في رفعه نكارة؛ لأن ظاهر الآية يقتضي أنهم لم يتمكنوا من ارتقائه ولا من نقبه، لإحكام بنائه وصلابته وشدته... ويؤكد ما قلناه من أنهم لم يتمكنوا من نقبه ولا نقب شيء منه، ومن نكارة هذا المرفوع... قول النبي صلى الله عليه وسلم: «فُتِحَ اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذا»<sup>(٤)</sup>.

ولكنه ذكر له توجيهًا بعد ذلك<sup>(٤)</sup>، فقال: «فإن لم يكن رفع هذا الحديث محفوظاً، وإنما هو مأخوذ عن كعب الأخبار، كما قاله بعضهم، فقد استرحنا

= مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء (٤/٢٢٣٢)؛ رقم: ٢٩٠٩.

(١) صحيح البخاري، كتاب: الحج، باب: هدم الكعبة، (٢/١٤٩)؛ رقم: ١٥٩٥.

(٢) أول من وقفت عليه ذكر هذه العلة الحافظ ابن كثير، وتبعه على ذلك جماعة من المعاصرين، انظر: أحاديث معلة ظاهرها الصحة (١/٤٢٦)؛ رقم: ٤٥٦. ومقال: أثر فيه نظر.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، (٥/١٩٨).

(٤) ذكر التوجيه في «البداية والنهاية»، وهو متأخر عن «التفسير».

من المثونة، وإن كان محفوظاً فيكون محمولاً على أن صنيعهم هذا يكون في آخر الزمان عند اقتراب خروجهم، كما هو المروي عن كعب الأحبار، أو يكون المراد بقوله: ﴿وَمَا أَسْتَظْعَمُوا لَهُ نَقَبًا﴾ أي: نافذاً منه، فلا ينبغي أن يلحسوه ولا ينفذوه. والله أعلم. وعلى هذا فيمكن الجمع بين هذا وبين ما في الصحيحين عن أبي هريرة، رضي الله عنه: «فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه» وعقد تسعين. أي: فتح فتحاً نافذاً فيه. والله أعلم. (١).

فالآية إما تكون خبراً عن أمرٍ ماضيٍ تحقق وانقضى، ولا يُعارضه حفرهم فيما بعد، كما أن فتح فتحة من ردمهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن معارضاً للآية (٢). وإما أن يكون المعنى أنهم لن يستطيعوا فتح نقب نافذ يستفيدون منه بالخروج، ولا يمنع أن يكون فيه نقب لا يستطيعون الخروج منه.

فالحديث حسن، وقد صححه ابن حبان، والحاكم، والذهبي، والألباني كما سبق ذكره.

فيأجوج ومأجوج قوم من ذرية آدم بلا خلاف (٣)، وكانوا يسعون في الأرض فساداً، فحجزهم ذو القرنين بين جبال منيعة ووضع لهم سدّاً منيعاً، لا يمكنهم الخروج منه إلى يوم القيامة، وعددهم كثيرٌ جداً، ودلت السنة على أنهم يحفرون كل يوم، ولا يستطيعون نقبه، وفي كل يوم رجع كما كان، حتى كادوا يرون الشمس، وفيه إشارة إلى أنهم لا يرون الشمس، لاحتمال احتجازهم

(١) البداية والنهاية (١٩٧/٥).

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/٣١٤)؛ رقم: ١٧٣٥.

(٣) انظر: البداية والنهاية (٥٥٢/٢).

بين جبلين مسقوفين، ويُحتمل أن يكون المراد أنهم كادوا يرون شعاع الشمس من وراء الثقب مع إمكان رؤيتهم للشمس من مكان غيره.

وقد دلت النصوص الشرعية أنهم يخرجون آخر الزمان، من مكانهم، مما يعني أنهم الآن موجودون في الأرض محتجزون فيها.

وقد ادّعي معارضة هذه النصوص الدالة على وجود يأجوج ومأجوج على الأرض مع العلم التجريبي من وجهين: الوجه الأول: أن المسح الميداني، والأقمار الصناعية والصور الجوية، قد كشفت أجزاء الأرض، ولم يرَ أحدٌ هذا السدَّ، والوجه الثاني: أن يأجوج ومأجوج عددهم كبيرٌ جداً يفوق أعداد البشر في الكرة الأرضية، فيستحيل اختباءهم في الأرض دون أن يراهم أحد<sup>(١)</sup>.

وينقسم مدعو الاعتراض إلى قسمين:

الأول: من أثبت النصوص، ولكن تأول معناها بخلاف ما فهمه المسلمون قديماً وحديثاً.

ومنهم من بالغ في تأويلها حتى خرج عن الحد الشرعي، والعقلي، والعلمي، حتى بلغ ببعضهم أن يزعم أن يأجوج ومأجوج ليسوا من البشر أصلاً! بل هما ظاهرتان من الظواهر الكونية، وأن المراد بهما: الزلازل والبراكين، ويوم القيامة تنزل الأرض وتخرج براكينها فذلك المراد بيأجوج ومأجوج<sup>(٢)</sup>.

وذهب جماعة من المعاصرين إلى أن السدَّ قد فُتح، وكانت بداية فتحه

(١) انظر: يأجوج ومأجوج، لابن سعدي (ص: ٩٦)، ومقال: «أثر فيه نظر».

(٢) منهجية القرآن المعرفية، (ص: ١٥٢-١٥٣)، وانظر مقال: «أزمة العقلانيين العصريين مع

النص القرآني، تأويل آيات يأجوج ومأجوج أنموذجاً» د. الحسين بودميع، في موقع مجلة

البيان، <https://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=5928>.

حين فُتح الردم في زمن النبي ﷺ، ثم زادت الفتحة حتى فُتح السدُّ كاملاً، فخرج يأجوج ومأجوج منذ زمان بعيد، وهم الآن منتشرون في الأرض، وأن خروجهم كان في زمن خروج التتار<sup>(١)</sup>.

وبعضهم ذهب إلى أنهم أهل الصين، وقيل: إنهم أهل روسيا، وقيل: جميع الأمم الكافرة تُسمى: يأجوج ومأجوج!

والذي دعاهم إلى هذا التأويل: أن النصوص إذا أخذت على ظاهرها وعلى ما فهم المسلمون منها، فهي - عندهم - معارضة لما عليه العلم التجريبي والكشف الميداني لجميع أجزاء الأرض، ولاستحالة وجود هذا العدد الكبير الذي يفوق عدد البشر الموجودين على سطح الأرض ولا يراهم أحد، فلذلك قاموا بتفسير الآيات على خلاف ظاهرها<sup>(٢)</sup>.

وعامة من تبنى هذا القول هم من غير المختصين بالشرع<sup>(٣)</sup>، وممن

(١) استدل بعضهم بقول النبي ﷺ: «ويل للعرب من شرٍ قد اقترب». على خروج يأجوج ومأجوج، وأن التحذير الذي ذكره النبي ﷺ قد وقع، وذلك أن التتار حينما خرجوا في القرن السابع الهجري قد قاتلوا العرب وأسقطوا بلاد العرب فقط. وهذا غلط تاريخي، فإن التتار قد اكتسحوا أغلب بلاد العالم، ولم تكن حربهم على العرب فقط، فالتتار قد احتلوا الصين حتى أسقطوا امبراطوريتها، واحتلوا الهند والسند، وأنهوا سلطنة الخوارزميين، وأبادوا ممالك الفرس وسلاطينهم، ثم احتلوا الأناضول وأخضعوا الترك والسلاجقة، وأحرقوا موسكو وأسقطوا روسيا واحتلوها، ثم اجتاحتها أوروبا، واحتلوا بلغاريا وأوكرانيا، ودمروا عاصمتها كييف، وسيطروا عليها قرنين من الزمان، ما بين (٦٣٦-٨٨٦هـ). بل وصلوا إلى بولندا، وبرلين عاصمة ألمانيا، شمال أوروبا، واحتلوا المجر وما حولها، وغير ذلك من الممالك والبلدان. انظر: المغول في التاريخ (ص: ١٨٤-١٨٨). و«المغول» د. السيد الباز العريني (ص: ١٨١، ٢٠١، وما بعدها).

(٢) رسالة يأجوج ومأجوج، لابن سعدي (ص: ٩٥)، ومقال: «أثرٌ فيه نظر».

(٣) منهم الأديب الشاعر: شكيب أرسلان (ت: ١٩٤٦م)، وجماعة من الكتاب والمثقفين، وقد =

قال بهذا القول من أهل العلم المعترين: عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م)، وله في ذلك رسالة مطبوعة بعنوان: «أجوج ومأجوج»، وقد نُسب إليه التراجع عن هذه المسألة، كما سيأتي - إن شاء الله - بعد قليل.

وقد ردّ عليه العلماء في وقته، وحصل بينهم بحث في ذلك، ثم توقف عن نشر الرسالة حتى طبع تفسيره «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» وهو متأخر عن تلك الرسالة ومن آخر ما طُبع في حياته، فقرر فيه ما قرره أهل العلم.

قال -: «قد قرب انفتاح أجوج ومأجوج، وهما قبيلتان عظيمتان من بني آدم، وقد سدّ عليهم ذو القرنين، لما شكى إليه إفسادهم في الأرض، وفي آخر الزمان، يفتح السد عنهم، فيخرجون إلى الناس في هذه الحالة والوصف، الذي ذكره الله من كل من مكان مرتفع، وهو: الحذب، ينسلون أي: يسرعون. وفي هذا دلالة على كثرتهم الباهرة، وإسراعهم في الأرض، إما بذواتهم، وإما بما خلق الله لهم من الأسباب التي تقرب لهم البعيد، وتسهل عليهم الصعب، وأنهم يقهرون الناس، ويعلمون عليهم في الدنيا، وأنه لا يد لأحد بقتالهم»<sup>(١)</sup>.

قال حمود التويجري (ت: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م): «وهذا صريح في رجوعه عما كان يقوله في أجوج ومأجوج... وقد أرسل لي المؤلف نسخة

= شاع هذا القول بشكل كبير في أوساط المعاصرين خاصة المشتغلين في الرد على الملاحدة والمشككين في الإسلام، انظر: أجوج ومأجوج، لابن سعدي (ص: ٨٤) وانظر: <https://youtu.be/QmM0NXXN5YU>.

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: ٥٣١)؛ تفسير سورة: الأنبياء، آية: ٩٦.

منه [تفسير ابن سعدي] من حين طبعه وكتب الإهداء إليّ بخطه، وكان هذا بعد إخراجها للرسالة التي غلط فيها في أمر يأجوج ومأجوج بنحو من سبع عشرة سنة، وقد أنكر كبار العلماء في البلاد النجدية ما قرره في رسالته في أمر يأجوج ومأجوج غاية الإنكار<sup>(١)</sup>.

والرسالة تم تأليفها سنة (١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م) وأما الجزء الذي فيه تفسير الآية فتم نشره سنة (١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م)<sup>(٢)</sup>.

ومرجع الإشكال الذي استندوا عليه قائم على: دعوى مخالفة هذا الفهم لما عليه العلم التجريبي، ويُعبرون عنه بالحس والواقع المشاهد، على اعتبار أن العلم التجريبي قد بلغ غايةً تجعلنا نحس ونشاهد جميع أجزاء الكرة الأرضية حقيقة<sup>(٣)</sup>.

أما القسم الثاني: فهم غير المؤمنين أصلاً، وقد استخدموا هذه المسألة للتشكيك في الإسلام عمومًا، وفي السنة النبوية خصوصًا، بدعوى معارضتها للعلم التجريبي، والواقع والحس.

كلُّ ذلك انطلاقًا من دعوى معارضة وجود السد، ويأجوج ومأجوج، بعددهم الكبير مع عدم بلوغ العلم ووصوله إليهم.

وقبل الجواب، لا بد من التنبيه على أمرٍ يُغفل عنه في بحث هذه المسائل،

(١) والاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر (ص: ٣٢٦-٣٢٧).

(٢) يأجوج ومأجوج لابن سعدي (ص: ١٠٣). والاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر (ص: ٣٢٧).

(٣) وينظر ما ذكره محمد الأمين الشنقيطي - في تفسيره «أضواء البيان» (٤/ ٢٣٦-٢٣٧)، ففيه إجابة علمية عقلية مهمة على هذا الادعاء.

وهو عدم التفرقة بين السنن الكونية، والآيات الإلهية التي خلقها الله خرقاً للسنن الكونية.

فإن خوارق العادات الكونية، لا يتم فيها ما يتم في السنن الكونية، فقد يخلق الله الخلق ابتداءً دون أسبابه الكونية المعهودة، كما خلق آدم من غير أم وأب، وخلق عيسى من أم، دون أب، وكما أن النار لم تحرق إبراهيم، والبحر لم يُغرق موسى ومن معه من المؤمنين، وغير ذلك مما أخبرنا الله ﷻ به وأخبرنا به رسوله ﷺ.

فخوارق العادات الكونية، كما أنها جاءت على غير سنن الكون الذي سنّه الله له، فإن آثارها ومسبباتها وأحوالها تختلف تمامًا عن غيرها، فقياس الغيب على الشهادة باطل، إذ هو قياس مع الفارق، فكيف بما خلقه الله آية لعباده، وتحدياً لبيان عظمته سبحانه؟!

فكون يأجوج ومأجوج موجودون على الأرض حقيقة ثبتت بالوحي الإلهي في الكتاب والسنة، وثبت في الكتاب والسنة أنهم يخرجون آخر الزمان، وأن سدّهما لا يُفتح إلا وقت خروجهما، فمجرد التفكير في تحدّ القدرة الإلهية في استخراجهم قبل الوقت الذي يأذن الله لهم فيه بالخروج عبثٌ لا طائل تحته.

أما من حيث الدعوى فهي قائمة على مغالطة الاستدلال ب: «عدم العلم على العلم بالعدم»، وهي التي ذمّها الله ﷻ فقال سبحانه: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَّبَ الَّذِينَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴿٣٩﴾

[يونس: ٣٩]

لا شك أن أجزاءً كبيرة من الكرة الأرضية قد تم كشفها والاطلاع عليها

وتصويرها في السنوات المتأخرة، إلا أنه لم يزعم أحد من العلماء المختصين أنه تم مسح جميع أجزاء الكرة الأرضية.

وحتى الأجزاء التي تم كشفها وتصويرها إنما هي الأجزاء السطحية المكشوفة على ظاهر الأرض، أما ما كان في تجويف الصخور والجبال من: الكهوف، والمغارات، فلم يُكتشف منها إلا جزء قليل، وهذا القليل المُكتشف هو ما كان له أبواب ومنافذ يُمكن الولوج إليه عن طريقها، أما التجاويف الصخرية والكهوف والمغارات فلا يزعم أحدٌ كشفها كلها.

ومن الكهوف المكتشفة ما يتجاوز طوله مئات الكيلومترات، وأطول كهف تم اكتشافه -حتى الآن-: كهف الماموث (Mammoth Cave) في الولايات المتحدة الأمريكية، ويبلغ طوله (٦٦٣ كيلومترًا)، وعمقه (١٢٤ مترًا) وتم اكتشاف مجموعة من الكائنات الحية بداخله، بل هناك كهوف تحت الماء يتجاوز طولها (٣٤٠ كيلومترًا)<sup>(١)</sup>.

فمثل هذه التجاويف والأودية المغلقة ليس من السهل الوصول إليها، بل قد يستحيل إما لكونه بعيدًا نائيًا، أو لكونه محاطًا بتضاريس وعرة، أو بيئة خالية من معالم الحياة، وعند عدم وجود منفذ له فخفاؤه سيكون متحققًا.

وقد ينظري وهم اكتشاف الأرض على الناس قديمًا، وقد وقع هذا فاعتر

(١) انظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية، بعنوان (Mammoth Cave: Explore the World's

Longest Cave). <https://www.doi.gov/blog/mammoth-cave-explore->

[worlds-longest-cave](https://www.doi.gov/blog/mammoth-cave-explore-worlds-longest-cave)

وانظر قائمة أطول كهوف العالم المكتشفة:

<http://www.caverbob.com/wlong.htm>.

<https://www.bbc.com/arabic/media-42748736>

به من اغتر من المسلمين<sup>(١)</sup>، إلا أنه بعد تمكن العلم، وبلوغه هذا المبلغ أدرك العلماء صعوبة الأمر، بل واستحالته.

على أن النص الشرعي الذي أخبرنا بوجود هذا السد، وبوجود هؤلاء البشر بداخله، هو ذاته الذي أخبرنا أنهم لن يخرجوا إلا في آخر الزمان.

والدليل على عدم خروجهم إلا في آخر الزمان قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءً وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾<sup>(٢)</sup>. فالله ﷻ سَيَدُكَ السَّدَ إِذْ لَا مَخْرَجَ لَهُمْ إِلَّا مِنْهُ، وَذَلِكَ إِذَا جَاءَ وَعْدَ اللَّهِ ﷻ.

وقال الله ﷻ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا يُؤْيَلْنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾<sup>(٤)</sup>. قال الطبري: «معنى الكلام: حتى إذا فُتحت يأجوج ومأجوج اقترب الوعد الحق»<sup>(٥)</sup>.

والآية صريحة في أن السد مغلق عليهم لا يُفتح إلى آخر الزمان، فإذا اقترب الوعد الحق وهو: يوم القيامة، فُتح السد، فجاؤوا من كل حدب ينسلون<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: رسالة في يأجوج ومأجوج لابن سعدي (ص: ٩٠).

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٤٠٩/١٦).

(٣) الذين ذهبوا إلى أن السد قد فُتح وجَّهوا الآية بأن المراد بـ: «يأجوج ومأجوج» هو اسم الجنس، فيؤخذ معناه اللغوي، وهو الأجيح والسرعة، ومعناه: أن «يأجوج ومأجوج» تنطبق على من يمشي بسرعة، ويسبح في الأرض بسرعة، فيتأكد ذلك الوصف في أمم هذا الزمان بعد اكتشاف السيارات والطائرات. ويردُّ هذا القول ما أجمع عليه المسلمون أنهم من نسل يافث بن نوح، واسمهم بهذا الاسم، وهم القبيلة بعينها التي حبسها ذو القرنين في السد، فكيف يحبس قبيلة بعينها في قصة واحدة، ثم يُقال إن المراد اسم الجنس، ولو أُريد اسم الجنس كما سُمُّوا باسم القبيلتين، مقترنتين، ولذُكروا باسم أو وصف مطابق لحالهم. انظر: البداية والنهاية (٢/٥٥٢)، ويأجوج ومأجوج لابن سعدي (ص: ٩٥).

وهو ما يؤكد حديث النبي ﷺ في ذكر نزول عيسى آخر الزمان: «أوحى الله إلى عيسى: إني قد أخرجت عبداً لي، لا يدان لأحد بقتالهم، فحرّز عبادي إلى الطور، وبيعت الله يأجوج ومأجوج، وهم من كل حذب ينسلون، فيمر أوائلهم على بحيرة طبرية فيشربون ما فيها، ويمر آخرهم فيقولون: لقد كان بهذه مرة ماء»<sup>(١)</sup>.

فالله ﷻ قدّر لهم أن يُحبسوا في سدّهم الذي بُني لهم، ولن يخرجوا منه قط، إلا بعد نزول عيسى بن مريم عليه السلام، فمحاولة البحث عنهم لإيجادهم غلط عقلاً وشرعاً.

أما شرعاً فهو مخالف لما ذكره النبي ﷺ أنهم لن يخرجوا إلا بعد نزول عيسى ﷺ، ومن زعم أنه سيجدهم قبل ذلك فهو مخالف لما أخبر به النبي ﷺ. وأما عقلاً، فلأن الإيمان بوجودهم إنما انعقد بسبب الخبر الشرعي، وذات الخبر الشرعي الذي أخبرنا بوجودهم أخبرنا أنهم لن يخرجوا إلا آخر الزمان، فتصديق جزء من الخبر وتكذيب الجزء الآخر - رغم أنه خبر واحد من مخبر واحد - لا يستقيم عقلاً.

فيأجوج ومأجوج مستقرون في هذه الأرض، محبسون لا يمكن لأحد أن يطّلع عليهم حتى يأذن الله ﷻ بخروجهم بعد نزول عيسى بن مريم ﷺ.

(١) رواه مسلم وسبق تخريجه (٥٣/٢). والذين ذهبوا إلى أن السد قد فُتح، اختلفوا في توجيه هذا الحديث، فمنهم من ضعفه دون حجة، ومنهم من ذهب إلى أن المراد: هم الأمم التي تستسكن بيت المقدس وتستخرج الماء لزروعهم وثمارهم بالآلات والمكائن الحديثة، ومثّل لهم بالصهانية حينما اغتصبوا أرض فلسطين، فقال: هم من أفراد يأجوج ومأجوج. وهذا تكلف يُنزّه الشرع عنه، إذ النص صريح في أن شربهم إنما يكون بعد نزول عيسى، وليس قبله. انظر: يأجوج ومأجوج لابن سعدي (ص: ٨٧-٨٨).

والعلم وإن اكتشف أجزاء كبيرة من ظاهر الأرض، إلا أن كثيرًا من الأجزاء لا زال مخفيًا لم يكتشفه أحد، وهو على ظاهر الأرض، فكيف بما أخفي بين الجبال، والصخور، والكهوف، والغابات؟

قال حمود التويجري: «وأما كون السائحين في الأرض لم يروا يأجوج ومأجوج، ولا سدَّ ذي القرنين، فلا يلزم منه عدم السدِّ ويأجوج ومأجوج، فقد يصرف الله السائحين عن رؤيتهم ورؤية السدِّ، وقد يجعل الله فوق السدِّ ثلوجًا متركمة بحيث لا تمكن رؤية السدِّ معها، أو يجعل الله غير ذلك من الموانع التي تمنع من رؤية يأجوج ومأجوج ورؤية السدِّ، والواجب على المسلم الإيمان بما أخبر الله به في كتابه عن السدِّ، ويأجوج ومأجوج، وما صح عن النبي ﷺ في ذلك، ولا يجوز للمسلم أن يتكلف ما لا علم له به، ولا يقول بشيء من أقوال المتكلمين المتخصمين، بل ينبذها وراء ظهره ولا يعبا بشيء منها»<sup>(١)</sup>.

وأما ما يتعلق بكثرة عددهم، فإن الدال على ذلك قول النبي ﷺ: «يقول الله ﷻ: يا آدم فيقول: لبيك وسعديك والخير في يديك، قال يقول: أخرج بعث النار قال: وما بعث النار؟ قال: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين. قال: فذاك حين يشيب الصغير ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾. قال: فاشتد ذلك عليهم قالوا: يا رسول الله أيُّنا ذلك الواحد؟ فقال: «أبشروا فإن من يأجوج ومأجوج ألفا، ومنكم رجل» متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر (ص: ٣١٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قصة يأجوج ومأجوج، (٤/١٣٨)؛ رقم: ٣٣٤٨. وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: يقوله: يقول الله لآدم أخرج بعث النار (١/٢٠١)؛ رقم: ٢٢٢. من طريق أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، به.

فالحديث يدل على أن نسبة المؤمنين الذين يدخلون الجنة من ذرية آدم ١/١٠٠٠، واحد من ألف، أي: من كل ألف، واحد يدخل الجنة، وتسع مئة وتسع وتسعون يدخلون النار.

والذي أوقع مدّعي التعارض في استشكال هذا الحديث هو اختزالهم ذرية آدم فقط في الزمان المعاصر الذي يعيشون فيه، وذلك بالنظر إلى عدد المسلمين المعاصرين من الكفار المعاصرين، ورؤية النسبة بينهما تختلف بشكل كبير جداً مع النسبة الواردة في الحديث.

وفي بعض النسب التقديرية فإن عدد المسلمين يُقدر بـ (٨٠٠٠٠٠٠٠، ١) ١ مليار، و ٨٠٠ مليون نسمة، بما يشكل نسبة: (١، ٢٤٪) من سكان العالم<sup>(١)</sup>. وعلى مفهوم الحديث يفترض أن تكون نسبة المسلمين (٠، ٠٠١٪) واحد على ألف من سكان الكرة الأرضية.

وهذه الحسبة بهذا الشكل شديدة السذاجة، لم تأخذ أدنى شكل من أشكال الحساب العلمي الصحيح، وذلك من عدة أوجه:

(١) مقال بعنوان: «الدين: لماذا أصبح الإيمان أكثر شيوعاً» (Religion: why faith is becoming more and more popular).

صحيفة الجارديان البريطانية:

<https://www.theguardian.com/news/2018/aug/27/religion-why-is-faith-growing-and-what-happens-next>.

وانظر: إحصائية مركز بيو للأبحاث، بعنوان:

(Christians are the largest religious group in 2015).

[https://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/04/05/christians-remain-worlds-largest-religious-group-but-they-are-declining-in-europe/ft\\_17-04-05\\_projectionsupdate\\_globalpop640px/](https://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/04/05/christians-remain-worlds-largest-religious-group-but-they-are-declining-in-europe/ft_17-04-05_projectionsupdate_globalpop640px/)

أولاً: أن النسبة المذكورة في الحديث هي نسبة لكافة ذرية آدم في كل زمان ومكان قديماً وحديثاً، فاختزلها في مسلمي زماننا وكفار زماننا فقط غلط بين. ثانياً: عدم اعتبار أزمنة الفترة التي مرت قبل بعثة النبي ﷺ، فقد عُبِدَت الأصنام في جزيرة العرب مئات السنين<sup>(١)</sup>، وكذلك ما بين بقية الأنبياء، بل في أثناء بعثتهم صلى الله وسلم عليهم أجمعين، فإن الأمم على مر التاريخ الكافرون منها أكثر من المؤمنين عدداً، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣].

وقال ﷻ: ﴿وَلَوْ عَاَمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِمَّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وقال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٦]. والآيات في هذا المعنى كثيرة.

وقال النبي ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهِيْطُ، وَالنَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيَّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، إِذْ رُفِعَ لِي سِوَادٌ عَظِيمٌ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي، فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى ﷺ وَقَوْمُهُ، وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى الْأَفْقِ، فَانظُرْتَ فَإِذَا سِوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: انظُرْ إِلَى الْأَفْقِ الْآخَرَ، فَإِذَا سِوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ» متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: البداية والنهاية (٣/١٨٦).

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو (١٢٦/٧)؛ رقم: ٥٧٠٥، وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، (١/١٩٩)؛ رقم: ٢٢٠.

فأكثر الأنبياء أتباعاً هو نبيُّنا محمد ﷺ، وما سواه من الأنبياء فمنهم من تبعه مؤمنون كثيرون مثل موسى ﷺ، ومنهم من تبعه قليلٌ من قومه مثل نوح ﷺ كما قال ﷺ: ﴿وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾. [هود: ٤٠]. ومنهم من لم يتبعه أحد.

ثالثاً: أن حساب المسلمين يستحيل تحقيقه برقم دقيق، إذ المراد بالمسلمين في الحديث هم كلُّ من تحقَّق فيه الإيمان الذي يستحق به دخول الجنة، منذ زمن آدم ﷺ إلى قيام الساعة، فالمراد: المسلمون بالمعيار الشرعي المتحقق، الذي قضى الله ﷻ به، وتحقق إدخالهم الجنة، وليس كلُّ من انتسب للإسلام، أو كُتِب في هويته أنه مسلم، فهذه النسب الإحصائية ليست دقيقة، فإنهم يحسبون فيها كل من انتسب إلى الإسلام في الوثائق الرسمية، حتى لو لم يعرف عن الإسلام إلا اسمه، ويُدخلون فيها الفرق الخارجة عن ملة الإسلام بإجماع المسلمين، كالقاديانية، والبهاية، والدروز، وغيرهم<sup>(١)</sup>. وعلى هذا فلا يلزم أن يكون عدد يأجوج ومأجوج أضعاف أهل الأرض.

■ وأما ما ورد من أنه لا يموت أحدهم حتى يلد له ألفاً من ذريته:

فرواه سهل بن حماد، واختلف عليه في رفعه ووقفه؛

فرواه: النسائي - في الكبرى<sup>(٢)</sup> - عن أبي داود سليمان بن سيف الطائي، عن سهل بن حماد، عن شعبة، عن النعمان بن سالم، عن ابن عمرو بن أوس، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن يأجوج ومأجوج لهم نساء

(١) انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام، وبيان موقف الإسلام منها (٢/ ٥٩١، ٦٤٣، ٧٣٩)

والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/ ٣٩٧، ٤١٦).

(٢) السنن الكبرى للنسائي (١٠/ ١٨٦)؛ رقم: ١١٢٧١.

يجامعون ما شاءوا، وشجر يلحقون ما شاءوا، فلا يموت منهم رجل إلا ترك من ذريته ألفاً فصاعداً».

وخالفه ابن المثنى؛ فرواه ابن جرير الطبري<sup>(١)</sup>: عن محمد بن المثنى، عن سهل بن حماد، عن شعبة، عن النعمان بن سالم، قال: سمعت نافع بن جبير بن مطعم، يقول: قال عبد الله بن عمرو: «يأجوج ومأجوج لهم أنهار يلقمون ما شاءوا، ونساء يجامعون ما شاءوا، وشجر يلقمون ما شاءوا، ولا يموت رجل إلا ترك من ذريته ألفاً فصاعداً».

وأبو داود الطائي، ومحمد بن المثنى كلاهما ثقتان ثبتان، فلعل الاختلاف من سهل بن حماد نفسه، فهو: صدوق<sup>(٢)</sup>.

والإسناد الأول منكر، فقد تفرد به: ابن عمرو بن أوس، قال المزني: «ابن أبي أوس الثقفي، وفي رواية: ابن عمرو بن أوس الثقفي، عن جده ... وعنه: النعمان بن سالم، قاله غير واحد: عن شعبة عن النعمان بن سالم.

قال الدارقطني: «وقوله: «عَن أَبِيهِ» وهم». قال المزني: «يعني: أن الصواب عن جده، كما تقدم ليس فيه عن أبيه، روى له النسائي»<sup>(٣)</sup>.

هذا غاية ما وقفت عليه، ولم أجد من وثَّقه، وذكره ابن حجر في التقريب، ولم يزد على قوله: «ابن أبي أوس الثقفي، واسمه: عبد الرحمن، ويُقال هو: ابن عمرو بن أوس»<sup>(٤)</sup>.

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٦/٣٩٩-٤٠٠).

(٢) انظر: تقريب التهذيب: (ص: ٢٨٥، ٢٩١، ٥٣٤)؛ رقم: ٢٥٧١، ٢٦٥٤، ٦٢٦٤.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٤/٤٢٥)؛ رقم: ٧٧١٤.

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٧١٠)؛ رقم: ٨٤٥٩. قال مؤلفو «تحرير تقريب التهذيب =

فعينه مختلف فيها، ولم أجد من روى عنه غير النعمان بن سالم، ولم أجد من وثقه.

والإسناد الثاني حسنٌ موقوفاً، على عبد الله بن عمرو، ويرتقي إلى الصحة كما في الحديث التالي.

ورواه أبو إسحاق السَّبَّيحي، واختلف عليه فيه على عدة أوجه:

فرواه معمر<sup>(١)</sup>، -وعنه عبد الرزاق الصنعاني<sup>(٢)</sup>، ومن طريقه: نُعيم بن حماد<sup>(٣)</sup>، والطبري<sup>(٤)</sup> -

والطيالسي<sup>(٥)</sup>: عن المغيرة بن مسلم؛

= (ص: ٩٦٧): «فلم يرو عنه غير واحد، ولم يوثقه أحد، فيكون عندهما: مجهولاً».

(١) جامع معمر بن راشد (٣٨٤/١١)؛ رقم: ٢٠٨١٠.

(٢) تفسير عبد الرزاق الصنعاني (٣٩٤/٢)؛ رقم: ١٨٨٩.

(٣) الفتن، لنعيم بن حماد (٥٩٠/٢)؛ رقم: ١٦٤٢.

(٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٤٠١/١٦).

(٥) مسند أبي داود الطيالسي (٤/٣٩-٤٠)؛ رقم: ٢٣٩٦. وقع إشكال في صياغة الرواية

في جامع معمر، وفي مسند الطيالسي، فوهم جمع من الباحثين، فظنوا أن روايتهم تفيد

رفع الحديث للنبي ﷺ، وزاد ذلك أن الطبراني رواه من طريق الطيالسي، فجعله مرفوعاً،

وليس كذلك، بل هي كرواية الأثبات عن أبي إسحاق موقوفاً، إلا أن عبد الله عمرو رضي الله عنه

روى حديثاً عن النبي ﷺ، ثم أنشأ يحدث حديثاً من نفسه، ويحسن ذكر الرواية كما ذكرها

الطيالسي حتى تتضح: قال الطيالسي: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، قال: سمعت وهب

بن جابر، يقول: شهدت عبد الله بن عمرو في بيت المقدس، وأتاه مولى له فقال: إني أريد

أن أقيم هذا الشهر هاهنا، -يعني رمضان-، فقال له عبد الله: هل تركت لأهلك ما يقوتهم؟

قال: لا. قال: أما لا، فارجع فدع لهم ما يقوتهم، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كفى

بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت». حدثنا المغيرة بن مسلم -وكان صدوقاً مسلماً- قال: حدثنا

أبو إسحاق، عن وهب بن جابر، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ مثل هذا، غير أنه

قال: ثم أنشأ يحدثنا: «أن يأجوج ومأجوج من ولد آدم، وأنهم لو أرسلوا على الناس =

ورواه نعيم بن حماد<sup>(١)</sup>؛

ورواه الطبري<sup>(٢)</sup>، عن محمد بن المثنى؛

كلاهما (نعيم بن حماد، وابن المثنى) عن محمد بن جعفر؛

والحاكم<sup>(٣)</sup>، من طريق عاصم بن علي؛

وأبو عمرو الداني<sup>(٤)</sup>، من طريق: عاصم بن حكيم؛

ثلاثتهم (محمد بن جعفر، وعاصم بن علي، وعاصم بن حكيم) عن شعبة

بن الحجاج؛

ورواه الطبري<sup>(٥)</sup>، عن محمد بن بشار، عن يحيى بن سعيد، عن سفیان

الثوري؛

= لأفسدوا عليهم معاشهم، ولن يموت منهم أحد إلا ترك من ذريته ألفاً فصاعداً، وأن من ورائهم ثلاث أمم، تاويل، وتاريس ومنسك».

فقوله: «ثم أنشأ يحدثنا» أي: عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، فما بعد ذلك موقوفاً عليه، وكذلك رواها عبد الرزاق عن معمر في مصنفه - كما سبق - موقوفاً ولم يرفعه، وهو الصواب، كما هي رواية الثوري وشعبة، وهما أثبت الناس في أبي إسحاق، فالطيالسي ومعمر لم يروياه من طريق أبي إسحاق مرفوعاً، والله أعلم. وانظر: المعجم الكبير للطبراني (١٣ / ٥٦١)؛ رقم: ١٤٤٥٦، وحاشية المحققين على هذا الحديث، قال ابن كثير - بعد ذكر رواية الطبراني -: «حديث غريب جداً وإسناده ضعيف، وفيه نكارة شديدة». البداية والنهاية (٢ / ٥٥٤).

(١) الفتن، لنعيم بن حماد، (٢ / ٥٩٥)؛ رقم: ١٦٥٦.

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٦ / ٣٩٩).

(٣) المستدرک على الصحيحين (٤ / ٥٣٦)؛ رقم: ٨٥٠٥.

(٤) الفتن الواردة في السنن (٦ / ١٢٢٣)؛ رقم: ٦٨٠.

(٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٦ / ٣٩٩).

كلهم: (معمر بن راشد، والمغيرة بن مسلم، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري) عن أبي إسحاق السبيعي، عن وهب بن جابر الخيواني، عن عبد الله بن عمرو، قال: «ما يموت الرجل من يأجوج، ومأجوج حتى يولد له من صُلْبِهِ أُلْف رجل، وإن من ورائهم لثلاث أُمَمٍ، ما يعلم عِدَّتْهم إلا الله: منسك وتاويل وتاريس».

وخالفهم: زياد بن خيثمة، فرواه الطبراني<sup>(١)</sup>، عن منتصر بن محمد، عن الوليد بن شجاع بن الوليد، عن أبيه، عن زياد بن خيثمة، عن أبي إسحاق، عن وهب بن جابر، عن ابن عمرو، عن النبي ﷺ، مرفوعاً.

وقال الطبراني -بعده-: «لم يرو هذا الحديث عن زياد بن خيثمة إلا شجاع، تفرد به: ابنه».

وهذا الإسناد منكر، فشيخ الطبراني: منتصر بن محمد، ترجم له الخطيب<sup>(٢)</sup>، ولم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً، والوليد بن شجاع ثقة، إلا أنه يُغرب، وأبوه: صدوق له أوهام<sup>(٣)</sup>، وعلى كل حال فالرواية مخالفة لرواية من هم أوثق، وأكثر عدداً، كشعبة والثوري، ومعمر، حيث رووه موقوفاً.

ورواه ابن حبان<sup>(٤)</sup>، عن أبي عروبة، عن محمد بن وهب بن أبي كريمة، عن محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق،

(١) المعجم الأوسط (٨/٢٦٧-٢٦٨)؛ رقم: ٨٥٩٨.

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٥/٣٦٢)؛ رقم: ٧١٧٥، وإرشاد القاضي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص: ٦٥٢)؛ رقم: ١٠٧٠.

(٣) انظر: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢/٣٥٢)؛ رقم: ٦٠٦٧. وتقريب التهذيب (ص: ٢٩٨، ٦١٢)؛ رقم: ٢٧٥٠، ٧٤٢٨.

(٤) صحيح ابن حبان (الإحسان) (١٥/٢٤١)؛ رقم: ٦٨٢٨.

عن عمرو بن ميمون الأودي، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن يأجوج ومأجوج أقل ما يترك أحدهم لصلبه ألفاً من الذرية، وإن من ورائهم أمماً ثلاثة: منسك وتأويل وتاريس، لا يعلم عددهم إلا الله».

وهذا الإسناد شاذٌ، فقد خالف فيه زيد بن أبي أنيسة الجماعة عن أبي إسحاق، وزيد ثقة، لكن له أفراد، وقال أحمد بن حنبل: «إن حديثه لحسن مقارب، وإن فيها لبعض النكارة»<sup>(١)</sup>.

ورواه الطبري<sup>(٢)</sup>، عن عصام بن رواد بن الجراح، عن أبيه رواد بن الجراح، عن سفیان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً.

وهذا إسناد منكر، فرواد بن جراح: «صدوق اختلط بأخرة فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد»<sup>(٣)</sup>، قال أحمد بن حنبل: «حدّث عن سفیان أحاديث مناكير»<sup>(٤)</sup>.

فتبين أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء في ذلك، إنما هو من قول عبد الله بن

عمرو .

(١) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٢/٧٤)؛ رقم: ٥١٩. وانظر: تقريب التهذيب (ص: ٢٥٧)؛ رقم: ٢١١٨.

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٦/٣٩٧-٣٩٨).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٦)؛ رقم: ١٩٥٨.

(٤) العلل ومعرفة الرجال، برواية ابنه عبد الله، (٢/٣١)؛ رقم: ١٤٥٧. وانظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٣/٣٣٦)؛ رقم: ١١٣٩، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٥٤٢)؛ رقم: ٢٣٦٨. والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٤٠)؛ رقم: ١٩٤. والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٤/١٢٠)؛ رقم: ٦٨٤. وسؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٣٠)؛ رقم: ١٤٩.

وعبد الله بن عمرو لم ينسبه للنبي ﷺ، وهو ﷺ ممن علم عنه أخذه عن أهل الكتاب كما قال الذهبي: «روى ... عن أهل الكتاب، وأدمن النظر في كتبهم، واعتنى بذلك ﷺ»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن كثير -معلقًا على هذا الحديث-: «وهذا حديث غريب، وقد يكون من كلام عبد الله بن عمرو من الزَّامِلَتَيْنِ، والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.  
كما أن هذه الرواية قد وردت عن جماعة من أهل الكتاب، كعبد الله بن سلام وغيره<sup>(٣)</sup>.

- أما قصة الرجل الذي رأى السدَّ في زمن النبي ﷺ، فقد وردت في رواية علقها البخاري بصيغة الجزم<sup>(٤)</sup>، ووصلها غيره:

فرواها البزار<sup>(٥)</sup>، عن عمرو بن مالك، عن محمد بن حمران، عن عبد الملك بن أبي نعامة الحنفي، عن يوسف بن أبي مريم الحنفي، قال: بينما أنا قاعد، مع أبي بكر إذ جاء رجل فسلم عليه، فقال: أما تعرفني؟ فقال له

(١) سير أعلام النبلاء (٣/٨١).

(٢) البداية والنهاية (١٩/٢٤٠).

(٣) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٦/٤٠٠). والفتن، لنعيم بن حماد (٢/٥٩١)؛ رقم: ١٦٤٣.

(٤) صحيح البخاري، كتاب: المناقب، باب: قصة يأجوج ومأجوج (٤/١٣٧) وانظر تعليق التعليق (٤/١٣). والمعلق: «هو ما حُذِف من مبتدأ إسناده واحدٌ فأكثر». والمعلق ليس على شرط البخاري في صحيحه، فقد يكون صحيحًا وقد يكون غير ذلك، والمرجع في الحكم بالبحث عن إسناده ودراسته دراسة مستقلة، وجزم البخاري به يعطي الإسناد قوة، انظر: معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢٦). ومقدمة تعليق التعليق (١/٧-٨).

(٥) مسند البزار، البحر الزخار (٩/١١٩-١٢٠)؛ رقم: ٣٦٦٨.

أبو بكر: ومن أنت؟ قال: تعلم رجلاً أتى رسول الله ﷺ فأخبره أنه رأى الرِّدْم، فقال له أبو بكر: وأنت هو؟ قال: نعم. قال: اجلس حدِّثنا، قال: انطلقت حتى انتهيت إلى أرض ليس لأهلها إلا الحديد يعملونه، فدخلت بيتاً فاستلقيت فيه على ظهري وجعلت رجلي على جداره، فلما كان عند غروب الشمس سمعت صوتاً لم أسمع مثله ففزعت فجلست فقال لي رب البيت: لا تدعرن، فإن هذا لا يضرُّك، هذا صوت قوم ينصرفون هذه الساعة، من عند هذا السد. قال: فيسرُّك أن تراه؟ قلت: نعم. قال: فغدوت إليه فإذا لبنة من حديد، أو قال: لبنة من حديد كل واحد مثل الصخرة، وإذا كأنه البُرْد المحبَّر فإذا مساميره مثل الجذوع، فأتيت رسول الله ﷺ فقال: «صِفْهُ لِي». فقلت: كأنه كالبُرْد المحبَّر<sup>(١)</sup>. فقال رسول الله ﷺ: «من سرَّه أن ينظر إلى رجل قد أتى الرِّدْم فلينظر إلى هذا». قال أبو بكر: صدق.

قال البزار -بعده-: «ولا نعلم له طريقاً عن أبي بكر غير هذا الطريق».

وهذا إسناد منكر، تفرد به: عمرو بن مالك الراسبي، وهو «ضعيف»<sup>(٢)</sup>، وفيه: عبد الملك بن أبي نعامة، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»<sup>(٣)</sup>، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(٤)</sup>. وفيه: يوسف بن

(١) البُرْد المحبَّر، أي: الثوب المخطط المُزَيَّن، وفي بعض الروايات وُصِفَت ألوان الخطوط بأنها: «طريقة سوداء وطريقة حمراء». انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٤٠٤/١٥)، ومقاييس اللغة (١٢٧/٢)؛ مادة: «حبر». والنهية في غريب الحديث والأثر (١١٦/١)؛ مادة: «برد».

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٦)؛ رقم: ٥١٠٣.

(٣) (٤٢٩/٥)؛ رقم: ١٣٩٥.

(٤) (١٠٧/٧).

أبي مريم، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»<sup>(١)</sup>، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»<sup>(٢)</sup>، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وروي عن قتادة واختلف عليه فيه؛

فرواه سعيد بن بشير عن قتادة واختلف عليه فيه أيضاً؛

فرواه نعيم بن حماد<sup>(٣)</sup>، عن ابن وهب، عن مسلمة بن علي، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، قال: قال رجل: يا رسول الله، قد رأيت ردم يأجوج ومأجوج، وإن الناس يكذبوني؟ قال النبي ﷺ: «كيف رأيت؟» قال: رأيت كالبرد المحبّر، قال: «صدقت، والذي نفسي بيده لقد رأيت، ورذمه لبنة من ذهب، ولبنة من رصاص».

وهذا إسناد منكر، لحال: مسلمة بن علي الخشني، وهو: «متروك»<sup>(٤)</sup>، والإرسال فيه ظاهر، ولفظه يخالف نصّ القرآن الكريم، إذ الردم كان من الحديد والنحاس، وليس من الذهب والرصاص.

ورواه الطبراني<sup>(٥)</sup>، عن أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، عن أبي الجماهر، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن رجلين، عن أبي بكره الثقفي، أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: إني قد رأيت -يعني السد- فقال: «كيف هو؟» فقال: هو كالبرد المحبّر، قال: «قد رأيت».

(١) (٨/٣٨٥).

(٢) (٩/٢٣٢)؛ رقم: ٩٧٣.

(٣) الفتن (٢/٥٨٤)؛ رقم: ١٦٣٢.

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٦١)؛ رقم: ٦٦٦٢.

(٥) مسند الشاميين (٤/٧١)؛ رقم: ٢٧٥٨.

وهذا إسناد معضل<sup>(١)</sup>.

وسعيد بن بشير الذي عليه المدار «ضعيف»<sup>(٢)</sup>.

ورواه الطبري<sup>(٣)</sup>، عن بشر، عن يزيد، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة أن رجلاً قال للنبي ﷺ: يا نبي الله قد رأيتُ سَدَّاً أجوج ومأجوج. قال ﷺ: «انعمته لي»، قال: كأنه البرد المحبَّب؛ طريقة سوداء، وطريقة حمراء، قال: «قد رأيتَه».

وإسناده حسن إلى قتادة، فبشر هو: ابن معاذ العقدي: «صدوق»<sup>(٤)</sup>، ويزيد هو: ابن زريع، «ثقة ثبت»<sup>(٥)</sup>.

ورواه ابن مردويه<sup>(٦)</sup>، وابن حجر<sup>(٧)</sup>، من طريق: سفيان بن عيينة، عن سعيد،

به.

فهذا أقوى إسناد لهذا الحديث، وهو مرسل<sup>(٨)</sup>، والمرسل هو: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، وهو من أقسام الضعيف<sup>(٩)</sup>، قال مسلم في مقدمة

(١) المعضل: ما سقط من أثناء إسناده راويان فأكثر على التوالي، وهو: ضعيف جداً. انظر: معرفة

أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص: ٥٩)، ونزهة النظر (ص: ١٠٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٨)؛ رقم: ٢٢٧٦.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٥/٤٠٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٦٣)؛ رقم: ٧٠٢.

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٦٣٢)؛ رقم: ٧٧١٣. وانظر: معجم شيوخ الطبري (ص: ١٥٩).

(٦) نقله الزيلعي عنه، انظر: تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (٢/٣١٣)؛ رقم: ٧٥١.

(٧) تعليق التعليق (٤/١٢).

(٨) قال الذهبي: «رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مرسلًا». وقال ابن كثير: «هذا حديث

مرسل». وقال -أيضًا-: «ولم أره بإسناد من وجه متصل أرخصه». سير أعلام النبلاء

(١/١٣٢). تفسير القرآن العظيم (٥/١٩٦). والبداية والنهاية (٢/٥٥٦). وانظر: تعليق

التعليق (٤/١٢)

(٩) انظر: العلل الصغير للترمذي (ملحق بالسنن) (ص: ٧٥٤)، وشرح العلل لابن رجب =

«الصحيح»: «والمرسى من الروايات في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة»<sup>(١)</sup>. وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: «لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة»<sup>(٢)</sup>.

ويزيده ضعفاً أنه من مراسيل قتادة، و«كان يحيى بن سعيد القطان لا يرى إرسال الزهري وفتادة شيئاً، ويقول: هو بمنزلة الريح»<sup>(٣)</sup>. وعامة رواية فتادة عن التابعين، لأنه لم يثبت سماعه إلا عن أنس بن مالك، واختلف في سماعه من عبد الله بن سرجس<sup>(٤)</sup>.

فغالب مراسيل فتادة مُعضلة، لأنه يكون بينه وبين النبي ﷺ اثنان وأكثر<sup>(٥)</sup>، ولذلك من أضعف المراسيل مراسيل فتادة<sup>(٦)</sup>.

والخلاصة: أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة رؤية السد، ولم يثبت عن النبي ﷺ إقرار ذلك، ولم يثبت أنه لا يموت أحدهم حتى يلد ألفاً من ذريته.

= (١/٥٢٩)، ومعرفة أنواع علم الحديث (ص: ٥١).

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/٣٠).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٧).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٣). وقولهم: «بمنزلة الريح» من التضعيف الشديد. انظر: شرح ألفاظ الجرح النادرة، أو قليلة الاستعمال. د. سعدي الهاشمي (ص: ١٥٢-١٥٣).

(٤) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٦٨، ١٧٥).

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء (٥/٣٣٨-٣٣٩).

(٦) قال الذهبي: «ومن أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن. وأوهى من ذلك: مراسيل الزهري، وفتادة، وحמיד الطويل، من صغار التابعين. وغالب المحققين يعدون مراسيل هؤلاء مُعضلات ومنقطعات، فإن غالب روايات هؤلاء عن تابعي كبير، عن صحابي. فالظن بمرسله أنه أسقط من إسناده اثنين». الموقظة (ص: ٤٠).

## المطلب السادس

**حديث: ديك رأسه عند العرش، ورجلاه في الأرض.**

من الأحاديث التي ادّعي تعارضها مع العلم التجريبي ما روي من صفة ديك رأسه عند العرش، ورجلاه في الأرض.

ووجه الاعتراض أن الأرض قد كُشفت جميعها، وصوّرت، وساح الناس فيها كلها، ولا يوجد ديك رجلاه في الأرض، ورأسه مخترق للغلاف الجوي، والمجرة، والسماوات.

والجواب عن هذه الدعوى أن هذا الحديث رُوي بهذا المعنى عن عدد من الصحابة، بأسانيد ضعيفة جدًا كما سيأتي إن شاء الله.

**- فروي عن جابر بن عبد الله :**

رواه العُقيلي<sup>(١)</sup>، وابن حبان<sup>(٢)</sup>، وابن عدي<sup>(٣)</sup>، والبيهقي<sup>(٤)</sup>، من طُرُقٍ عن: علي بن أبي علي اللهبي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «إن لله تبارك وتعالى ديكًا رأسه في الأرض السابعة، وعنقه

(١) الضعفاء الكبير (٣/٢٤١)؛ ترجمة: علي بن أبي علي اللهبي. ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٦/٣). وانظر: لسان الميزان (٥/٥٦٦).

(٢) المجروحين لابن حبان (٢/١٠٧)؛ رقم: ٦٧٩.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/٨٦)؛ رقم: ١٣٤٧. ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٦/٣).

(٤) شعب الإيمان (٧/١٥٧-١٥٨)؛ رقم: ٤٨١٢.

منطوية بالعرش، فإذا كان هُنيهة من الليل صاح: سُبُوح قُدُّوس، فعند ذلك تصيح الدِّيكة».

وهذا الحديث موضوع مكذوب على النبي ﷺ، وآفته في مداره، وهو: علي بن أبي علي اللهبي، قال أحمد بن حنبل: «يروي أحاديث مناكير». وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال البخاري: «لم يرْضَهُ أحمد، منكر الحديث». وقال ابن أبي حاتم: «منكر الحديث، تركوه». وقال النسائي: «متروك الحديث»<sup>(١)</sup>.  
والعقيلي وابن حبان وابن عدي أوردوا الحديث في ترجمته، دليلاً على ضعفه الشديد، قال فيه ابن حبان: «يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الثقات المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به»<sup>(٢)</sup>. وقال ابن عدي -بعد روايته الحديث وغيره من منكرات اللهبي-: «الأحاديث التي أملتتها لعلي بن أبي علي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، وغيره، كلها غير محفوظة، وله غير ما ذكرت من الحديث، وكلُّ يشبه بعضه بعضاً»<sup>(٣)</sup>. ولذلك أورد ابن الجوزي في الموضوعات<sup>(٤)</sup>.

فالحديث من طريق جابر بن عبد الله موضوع.

- (١) انظر أقوالهم وغيرها: الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٩٩)؛ رقم: ٢٦٥، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٧٦)؛ رقم: ٤٢٩، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٩٧/٦)؛ رقم: ١٠٨٣، والضعفاء الكبير (٢٤١/٣)، والكامل في ضعفاء الرجال (٨٥-٨٦)؛ رقم: ١٣٤٧، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١٩٦/٢)؛ رقم: ٢٣٩٠. وتاريخ الإسلام للذهبي (٤/٦٩٣)؛ رقم: ٢٠٥.
- (٢) المجروحين لابن حبان (١٠٧/٢)؛ رقم: ٦٧٩.
- (٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٨٩/٨)؛ رقم: ١٣٤٧.
- (٤) (٦/٣).



- وروي من طريق أبي هريرة رضي الله عنه :

رواه إسحاق بن منصور السلولي واختلف عليه فيه:

فرواه الطبراني<sup>(١)</sup>، وأبو الشيخ الأصبهاني<sup>(٢)</sup>، عن محمد بن العباس، عن الفضل بن سهل الأعرج، عن إسحاق بن منصور السلولي، عن إسرائيل بن يونس، عن معاوية بن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله -جل ذكره- أذن لي أن أحدث عن ديك، قد مرقت رجلاه الأرض، وعنقه منثني تحت العرش، وهو يقول: سبحانك ما أعظمك ربنا، فردّ عليه: ما يعلم ذلك من حلف بي كاذباً».

ورواه أبو يعلى الموصلي<sup>(٣)</sup>، عن عمرو بن محمد بن بكير الناقد، عن إسحاق بن منصور، عن إسرائيل بن معاوية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أذن لي أن أحدث عن ملك، قد مرقت رجلاه الأرض السابعة، والعرش على منكبه، وهو يقول: سبحانك أين كنت؟ وأين تكون؟».

وعمر و الناقد: «ثقة حافظ»، وأما الفضل بن سهل فهو: «صدوق»<sup>(٤)</sup>.

ورواه الحاكم<sup>(٥)</sup>، عن أبي عبد الله الصفار، عن أحمد بن مهران،

(١) المعجم الأوسط (٧/٢٢٠)؛ رقم: ٧٣٢٤.

(٢) العظمة (٣/١٢١٥-١٢١٦)؛ رقم: ٥٢٤.

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي (١١/٤٩٦)؛ رقم: ٦٦١٩، وانظر: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (١٤/١٩١)؛ رقم: ٣٤٣٦.

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٦، ٤٧٦)؛ رقم: ٥١٠٦، ٥٤٠٣.

(٥) المستدرک علی الصحیحین (٤/٣٣٢)؛ رقم: ٧٨١٣.

عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن معاوية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله بلفظ: «ديك». وقال -بعده-: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

وفيه أحمد بن مهرا، وهو: ابن خالد اليزدي، لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، إلا أن ابن حبان ذكره في «الثقات»<sup>(١)</sup>، في موضعين، متقاربين، تارة ذكر وفاته سنة ثمان وثمانين ومئتين، وتارة، قال «ست وثمانين ومئتين». مما يشعر أنه لم يعرفه، وإنما أجراه على قاعدته في توثيق من لم يُجرح، حتى وإن لم تثبت له العدالة<sup>(٢)</sup>.

فالصواب هو الإسناد الأول بلفظ: «مَلَك». وليس: «ديك».

وعلى كل حال؛ فمعاوية بن إسحاق: «صدوق ربما وهم»<sup>(٣)</sup>. وقال فيه أبو زرعة: «شيخٌ واهٍ». ووثقه أحمد والنسائي، وأخرج له البخاري حديثاً واحداً عن عمته، متبعة<sup>(٤)</sup>.

وسعيد المقبري قد اختلط قبل موته بأربع سنين<sup>(٥)</sup>، ولا يُدرى هل أخذ

(١) (٨/٤٨، ٥٢).

(٢) ذكرها في مقدمة الثقات (١/١٣)، وانظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١٠/٧٣٣-٧٣٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٦٦)؛ رقم: ٦٧٤٨.

(٤) انظر أقوالهم في: العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله بن أحمد (٢/٤٨١)؛ رقم: ٣١٦٨، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/٣٨١)؛ رقم: ١٧٤٧، هدى الساري، لابن حجر (١/٤٤٤).

(٥) انظر: الطبقات الكبرى (متمم التابعين) (ص: ١٤٥)؛ رقم: ٥٣. والثقات لابن حبان (٤/٢٨٥).

عنه معاوية قبل الاختلاط أم بعده؟ فمثله لا يُحتمل منه التفرد عن مكثّر كسعيد المقبري. فالإسناد ضعيف.

### - ما روي من طريق العرس بن عميرة:

رواه ابن عدي<sup>(١)</sup>، -ومن طريقه ابن الجوزي<sup>(٢)</sup> - عن علي بن إبراهيم، عن أحمد بن علي، عن يحيى بن زهدم، عن أبيه، عن العرس بن عميرة، أن النبي ﷺ قال: «إن لله ديكًا برائته في الأرض السفلى، عُرفه تحت العرش، يصرخ عند مواقيت الصلاة، ويصرخ له ديك السماوات، سماءً، سماءً، ثم يصرخ بصراخ ديك السماوات ديكُ الأرض، يقول في صراخه: سُبُوح قدوس رب الملائكة والروح».

قال ابن حبان: «يحيى بن زهدم بن الحارث ... عن أبيه، عن العرس بن عميرة، نسخة موضوعة لا يحل كتابتها إلا على جهة التعجب، ولا الاحتجاج به مما يحل لأهل الصناعة والسير»<sup>(٣)</sup>.

فالحديث موضوع.

### - وروي من طريق ثوبان مولى رسول الله ﷺ:

رواه أبو الشيخ<sup>(٤)</sup>: عن إبراهيم بن محمد بن الحسن، عن عيسى بن يونس الرملي، عن أيوب بن سويد، عن إدريس يعني الأودي، عن عمرو بن مرة، عن

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١٠/٦٢٦)؛ رقم: ٢١٤٦.

(٢) الموضوعات لابن الجوزي (٧/٣).

(٣) المجروحين لابن حبان (٣/١١٤)؛ رقم: ١١٩٨.

(٤) العظمة (٣/١٢١٨-١٢١٩)؛ رقم: ٥٢٥.

سالم، عن ثوبان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله تبارك وتعالى ديكا بزائنه في الأرض السفلى، وعنقه مثني تحت العرش، وجناحه في الهواء يخفق بهما سحر كل ليلة سبحوا القدوس ربنا الرحمن لا إله غيره».

ومداره على أيوب بن سويد الرملي، وهو ضعيف جداً، قال ابن المبارك -وهو شيخه-: «ارم به». وقال ابن معين: «ليس بشيء، كان يسرق الأحاديث»، وقال: «كان يدعي حديث الناس». وقال أبو حاتم: «لين الحديث». وقال النسائي: «متروك الحديث». وقال الجوزجاني: «واهي الحديث، وهو بعد متماسك»<sup>(١)</sup>.

قال ابن حبان: «وكان رديء الحفظ، يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه، لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة». وتعقبه ابن حجر فقال: «وقد طول ابن عدي ترجمته، وأورد له جملة مناكير من غير رواية ابنه، لا كما زعم ابن حبان»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر في التقريب: «صدوق يخطئ»<sup>(٣)</sup>. وقال في الفتح: «ضعيف»<sup>(٤)</sup>.

(١) التاريخ ليحيى بن معين برواية الدوري (٢/٢٧٤، ٢٩١)، سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص: ٤٠٧)؛ رقم: ٥٦٢، والتاريخ لابن معين برواية الدارمي (ص: ٦٨)؛ رقم: ١٣٥، وأحوال الرجال للجوزجاني (ص: ٢٦٦)؛ رقم: ٢٧٨. وسنن النسائي (٣/١١٥)؛ رقم: ١٤٣٢. والضعفاء الكبير للعقيلي (١/١١٣)؛ رقم: ١٣١، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/٢٥٠)؛ رقم: ٨٩١، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٢/٢٢٠)؛ رقم: ١٩٣.

(٢) تهذيب التهذيب (١/٤٠٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٥٧)؛ رقم: ٦١٥.

(٤) فتح الباري (٩/٣٨٥).

والصواب أنه ضعيف جداً، كما ذهب إلى ذلك شيخه ابن المبارك،  
وابن معين وغيرهم.  
فالحديث منكرٌ.

### - وروي من طريق عائشة رضي الله عنها :

رواه أبو الشيخ<sup>(١)</sup> عن محمد بن العباس، عن الحسن بن الربيع؛  
ورواه إسحاق بن راهويه<sup>(٢)؛</sup> كلاهما (الحسن، وإسحاق) عن عبد الصمد بن  
عبد الوارث، عن حرب بن سريج، عن زينب بنت يزيد العتكية، قالت: كنا عند  
عائشة رضي الله عنها، فجاء رهط من أهل الشام، فيهم شهر بن حوشب، فذكروا الصلاة  
ومواقيتها، فقال: إني أحب أن أتخذ ديكاً، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:  
«إن لله تبارك وتعالى ديكاً، رجلاه تحت سبع أرضين، ورأسه قد جاوز سبع  
سماوات، يسقع في إبان الصلوات، فلا يبقى ديك من ديكة الأرض إلا أجابه». فلا أحب أن يعدم بيتي أن أتخذ الديك.

وفيه زينب بنت يزيد العتكية، لم أجد لها ترجمة، ولم أجد لها غير حديثين  
هذا أحدهما، وكلاهما من رواية حرب بن سريج.

وحرب بن سريج مختلف فيه<sup>(٣)</sup>، فوثقه ابنُ معين، وقال أحمد: «لا بأس

(١) العظمة (٣/١٢١٣-١٢١٤)؛ رقم: ٥٢٣.

(٢) مسند إسحاق بن راهويه (٣/١٠٣١)؛ رقم: ١٧٨٢.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري (٣/٦٣)؛ رقم: ٢٢٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم  
(٣/٢٥٠)؛ رقم: ١١١٤، والكامل في ضعفاء الرجال (٤/١٤٤)؛ رقم: ٥٧٠١،  
والمجروحين لابن حبان (١/٢٦١)؛ رقم: ٢٦٠، وسؤالات البرقاني للدارقطني  
(ص: ٢٥)؛ رقم: ١٠٩.

به». وقال الدارقطني: «صالح». وقال البخاري: «فيه نظر». وقال أبو حاتم: «ليس بقوي الحديث، يُنكر عن الثقات». وقال ابن عدي: «ولحرب بن سريج أحاديث غير ما ذكرت، وليس هو بكثير الحديث، وكان حديثه غرائب وإفرادات، وأرجو أنه لا بأس به». وقال ابن حبان: «يخطئ كثيرًا حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد». وقال ابن حجر: «صدوق يُخطئ».

فالحديث منكر لتفرد حرب به.

- وروي من طريق عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

رواه أبو الشيخ<sup>(١)</sup>: عن أحمد بن روح، عن محمد بن داود القنطري، وعلي بن داود القنطري، عن عبد الله بن صالح، عن رشدين بن سعد، عن الحسن بن ثوبان، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه رضي الله عنه: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن لله ديكًا، جناحه موشيان بالزبرجد واللؤلؤ والياقوت، جناح له في المشرق، وجناح له بالمغرب، وقوائمه في الأرض السفلى، ورأسه مثني تحت العرش، فإذا كان في السحر الأعلى خفق بجناحه، ثم قال: سبح قدوس ربنا الله لا إله غيره، فعند ذلك تضرب الديكة أجنحتها وتصيح، فإذا كان يوم القيامة قال الله -تبارك وتعالى-: «صُم جناحك، وغُض صوتك، فيعلم أهل السماوات والأرض أن الساعة قد اقتربت».

وهذا حديث منكرٌ -أيضًا- كسابقه، وذلك لتفرد رشدين بن سعد به، وهو ضعيف جدًا، قال ابن معين: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «منكر الحديث وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث». وقال النسائي: «متروك

(١) العظمة (٣/١٢٢١-١٢٢٣)؛ رقم: ٥٢٧.

الحديث». وقال ابن عدي: «وعامة أحاديثه عمّن يرويه عنه، ما أقل فيها ما يتابعه أحد عليه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه». وقال ابن حبان: «كان ممن يجيب في كل ما يسأل، ويقرأ كل ما يُدفع إليه، سواء كان ذلك حديثه أو من غير حديثه، ويقلب المناكير في أخباره على مستقيم حديثه»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر في التقریب: «ضعيف». وقال في التلخيص الحبير: «متروك»<sup>(٢)</sup>. وهو الأقرب لأقوال الأئمة.

فالحديث منكر.

- وروي من طريق: أم سعد:

رواه ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup>: عن جعفر بن محمد التميمي، عن الوليد بن مسلم، عن داود بن عبد الرحمن المكي، عن محمد بن زاذان، أنه أخبره عن أم سعد - امرأة من المهاجرات - قالت: قال رسول الله ﷺ: «العَرْشُ عَلَى مَلِكٍ مِنْ لَوْلُؤَةٍ، فِي صُورَةِ دِيكٍ رَجُلَاهُ فِي التَّخُومِ السُّفْلَى، وَعُنُقُهُ مِثْنِيَةٌ تَحْتَ الْعَرْشِ، وَجَنَاحَاهُ فِي الْمَشْرِقِ، وَالْمَغْرِبِ، فَإِذَا سَبَّحَ اللَّهُ ذَلِكَ الْمَلِكُ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ إِلَّا سَبَّحَ».

وهذا حديث منكرٌ، لتفرد محمد بن زاذان به، وهو: متروك. قال البخاري:

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٥١٧/٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥١٣/٣)؛ رقم: ٢٣٢٠، والضعفاء والمتروكون للنسائي، (ص: ٤١)؛ رقم: ٢٠٣. والكامل في ضعفاء الرجال (٥٧٨/٤)؛ رقم: ٦٩٧٧. والمجروحين لابن حبان (٣٠٣/١)؛ رقم: ٣٥٤، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (١٥٣/٢)؛ رقم: ٢١٨.  
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٥)؛ رقم: ١٩٤٢، والتلخيص الحبير (٢٢/١).  
(٣) العرش وما روي فيه لابن أبي شيبة (ص: ٤٤٩-٤٥٠)؛ رقم: ٦٨.

«منكر الحديث، لا يكتب حديثه». وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، لا يكتب حديثه»<sup>(١)</sup>.

### - وروي من طريق: ابن عباس :

رواه أبو الشيخ<sup>(٢)</sup>: عن جعفر بن أحمد بن فارس؛

ورواه أبو أحمد الحاكم الكبير<sup>(٣)</sup>: عن محمد بن إبراهيم الجرجاني؛

كلاهما: (جعفر ومحمد) عن محمد بن حميد الرازي، عن سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن منصور بن معتمر، عن سالم بن أبي الجعد، عن ابن عباس رضي الله عنه - رَفَعَ الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم -، قال: «إن مما خلق الله تعالى: ديكًا برائنه على الأرض السابعة، وعُرفه منطوٍ تحت العرش، قد أحاط جناحه بالأفقين، فإذا بقي ثلث الليل الآخر ضرب بجناحه، ثم قال: سَبَّحُوا الْمَلِكَ الْقُدُوسَ، سُبْحَانَ رَبِّنَا الْمَلِكِ الْقُدُوسِ، لا إله لنا غيره، يسمعا من بين الخافقين إلا الثقلين، فيرون أن الدِّيكة إنما تضرب بأجنحتها، وتصرخ إذا سمعت ذلك». وهذا حديث موضوع، تفرد به محمد بن حميد الرازي، وهو: ضعيف جدًا.

وكان أول أمره لم يظهر منه شيء، فحسَّن بعض الأئمة حاله ومنهم: يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، ثم بعد ذلك اتهمه العلماء بالكذب في

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١/٨٨)؛ رقم: ٢٤٢، والضعفاء الصغير له (ص: ١٢٠)؛ رقم: ٣٣٤، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/٢٦٠)؛ رقم: ١٤٢١. وتقريب التهذيب (ص: ٥٠٨)؛ رقم: ٥٨٨٢.

(٢) العظمة (٣/١٢٢٤)؛ رقم: ٥٢٨.

(٣) الفوائد، لأبي أحمد الحاكم (ص: ١٣٨-١٣٩)؛ رقم: ٨٣.

الحديث، وتعمد قلب الأسانيد، ورواية ما لم يسمع، وقد ذكر أبو حاتم الرازي قصته معه في ذلك، ونص على كذبه جماعة من النقاد منهم: أبو زرعة الرازي، ومحمد بن مسلم من وارة، وصالح بن محمد الأسدي، وإسحاق بن منصور الكوسج.

قال البخاري: «فيه نظر». وقال ابن حبان: «كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات، ولا سيما إذا حدث عن شيوخ بلده». وقال ابن حجر: «حافظ ضعيف». وقال فضلك الرازي: «دخلت على ابن حميد، وهو يركب الأسانيد على المتون»<sup>(١)</sup>.

قال الذهبي -معلقاً-: «آفته هذا الفعل، وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متناً، وهذا معنى قولهم: فلان سرق الحديث»<sup>(٢)</sup>.

### فالحديث موضوع.

وروى ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>، عن محمد بن أبي طاهر، عن الحسن بن علي، عن علي بن عمر الحافظ، عن أبي حاتم، عن محمد بن سدوست النسوي، عن حميد ابن زنجويه، عن محمد بن خدش، عن علي بن قتيبة، عن ميسرة بن عبد ربه، عن عمر بن سليمان الدمشقي، عن الضحاك، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لما أسرى بي إلى السماء رأيت فيها أعاجيب من عباد الله وخلقهم، ومن ذلك الذي رأيت في السماء: ديك له زغب أخضر، وریش

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١/٦٩)؛ رقم: ١٦٥، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/٢٣٣)؛ رقم: ١٢٧٥. والمجروحين لابن حبان (٢/٣٠٤)؛ رقم: ١٠١٠. وتاريخ بغداد (٣/٦٠-٦٦)؛ رقم: ٦٨٢. وتقريب التهذيب (ص: ٥٠٥)؛ رقم: ٥٨٣٤.

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/٥٠٤).

(٣) الموضوعات لابن الجوزي (٣/٦-٧).

أبيض، بياض ريشه كأشد بياض رأيته قط، وزغبه أحمر كأشد حمرة رأيتها قط، وإذا رجلاه في تخوم الأرض السابعة السفلى، ورأسه عند عرش الرحمن، مبنى عنقه تحت العرش، له جناحان في منكبیه، إذا نشرهما جاوز المشرق والمغرب، فإذا كان في بعض الليل نشر جناحيه، وخفق بهما، وصرخ بالتسبيح لله تعالى، يقول: سبحان الملك القدوس، سبحان الله العظيم المتعال، لا إله إلا الله الحي القيوم. فإذا فعل ذلك سبحت ديكة الأرض، وخفقت بأجنحتها وأخذت في الصراخ، فإذا سكن ذلك الديك في السماء سكنت الديكة».

ومداره على ميسرة بن عبد ربه، وهو كذاب<sup>(١)</sup>، قال البخاري: «يرمى بالكذب». وقال ابن حماد: «كان كذَّابًا». وقال أبو زرعة الرازي: «كذاب». وقال النسائي: «متروك الحديث».

فالحديث -أيضًا- موضوع.

**وروي من طريق ابن عباس رضي الله عنهما -أيضًا- بلفظ ملك:**

رواه شهر بن حوشب واختلف عليه فيه:

فرواه أبو الشيخ<sup>(٢)</sup>، -وعنه أبو نعيم<sup>(٣)</sup>-: عن عبد الغفار بن أحمد الحمصي، عن ابن مصفى، عن يحيى بن سعيد، عن إسماعيل، عن الأحوص بن حكيم؛

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٣٧٧/٧)؛ رقم: ١٦٢٠. أسامي الضعفاء لأبي زرعة (ص: ٣٦٣)؛ رقم: ٣٢٨. والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٩٩)؛ رقم: ٥٨٠، والكامل في ضعفاء الرجال (٢٣/١٠)؛ رقم: ١٩١٤.  
(٢) العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني (٣/١١٢٧)؛ رقم: ٤٧٧.  
(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٦/٦٥).

ورواه ابن شاهين<sup>(١)</sup>: عن عبد الله بن محمد بن إسحاق المروزي، عن يعقوب بن إسحاق القلوسي، عن أبي معمر، عن عبد الوارث، عن حسين المعلم، عن عامر بن عبد الواحد الأحول؛

كلاهما (الأحوص، وعامر الأحول) عن شهر بن حوشب، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه، فقال: «ما جمعكم؟» قالوا: اجتمعنا نذكر ربنا، ونتفكر في عظمته. فقال: «ألا أخبركم ببعض عظمته؟» قلنا: بلى يا رسول الله. قال: «إن ملكاً من حملة العرش يقال له: إسرافيل، زاوية من زوايا العرش على كاهله، قد مرقتا قدماه في الأرض السفلى، ومرق رأسه من السماء السابعة العليا في مثله من خليفة ربكم تبارك وتعالى».

وخالفهما عبد الجليل بن عطية القيسي؛

فرواه ابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup>، وأبو الشيخ<sup>(٣)</sup>، وأبو القاسم الأصبهاني<sup>(٤)</sup>، من طريق: أبي الجوزاء، أحمد بن محمد بن عثمان؛

ورواه أبو نعيم<sup>(٥)</sup>، عن سليمان بن أحمد، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه؛

كلاهما: (أبو الجوزاء، وأحمد بن حنبل) عن عبد الصمد بن عبد الوارث،

(١) فوائد ابن شاهين (ص: ٧٩)؛ رقم: ٤.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣/٨٤٢)؛ رقم: ٤٦٥٩.

(٣) العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني (١/٤٤-٤٦)؛ رقم: ٢١.

(٤) الحججة في بيان المحجة (١/١٠٩)؛ رقم: ١٣. والترغيب والترهيب لأبي القاسم

الأصبهاني (١/٣٩٠-٣٩١)؛ رقم: ٦٧٣.

(٥) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٦/٦٦-٦٧).

عن عبد الجليل بن عطية القيسي، عن شهر بن حوشب، عن عبد الله بن سلام،  
عن النبي ﷺ.

أما الإسناد الأول: ففيه الأحوص بن حكيم، وهو: «ضعيف»<sup>(١)</sup>، وتابعه  
عامر الأحول وهو: «صدوق يُخطئ». وضعفه أحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup>.

والإسناد الثاني فيه: عبد الجليل بن عطية، وهو: «صدوق يهمل»<sup>(٣)</sup>. قال  
ابن حبان: «يُعتبر حديثه عند بيان السماع في خبره إذا رواه عن الثقات، وكان  
دونه ثبت»<sup>(٤)</sup>.

فكلا الإسنادين عن شهر بن حوشب لا يخلوان من ضعف، ولعل  
الاختلاف من شهر نفسه، فشهر بن حوشب صدوق فيما يُتابع عليه، أما ما تفرد  
به فهو ضعيف كما سبق<sup>(٥)</sup>، وهذا مما تفرد به.

فالإسناد - بلفظ ملك - ضعيف.

**وروي من طريق أنس بن مالك بلفظ: «مَلِك» أيضًا:**

رواه العقيلي<sup>(٦)</sup>: عن جبرون بن عيسى المغربي، عن يحيى بن سليمان  
القرشي، عن أبي معمر عباد بن عبد الصمد، عن أنس بن مالك ﷺ، أنه قال:

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٣٥)؛ رقم: ٢٩٠.

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله، (٢/١٨٢)؛ رقم: ١٩٣٧،

وسؤالات الأجري لأبي داود، (ص: ٣١٤)؛ رقم: ٤٧٧، والكامل في ضعفاء الرجال

(٧/٤٦٥)؛ رقم: ١٢٦١. وتقريب التهذيب (ص: ٣٢٤)؛ رقم: ٣١٠٣.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٥)؛ رقم: ٣٧٤٧.

(٤) الثقات (٨/٤٢١).

(٥) انظر (١/٣٧٢).

(٦) الضعفاء الكبير (٣/١٣٨-١٣٩)؛ ترجمة: عباد بن عبد الصمد.

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن لله تبارك وتعالى ملكًا رأسه تحت عرش الرحمن، ورجلاه في تخوم الأرض السابعة السفلى، له جناحان، أحدهما بالمشرق، والآخر بالمغرب، أحدهما من ياقوت أحمر، والآخر من زبرجد أخضر، ينادي في كل ليلة من شهر رمضان: هل من نائب فيتاب عليه؟ هل من مستغفر فيغفر له؟ هل من صاحب حاجة فيسعف بحاجته؟ يا طالب الخير أبشر، ويا طالب الشر أقصر، وأبصر».

والحديث منكر، تفرد به عباد بن عبد الصمد، وهو: «ضعيف بالاتفاق»<sup>(١)</sup>. قال البخاري، وابن عدي «منكر الحديث». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا أعرف له حديثًا صحيحًا». وقال العقيلي: «عباد بن عبد الصمد أبو معمر عن أنس أحاديثه مناكير، لا يُعرف أكثرها إلا به». ونسخته عن أنس أكثرها موضوعة<sup>(٢)</sup>.

فجميع ما ورد من الأحاديث فيه: «الديك» فهو ما بين منكر أو موضوع.

قال العقيلي: «ليس في هذا المتن حديث يثبت»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن الجوزي: «هذه أحاديث كلها موضوعة»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٤١/٦)؛ رقم: ١٩٣٠. والكامل في ضعفاء الرجال (٢٧٥/٧)؛ رقم: ١١٧٢. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨٢/٦)؛ رقم: ٤٢١. الضعفاء الكبير (١٣٨/٣)؛ رقم: ١١٢١. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار (٣٣٥/٢).

(٢) انظر: المجروحين لابن حبان (١٧١/٢)؛ رقم: ٧٩٤.

(٣) الضعفاء الكبير (٢٤١/٣)؛ ترجمة: علي بن أبي علي اللهبي، وانظر: لسان الميزان (٥٦٦/٥).

(٤) الموضوعات لابن الجوزي (٧/٣).

وقال ابن قيم الجوزية: «فكل أحاديث الديك كذب، إلا حديثاً واحداً،  
«إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله، فإنها رأت ملكاً»<sup>(١)</sup>.

وأما لفظ المَلَك فأصح ما وقفت عليه ما رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>: عن أحمد بن حفص بن عبد الله، عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان -وهو في مشيخته<sup>(٣)</sup>-، عن موسى بن عقبة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله من حملة العرش، إن ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبع مائة عام».

وكل ما ورد من أنه يضع رجله في الأرض وعنقه تحت العرش فهو ضعيف لا يثبت.

وهذا غاية ما يمكن مدعي التعارض الاستدلال به!

وبعد النظر في الادعاء وجدت أسانيداً تدور بين كتب الموضوعات، والمنكرات التي نص على ضعفها ونكارتها وبطلانها أئمة الحديث منذ قرون متباعدة.

ولعل هذا يُبين سبباً من أسباب الهجمة الشرسة على علماء الحديث، والتشكيك في منهجهم، وبذل الجهد لإسقاطهم، وما ذلك إلا رغبة في أن تفرغ

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص: ٤٥)، والحديث متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال، (٤/١٢٨)؛ رقم: ٣٣٠٣، وصحيح مسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: استحباب الدعاء عند صياح الديكة (٤/٢٠٩٢)؛ رقم: ٢٧٢٩. وسيأتي مزيد كلام عليه انظر: (٢/٣١٩).

(٢) سنن أبي داود كتاب: السنة، باب: الجهمية، (٤/٢٣٢)؛ رقم: ٤٧٢٧.

(٣) مشيخة ابن طهمان (ص: ٧٢)؛ رقم: ٢١.



الساحة لمخالفهم، فيُتيحوا لأنفسهم المجال في تصحيح ما ضعفه المحدثون للاحتجاج به على ضعف منهج المحدثين، رغم تضعيف المحدثين له! وهذا من أعلى مراتب التناقض والبهتان.



## المبحث الرابع

### الأحاديث التي ادعي تعارضها مع علم الأحياء (البيولوجيا)

علم الأحياء هو: مجال معرفي يُعنى بدراسة الكائنات الحية، وينقسم إلى قسمين كبيرين: الأول: علم النبات، والثاني: علم الحيوان. ولكل قسم منهما أقسام وفروع كثيرة، وله أقسام باعتبارات أخرى<sup>(١)</sup>.

والتصنيفات الحديثة تجعله على خمسة عوالم: عالم الأوليات (البدايات)، وعالم الطليعات، وعالم الفطريات، وعالم النبات، وعالم الحيوان.

وهو علم واسع كبير يشمل: الأحياء البحرية، وعلم الأجنة، وعلم الطيور، وغيرها مما يتعلق بالكائنات الحية، ويُعتبر علم الطب، والأمراض فرعاً عن علم الأحياء، لأنها تُعنى بالتغيرات الطارئة على البدن وأعضائه<sup>(٢)</sup>.

وأهم علومه: علم التشريح الذي يُعنى بدراسة بُنية الكائنات الحية، من نبات وحيوان وإنسان، وتتم دراسته عن طريق تقطيع الأجسام إلى أجزاء، وله أقسام وفروع، نظرًا للتعقيد الشديد في جسم الإنسان والحيوان<sup>(٣)</sup>، وعلم وظائف الأعضاء: الذي يُعنى بدراسة أعضاء الأجسام وأعمالها، كالتنفس والهضم ونحوه.

(١) انظر: الموسوعة العربية العالمية (١/٣٠٧).

(٢) انظر: أساسيات علم الأحياء، أ.د. حسين السعدي، وأ.م.د. حسين داوود (ص: ٤).

والموسوعة العربية العالمية (١/٣٠٧-٣٠٨).

(٣) انظر: الموسوعة العربية العالمية (٦/٣٢٠).

وبتعريف أشمل لعلم الأحياء: «هو دراسة الكائنات الحية<sup>(١)</sup>، من حيث: شكلها، وتركيبها، وتكوينها، ونشوؤها، وتطورها<sup>(٢)</sup>، وتوارث الصفات فيها، ووظائف أعضائها، وتاريخ حياتها، وتوزيعها في الحاضر والماضي، وعلاقتها ببيئتها التي تعيش فيها، وعلاقة بعضها ببعض»<sup>(٣)</sup>.

وعرّف صديق حسن خان علم التشريح بأنه: «علم باحث عن كيفية إجراء البدن وترتيبها من العروق، والأعصاب، والغضاريف، والعظام، واللحم، وغير ذلك من أحوال كل عضو منه، وموضوعه: أعضاء بدن الإنسان والغرض والمنفعة»<sup>(٤)</sup>.

فكل حديث ثبت عن النبي ﷺ، فيه وصف، أو تعريف لعضو من أعضاء جسم الإنسان، أو وظيفته، أو نموه، أو أثره، فهو من الأحاديث المتعلقة بعلم الأحياء، وقد ادّعي معارضة بعض ما وصفه النبي ﷺ لما ثبت في العلم التجريبي الحديث، وذلك في مجموعة من الأحاديث النبوية، وسيكون الكلام في المبحث على أبرزها وأهمها إن شاء الله.



(١) عبارة: «الكائنات الحية» تشمل العوالم الخمسة كلها.

(٢) يُطلق التطور ويُراد به أمران: الأول: تقدم الحياة في مراحلها من الطفولة إلى الشيخوخة والوفاة، والثاني: المصطلح العام لنظرية داروين، وسيأتي -إن شاء الله- الكلام عليها (١٠٧/٢).

(٣) أساسيات علم الأحياء، أ.د. حسين السعدي، وأ.م. د. حسين داوود (ص: ٤).

(٤) أبجد العلوم (ص: ٣٢٢).

## المطلب الأول

### الأحاديث التي ادعي تعارضها مع نظرية التطور<sup>(١)</sup> :

من الحقائق التي يجب استحضارها قبل الخوض في هذا المبحث عموماً، وهذا المطلب خصوصاً أن العلم التجريبي ليس بمَعزَلٍ عن المؤثرات الخارجية، فهو كغيره عُرضة لأن تخرج نتائجه مخالفة للواقع<sup>(٢)</sup>.

ولا يقل العلمُ شدةً عن بعض القوانين التي من حقها أن تُفرض دون جدل أو نقاش، مع فرض العقوبات الصارمة على من لا يُعلن تأييدها ونصرتها، فضلاً عنَّ يُبدي مخالفة أو اعتراضاً.

وليست العقوبات بالضرورة سجنًا، أو فصلاً عن العمل -على الرغم من وجود ذلك- وإنما قد يكون ذلك إرهاباً فكرياً، يقضي بتجهيل قائله وتسفيهه، واتهامه بشتّى التُّهم التي تحط من درجته العلمية والفكرية، واستبعاده عن كافة المراكز العلمية، والمجلات المعتمدة، وحرمانه من الجوائز العلمية

(١) نظرية التطور هي الخيار الأوحده لدى أغلب المؤسسات العلمية الأكاديمية بسبب فرضها، ومنع تدريس غيرها، كما سيأتي في المطلب، وعملي لن يكون بمناقشة كافة أدلة النظرية من جهة أحيائية بيولوجية، إذ سيتطلب ذلك بحثاً مستقلاً في علم الأحياء، وقد وُجِدَت أبحاثٌ كثيرة في ذلك، ولكن الهدف هو: إثبات ثلاثة أمور مهمة: الأول: أن التطور فرضية، لم تقم على دليل علمي صحيح ثابت. ثانياً: أن عامة الأدلة التي أسست للنظرية تَبَّت فيما بعد تزويرها، أو بطلانها، أو خطأها. ثالثاً: أن النظرية قد تم فرضها قهراً وقسراً، وتم رفض كل تفسيرٍ يخالفها، حتى لو دَلَّ الدليل عليه، وبإثبات هذه الأمور الثلاثة يسقط الادعاء بأن التطور حقيقة علمية يمكنها معارضة السنة النبوية.

(٢) انظر: (١/١٢٦).

التي يُفترض فيها الحياد والإنصاف، حتى يصير منبوذاً لا يُقبل له رأي، ولا اجتهاد<sup>(١)</sup>.

وقد تم توثيق كثير من حالات الطرد، والإبعاد، وسحب الشهادات، والجوائز العلمية، لعلماء وباحثين، فقط لأنهم قالوا: باحتمال خطأ «نظرية التطور»، أو: أن «التصميم الذكي»<sup>(٢)</sup>، له قدر من الصحة<sup>(٣)</sup>.

(١) قام مجموعة من الطلبة الصينيين بكتابة بحث في علم الأحياء في وظائف يد الإنسان، وتم نشره في مجلة "PLOS ONE" وهي مجلة علمية معتبرة، والبحث كله مبني على معطيات نظرية التطور، إلا أن الباحثين قد ذكروا في ثنايا البحث ثلاث عبارات تدل على أن اليد قد تطورت بتصميم من الخالق، مع اعترافهم أنها تطورت، ولكن إدخال عبارة «الخالق» بدلاً من الصدفة والعشوائية في البحث أدى إلى تهديد المجلة، وإجبارها على حذف البحث، وإجبار الباحثين على الاعتذار، مع التهكم بالمجلة وبمحققيها، وباحثيها، وتهديد المجلة بعدم الاعتراف العلمي، ومقاطعة أبحاثها، ورفض قبول الأبحاث التي تقتبس منها، فتم حذف المنشور كاملاً، مع تقديم اعتذار كامل من المجلة لنشر هذا البحث، رغم اعتراف الجميع بأن البحث مفيد في عملية وظائف اليد، إلا أن الجريمة فقط: «أنه نسب التطور إلى الخالق»! انظر صفحة الاعتذار في مجلة "PLOS ONE":

<https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0146193>

وانظر: موقع مجلة "Nature" يعترض على نشر البحث بسبب ذكره لعبارة الخالق: <https://www.nature.com/articles/531143f>. وانظر للاستزادة حلقة: «هل سيمنحوني

جائزة نوبل»: <https://youtu.be/qApAcAhF9p4>.

(٢) سيأتي قريباً بيان معناه، انظر: (١١٤ / ٢).

(٣) انظر: الفلم الوثائقي بعنوان: «المطرودون، غير مسموح بالذكاء» شهادات مجموعة من العلماء أنفسهم عن حالات الإقصاء التي تعرضوا لها: <https://youtu.be/8mDGeB0kmkQ>. وحلقة: «هل بالفعل ٩٩٪ من العلماء يؤيدون نظرية التطور؟»:

<https://youtu.be/zCfMYV7JaAw>.

وهذه حلقة وثائقية لشهادات بعض علماء الأحافير والتنقيب على إجبارهم على إخفاء كل الأدلة التي تنقض نظرية التطور: <https://youtu.be/JklQhJynBZw>.

ولا بد من عرض مختصر لتاريخ انتشار النظرية وأسباب انتشارها حتى يتبين سبب هذا التعصُّب لها والتمسك بها.

اتفقت البشرية منذ خلق الله آدم ﷺ على أن الإنسان مخلوق ابتداءً كما هو، خلقه الله سبحانه على صورته، وأول البشر هو آدم ﷺ، ولا زال الخلق يتناسل على هيئة آدم ﷺ<sup>(١)</sup>، فهذا ما تلقته البشرية بواسطة أنبيائهم ورسولهم، عن الله ﷻ، حتى ظهرت بعض الأفكار المخالفة لهذه الحقيقة، فنشأ عند بعض الفلاسفة الدهريين تفسيرات تُرجع أصل الكائنات إلى الجمادات الموجودة في الطبيعة كذرات الرمل، أو الغبار، أو قطرات الماء، أو غير ذلك، وأن الكائنات الحية نبتت منها كما تنبت البذور في الأرض<sup>(٢)</sup>.

ولما جاءت عصور الظلام الغربي في أوروبا، ازداد ضغط الكنيسة على الناس، وعلى أهل العلم التجريبي خاصة، نظرًا للتصادم التام بين الكنيسة وبين العقل والعلم، فاشتدت العداوة والمخاصمة بين الطرفين، وقامت الكنيسة بملاحقة العلماء التجريبيين، وتَّبِعَهُمْ وَمَنَعَهُمْ من جميع الأنشطة المخالفة للكنيسة بفرض القوة، حتى صارت البيئة مهيأة لتبني أيِّ معتقد يصادم الكنيسة، ولو كان باطلاً، فصار كل ما يخالف الكنيسة في نظرهم مصدر إلهام واحتفاء وتعظيم، ومن يُظهر ذلك فهو: عالمٌ، حرٌّ، متنوِّرٌ، شجاعٌ، ينطلق من الحقيقة والعقل.

(١) المراد: أصل الخلقة الإنسانية كما هي بجميع تفاصيلها، باستثناء ما ثبت في السنة أن طول البشر يتناقص منذ خلق الله آدم ﷺ، وكذلك مدة أعمارهم، وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله، انظر: (٢/١٣٧).

(٢) انظر: المملان والنحل للشهرستاني (٢/٢٠٨).

فسادت ردود الأفعال على مشهد الصراع بين الكنيسة والعلم، وصار من المعهود تبني الآراء؛ لا تصديقاً بها، وإنما لمناهضتها للفكر المخالف.

وفي هذه الأجواء تم استدعاء كل الأفكار والمعتقدات التي تخالف ما تقرره الكنيسة، ومن ذلك: فكرة «نشوء الكائنات الحية من الطبيعة»، وتكاثرها من بعضها تحت قوانين الطبيعة دون الحاجة إلى خالق مدبر<sup>(١)</sup>.

واستمر الأمر على ذلك بانتشار سريع لفكرة نشوء الكائنات من أسلاف مشتركة دون تفسير علميٍّ للاختلافات الكبيرة الموجودة بين الكائنات، حتى جاء: «تشارلز داروين»، فألَّف كتابه: «أصل الأنواع» وكتابه الآخر: «أصل الإنسان». والذي وضع تفسيراً كان في وقته يُعد ابتكاراً علمياً منقطع النظير، ألا وهو: فكرة «الانتخاب الطبيعي»<sup>(٢)</sup>.

فشاعت النظرية بعد داروين في الأوساط العلمية، حتى نُسبت نظرية التطور له، فيقال: «نظرية داروين»، فهو وإن لم يكن أول من قال بها، إلا أنه أول من أشاع وأظهر تفسيراً وتصوراً لهذه العملية وهو: «الانتخاب الطبيعي»، عن طريق: البقاء للأقوى أو الأصلح، بطريقة عشوائية صدفية محضة.

(١) انظر: معبد داروين، صفحات من التاريخ المنسي لأفكار داروين (ص: ٢٦).

(٢) الانتخاب أو الاصطفاء الطبيعي: هو عملية تصفية لما يصلح للعيش من الكائنات وفق الظروف البيئية المحيطة به، فعند التطورين: أن الإنسان كان ظهره منحنيًا قبل الاستقامة، ولكن لما كان منحنيًا فإنه كان فريسة سهلة لصعوبة حركته، فانقرضت تلك الفصيلة، ولم يبق إلا من كان له استقامة، فالطبيعة -باعتقادهم- انتقته واصطفته ليبقى ويعيش، وكذلك من به عاهة ومرض، وهذا الرأي لم يبق على دليل علميٍّ، إلا: الظن والتخُص. انظر: الموسوعة العربية العالمية (١/ ٣١١-٣١٢). معبد داروين، صفحات من التاريخ المنسي لأفكار داروين، (ص: ٧٧، ٩٦-٩٧).

ثم اكتُشف فيما بعد أن «الانتخاب الطبيعي» وحده لا يمكن أن يكون تفسيراً منطقيًا صحيحًا، لأن الانتخاب لا يكون إلا من تصفية أعضاء موجودة، وهذا لا يصلح أن يكون تفسيراً لحدوث صفات جديدة، فلذلك جاءت إضافة الركن الثاني من أركان التطور وفق النظرية، ألا وهو: «الطفرات الجينية العشوائية»، واختلفوا في تفسير سبب حدوثها اختلافًا كبيرًا، نظرًا لأن جميع الاستنتاجات والأبحاث إنما هي: فلسفية فكرية بحثية، ليست قائمة على دليلٍ علميٍّ تجريبيٍّ، إذ لم ولن يتمكن أحدٌ بنفسه من الوقوف على عملية التطور من نوع إلى آخر، بل ولا بواسطة الأحافير التي جُمعت من شتى بقاع الأرض، إذ لم يوجد إلا أحافير الكائنات الحية الموجودة فقط كما سيأتي بيانه قريبًا.

وازدادت الدراسات التي تبحث في أدلة النظرية، وازداد الحرص على محاولة تدعيمها بشتى الوسائل، ونظرًا لكونها بديلاً عن التفسير الديني الكنسي عند الغرب، فإنها لاقت دعمًا غير مسبوق من الحكومات الغربية وصُنَّع القرار، فبُذِل لها الدعم من جميع الاتجاهات، علميًا وماديًا ومعنويًا.

وقبل داروين وبعد قيام الثورة الفرنسية المناهضة للكنيسة؛ حيث رُفِع شعار العلم، والحرية الفكرية، قامت القيادات الغربية في جميع أوروبا بدعم لا محدود لكل الأبحاث التي تدعم أيَّ تفسير كوني مخالف للمعتقد الكنسي، ومن ذلك فكرة نظرية التطور والتي كانت تسمى: «التحوُّل»، وكان المتوقع عند من يؤمن بالنظرية، حتى عند داروين نفسه أنه سيجد آلافًا مؤلَّفة من الأحافير والآثار التي تُبين أصل الكائنات المنقرضة، والتي هي سلف للكائنات الحية.

إن انتقال الكائن من شكل إلى آخر يتطلب عددًا لا محدود من السنين التي

تحدث فيها أعدادٌ لا محدودة من الطفرات الجينية، حتى تتمكن من تغيير في شكل من الأشكال.

وعليه فيجب أن تكون الأعداد اللامحدودة تملأ الأرض كثرة، ولكن كانت الصدمة الكبرى لهم أن كل ما اكتشفوه كان ضدَّ نظرية التطور، وكلُّه مؤكِّد لحقيقة الخلق والتصميم - كما سيأتي قريباً-، فعمدَّت الكليات العلمية والكشوف البحثية إلى تعمد إخفاء كلِّ دليلٍ ضد التطور، أو تحويره بطريقة تناسب القول بالتطور<sup>(١)</sup>.

وعملية التطور - إن كانت ممكنة الوقوع - تتطلب عددًا لا محدود من الزمن، لأن الطفرة الجينية الواحدة في الجزء البسيط جدًّا تحتاج إلى ملايين السنين، هذا إذا كانت بانتظام وتوجيه، فكيف والنظرية تنصُّ على العشوائية والصدفة؟ وهذا في الجزء البسيط، فكيف بتشكُّل الأعضاء وتعقيدها الشديد، فإنه يستحيل تصوُّر وقوعه في هذه الحالة.

إلا أنهم وجدوا احتمالاً لذلك باعتقاد أن الكون أزليٌّ لا بداية له؛ ولما كانت الأبحاث في زمنهم كغيرها مناهضة للنصوص الدينية، شاع القول بأزلية العالم تبعاً لبعض الفلاسفة الدهريين، وأن الكون لا حد لأوله، وهذا يعتبر متكافئاً لهم، للإحالة على المجهول في الماضي، فما الذي يمنع الانتقال طالما مرت سنوات لا عدد لها؟!

ولم يفرح القائلون بالتطور كثيراً إذ أدلة العلم التجريبي كلها استفاضت على أن للكون بداية، وأنه يستحيل القول بأزلية الكون - كما سيأتي قريباً-.

(١) انظر: اعترافات مجموعة من علماء الآثار والأحافير على فرض إخفاء كل ما يُخالف نظرية

وزدادت خيبة القائلين بالتطور مع الوقت، حتى اضطروا إلى تزوير الأدلة بعد أن تزعزعت النظرية بأكملها، فكلما اتكأوا على دليل تبين فساده وبطلانه، فساعدت الأدلة المزورة على الثبات المؤقت للنظرية، وتبرير فرضها على العالم إلى يومنا هذا، رغم اكتشاف التزوير بعد ذلك، ولكنهم ظلوا متمسكين بمعتقدهم، بأن العلم أثبت ذلك، ولو تبين أنه تزوير، فما المانع أنه سيثبت في المستقبل؟!

والمعمول به في الجامعات الغربية، بل حتى المدارس الحكومية هو: فرض تدريس النظرية، ومنع تدريس أي نظرية تخالفها! وسبب ذلك أن الدول الغربية تنص في دساتيرها على أنها دول علمانية، والعلمانية تفصل الدين عن جميع شؤون الحياة، وبناءً على ذلك فإن النظريات العلمية لا يجوز تدريسها إلا وفقاً للعلم والتجربة المادية، ولما كان المستند الرئيسي لحقيقة الخلق، وابتداء البشر بخلق آدم ﷺ، أنها عقيدة دينية، صار منع تدريسها واجباً وفق النظم العلمانية.

وقد حاول مجموعة من العلماء التجريبيين السماح بتدريس حقيقة الخلق، إلا أنهم فشلوا -في الغالب-، وواجهوا ضغطاً شديداً من المجتمعات العلمية الغربية، فلجأوا إلى تغيير المصطلحات والأدلة الدالة على حقيقة الخلق، ثم قاموا بصياغة الأدلة العلمية على الخلق من منطلق العلم فقط، حتى يُعترف أنها نظرية لا تخالف النظم العلمانية، فاختراروا عبارة: «التصميم الذكي» بدلاً من «الخلق» وصارت هي العبارة الشائعة عند من يقول بالخلق<sup>(١)</sup>.

(١) وقعت محاكمات قضائية بين بعض المدارس في بعض الولايات الأمريكية، مع حكومات تلك الولايات، انتصر القضاء فيها لفرض تدريس التطور دون غيره! انظر: مقال: «التطور =

ومعنى «التصميم الذكي» أن ابتداء نشوء الكائنات كان تصميمًا مقصودًا ابتداءً، ولم ينشأ بعضها عن بعض، بل تناسل كل نوع من نوعه الذي وُجد ابتداءً، والذي صُمِّم كما هو، وأن الأدلة التي قامت عليها نظرية التطور كلها أدلة فلسفية تخمينية ظنية، غير المزورة والمحرقة.

وأن التعقيد الشديد في ذرة من جسم الإنسان يستحيل تكونها عن طريق العشوائية، والصدف العمياء، ولو كان ذلك على مر ملايين السنين، فكيف بعض متكاملاً كالقلب والكبد، والعين؟ بل كيف كجهاز متكامل مرتبط ببعضه ببعض كالجهاز التنفسي، أو الهضمي، أو العصبي؟ بل كيف بجسم الكائن كاملاً؟

ومع ذلك لا تزال النظم العلمانية ترفض أيَّ تفسيرٍ لنشوء الكائنات، غير نظرية التطور، وحتى لو اعترف جُلُّ علماء التطور أن النظرية لم تجب عن أغلب الأسئلة والإشكالات، وأن أدلتها غير كافية، إلا أنهم يتمسكون بها لعدم وجود تفسير علمي آخر، إلا الخلق، والخلق عندهم خبر لم يقم على دليل تجريبي يُمكن مشاهدته وتجربته! فلا يُعدُّ علمياً، رغم أن التطور كذلك لم يقم على دليل تجريبي يمكن مشاهدته وتجربته، إلا أنه يجب -عندهم- رفض فكرة الخلق، والتمسك بالتطور.

ولكن فرضها والإلزام بها جعلها مهيمنة على أذهان المتعلمين عموماً،

= والخلق في أمريكا، الفصول الدراسية: صورة وطنية» «Evolution and Creationism in

America's Classrooms: A National Portrait لـ: مايكل بي بيركمان، وجوليانا

ساندل باتشيكو، وإريك بلوتزر، منشور في مجلة: "PLOS ONE" (٢٠/ مايو/ ٢٠٠٨م)،

[.https://doi.org/10.1371/journal.pbio.0060124](https://doi.org/10.1371/journal.pbio.0060124)

فيولد الإنسان وقد غُذِّيَ بنظرية التطور في كل مراحل تعليمه، حتى في أعباءه وقصصه التي ينشأ عليها.

وقد اغترَّ كثيرٌ من علماء النصارى بهذه النظرية، وتبعهم في ذلك بعض المسلمين، في تنصير أو أسلمة النظرية<sup>(١)</sup>، وتطويع النصوص الشرعية لتبدو موافقة لها، وأطلقوا على التطور مسمى: «التطور الموجَّه الإيماني» **Theistic Evolution**، وخلاصته أن العملية التطورية واقعة كما نص عليها التطوريون، إلا في نقطة واحدة، وهي: أن التطوريين يقولون: إن عملية التطور، من طفراته الجينية إلى الانتخاب الطبيعي إنما يكون بصدفة وعشوائية عمياء، وأما القائلون بالتطور الموجَّه فيقولون: إن العملية تكون بتقدير من الخالق ﷻ، وأن الطفرات، والانتخاب، تجري بتقدير مُحَكَّم من الله ﷻ، وبتعبيرهم: «إن الله ﷻ استخدم التطور طريقة للخلق»<sup>(٢)</sup>.

وهذا القول مصادم للنصوص الشرعية، بل ومصادم لركن النظرية الأساسي القائم على الصدفة والعشوائية العمياء، كما سيأتي.

(١) شاع القول بين بعض المدافعين عن الإسلام ضد الإلحاد، بإثبات نظرية التطور وأسلمتها، حتى أصدر عدنان إبراهيم سلسلة مرئية فيما يُقارب (٢٥ ساعة) بعنوان: «سلسلة نظرية التطور». يشرح النظرية ويدافع عنها، ويحوِّر نصوص القرآن والسنة، تطويعاً لها حتى توافق النظرية! وقام كثير من الباحثين بالرد عليه ونقض أقواله، ومن أهم ذلك «سلسلة رحلة اليقين». د. إياد قنيبي.

(٢) التطور الموجَّه بين العلم والدين (ص: ٩).

وأهم الأدلة التي استندت عليها النظرية في بداية الأمر من حيث العموم ستة أدلة:

أولاً: أن الكون أزليٌّ، فمرور سنوات لا عدد لها يسمح بحدوث مراحل التطور.

ثانياً: التشابه الموجود بين المخلوقات كافة، البرية والبحرية والبرمائية، والطيور، والحشرات، والفطريات، وغيرها، يدل على اشتراكها في سلف أول. ثالثاً: وجود أعضاء لم تُعرف وظيفتها في الجسم، واستنتاج أنها أعضاء ضامرة لا عمل لها، مما يعني أنها بقايا أعضاء كانت تعمل ثم تطورت ولم يعد لها فائدة.

رابعاً: وجود أحافير وسيطة بين الكائنات الموجودة، والكائنات المتطورة عنها.

خامساً: رسومات الأجنة المتماثلة.

سادساً: قياس التطور الكبير على التطور الصغير، والتهجين الواقع في الحيوان وفي النبات.

وكل الأدلة السابقة كانت حاضرة بقوة في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين الميلادي، وأما الآن فلم يعد لأغلبها قيمة علمية، إذ قد ثبت بطلان أغلبها، أو تزويرها أو خطأها، أو تحريف معناها، ورغم ذلك لا زالت النظرية -عندهم- هي التفسير الوحيد الذي دَلَّ عليه العلم، ذات العلم الذي ثبت أنه كان خطأً، مع تغييرهم لبعض صيغ الأدلة وتكييفها مع النظرية، والتمسك بتلك الأدلة، وعدم الاعتراف ببطلانها.

أما الدليل أولاً: وهو القول بأزلية الكون، أو الكون المستقر، فهو مذهب استُجلب من أقوال بعض فلاسفة اليونان الدهريين، وتبعهم بعض المعتزلة، والباطنية<sup>(١)</sup>.

وهو مخالف لما دل عليه القرآن الكريم، والسنة النبوية، والعقل، والعلم التجريبي الحديث.

فالقرآن في كثير من آياته ينص على خلق السماوات والأرض، والشمس والقمر والجبال، وجميع المخلوقات<sup>(٢)</sup>، والنبي ﷺ ذكر ذلك في كثير من الأحاديث النبوية الثابتة<sup>(٣)</sup>.

قال ابن تيمية: «القول «بقدم العالم» قولٌ اتفق جماهير العقلاء على بطلانه؛ فليس أهل الملة وحدهم تبطله، بل أهل الملل كلهم، وجمهور من سواهم من المجوس، وأصناف المشركين: مشركي العرب، ومشركي الهند، وغيرهم من الأمم، وجماهير أساطين الفلاسفة كلهم معترفون بأن هذا العالم مُحدث كائن بعد أن لم يكن، بل وعامتهم معترفون بأن الله خالق كل شيء، والعرب

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (٢/٢٠٨) والفرق بين الفرق للبغدادى (ص: ٣٤٦).  
 (٢) هذا من المعلوم من الدين بالضرورة، انظر مثلاً: (سورة: البقرة، آية: ١٦٤)، (سورة: آل عمران، آية: ١٩)، (سورة: الأعراف، آية: ٥٤)، (سورة: الحجر، آية: ٨٥)، (سورة: الأنبياء، آية: ١٦)، (سورة: المؤمنون، آية: ١٧)، (سورة: ص، آية: ٢٧)، (سورة: ق، آية: ٣٨) وغيرها كثير جداً يصعب حصره.

(٣) قال النبي ﷺ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء». رواه مسلم، كتاب: القدر، باب: حجج آدم وموسى (٤/٢٠٤٤)؛ رقم: ٢٦٥٣. والأحاديث كذلك يصعب حصرها.

المشركون كلهم كانوا يعترفون بأن الله خالق كل شيء، وأن هذا العالم كله مخلوق والله خالقه وربّه»<sup>(١)</sup>.

وفي العصر الحديث لم يُعدَّ القول بأزلية الكون قولاً معتبراً في كافة الأوساط العلمية، إذ يكاد يُجمع العلماء التجريبيين على أن للكون بداية ابتدأ منها، واستحالة كونه أزلياً، مع اختلافهم في كيفية بدايته.

وقد واجه العلماء الفيزيائيون -الملحدون- صعوبة في الاعتراف بهذه الحقيقة العلمية أن للكون بداية، إذ إثبات بداية للكون ينقض عقيدتهم من أصلها، وقد اعترفوا بهذه المشكلة بالنسبة لهم فقال عالم الفلك والفيزياء الفلكية آرثر أدينجتون: «إن فكرة وجود بداية للنظام الحالي للطبيعة أمرٌ بغض فلسفياً... وأرغب بوجود نقطة ضعف حقيقية فيه»<sup>(٢)</sup>.

ووضح الملحد الفيزيائي الشهير ستيفن هوكينغ سبب هذا البغض فقال: «لا يُعجِب كثير من الناس فكرة وجود بداية للزمن، ربما لأنها تطرح بقوة وجود التدخُّل الإلهي»<sup>(٣)</sup>.

ويعترف بذلك صراحة مُحرر مجلة "Nature" جون مادوكس فيقول عن

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/٥٦٥).

(2) A Brief History of Time, From The Big Bang to Black Holes, London, Bantam Press, 1988, p. 46.

بواسطة: أقوى براهين د. جون لينكس في تنفيذ مغالطات منكري الدين (ص: ٢٤٢).

(3) The End of the World, From the Standpoint of Mathematical Physics, Nature, (1931) 127, p. 450.

بواسطة: أقوى براهين د. جون لينكس في تنفيذ مغالطات منكري الدين (ص: ٢٤٢).

فكرة بداية الكون: «غير مقبولة تمامًا» لأنها تتضمن: «نشأة أولية لعالمنا» وتُعطي أنصار الخلق «تبريرًا قويًا لمعتقداتهم»<sup>(١)</sup>.

فليست العبرة عندهم بما دلَّ عليه العلم، بل ما يؤيد أفكارهم ومعتقداتهم المسبقة.

فلم تُعد قضية أزلية الكون محلَّ جدلٍ في الأوساط العلمية المعاصرة. وعليه فيستحيل أن تكفي مدَّة الأرض احتواء جميع الطفرات العشوائية والانتخاب الطبيعي، بدءًا من الذرة، وانتهاءً بجسم الإنسان المحكم والمتقن. وأما الدليل الثاني: وهو تشابه المخلوقات، فهذا من الأمور التي لا مدخل للعلم فيها، إذ هو رأيٌ محضٌ، واستنباط مجرد، يقتضي أن التشابه الموجود بين المخلوقات يلزم منه أن يكون أصلها واحدًا!

والذي ساعد على انتشار هذا الرأي: جهل العلم في ذلك الوقت بسبب تشكل الكائنات الحية، وانتقال صفاتها الوراثية، فكان عمدتهم في ذلك النظر إلى الخواص الشكلية والظاهرية للكائنات، واعتقاد أن التشابه بينها دليل على التطور، وكان لـ «علم التشكل» **"Morphology"** أهميته في دراسة التراكيب الظاهرية للأنواع المختلفة، وتطويعه والاستدلال به على التطور.

إلا أنه في عام (١٩٥٣م) تم اكتشاف مادة الشريط الوراثي، الحمض النووي **"DNA"**، وهي التي بدورها جعلت علم التشكل لا قيمة له في الاستدلال على التطور<sup>(٢)</sup>، إذ ثبت أن الشريط الوراثي هو شيفرة تحوي كل صفات المخلوق

(١) **Nature, 1989, 340, p.425**. بواسطة: أقوى براهين د. جون لينكس في تفنيد مغالطات

منكري الدين (ص: ٢٤٣).

(٢) انظر: التطور الموجه، بين العلم والدين، د. هشام عزمي (ص: ١٨-١٩).

الوراثية، وجميع تفاصيلها بشكل دقيق ومنظم، يستحيل حدوثه عن طريق العشوائية والصدفة مهما كان الزمن!

وأن الجينات الوراثية مستقلة في كل نوع من الأنواع، والتشابه فيها قد يكون للأبعد شكلاً من الأقرب، مما ينقض فكرة إرجاع الشبه إلى السلف المشترك.

ولا تلازم عقلاً بين ذلك، إذ التشابه الموجود بين المخلوقات دليل على أن خالقها واحد ﷻ، وهو سبحانه الذي جعل للمخلوقات نظاماً واحداً، فكل مخلوق يحتاج إلى قدر من الطعام، وقدر من الشراب، وقدر من التنفس، وكل بحسبه، وهو سبحانه الذي خلق آلات لكل فعل يفعلها المخلوق، فلا عجب أن يكون بينهما تشابه ولو من بعيد.

أما الدليل الثالث: الأعضاء الضامرة - أو الأثرية - "Vestigial organs":

وهذا من أقدم الأدلة، وأكثرها حضوراً عندهم، ومن أوائل من نصَّ عليه تشارلز داروين -نفسه-، وذلك بعد أن وجد في جسم الإنسان مجموعة من الأعضاء والعظام، التي لم يعرف وظيفتها وأهميتها في الجسم، ولمَّا لم يعرف وظيفتها صارت عنده دليلاً على التطور، لأن العضو الموجود في الجسم وهو لا يعمل دليل على أنه كان يعمل قبل أن يتطور الإنسان إلى هذا الشكل، ثم اختفى هذا العضو من جسده وبقيت آثاره وبقاياها ضامرة لا عمل لها.

وازدادت -عندهم- الأعضاء الضامرة حتى بلغت مئات الأعضاء في القرن الماضي، وكانوا يعدُّون كثيراً من الأعضاء المهمة في جسم الإنسان أعضاءً ضامرة لجهل العلم في ذاك الزمن بوظيفتها، ومن ذلك الغدد الصماء

كلها - النخامية، والدرقية، والكظرية، والصنوبرية، والتناسلية - كلها كانت دليلاً على التطور لأنها لا فائدة منها وهي غدد زائدة!

ولا يخفى سَفَه هذا القول في وقتنا الحاضر، إلا أنهم لم يستسلموا فغيروا المعنى من الضمور إلى الأثر، فقالوا: حتى وإن تم اكتشاف عمل لهذه الأعضاء فإنها دليل على التطور - أيضاً - لأنها تعمل في غير عملها الحقيقي لها!

وهذه مكابرة لا مستند لها، فإن العضو إذا ثبت له وظيفة مركزية في جسم الإنسان، فإنه دليل قطعاً على أن الله خلقه لوظيفته، وادعاء أنه غير عمله دون دليل ليس له أدنى مبرر.

ومن أشهر الأعضاء التي شاع الاستدلال بها على أنها لا فائدة لها، وأنها من بقايا التطور: «الزائدة الدودية» حتى اشتهر اسمها بأنها زائدة لا فائدة منها، واستمر الأمر طويلاً، حتى اكتشفت أهميتها ووظيفتها العظيمة في جسم الإنسان، وصار القول بأنها لا فائدة لها من العبث في زمن العلم الحديث<sup>(١)</sup>.

ولكن القائلين بالتطور مستمرين بالتشكيك بأي فائدة للأعضاء التي يعتقدون أنها ضامرة، حتى بعد تيقن العلم من فوائدها، فإنهم يذكرونها على سبيل الاحتمال والظن<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: مقالاً بعنوان: «الزائدة الدودية تحمي من الجراثيم، وتحمي البكتيريا النافعة» "The

"Appendix Protects Us From Germs And Protects Good Bacteria

<https://www.medicalnewstoday.com/articles/84937#1>.

ومقال: الزائدة الدودية يمكن أن تنقذ حياتك، "Your Appendix Could Save Your

Life" <https://blogs.scientificamerican.com/guest-blog/your-appendix->

[/could-save-your-life](https://blogs.scientificamerican.com/guest-blog/your-appendix-could-save-your-life)

(٢) انظر: مقال: "Appendix" في الموسوعة البريطانية "Britannica":

<https://www.britannica.com/science/appendix>.

أو يكون الجواب: إن هذه الأعضاء وإن تم اكتشاف فائدة لها، إلا أن ذلك لا يمنع أنها من بقايا التطور، لأنه يجب أن تكون فائدتها أكبر من ذلك، ولكن لما تطورت وبقيت ضامرة، صار لها فوائد ثانوية، أخرى، وليست هي الفائدة الأساسية لها<sup>(١)</sup>.

وغيرها كثير من الأعضاء المزعومة، وكلها قد اكتشفت فوائدها وأهميتها في جسم الإنسان.

أما الدليل الرابع: فهو الأحافير وبقايا الكائنات القديمة، وهذا الدليل من أهم ما يتكئ عليه التطوريون، ويجعلونه من أركانهم الأساسية، رغم فقِّره الواضح البين!

يقول د. جيرى بيرجمان: «ولسوء الحظ تسببت هيمنة نظرية واحدة على هذا المجال في جُرأة العديد من علماء الأحياء على الادعاء، أو قبول الادعاءات التي تفتقر إلى أدلة جوهرية، حيث يعتقد أغلب علماء الأحياء بأن سجل الحفريات يُعتبر مصدرًا رئيسيًا للأدلة على التطور، بالرغم من أنه عندما بحثت حول الحياة وما يتعلق بتطورها المزعوم، أدركت أن سجل الحفريات هو في الواقع أحد مشكلات التطور الرئيسة، وكما يوثق هذا العلم، فإن سجل الحفريات يحكي قصة واضحة عن تاريخ الحياة؛ مناقضة لما تحكيه الداروينية»<sup>(٢)</sup>.

(١) قد يرى المنصف أن هذا التبرير سخيف، إلا أنه شائع عن التطوريين في دفاعهم عن النظرية، وعن دليل الأعضاء الضامرة، انظر: مقال: "Vestigial Structures Exist Even Within the Creationist Paradigm" منشور في موقع: "NCSE" المركز الوطني لتعليم العلوم، التابع للجمعية الأمريكية لتقدم العلوم: <https://ncse.ngo/vestigial-structures-exist-even-within-creationist-paradigm>.

(٢) شهادة الأحافير، علم الحفريات بين الحقائق والخرافات، د. جيرى بيرجمان (ص: ١٨).

والخلل في التعامل مع الأحافير يقوم على ثلاثة أخطاء:

الأول: الاعتقاد المسبق، ثم البحث عن الدليل، فعلماء الأحافير لا يبحثون عن صحة التطور في السجل الأحفوري، بل ينون بحثهم على اليقين من وجود السجل الأحفوري التطوري، وغاية عملهم هو: بحث عن أدلة لذلك السجل التطوري المرسوم مُسبقاً، بيقين تامّ منه قبل وجود دليل عليه، مع رسمهم لشجرة العائلة التطورية والسلالات القديمة والحديثة، فكل أحفورة تُكتشف يُكيّفونها على ما اعتقدوه مسبقاً.

ولما لم يكتشف الباحثون دليلاً على وجود الأسلاف المشتركة - بعد بذل أقصى ما يمكن بذله في البحث والتنقيب - لجأ بعض العلماء المؤيدين لنظرية التطور إلى تزوير الأحافير، وترميمها، وتعديلها، حتى يستدلوا بها على أنها الحلقة الوسيطة بين الأحياء الموجودة الآن، وبين أسلافها التي تطورت عنها. والأحافير المزورة كثيرة يصعب حصرها، ومن أشهرها:

إنسان جاوا (Java Man، ١٨٩١)<sup>(١)</sup>:

أعلن الطبيب الهولندي يوجين دييوا "Eugene Dubois"، أنه اكتشف أحفورة في جزيرة «جاوا» في «إندونيسيا» واعتبرها الحلقة المفقودة بين الإنسان والقرود، وهو عبارة عن جمجمة، وعظم فخذ، فأطلق عليها مكتشفها اسم: «الإنسان القرد المستقيم» (*Pithecanthropus erectus*)<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: أصل الأجناس البشرية بين العلم والقرآن الكريم (ص: ٢١٨).

(٢) انظر ترجمة الدكتور يوجين دييوا: "Eugene Dubois" في الموسوعة البريطانية

:"Britannica"

ورغم أن الطيب المكتشف أصرَّ على عدم السماح لأحد بفحص الأحفورة لمدة ثلاثين سنة، إلا أن العالم قد احتفى بهذا الاكتشاف، وألقت عنه المؤلفات وكتبت عنه الأبحاث، ولا زالت محلًّا للبحث والدراسة إلى يومنا هذا، رغم اعتراف مكتشفها بنفسه في عام: (١٩٣٢م) أنها مُلْفقة ومرمَّمة من جمجمة إنسان معاصر مع قرد جابون<sup>(١)</sup>، ولكن لأنها اعتبرت دليلاً على النظرية فلا يُنظر إلى اعتراف مكتشفها في ذلك، ولا زالت معتمدة إلى يومنا هذا، وتم تصنيفها على أنها حلقة وصل رغم اعترافهم بأنها خدعة<sup>(٢)</sup>.

ومنها: إنسان بلتداون "Piltdown Man"، أو رَجُل فجر داوسون:

"Dawson's dawn man"

وهذه من أكبر الخدع التي استمرت أكثر من أربعين عامًا دليلاً علمياً على التطور، فقد أُعلن عن اكتشافها في «إنجلترا» عام (١٩١٠ - ١٩١٢م)، وقام العلماء التطوريون بإعلان التأييد مباشرة دون فحص أو انتقاد، وعُرضت في المتحف البريطاني حتى عام (١٩٥٣ - ١٩٥٤م).

فلما تم فحصها فحصًا مخبريًا دقيقًا، تبين أنها تعود لإنسان طبيعي قبل (٦٠٠ سنة) تم إضافة بعض المواد إلى الأحافير حتى تبدو أقدم من ذلك، مع ترميمها بأسنان قرد الشمبانزي حتى يُظن أنه الوسيط بينهما<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التطور، نظرة تاريخية وعلمية (ص: ٦٦-٦٧).

(٢) انظر: مقال: "Java Man" في الموسوعة البريطانية "Britannica":

<https://www.britannica.com/topic/Java-man#ref45445>.

(٣) انظر: مقال: "Study reveals culprit behind Piltdown Man, one of science's

"most famous hoaxes

= منشور في مجلة العلوم، 2016/08/08 -study/08/https://www.sciencemag.org/news/2016

وأما الأحافير التي تم الاستدلال بها خطأً فكثيرة جداً، بناء على المعتقد المسبق أنها بقايا لكائنات وسيطة، ثم يُحتفى بها، وتُقام عليها الدراسات، وتستعمل دليلاً علمياً على التطور لسنوات؛ ثم يتبين أنها أحافير لحيوانات معروفة موجودة ومن أشهرها:

(إنسان نبراسكا) "Nebraska Man"، وهو ضرس تم اكتشافه وزُعم أنه حلقة بين الإنسان والقرود، وشاع أمره، وكُتبت عنه المقالات حتى اكتُشف أنه ضرس لخنزير بري<sup>(١)</sup>.

و(إنسان أورس) "Orce man" كذلك الذي قيل: إنه اكتشاف العصر، ثم تبين أنها مجموعة حمار صغير<sup>(٢)</sup>، وغيرها كثير<sup>(٣)</sup>.

وهذا يجعل الشكّ واقع على كلّ النتائج التطوري الذي يُستند إليه في

reveals-culprit-behind-pitldown-man-one-science-s-most-famous--  
hoaxes

ومقال: "Pitldown man" في الموسوعة البريطانية "Britannica":

https://www.britannica.com/topic/Pitldown-man

(١) نشرت مجلة «Science» مقالاً بعنوان: "HESPEROPITHECUS THE FIRST  
"ANTHROPOID PRIMATE FOUND IN AMERICA

((HESPEROPITHECUS)). أول حيوان رئيسي من أنواع الأثروبويد تم العثور عليه في أمريكا.

ثم نشروا مقالاً بعنوان: "HESPEROPITHECUS APPARENTLY NOT AN APE

"NOR A MAN" «يبدو أن (HESPEROPITHECUS) ليس قرداً أو رجلاً». انظر:

https://science.sciencemag.org/content/55/1427/463, https://science.sciencemag.org/content/66/1720/579

(٢) انظر: مقال: «مجموعة أورس، تشريح خطأ»، "The Orce skull: anatomy of a mistake"

https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0047248497901214

(٣) انظر: التطور، نظرة تاريخية وعلمية (ص: ٦٧).

تدعيم نظرية التطور، وعدم تصديقه وقبوله لمجرد قولهم به، إذ التزوير لم يعد أمرًا محتملاً، بل هو أمرٌ واقع قطعاً، فكيف يؤمن عدم وقوع ذلك في بقية الأحافير؟ خاصة وأغلبها غير قابل لاطلاع الباحثين.

وهو ما يؤكد علماء التطور أنفسهم ويعترفون به، فإن فقر السجل الأحفوري عن دليل يدعم التطور أمرٌ معلوم عند التطوريين أنفسهم قبل غيرهم، ومن أقوالهم في ذلك:

قال البروفيسور في الأحافير ديفيد راوب<sup>(١)</sup>: «يَعْتَقِدُ مَعْظَمُ النَّاسِ بِأَنَّ الحَفْرِيَّاتِ تَوْفَّرُ جِزْءًا هَامًا جَدًّا مِنْ الحِجَّةِ العَامَةِ لِصَالِحِ التَّفْسِيرَاتِ الدَّارَوِينِيَّةِ فِي تَارِيخِ الحَيَاةِ، وَلَكِنْ لِلْأَسْفِ، هَذَا لَيْسَ صَحِيحًا تَمَامًا»<sup>(٢)</sup>.

والذي أضعف الحياد في موضوع الأحافير - غير التزوير والتضليل - أن الأحافير أصلاً لم تعد تستخدم دليلاً للتطور أو عدمه، وإنما تُبحث الأحافير بنظرة مسبقة وفق نظرية التطور، حيث يتم التعامل مع النظرية معاملة الحقيقة المسلم بها.

فما إن تُكتشف أحفورة لها قيمتها التاريخية إلا وصنفوها تصنيفاً تطورياً قبل البحث في حقيقتها وماهيتها، ثم يستدلون بدليل الأحافير، وهم بذلك قد وقعوا في مغالطة الاستدلال الدائري.

ويعترف بعض علماءهم بذلك كما يقول رونالد ويست: «على عكس

(١) ديفيد. م. راوب، «David M. Raup». عالم حفريات وأستاذ في جامعة شيكاغو، ومؤلف

لعدد من الكتب. انظر ترجمته: [https://stringfixer.com/ar/David\\_M.\\_Raup](https://stringfixer.com/ar/David_M._Raup).

(٢) Curator of geology, Field Museum of Natural History in Chicago, By: Dr:

David M. Raup. ترجمة: د. هشام عزمي، التطور الموجه بين العلم والدين (ص: ٢١).

ما يكتبه معظم العلماء، فإن سجل الأحافير لا يدعم نظرية داروين، لأننا نستخدم تلك النظرية لتفسير السجلات الحفرية، ولذلك نحن مذنبون بالوقوع في الاستدلال الدائري حين نقول إن السجل الأحفوري يدعم هذه النظرية»<sup>(١)</sup>.

ويجزم بعضهم بعدم وجود ما يدل على التطور من الأسلاف المشتركة في السجل الأحفوري، وإن وجد فلا يمكن الوثوق به، كما قال عالم الأعصاب الطبيب جيفري شوارتز<sup>(٢)</sup>: «وفقاً للتطور الدارويني، فإن التغيير كان في حالة حركة مستمرة... ويتبع ذلك منطقياً أن السجل الأحفوري يجب أن يعجَّ بأمثلة من الأشكال الانتقالية المتدرجة... وبدلاً من سدّ الثغرات في السجل الأحفوري مع ما يُسمى الحلقات المفقودة، وَجَدَ معظم علماء الحفريات أنفسهم في مواجهةٍ مع حقيقة الفجوات في السجل الأحفوري، مع عدم وجود أدلة على وجود حلقات وسيطة متدرجة بين الأنواع موثقة أحفورياً»<sup>(٣)</sup>.

وبالتالي فلا يصح الاستدلال بالأحافير على صحة النظرية، لعدم وجود أحفورة صحيحة يمكن الاستدلال بها على صحة النظرية.

أما الدليل الخامس: فهو الرسومات الجينية:

من الأمور التي يُعتقد أنها دليلٌ على التطور: التشابه الكبير بين الكائنات الحية، ويُمكن تقوية هذا الدليل إذا كانت الأجنة متماثلة، لأن الاختلافات وفقاً للنظرية خاضعة للانتخاب الطبيعي، وفي العادة لا يكون ذلك إلا بعد أن يكبر

(١) التطور الموجه بين العلم والدين (ص: ٢١).

(٢) جيفري شوارتز، «Jeffrey M. Schwartz». عالمٌ انثروبولوجي، وطبيب نفسي، واستاذ في كلية الطب، في جامعة كاليفورنيا.

انظر ترجمته: [https://stringfixer.com/ar/Jeffrey\\_M\\_Schwartz](https://stringfixer.com/ar/Jeffrey_M_Schwartz).

(٣) التطور الموجه بين العلم والدين (ص: ٢١).

الكائن الحي، وعليه فينبغي -وفق السجل التطوري- أن تكون الأجنة متماثلة ثم تختلف إذا كبرت.

وهذا ما دفع العالم البيولوجي الألماني أستاذ علم التشريح المقارن د. إرنست هيغل، إلى رسم صورٍ لأجنة مجموعة من الحيوانات، فقام بالتعديل عليها وتزويرها لتكون متشابهة، حتى يستخلص من ذلك نتيجةً مفادها: أن أصول الكائنات الحية واحدة، وأنه قد تطور بعضها من بعض، ففي عام (١٨٧٤م) أصدر رسوماته، ونشرها، فلقيت احتفاءً واسعاً جداً.

إلا أنه في عام (١٨٨٠م) اتهمه بعض العلماء بالتزوير، ولكن ظلَّ الأمر مسكوتاً عنه، حتى اعترف هيغل بالتزوير بنفسه فقال: «إنني أعترف رسمياً -حسماً للجدال في هذه المسألة- أن عددًا قليلاً من صور الأجنة نحو ٦٪ أو ٨٪ موضوع أو مزور».

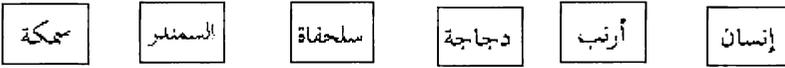
والعجيب أن الصور لا تزال تُدرَّس في بعض المدارس الغربية والجامعات، حتى بعد اعتراف صاحبها بالتزوير!

ثم يعترف اعترافاً خطيراً فيقول: «بعد هذا الاعتراف بالتزوير فيجب أن أحسب نفسي مقضياً عليَّ وهالكاً، لو لم يكن يُعزِّني رؤية بجانبٍ مئات من شركائي في الجريمة، في قفص الاتهام، وبينهم عدد كبير من الباحثين الموثوق بهم، والبيولوجيين المرموقين، فإن الغالبية العظمى من جميع الرسوم التوضيحية في أفضل الكتب المدرسية البيولوجية والأطروحات والمجلات بها نفس تهمة التزوير، فجميعها غير دقيق، وقد تم بنسبة كبيرة، أو صغيرة تلفيقها، وترتيبها، وتركيبها»<sup>(١)</sup>.

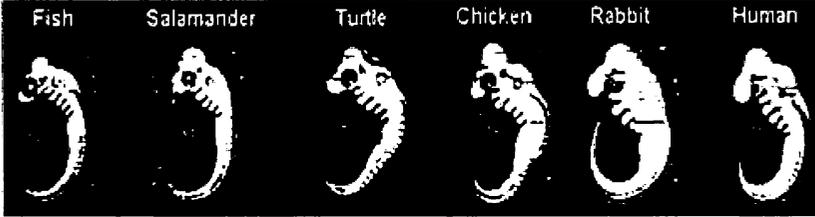
(١) انظر: رقبة الزرافة حيث أخطأ داروين (ص: ٢٠٤). = Francis Hitching, The Neck of the

وهذا الاعتراف يُدخل عامة علماء التطور في قفص الاتهام كما عبّر عنه واحد منهم.

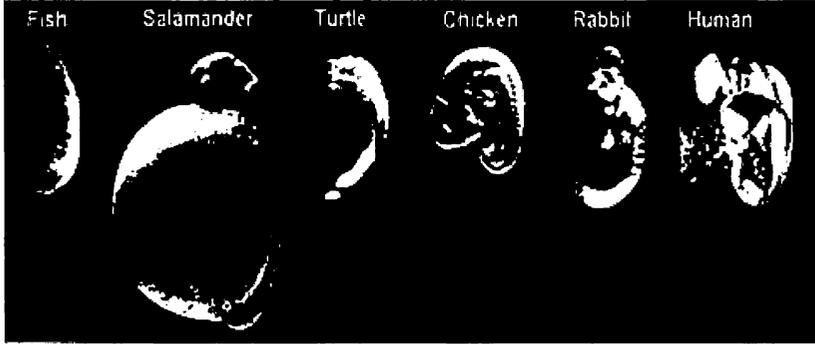
وفي عام (١٩٩٧م)، تم تصوير ذات الحيوانات التي رسمها هيجل بشكل حقيقي، فتبيّن بذلك الفرق الشاسع بينها، ففي الصورة التالية والتي نشرتها «مجلة العلوم» يتبين الفرق بين ما رسمه هيجل، وما تم تصويره حقيقة.<sup>(١)</sup>



**Ernst Haeckel's drawings (1847)**



**Dr. Michael Richardson's photographs (1997)**



Giraffe: Where Darwin Went Wrong, New York; Ticknor and Fields 1982, =  
 204 p. بواسطة: التطور، نظرة تاريخية وعلمية (ص: ٥٦-٥٧).  
 (١) Science - Vol. ٢٧٧ no. ٥٣٣١ p. ١٤٣٥، وانظر مقال: Haeckel, embryos,  
 and evolution ومقال: Haeckel's embryos continued.  
<https://science.sciencemag.org/content/277/5331/1435.1>.

وأما الدليل السادس: وهو: «التطور الصغير»،<sup>(١)</sup> "Microevolution"، وهو: الاستدلال على إمكان وقوع التطور الكبير بين نوعين مختلفين، وانتقال الصفات الوراثية بينهما بما يُشاهدونه من التهجين الواقع بين بعض الحيوانات والنباتات، وخروج أبنائها تحمل من صفات الأم ومن صفات الأب، وما يحدث لها من صفات جديدة.

وقد يكون لهذا الدليل قيمة قبل اكتشاف الحمض النووي "DNA" أما بعد اكتشافه فلا عبرة بهذا الدليل، إذ تبين أن كل مخلوق يحمل في جيناته الصفات الوراثية لجميع أجداده السابقين، وأن ما يُظن أنها صفات جديدة إنما هي من صفات أجداد سابقين مكتوبة في حمضه النووي وجيناته الوراثية، وقد بين ذلك النبي ﷺ للرجل الذي استشكل اختلاف لون ولده عن لون والديه، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن امرأتي ولدت غلاماً أسود، وإني أنكرته، فقال له النبي ﷺ: «هل لك من إبل؟» قال: نعم، قال: «ما ألوانها؟» قال: حُمْر، قال: «فهل فيها من أورك؟» قال: نعم، قال رسول الله ﷺ: «فأنى هو؟» قال: لعله يا رسول الله يكون نزعه عِرْق له، فقال له النبي ﷺ: «وهذا لعله يكون نزعه عرق له» متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

والأمر الآخر أنه ثبت استحالة وقوع الإخصاب (المباشر - أو المخبري)<sup>(٣)</sup>،

(١) انظر: التطور الموجه بين العلم والدين (ص: ٣١-٣٣).

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الطلاق، باب: إذا عرّف بنفي الولد، (٥٣/٧)؛ رقم: ٥٣٠٥. وصحيح مسلم، كتاب: الطلاق، باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها بوضع الحمل، (١١٣٧/٢)؛ رقم: ١٥٠٠.

(٣) الإخصاب المباشر: هو الالتقاء المباشر بين الذكر والأنثى، وأما المخبري: فهو الذي يتم عن طريق غرس الحيوانات المنوية للرجل في بويضة الأنثى، بتدخل مخبري، ودون التقاء مباشر بينهما.

بين نوعين مختلفين، كالأسد والدب، أو الكلب، والأرنب، لاختلاف الجينات الوراثية تمامًا.

فكل نوع من الأنواع - وإن اختلفت بعض صفاته كالذئب والكلب، أو الحصان والحمار - مثلاً - له نفس الطول الجيني، والهيكل البنائي، ونفس المنظومة الجينية، ونفس مواضعها، بحيث تختلف جذرياً عن الأنواع الأخرى، مما يدل على أن كل نوع قد خلق ابتداءً دون ارتباط بغيره من حيث السلف المشترك، ففي داخل النوع الواحد يمكن وقوع التزاوج (المباشر- أو المخبري)، فذكور الكلاب مهما اختلفت في شكلها وسلالتها، يمكن مزاجتها بإنات الكلاب من الأشكال الأخرى، ويخرج الأولاد بشكل هجين ممتزج بين الأم والأب في صفاتهما الوراثية، وهذا أمرٌ طبيعيٌ يحدث في النوع الواحد، ولا يمكن أن يحدث بين نوعين مختلفين قط.

وهو في الإنسان أيضًا واقع، فالبشر يختلفون في ألوان بشرتهم، وألوان عيونهم، وضحامة أجسادهم، وألوان شعورهم، فأى زيجة تحصل بين طرفين، فإن الأولاد يحملون صفات الأبوين.

ولكن يستحيل وقوع التزاوج بين الإنسان وبين غيره من المخلوقات، حتى ما يُزعم أنه أقرب السلالات للبشر كالشمبانزي ونحوه<sup>(١)</sup>.

ولذلك في التطور الصغير قد تختلف الألوان، وقد تختلف الأحجام، إلا أن حقيقة الكائن لا يمكن أن تتغير عمّا هي عليه، فولد الإنسان لا يمكن أن يخرج بصفات زائدة أو ناقصة عن بقية البشر، وكذلك بقية الحيوانات.

(١) انظر: الموسوعة الفلسفية العربية (١/ ٢٧١).

فنقل الصفات الوراثية دليلٌ على نقض التطور، إذ به يتبين أنه يستحيل وقوع التناسل بين نوعين مختلفين، لاختصاص كل نوع بجيناته الوراثية.

ومع ما سبق فليس الغرض هو الرد البيولوجي الأحيائي على نظرية التطور، ونقضها، إذ قد قام كثير من العلماء والباحثين بذلك، ولكن الغرض بيان أمرٍ أساسيٍّ، وهو:

أن نظرية التطور ليست حقيقة علمية، بل ولا نظرية علمية معتبرة، وذلك لخمس أسباب:

الأول: أنها فُرِضت فرضًا على المراكز العلمية والبحثية، وتم رفض كل نظرية تخالفها رفضًا قسرًا، وليس علميًا، وفي مثل هذه الحالة فإنه -باتفاق العلماء- لا يمكن أن يُخلَص إلى حقيقة علمية محايدة، ولا تُعدُّ النظرية التي خرجت بمثل هذه الظروف نظرية محترمة، ولا علمية معتبرة.

الثاني: أن أغلب أصول الأدلة التي أُسست عليها النظرية وقامت عليها قد ثبت بطلانها، أو تزويرها، أو عدم دلالتها على النظرية فيما بعد.

الثالث: مخالفة كثير من العلماء للنظرية، وعدم الإقرار بها، رغم الضغط والإجبار.

الرابع: أن كثيرًا من العلماء المؤمنين بالنظرية يُصرِّحون بأن تصديقهم للنظرية لأنها التفسير الوحيد الموجود في علم الأحياء، مع اعترافهم أنها لم تُجِب عن الإشكالات العلمية، ولم تبرهن على صدق أدلتها، ولكن لعدم وجود تفسير علميٍّ مبنيٍّ على التجربة غيرها فإنهم يقولون بها.

حتى ألف أحد كبار التطوريين وهو: عالم الكيمياء الأحيائية: مايكل ديتون "Michael Denton" كتاب: «التطور، نظرية في أزمة» **Evolution: A Theory in Crisis** عام (١٩٨٥م)، ثم في عام (٢٠١٥ - ٢٠١٦م) ألف كتابه الآخر: «التطور، لا زال نظرية في أزمة»<sup>(١)</sup> **Evolution: Still a Theory in Crisis**.

ويعترف كبار علماء التطور بأنهم لم يجدوا دليلاً علمياً عليها، كما يقول ستيفن جاي جولد - وهو من علماء التطور<sup>(٢)</sup> -: «الغالبية العظمى من الأنواع لا تُبدي أيّ تغيير تطوُّريٍّ ملموس على الإطلاق، فهي تظهر في الصخور للمرة الأولى، بدون أسلاف واضحة في الطبقات التحتية، وتظل مستقرة، ثم تختفي في الطبقات الفوقية دون ترك أيّ نسل»<sup>(٣)</sup>.

الخامس: وهو الأمر الأهم: أن النظرية لم تُجب عن أهم الأسئلة الموجهة لها بجواب علميٍّ صحيح، وإنما كانت الأجوبة في بعض الأحوال ظنيّة، وفي أغلب الأحوال: إحالة على المجهول الماضي أو المستقبلي.

ومن أهم الأسئلة:

س ١: كيف نشأت الحياة في الكائنات الحية؟

س ٢: كيف تُفسّر النظرية وجود الإرادة الحرة في الكائنات الحية؟

(١) كلا الكتابين مترجم، ومطبوع في مركز براهين.

(٢) ستيفن جاي جولد «Stephen Jay Gould»، عالم حفريات، والأحياء التطورية، ومؤرخ للعلوم، وأستاذ الأحياء التطورية في جامعة هارفرد.

انظر ترجمته: [https://stringfixer.com/ar/Stephen\\_Jay\\_Gould](https://stringfixer.com/ar/Stephen_Jay_Gould).

(٣) **The Structure of Evolutionary Theory, By: Gould, Stephen Jay, 2002**.

p. 753 • ترجمة: د. هشام عزمي، التطور الموجه بين العلم والدين (ص: ٢١).

س ٣: كيف تُفسر النظرية وجود أعضاء في كائن لمصلحة كائن آخر<sup>(١)</sup>، كحليب الأم لإرضاع الطفل، أو الأعضاء التناسلية بين الزوجين؟

س ٤: وهو أصل نقض النظرية، كيف يمكن للعشوائية والصدفة العمياء أن تنتج خلقاً متقناً غاية الإتقان، ومحكماً غاية الإحكام؟

س ٥: أثبت الحمض النووي أن الصفات المكتسبة لا تُورث، فكيف انتقلت الصفات التي اكتسبتها الكائنات لتتمكن من العيش وفق تفسير النظرية؟ فنظرية هذا شأنها، قد فُرضت على العلم فرضاً، ولم تُجب عن الأسئلة والإشكالات العلمية، ولا تحتوي في سجلها على أدلة علمية تسندها، سوى ما اتكأت عليه من التزوير والتلفيق، لا يمكن أن تُعارض بها النصوص الشرعية الصحيحة، إذ ليست لها بكفؤ، بناء على جميع مقاييس المقارنات العلمية.

ونظرية التطور تُصادم دين الإسلام عموماً من أوجه:

الأول: الخلق الابتدائي لآدم ﷺ وأن الله ﷻ خلق آدم بيديه سبحانه، وخلق حواء من آدم ﷺ، وأنه هو أوّل البشر.

الثاني: أن آدم خلقه الله في السماوات، وأسكنه وزوجه الجنة، ثم نزل إلى الأرض.

الثالث: الحكمة والإتقان التي خلق الله عليها المخلوقات، لأن النظرية تقوم على العشوائية والصدفة فقط.

قال الله ﷻ: ﴿ذَلِكَ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٦﴾ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ

(١) تقوم النظرية على أساس الطفرات الجينية التي تخدم ذات الجسم، بينما الواقع أن جسم الأم مناسب لحياة الطفل بعد انفصاله عنها، وهذا لا يوجد له تفسير علمي في النظرية.

خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ ﴿٨﴾ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُّوحِهِ ۗ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٩﴾ [السجدة: ٦-٩].

وقال ﷺ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى ﴿٣٧﴾ فَقُلْنَا يَا سَادَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴿٣٨﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴿٣٩﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴿٤٠﴾ فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا سَادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى ﴿٤١﴾ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتَ لَهُمَا سَوْءُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴿٤٢﴾ ثُمَّ أَجْتَبَهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴿٤٣﴾ قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلَّ وَلَا يُشْقَى ﴿٤٤﴾﴾ [طه: ١١٦-١٢٣].

وقال الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا عَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴿١﴾ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ﴿٢﴾ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴿٣﴾ كَلَّا بَلْ تُكْذِبُونَ بِاللَّيْلِ ﴿٤﴾﴾ [الانفطار: ٦-٩].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠].

وقال الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾. [النساء: ١].

وقال النبي ﷺ: «استوصوا بالنساء، فإن المرأة خلقت من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

(١) رواه البخاري ومسلم من طريق زائدة، عن مسيرة الأشجعي، عن أبي حازم، عن أبي هريرة ؓ به. صحيح البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، (٤/١٣٣)؛ رقم: ٣٣٣١. وصحيح مسلم، كتاب: الرضاع، باب: الوصية بالنساء، (٢/١٠٩١)؛ رقم: ١٤٦٨.

وقال النبي ﷺ: «إن الله تعالى خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض، فجاء بنو آدم على قَدَر الأرض، فجاء منهم الأحمر والأبيض والأسود، وبين ذلك، والسهل والحزن، والخبيث والطيب» رواه أبو داود، والترمذي، وأحمد، وابن حبان، بإسناده صحيح<sup>(١)</sup>.

وفي حديث الشفاعة قال النبي ﷺ: «يُجَمَع المؤمنون يوم القيامة فيقولون: لو استشفعنا إلى ربنا فيريحنا من مكاننا هذا، فيأتون آدم فيقولون له: أنت آدم أبو البشر، خلقك الله بيده، وأسجد لك الملائكة، وعلمك أسماء كل شيء فاشفع لنا إلى ربنا حتى يريحنا» متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

فهذا هو المعتقد الصحيح في آدم ﷺ، وفي بدء خلق البشر، ولا معارض له في العلم التجريبي، إلا نظرية التطور، وهي فرضية باطلة لا تصح في المقياس العلمي - ولذلك فرضت عليه فرضاً - كما سبق بيانه.

وقد أطلت في الكلام على النظرية، لأنها من أبرز الدعاوى التي يُستدل بها، ولأن نقضها ينقض كثيراً من الأمثلة، وهي مثال على ما سيأتي في المطالب القادمة.

(١) رواه أبو داود والترمذي وأحمد وابن حبان من طريق: عوف بن أبي جميلة، عن قسامة بن زهير، عن أبي موسى الأشعري ؓ، به، وصححه الترمذي وابن حبان، سنن أبي داود، كتاب: السنة، باب: في القَدَر، (٧٨/٧)؛ رقم: ٤٦٩٣. وسنن الترمذي، كتاب: تفسير القرآن، باب: من سورة البقرة، (٥٤/٥)؛ رقم: ٢٩٥٥. وقال: حسن صحيح. ومسند أحمد، (٣٥٣/٣٢)؛ رقم: ١٩٥٨٢. وصحيح ابن حبان (الإحسان) (٦٠/١٤)؛ رقم: ٦١٨١.

(٢) من طريق: قتادة عن أنس ؓ، به، صحيح البخاري، كتاب التوحيد باب: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (١٦١)، (١٤٨/٩)؛ رقم: ٧٥١٦، وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، (١٨٠/١)؛ رقم: ١٩٣.

## المطلب الثاني:

### حديث طول آدم ﷺ، وتناقض الخلق بعده:

قال النبي ﷺ: «خَلَقَ اللهُ آدمَ على صورته، طوله ستون ذراعًا، فلمَّا خلقه قال: اذهب فسلم على أولئك النفر من الملائكة، جلوس، فاستمع ما يُحْيُونَكَ، فإنها تَحْيِيكَ وتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فقال: السلام عليكم، فقالوا: السلام عليك ورحمة الله، فزادوه: ورحمة الله، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص بعدُ حتى الآن» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

دَلَّ الحديث على أن الله ﷻ خلق آدم ﷺ خلقًا مباشرًا، طوله ستون ذراعًا، وأن الخلق لم يزل ينقص بعده.

ولاختلاف الهيئة والأجسام أصل في القرآن الكريم، فإن الله ﷻ ذكر ذلك ممتنًا على عاد قوم هود ﷺ، فقال سبحانه: ﴿وَأذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصُطَةً فَأذْكُرُوا آيَةَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٦٩]. أي: زادكم قوة، وشدة، وطولًا وعظمًا<sup>(٢)</sup>.

وقد ادَّعى معارضة هذه الحقيقة الشرعية لما عليه العلم الآن، وذلك أن الحفريات البشرية التي تم اكتشافها كلها مطابقة للطول البشري الحالي تقريبًا،

(١) رواه البخاري ومسلم، من طريق: معمر بن راشد، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة ﷺ به، صحيح البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، (١٣١/٤)؛ رقم: ٣٣٢٦، وصحيح مسلم، كتاب: الجنة، وصفة نعيمها وأهلها، باب: يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، (٤/٢١٨٣)؛ رقم: ٢٨٤١.

(٢) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٥/١٥١٠)، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٠/٢٦٦). ومعالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٣/٢٤٣).

وكذلك ما اكتُشف من آثار البيوت القديمة للأزمنة الغابرة، من أبعاد قياسات مبانيها، وأبوابها وغرفها، متناسب مع حجم الإنسان في الزمن الحالي. ودعوى معارضة هذا الحديث لما يُشاهد من بقايا الأمم السابقة، نُسب إلى بعض العلماء السابقين، كابن خلدون، وابن حجر<sup>(١)</sup>.

قال ابن خلدون: «واعلم أنّ تلك الأفعال للأقدمين إنّما كانت بالهندام<sup>(٢)</sup>، واجتماع الفعلة وكثرة الأيدي عليها، فبذلك سُيِّدت تلك الهياكل والمصانع، ولا تتوهم ما تتوهمه العامة أنّ ذلك لعِظَم أجسام الأقدمين عن أجسامنا في أطرافها، وأقطارها، فليس بين البشر في ذلك كبير بون، كما نجد بين الهياكل والآثار، ولقد وُلِع القُصّاص بذلك وتغالوا فيه وسطّروا عن عاد، وثمود، والعمالقة، في ذلك أخبارًا عريقة في الكذب، من أغربها ما يحكون عن عوج بن عناق<sup>(٣)</sup>».

وابن خلدون في هذا السياق لا يتحدث عن خَلْق آدم ﷺ، وإنما يتحدث عمّا شاع بين العامة من الأخبار المستنكرة، عن الأمم التي بعد زمن نوح ﷺ، كقوم عاد، وثمود، وبني إسرائيل، إذ بعض بقايا آثار هذه الأمم موجود إلى الآن، ولا يُرى فيه مخالفة ظاهرة لما عليه أهل هذا الزمان، مع ما أضافه العامة من أخبار وخرافات كما اشتهر عن عوج بن عناق<sup>(٤)</sup>، ونحوه.

(١) انظر: أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي (ص: ١٣٢).

(٢) الهندام: هو استصلاح الشيء على مقدار منضبط، وهو فارسيٌّ معرب. انظر: الصحاح للجوهري (٢٠٥٦/٥)، والقاموس المحيط (ص: ١١٦٩)؛ مادة: «هدم».

(٣) مقدمة ابن خلدون (١/٢٢٢).

(٤) عوج بن عناق أو: ابن عناق: شخصية خرافية، يُزعم أن أمه عنق بنت آدم ﷺ، وأنه عاش منذ ذلك الزمن إلى زمن موسى ﷺ، وأن الطوفان لم يغرقه، وكان رأسه أعلى من سفينة نوح! =

ولذلك يقول ابن خلدون نفسه: «فاعتبر ذلك في نسب الدول بعضها من بعض، ولا تنكرن ما ليس بمعهود عندك، ولا في عصرك شيء من أمثاله، فتضيق حوصلتك عند ملتقط الممكنات، فكثير من الخواص إذا سمعوا أمثال هذه الأخبار عن الدول السالفة بادر بالإنكار، وليس ذلك من الصواب، فإن أحوال الوجود وال عمران متفاوتة، ومن أدرك منها رتبة سفلى أو وسطى فلا يحصر المدارك كلها فيها»<sup>(١)</sup>.

وأما ابن حجر فقال: «وقال ابن التين: (قوله «فلم يزل الخلق ينقص» أي كما يزيد الشخص شيئاً فشيئاً، ولا يتبين ذلك فيما بين الساعتين، ولا اليومين، حتى إذا كثرت الأيام تبين، فكذلك هذا الحكم في النقص). ويشكل على هذا ما يوجد الآن من آثار الأمم السالفة كديار ثمود، فإن مساكنهم تدل على أن قاماتهم لم تكن مفرطة الطول -على حسب ما يقتضيه الترتيب السابق- ولا شك أن عهدهم قديم، وأن الزمان الذي بينهم وبين آدم دون الزمان الذي بينهم وبين أول هذه الأمة، ولم يظهر لي إلى الآن ما يزيل هذا الإشكال»<sup>(٢)</sup>.

وقد اقتطع بعضهم عبارة ابن حجر الأخيرة، وظن أن ابن حجر يستشكل نص الحديث ومعناه، وأن وجود الآثار القديمة معارض لما دل عليه الحديث

= وأنه يأخذ السمكة من البحر ويشويها في عين الشمس، وأن طوله ثلاثة آلاف ذراع وزيادة! قال ابن كثير -بعد ذكر الخرافات عنه-: «إلى غير ذلك من الهذيان، التي لولا أنها مسطرة في كثير من كتب التفاسير، وغيرها من التواريخ، وأيام الناس لما تعرضنا لحكايتها لسقاطتها، وركاكتها، ثم إنها مخالفة للمعقول والمنقول». البداية والنهاية (١/٢٦٦)، وانظر: مقدمة ابن خلدون (١/٢٢٢-٢٢٤).

(١) مقدمة ابن خلدون (١/٢٢٧).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٦/٣٦٧).

من طول آدم ﷺ، وليس الأمر كذلك كما هو واضح من السياق، فإن ابن حجر يستشكل توجيه ابن التين لقوله ﷺ: «فلم يزل الخلق ينقص». أي أن النقصان مرتبٌ تدريجيًّا منذ زمن آدم إلى زمن النبي ﷺ بتناقص منتظم، كما أن حجم الإنسان يكبرُ بتزايد منتظم، وذلك يقتضي وضوح الفرق بين كل قرن مع ما قبله وما بعده، مع عدم تمييز أهل ذلك القرن أنفسهم لهذا الفرق، وهذا التفسير مشكَّلٌ كما ذكر ابن حجر، ولا يزال الإشكال حاضرًا عنده، لأن التوجيه الذي ذكره ابن التين مخالف لما عليه الآثار القديمة، فالاستشكال في توجيه النص بهذه الصفة، لا في ذات النص وحقيقته.

وهذا بخلاف الادعاء المعاصر، فإنهم يرفضون أن يكون آدم ﷺ يبلغ هذا الطول أصلًا، ورفض الحديث كله، لادعاء مخالفته ما عليه علم الآثار والأحافير<sup>(١)</sup>.

وكل الكلام، والأدلة، والآثار دائر على البشر الذين بلغت آثارهم، وأحافيرهم، وهم الأقوام الذين جاءوا بعد الطوفان، وبعد زمن نوح، لاحتمال غرق وتدمير الآثار القديمة بسبب الطوفان، واحتمال عدم بقاء شيء مما قبله. وهذا الادعاء من أصله منطلق من الاستدلال بعدم العلم، على عدم الوجود! وهذه مغالطة عقلية، فعدم العلم ليس علمًا بالعدم، وغاية ما هنالك

(١) على الرغم من اعترافهم بعدم كفاية الآثار والأحافير لإثبات التطور - نظرًا لعدم وجودها وتعرضها للتلف مع مرور الزمن -، وأن عدم الوجود لا يمنع من صحة النظرية، إلا أنهم يُغفلون هذا الاعتراف عند حديثهم عن طول آدم ﷺ. وانظر مثلًا: أضواء على السنة المحمدية (ص: ١٨٢) حاشية: ١.

أن علم الآثار - إذا سلّم من التزوير والتحريف والانحياز - لم يجد آثارًا لبشر طولهم مختلف عن طول البشر في الزمن الحاضر.

والنبي ﷺ لم يُبين ولم يحدد مقدار النقص بين الأجيال، ولا يمنع أن يكون النقص في مبدأ البشر أكبر وأسرع مما يكون فيما بعد، كما هو الحال في الأعمار، فكان البشر في زمن آدم ﷺ يُعمرون إلى ألف سنة، وكذلك في زمن نوح ﷺ، بينما نقصت الأعمار بعد ذلك، حتى استقرت بعد بعثة النبي ﷺ، كما قال النبي ﷺ: «أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين، وأقلهم من يُجاوز ذلك» رواه الترمذي وابن ماجه بسند حسن<sup>(١)</sup>.

ويُحتمل أن يكون الطول والنقص قد حصل لآدم ﷺ حين أهبط إلى الأرض، قال المعلمي: «قد يكون خُلق ستين ذراعاً فلما أهبط إلى الأرض نقص من طوله دفعة واحدة، ليناسب حال الأرض، إلا أنه بقي أطول ممّا عليه الناس الآن بقليل، ثم لم يزل ذلك القليل يتناقص في الجملة. والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

وهذا احتمال يُمكن توجيه الحديث عليه، ويدل عليه ذات الحديث فإن النبي ﷺ يقول فيه: «فكل من يدخل الجنة على صورة آدم». أي: أن البشر من

(١) رواه الترمذي وابن ماجه، عن الحسن بن عرفة، عن عبد الرحمن المحاربي، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، به، وقال الترمذي: «حسن غريب»، وصححه ابن حبان، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وحسنه ابن حجر.

سنن الترمذي، كتاب: الدعوات، باب. (٤٤٥ / ٥)؛ رقم: ٣٥٥٠، وسنن ابن ماجه، كتاب: الزهد، باب: الأمل والأجل، (٣١١ / ٥)؛ رقم: ٤٢٣٥. وانظر: صحيح ابن حبان (الإحسان) (٢٤٦ / ٧)؛ رقم: ٢٩٨٠، والمستدرک علی الصحیحین (٢ / ٤٦٣)؛ رقم: ٣٥٩٨، وفتح الباري لابن حجر (١١ / ٢٤٠).

(٢) الأنوار الكاشفة لما في أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة (ص: ١٨٧).

ذرية آدم إذا دخلوا الجنة كانوا على هيئة آدم حين خلقه الله، طوله ستون ذراعاً. بينما هم في الأرض لا يبلغون ذلك الطول، فزيادة الطول مختصة بمن في الجنة، ونقص الطول حاصل عند النزول إلى الأرض.

فالحقيقة الشرعية ثابتة أن الله ﷻ خلق آدم طوله ستون ذراعاً، ثم تناقص الخلق بعده، وأن التناقص له آلية حصل بها، ولم أجد في النصوص ما يُبينها بيئاً يُمكن الاستدلال به بشكل قطعي.

وعلماء الأحافير والآثار مقرُّون بأن المكتشفات الأحفورية للسجل البشري شحيحة جداً<sup>(١)</sup>، إذ البشر منذ أن خلق الله آدم ﷺ وهم يدفنون موتاهم، كما ذكر الله ﷻ في قصة ابني آدم<sup>(٢)</sup>، والدفن عُرْضة للتحلل والاضمحلال، بخلاف الحيوانات التي تَنفُق في الصحراء، أو في الثلوج، أو في البحار فقد يكون لجثتها فرصة في البقاء.

فدعوى معارضة هذه الحقيقة الشرعية لما تم اكتشافه من علم الأحافير والآثار إنما هي مغالطة الاستدلال بعدم العلم على العلم بالعدم.



(١) انظر: شهادة الأحافير، علم الحفريات بين الحقائق والخرافات، د. جيري بيرجمان (ص: ١٨-٢٠).

(٢) سورة: المائدة، آية ٢٧-٣١.

### المطلب الثالث

حديث: «الكافر يأكل في سبعة أمعاء»:

ورد في هذا المعنى عددٌ من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «يأكل المسلم في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وعن نافع، قال: كان عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه، فأدخلت رجلاً يأكل معه فأكل كثيراً، فقال ابن عمر: يا نافع، لا تدخل هذا عليّ، سمعت النبي ﷺ يقول: «المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء» متفق عليه أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وفي لفظ عند البخاري، من طريق عمرو بن دينار قال: كان أبو نهيك رجلاً أكولاً، فقال له ابن عمر: إن رسول الله ﷺ قال: «إن الكافر يأكل في سبعة أمعاء» فقال: «فأنا أؤمن بالله ورسوله» رواه البخاري<sup>(٣)</sup>.

ورواه مسلم<sup>(٤)</sup>، عن أبي موسى الأشعري، وجابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(١) صحيح البخاري، كتاب: الأطعمة، باب: المؤمن يأكل في معي واحد، (٧/٧٢)؛ رقم: ٥٣٩٦. وصحيح مسلم، كتاب: الأشربة، باب: المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء. (٣/١٦٣٢)؛ رقم: ٢٠٦٢.

(٢) صحيح البخاري، الموضوع السابق، (٧/٧١)؛ رقم: ٥٣٩٣. وصحيح مسلم، الموضوع السابق، (٣/١٦٣١)؛ رقم: ٢٠٦٠.

(٣) صحيح البخاري، الموضوع السابق، (٧/٧١)؛ رقم: ٥٣٩٥. قال ابن حجر: «في رواية الحميدي: فقال الرجل: أنا أؤمن بالله ورسوله». فتح الباري (٩/٥٣٧).

(٤) صحيح مسلم، الموضوع السابق.

ورواه مسلم<sup>(١)</sup>، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وآله ضافه ضيف وهو كافر، فأمر له رسول الله صلى الله عليه وآله بشاة فحلبت، فشرب حلابها، ثم أخرى فشربه، ثم أخرى فشربه، حتى شرب حلاب سبع شياه، ثم إنه أصبح فأسلم، فأمر له رسول الله صلى الله عليه وآله بشاة، فشرب حلابها، ثم أمر بأخرى، فلم يستمها، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «المؤمن يشرب في معى واحد، والكافر يشرب في سبعة أمعاء».

والمعى أو المعى لغة: واحد الأمعاء، والأول: «المعى» هو اللفظ الوارد في الحديث<sup>(٢)</sup>، والأمعاء هي: المصارين، وهي جميع ما في البطن مما يتردد فيه من الحوايا كلها<sup>(٣)</sup>.

وهذا الحديث ثابت في الصحيحين لا خلاف في صحته.

وقد استشكل معنى الحديث إن حُمل على ظاهره، بأن ذلك يقتضي تغييراً في أعضاء الجهاز الهضمي للإنسان بمجرد دخوله للإسلام أو خروجه منه.

ولا شك أن النبي صلى الله عليه وآله لا ينطق عن الهوى، ولا يقع الغلط في كلامه. والعرب في لغتها تعلم مُراد المتكلم بكلامه - إن كان المراد ظاهره -، أو أنه جاء للتشبيه، أو للمبالغة، أو للتحذير، أو للتهكم كما هو معلوم في أساليب العرب في كلامها.

(١) صحيح مسلم، رقم: ٢٠٦٣.

(٢) كما في لفظ الصحيحين، وانظر: تاج العروس (٣٩/٥٤٥)؛ مادة: «معى».

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٣/١٥٩)، والصحاح للجوهري (٦/٢٤٩٥)، وتاج العروس

(٥٤٦/٣٩)؛ مادة: «معى».

وتكثير الشيء وتحديدته بالعدد وهو لا مفهوم له، معلومٌ من أساليب لغة العرب، كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

وقال الله ﷻ: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٨٠].  
فظاهر النص، والمعنى الحرفي الوارد فيه والذي يظهر منه أن أعضاء الجهاز الهضمي تختلف بين أحشاء الكافر والمسلم غير مراد بلا شك، وهذا ما فهمه المسلمون ولم يختلفوا في ذلك، قال ابن حجر: «أطبق العلماء على حمل الحديث على غير ظاهره»<sup>(١)</sup>.

وبعد اتفاقهم على عدم حمله على ظاهره<sup>(٢)</sup>، اختلفوا في عمومه وخصوصه على قولين:

(١) فتح الباري لابن حجر (٥٣٧/٩). وانظر: أعلام الحديث للخطابي (٢٠٤٥/٣)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٥٣/١٨) و (٢٦٦/٢١)، والمعلم بفوائد مسلم (١٢٠/٣)، وإكمال المعلم (٥٥٥/٦)، وكشف المشكل من حديث الصحيحين (٤١٩/١)، والمسالك في شرح موطأ مالك (٣٤٤/٧-٣٤٥). والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس (ص: ١١١٢). والمفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٣٤٣-٣٤٢/٥). والمنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢٣/١٤)، والكواكب الدراري للكرمانى (٣٢/٢٠)، والتوضيح في شرح الجامع الصحيح (١٤٣/٢٦). والتنوير شرح الجامع الصغير (٤٤٧/١٠-٤٤٨)؛ رقم: ٩١٢٠.

(٢) ذكر ابن حجر والعيني، من ضمن الأقوال: «قيل هو على ظاهره». إلا أن الظاهر المراد في كلامهم: وصف من يُكثر من الأكل بالكفر، ومن يقلل منه بالإيمان، وليس المراد بالظاهر: وصف أعضاء الجهاز الهضمي وعدد الأمعاء حقيقة. انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (٥٣٩/٩). وعمدة القاري شرح صحيح البخاري (٤٢/٢١).

الأول: أنه عامٌ في جميع المؤمنين أنهم يأكلون قليلاً، وأن جميع الكفار يأكلون كثيراً.

قال ابن الجوزي: «وإن كان هذا الحديث ورد على سبب، فلفظه عام، ثم إذا حُمل على كافر بعينه في أنه يأكل في سبعة أمعاء فكيف يصنع بالمؤمن الكثير الأكل، وإنما الكلام واقع على الأغلب... ولا اعتبار بالنادر»<sup>(١)</sup>.

ودليلهم: أن الحادثة تعددت<sup>(٢)</sup>، وذكرها النبي ﷺ أكثر من مرة، في أكثر من رجل، وكذلك فهم الصحابة رضي الله عنهم، كما نزل ابن عمر رضي الله عنهما الحديث على الرجل الذي يأكل كثيراً، وأن العبرة أصلاً بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

فمن ذهب إلى أن الحديث عامٌ حمل ذلك إما على: الحث والإرشاد، وإما على: الإخبار عن الغالب والأصل، أو ما ينبغي أن يكون الحال عليه.

ولم يقل أحدٌ بعمومه مطلقاً، أي: جعل العلامة الفارقة بين المؤمن والكافر كثرة الأكل وقِلَّتْه، بل إن حَمَلْه على عمومه مطلقاً مستحيل، كما قال ابن عبد البر: «تدفعه المشاهدة وعِلْمُ الضرورة، فلا وجه له»<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أنه خاصٌّ بمن وقعت منه تلك الحادثة مع النبي ﷺ، وأن «الألف واللام» في قوله ﷺ: «المؤمن» و«الكافر» هي «اللام العهدية»<sup>(٤)</sup>.

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/٤٢٠-٤٢١). وانظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٨/٢٢٠).

(٢) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (٩/٥٣٩).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢١/٢٦٦).

(٤) انظر: أعلام الحديث (٣/٢٠٤٦)، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢١/٢٦٥-٢٦٦)، والاستذكار لابن عبد البر (٨/٣٤٨)، والمنتقى شرح الموطأ (٧/٢٣٤-٢٣٥). والمعلم بفوائد مسلم (٣/١٢٠). والمسالك في شرح موطأ مالك =

وتخصيصهم بمعنى: أنه يأكل كثيراً في حال كفره، ويأكل قليلاً في حال إسلامه، وممن قال به - مع اختلافهم في تعيين ذلك الرجل - أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو جعفر الطحاوي، وابن عبد البر.

قال أبو عبيد: «ويرون أن وجه هذا الحديث - والله أعلم - أنه إنما كان هذا خاصاً لرجل بعينه، كان يُكثر الأكل قبل إسلامه، ثم أسلم، فنقص ذلك منه. فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال فيه هذه المقالة... ولا نعلم للحديث وجهاً غير هذا؛ لأنك قد ترى من المسلمين من يُكثر أكله، ومن الكفار من يقل ذلك منه، وحديث النبي ﷺ لا خُلف له، فهذا وجه على هذا الوجه»<sup>(١)</sup>.

وقال الطحاوي: «ذلك منه إنما كان في رجل بعينه في حال كفره، وفي حال إسلامه»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عبد البر: «هذا الحديث خرج على غير مقصوده بالحديث، والإشارة فيه إلى كافر بعينه لا إلى جنس الكافر، ولا سبيل إلى حمله على العموم لأن المشاهدة تدفعه وتكذبه، وقد جل رسول الله ﷺ عن ذلك، ألا ترى أنه قد يوجد كافر أقل أكلًا من مؤمن؟ ويسلم الكافر فلا ينتقص أكله ولا يزيد؟»<sup>(٣)</sup>.  
وقال: «وهذا تدفعه المشاهدة وعلم الضرورة، فلا وجه له»<sup>(٤)</sup>.

= لأبي بكر ابن العربي (٧/٣٤١). والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس (ص: ١١١٢).

ومطالع الأنوار على صحاح الآثار (٣/٣٨٠). والمفهم لما أشكل من تلخيص مسلم

(٥/٣٤٢-٣٤٣). والتنوير شرح الجامع الصغير (١٠/٤٤٧)؛ رقم: ٩١٢٠.

(١) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢/٣٠٦-٣٠٨)؛ مادة: «معى».

(٢) شرح مشكل الآثار (٥/٢٥٤، ٢٥٧-٢٥٨).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٨/٥٣).

(٤) المصدر السابق (٢١/٢٦٦).

واعترض على هذا القول بأن ابن عمر رضي الله عنهما فهم من الحديث العموم، ولذلك أنزله على رجل في زمانه كما سبق.

ويُجاب عن هذا الاعتراض: بأن أبا نهيك نفسه قد اعترض على تنزيل الحديث عليه لكثرة أكله فقال: «فأنا أو من بالله ورسوله». أي: أنه يمكن أن يجمع الإيمان بالله ورسوله مع الأكل الكثير، مما يُشير إلى أن هذا الحديث خاصٌّ وليس عامًّا، أو له معنى آخر كالحث والإرشاد، وليس الخبر، كما سيأتي في توجيه العلماء للحديث.

وأما توجيه كثرة الأكل وقلته فاختلف فيه على أقوال منها:

■ منها: أن المراد بالحديث الإنشاء وليس الخبر، فالمراد حصُّ المؤمن على التقليل من الأكل، بخلاف الكافر، فيكون الحديث إنما جرى مجرى التوجيه والإرشاد والحث<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبد البر: «وفي هذا الحديث دليل على ذم الأكل الذي لا يشبع، وأنها حَلَّةٌ مذمومة، وصفة غير محمودة، وأن القلة من الأكل أحمد وأفضل، وصاحبها عليها ممدوح»<sup>(٢)</sup>.

وقال العراقي: «هذا تحضيض للمؤمنين على قلة الأكل إذا علموا أن هذه صفة المؤمن الكامل الإيمان؛ وتنفير من كثرة الأكل إذا علموا أن هذه صفة الكفار؛ فإن نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكفار»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/٤٧٣). والتوضيح في شرح الجامع الصحيح (٢٦/١٤١). وجامع العلوم والحكم (٢/٤٧٤-٤٧٥). وفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (٩/٥٣٩)

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٨/٥٦).

(٣) طرح الثريب في شرح التقريب (٦/١٨).

ومثله قول النبي ﷺ: «إن هذا المال خضرة حلوة، فمن أخذه بطيب نفس بورك له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه، وكان كالذي يأكل ولا يشبع، واليد العليا خير من اليد السفلى» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

ولذلك وصف الله ﷻ أكل الكفار بأكل الأنعام، فقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَمْتَحِنُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾ [محمد: ٢١]. «أي: أنهم يأكلون بالشره والنهم كالأنعام؛ لأنهم جهال، وذلك أن الأكل ضربان: أكل نهمة، وأكل حكمة، فأكل النهمة للشهوة فقط، وأكل الحكمة للشهوة والمصلحة»<sup>(٢)</sup>.

فالمقصد التوجيه والحث، ولذلك لا يُشكل عليه أن بعض المؤمنين كثير الأكل، وبعض الكفار أكله قليل، لأن الأصل أن المؤمن مكلف بالتقليل من الأكل، وعدم الإغراق في الدنيا وشهواتها، بخلاف الكافر، ولا يلزم منه أن كل مؤمن قليل الأكل، وكل كافر كثير الأكل، كما قال الله ﷻ: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣].

قال الخطابي: «وليس وجه الحديث أن من كان كثير الأكل لا يُشبعه القليل من الطعام، كان ناقص الإيمان، فقد ذُكر عن غير واحدٍ من أفاضل السلف وصالحى الخلف: أنهم كانوا يستوفون الطعام، وينالون منه النيل الصالح، فلم يكن ذلك وَصْمَةً في دينهم ولا نقصاً في إيمانهم»<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح البخاري، كتاب: الرقاق، باب: قول النبي ﷺ: «هذا المال خضرة حلوة»، (٨/ ٩٣)؛ رقم: ٦٤٤١. وصحيح مسلم، كتاب: الزكاة، باب: بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى. (٧١٧/٢)؛ رقم: ١٠٣٥.

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ٤٧٤). والتوضيح في شرح الجامع الصحيح (٢٦/ ١٤٢).

(٣) أعلام الحديث (٣/ ٢٠٤٥).

وقال الطيبي: «جماع القول: أن من شأن المؤمن الكامل إيمانه أن يحرص في الزهادة، وقلة الغذاء، ويقنع بالبلغة، بخلاف الكافر فإذا وجد من المؤمن والكافر على خلاف هذا الوصف، فلا يقدر في الحديث»<sup>(١)</sup>.

■ وقيل: هو مثل ضربه النبي ﷺ، للتشبيه<sup>(٢)</sup>:

فأكل الكافر كثير جداً بالنسبة لأكل المؤمن، كأن الكافر له سبعة أمعاء في مقابل المؤمن الذي له معى واحد.

قال أبو منصور الأزهري: «الصواب الذي لا يجوز غيره، وهو أن قول النبي ﷺ «المؤمن يأكل في معى واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء» مثل ضربه للمؤمن، وزهده في الدنيا، وقناعته بالبلغة من العيش، وما أوتي من الكفاية، وللکافر، واتساع رغبته في الدنيا، وحرصه على جمع حطامها، ومنعها من حقها، مع ما وصف الله الكافر من حرصه على الحياة، وركونه إلى الدنيا واغتراره بزخرفها، فالزهد في الدنيا محمود؛ لأنه من أخلاق المؤمنين، والحرص عليها وجمع عرضها مذموم؛ لأنه من أخلاق الكفار، ولهذا قيل: «الرب شؤم»، وليس معناه كثرة الأكل دون اتساع الرغبة في الدنيا والحرص على جمعها، فالمراد من الحديث في مثل الكافر استكثاره من الدنيا والزيادة

(١) الكاشف عن حقائق السنن (٩/٢٨٤٣).

(٢) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٧/٢٣٤-٢٣٥). والمعلم بفوائد مسلم (٣/١٢٠). والمفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٥/٣٤٢-٣٤٣). وتحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (٣/١٠٧). والتوضيح في شرح الجامع الصحيح (٢٦/١٣٩). وفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (٩/٥٣٨). وعمدة القاري في شرح صحيح البخاري (٢١/٤١). والتنوير شرح الجامع الصغير (١٠/٤٤٧)؛ رقم: ٩١٢٠.

على الشبع في الأكل داخل فيه، ومثل المؤمن زهده في الدنيا وقلة اكتراثه بأثائها واستعداده للموت»<sup>(١)</sup>.

وقال الجوهري: «وهو مثلٌ، لأنَّ المؤمن لا يأكل إلا من الحلال ويتوقَّى الحرامَ والشبهة، والكافر لا يبالي ما أكل؟ ومن أين أكل؟ وكيف أكل؟»<sup>(٢)</sup>. وقال: «ويقال: فلان يأكل في سبعة أمعاء. وإن كان له معى واحد، وهو مثلٌ لكثرة أكله»<sup>(٣)</sup>.

فعلى ذلك يكون ذكر العدد لا مفهوم له، وإنما ذكر للتكثير والزجر<sup>(٤)</sup>:

قال العراقي: «فهذا خرج مخرج الغالب، والسبع على سبيل التقريب دون التحديد»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن حجر: «إن الحديث خرج مخرج الغالب، وليست حقيقة العدد مرادة، قالوا: تخصيص السبعة للمبالغة في التكثير، كما في قوله تعالى ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ والمعنى: أن من شأن المؤمن التقلل من الأكل، لاشتغاله بأسباب العبادة، ولعلمه بأن مقصود الشرع من الأكل ما يسد الجوع، ويمسك الرمق، ويعين على العبادة، ولخشيته أيضًا من حساب ما زاد على ذلك، والكافر بخلاف ذلك كله، فإنه لا يقف مع مقصود الشرع، بل هو تابع لشهوة

(١) تهذيب اللغة (٣/١٥٩).

(٢) الصحاح للجوهري (٦/٢٤٩٥)؛ مادة: «معى».

(٣) المصدر السابق (٢/٧٤٨)؛ مادة: «عشزرا».

(٤) انظر: الاستذكار (٨/٣٤٧). والكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٢٠/٣٢).

وعمدة القاري في شرح صحيح البخاري (٢١/٤٢)، وإرشاد الساري لشرح صحيح

البخاري (٨/٢١٩). والتنوير شرح الجامع الصغير (١٠/٤٤٧)؛ رقم: ٩١٢٠.

(٥) طرح الشريب في شرح التقريب (٦/١٨).

نفسه، مسترسل فيها غير خائف من تبعات الحرام، فصار أكل المؤمن لما ذكرته إذا نُسب إلى أكل الكافر كأنه بقدر السُّع منه، ولا يلزم من هذا اطراده في حق كل مؤمن وكافر، فقد يكون في المؤمنين من يأكل كثيراً، إما بحسب العادة، وإما لعارض يعرض له من مرض باطن، أو لغير ذلك، ويكون في الكفار من يأكل قليلاً، إما لمراعاة الصحة على رأي الأطباء، وإما للرياضة على رأي الرهبان، وإما لعارض كضعف المعدة<sup>(١)</sup>.

■ وقيل: إن الكافر يأكل حتى تمتلئ جميع أجزاء أمعاءه، بخلاف المؤمن فيأكل قليلاً بما يجعل الطعام يمر من جزء إلى جزء، دون أن تمتلئ بقية الأجزاء<sup>(٢)</sup>.

ولذلك قال ﷺ في الحديث: «يأكل في» فأتى بحرف: «في». التي تدل على الظرفية<sup>(٣)</sup>، أي يأكل أكلاً كثيراً حتى تمتلئ الأمعاء، ويكون الطعام في جميع الأمعاء في وقت واحد.

قال الكرمانى والعيني: «وإنما عدى الأكل بكلمة: «في» على معنى: أوقع الأكل فيها، وجعلها مكاناً للمأكل. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]. أي: ملء بطونهم»<sup>(٤)</sup>.

(١) فتح الباري (٥٣٩/٩)، وانظر: المعلم بفوائد مسلم (١٢٠/٣).

(٢) انظر: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢٤/١٤)، وطرح التثريب في شرح التقريب (١٧/٦-١٩). وفيض الباري على صحيح البخاري (٦٢٨/٥).

(٣) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ص: ٢٢٣).

(٤) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٣٢/٢٠). وعمدة القاري في شرح صحيح البخاري (٤١/٢١).

ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿أَوْ لَسِيكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارُ﴾ [البقرة: ١٧٤].  
 فيقال: أكل في بطنه، أي: في ملء بطنه، وأكل ببعض بطنه، أي: من غير ملئها<sup>(١)</sup>.  
 قال القاضي عياض: «زعم أهل الطب والتشريح أن أمعاء الإنسان سبعة: المعدة، ثم ثلاثة أمعاء بعدها متصلة بها: التواب، والصائم، والرقيق، وهي كلها رقائق. ثم ثلاثة غلاظ: الأعور، والقولون، والمستقيم. فيكون على هذا موافقاً لما قاله ﷻ: أن الكافر المذكور إن كان يعنيه، أو بعض الكفار، أو من يأكل منهم بشرهة أو جشعة، أو لا يسمى اسم الله على أكله، لا يشبعه إلا بملء أمعائه السبعة، كالأنعام»<sup>(٢)</sup>.

وقال الكرمانى: «قال الأطباء لكل إنسان سبعة أمعاء: المعدة، ثم ثلاثة متصلة بها رقاق، ثم ثلاثة غلاظ، قالوا أسمائها: الاثنا عشري والصائم والقولون واللفائفي... والمستقيم والأعور فالمؤمن يكفيه ملء أحدها، والكافر لا يكفيه إلا ملء كلها»<sup>(٣)</sup>.

والمعدة والأمعاء يُطلق أحدهما على الآخر، كما قال أهل اللغة: في تعريف الأمعاء: هي جميع ما في البطن مما يتردد فيه من الحوايا كلها، أي: بدءاً من المعدة حتى خروج الطعام من الجسم<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: البحر المحيط في التفسير (٢/ ١٢٢).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/ ٥٥٧). في المطبوع - بعد المستقيم -: [وطرفة الدبر]. وذكر المحقق أنها ساقطة من بعض النسخ، ولم أجد لها عند من نقل عنه كالحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ٥٤٠). فإن كانت مثبتة ففيها تصحيف وصوابه - والله أعلم -: «وطرفه الدبر». لأن الدبر طرف المستقيم، أما إذا كانت «طرفة» فلا أعلم لها معنى.

(٣) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٢٠/ ٣٢). وانظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢١/ ٤١). وتنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي (٢/ ٢٢١).

(٤) انظر: التبيان في أقسام القرآن، لابن القيم (ص: ٣٨١)، وتهذيب اللغة للأزهري (٣/ ١٥٩)،

قال السيوطي: «سبعة أمعاء، هي عدة أمعاء الإنسان، ولا ثامن لها، كما بين في التشريح»<sup>(١)</sup>.

والأمعاء في علم التشريح الحديث تنقسم إلى قسمين:  
الأمعاء الدقيقة، والأمعاء الغليظة، وكل واحد منها ينقسم إلى ثلاثة أجزاء:  
فالأمعاء الدقيقة تنقسم إلى: الاثنا عشر، والصائم، واللفائفي.  
والأمعاء الغليظة: وتنقسم إلى: الأعور، -ومن ضمنه الزائدة الدودية-،  
والقولون، والمستقيم. وهو آخر الأمعاء وينتهي بفتحة الشرج، فهذه ستة أمعاء  
مع المعدة تكون سبعة<sup>(٢)</sup>.

فعلى هذا القول يكون المراد أن: «الكافر لِشَرِّهِ لا يكفيه إلا ملؤها كلها،  
والمؤمن لاقتصاره وتسميته يشبعه ملء أحدها»<sup>(٣)</sup>.

وذكر العلماء أسباباً أخرى هي علل وأسباب لحصول هذا الأمر وليست  
تفسيراً لحقيقة المراد بالأمعاء، منها: أن المؤمن يذكر اسم الله على طعامه،  
فتحصل فيه البركة، بخلاف الكافر، فتكون اللقمة التي يأكلها المؤمن بسبعة  
أضعاف اللقمة التي يأكلها الكافر<sup>(٤)</sup>.

والصالح للجوهري (٦/ ٢٤٩٥)، وتاج العروس (٣٩/ ٥٤٦)؛ مادة: «معى».

(١) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك (٢/ ٢٢١).

(٢) انظر: **Gray's Anatomy**، ترجمة: طلاب كلية الطب البشري، دمشق، إشراف: م. د. بيان  
السيّد (ص: ٣١٢-٣٢٤)، وجسم الإنسان، دراسات خاصة في التشريح، ووظائف  
الجسم، أحمد محمد درباس (ص: ٩٣-٩٦). وتشريح جسم الإنسان د. حكمت  
عبد الكريم فريحات (ص: ٣٠٨-٣١٨).

(٣) التوضيح في شرح الجامع الصحيح (٢٦/ ١٤٣).

(٤) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢/ ٣٠٦)؛ مادة: «معى». وشرح مشكل =

ولذلك قال النبي ﷺ: «إن الشيطان يستحل الطعام ألا يُذكر اسم الله عليه» رواه مسلم<sup>(١)</sup>. «فإذا شاركته الشياطين فيه تضاعف الأكل وأربى على أكل المؤمن»<sup>(٢)</sup>.

ومنها: أن المؤمن غايته الآخرة فلذلك لا يستكثر من الدنيا، بخلاف الكافر الذي يأكل كثيراً ويستكثر من الدنيا<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك<sup>(٤)</sup>.

والخلاصة أن عامة اختلافهم إنما هو: اختلاف تنوع<sup>(٥)</sup>، يُمكن حمل

= الآثار (٥/٢٥٨). والمنتقى شرح الموطأ (٧/٢٣٤-٢٣٥). وكشف المشكل من حديث الصحيحين (١/٤١٩). والتوضيح في شرح الجامع الصحيح (٢٦/١٣٩). وعمدة القاري في شرح صحيح البخاري (٢١/٤١).

(١) صحيح مسلم، كتاب: الأشربة، باب: آداب الطعام والشراب وأحكامهما، (٣/١٥٩٧)؛ رقم: ٢٠١٧.

(٢) المعلم بفوائد مسلم (٣/١٢٠).

(٣) انظر: المعلم بفوائد مسلم (٣/١٢٠). والمسالك في شرح موطأ مالك (٧/٣٤١). وكشف المشكل من حديث الصحيحين (١/٤١٩-٤٢٠). وطرح الثريب في شرح التقريب (٦/١٧-١٩). وجامع العلوم والحكم (٢/٤٧٤-٤٧٥).

(٤) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/٥٥٧). والمفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٥/٣٤٣-٣٤٢). والمنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٤/٢٤). والكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٢٠/٣٢). وطرح الثريب في شرح التقريب (٦/١٨-١٩). والمسالك في شرح موطأ مالك (٧/٣٤٢-٣٤١)، والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس (ص: ١١١٢).

(٥) الاختلاف نوعان: اختلاف تضاد، وهو تعذر حمل المعنى على القولين المختلفين، لتضادهما تماماً، واختلاف تنوع، وهو: إمكان حمل القول على المعنيين، مثل أذكار استفتاح الصلاة الواردة عن النبي ﷺ، فتارة يقول هذا، وتارة يقول الآخر. انظر: مقدمة في أصول التفسير (ص: ١١).

الحديث على أغلبه، فمن حمل الكفر والإيمان على ظاهره جعله خاص في رجلٍ معين، ولم يعممه.

ومن حمّله على العموم وجَّهه بأن المراد: الحَض والتوجيه والإرشاد، وأن ذلك غالب حال المؤمن، وغالب حال الكافر، وسببه: الزهد في الدنيا والاستكثار من الآخرة الذي يلزم منه قلة الطعام والشراب، ومن أسبابه أن الله يبارك للمؤمن في أكله لأنه يذكر اسم الله عليه فلا يقربه الشيطان، فيحمد الله عليه فيزيده الله ويبارك فيه، وأما الكافر فيأكل بِشَراهة واستكثار حتى كأن أكله سبعة أضعاف أكل المؤمن، وأن العدد المذكور للتشبيه وضرب المثل.

وقيل: لأن الكافر إنما يأكل فيملاً مجامع الطعام في البطن وهي سبعة: المعدة، والأمعاء الدقيقة بأجزائها الثلاثة، والأمعاء الغليظة بأجزائها الثلاثة، بخلاف المؤمن الذي يأكل أكلاً قليلاً يبقى الطعام في جزء من أجزاء مجامع الطعام في البطن لقلته، ثم ينتقل إلى الآخر مع خلو بقية الأجزاء.

وما ادَّعي من معارضة الحديث للعلم التجريبي لا وجه له مطلقاً، ولا صحة له، لأنه مبنيٌّ على فهم مخالف لإجماع علماء المسلمين، ومخالف لفهم الأسلوب العربي في الخطاب والسياق.



## المطلب الرابع

### الحديث الدال على أن للإنسان (٣٦٠) عظامًا؛

ورد حديث فيه أن عدد عظام الإنسان (٣٦٠ عظامًا)، فأدعي مخالفته لما عليه علم التشريح المعاصر من أن عدد عظام الإنسان لا يبلغ هذا العدد، بل هو أقل منه بكثير، إذ عدد العظام حسب التشريح المعاصر (٢٠٦ - ٢١٣ عظم)<sup>(١)</sup>.

أما الحديث فرواه ابن منده<sup>(٢)</sup>: عن خيثمة بن سليمان، عن أبي قلابة عبد الملك الرقاشي، عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «سلامي ابن آدم ثلاثمئة وستون عظامًا، عليه في كل يوم لكل عظم صدقة».

وخالف أبا قلابة: محمد بن المشني، فذكره بالشك؛ فرواه البزار<sup>(٣)</sup>، عن محمد بن المشني، عن يحيى بن حماد، به، ولفظه: «الإنسان ثلاثمئة وستون عظامًا، - أو ستة وثلاثون سلامي - عليه في كل يوم صدقة».

(١) تكاد الهيئات العلمية تُجمع على هذا العدد، مع التغيرات التي تطرأ على العظام منذ الولادة ثم اندماجها في عظام أخرى بعد البلوغ، انظر: التشريح والعظام، نشر: المركز الوطني لمعلومات التقنية الحيوية، <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK537199> وانظر تعدادها وأسماءها: تشريح جسم الإنسان، د. حكمت فريحات (١/١٠٧)، و <https://www.cs.rpi.edu/~kleine/anatomy/bones.html>

(٢) التوحيد، لابن منده (ص: ٢٣٥-٢٣٦)؛ رقم: ٩٢.

(٣) مسند البزار (١٦/١١٨)؛ رقم: ٩٢٠٠.

ومحمد بن المثني: ثقة ثبت، بخلاف عبد الملك الرقاشي فهو: صدوق يخطئ، وقد تغير حفظه<sup>(١)</sup>.

إلا أن البيهقي رواه<sup>(٢)</sup>، عن أبي طاهر الفقيه، عن أبي الحسن علي بن إبراهيم بن معاوية النيسابوري، عن محمد بن مسلم بن وارة، عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة؛

ورواه أبو نعيم<sup>(٣)</sup>، عن محمد بن عقبة الشيباني، وأبو محمد بن حيان، عن إبراهيم بن محمد بن الحسن، عن يحيى بن أكثم، عن أبي بكر بن عياش؛ كلاهما (أبو عوانة، وأبو بكر بن عياش)؛ عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «للإنسان ثلاثمائة وستون عظمًا، وستة وثلاثون سلامي في كل عظم في كل يوم صدقة». قالوا: يا رسول الله، فمن لم يجد؟ قال: «ليأمر بمعروف أو لينه عن منكر» قال: فمن لم يستطع؟ قال: «فليهد سبيلًا» قال: فمن لم يستطع؟ قال: «فليرفع عظمًا من الطريق» قال: فمن لم يستطع ذلك؟ قال: «فليعن ضعيفًا». قال: فمن لم يستطع ذلك؟ قال: «فليدع الناس من شره».

قال أبو نعيم بعده: «غريب من حديث الأعمش لم يروه عنه إلا أبو بكر وأبو عوانة».

والأعمش وإن وُصف بالتدليس ولم يصرح بالسماع في هذا الحديث، إلا أنه من المكثرين عن أبي صالح، وبعض العلماء يرى احتمال ذلك منه، قال

(١) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٣٩٦، ٥٣٤)؛ رقم: ٤٢١٠، ٦٢٦٤.

(٢) شعب الإيمان (١٣/٤٨٢)؛ رقم: ١٠٦٤٩.

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٨/٣٠٧).

الذهبي - عن الأعمش - : «وهو يدلّس، وربما دلّس عن ضعيف، ولا يُدرى به، فمتى قال: حدثنا. فلا كلام، ومتى قال: عن. تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له، أكثرَ عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»<sup>(١)</sup>. وهذا من حيث الجملة، وإلا فاحتمال التدليس باقٍ.

وأصل الحديث في البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>، من طريق: عبد الرزاق الصنعاني، عن معمر بن راشد، عن وهب بن منبه، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كل سلامى من الناس عليه صدقة، كل يوم تطلع فيه الشمس، تعدل بين الإثنين صدقة، وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها، أو ترفع له عليها متاعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، وتُميط الأذى عن الطريق صدقة».

فأصل الحديث في الصحيحين، فيه لفظ: «السّلامى» وليس فيه ذكر العدد، وهو الثابت عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد رواه غير أبي هريرة رضي الله عنه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم:  
- من رواية عائشة رضي الله عنها؛

روى مسلم<sup>(٣)</sup>، من طريق أبي سلام الحبشي، عن عبد الله بن فروخ، عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنه خُلِقَ كل إنسان من بني آدم على

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٢٤).

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الصلح، باب: فضل الإصلاح بين الناس، والعدل بينهم (٣/ ١٨٧)؛ رقم: ٢٧٠٧. وصحيح مسلم، كتاب: الزكاة، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، (٢/ ٦٩٩)؛ رقم: ١٠٠٩.

(٣) صحيح مسلم، كتاب: الزكاة، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، (٢/ ٦٩٨)؛ رقم: ١٠٠٧.

ستين وثلاثمائة مفصل، فمن كَبَّرَ الله، وحمد الله، وهَلَّلَ الله، وسبح الله، واستغفر الله، وعزل حجراً عن طريق الناس، أو شوكة، أو عظماً، عن طريق الناس، وأمر بمعروف، أو نهى عن منكر، عدد تلك الستين والثلاثمائة السُّلَامِي، فإنه يمشي يومئذ وقد زَحزَحَ نفسه عن النار».

- من رواية بريدة بن الحصيب رضي الله عنه؛

رواه أحمد<sup>(١)</sup>؛

ومحمد بن نصر<sup>(٢)</sup>، عن هارون بن عبد الله؛

ورواه ابن حبان<sup>(٣)</sup>، عن أبي يعلى، عن محمد بن علي بن الحسن بن شقيق؛

ورواه الطحاوي<sup>(٤)</sup>، عن أحمد بن عبد المؤمن المروزي؛

كلهم: (أحمد، وهارون، ومحمد بن علي، وأحمد بن عبد المؤمن)؛ عن

علي بن الحسن بن شقيق؛

ورواه أحمد<sup>(٥)</sup>؛

ورواه البزار<sup>(٦)</sup>، عن عبدة بن عبد الله؛

ورواه ابن حبان<sup>(٧)</sup>، عن محمد بن الحسن، عن أبي كريب؛

(١) مسند أحمد (٣٨/١٤٥)؛ رقم: ٢٣٠٣٧.

(٢) تعظيم قدر الصلاة (٢/٨٢٢)؛ رقم: ٨٢٠.

(٣) صحيح ابن حبان (الإحسان) (٤/٥٢٠)؛ رقم: ١٦٢٤.

(٤) شرح مشكل الآثار (١/٩٣-٩٤)؛ رقم: ٩٩.

(٥) مسند أحمد (٣٨/١٠٣)؛ رقم: ٢٢٩٩٨.

(٦) مسند البزار (١٠/٣٠٠)؛ رقم: ٤٤١٧.

(٧) صحيح ابن حبان (الإحسان) (٦/٢٨١)؛ رقم: ٢٥٤٠.

كلهم (أحمد، وعبد، وأبو كريب) عن زيد الحباب؛

ورواه أبو داود<sup>(١)</sup>، عن أحمد بن محمد بالمروزي؛

ورواه ابن خزيمة<sup>(٢)</sup>، عن الحسين بن حريث؛

ورواه ابن شاهين<sup>(٣)</sup>، عن عبد الله بن محمد، عن محمود بن غيلان؛

ورواه ابن منده<sup>(٤)</sup>، عن محمد بن يعقوب، عن عباس الدوري؛

كلهم: (أحمد بن محمد، والحسين بن حريث، ابن غيلان، والدوري)؛

عن علي بن الحسين بن واقد؛

كلهم: (علي بن الحسن بن شقيق، وزيد بن الحباب، وعلي بن الحسين

بن واقد) عن الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، بريدة بن

الحصيب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «في الإنسان ثلاث مئة وستون مفصلاً، فعليه

أن يتصدق عن كل مفصلٍ منه بصدقة». قالوا: ومن يطيق ذلك يا نبي الله؟ قال:

«النُّخاعة في المسجد تدفنها، والشيء تُنَحِّيه عن الطريق، فإن لم تجد فركعتا

الضحى تجزئك».

والحديث صحيح.

(١) سنن أبي داود، كتاب: الأدب، باب: إمطة الأذى عن الطريق (٧/٥٢٥-٥٢٦)؛ رقم: ٥٢٤٢.

(٢) صحيح ابن خزيمة (١/٦٠٦)؛ رقم: ١٢٢٦.

(٣) الترغيب في فضائل الأعمال (ص ١٦٧)؛ رقم: ١٢٤.

(٤) التوحيد لابن منده (١/٢٤٠)؛ رقم: ٩٣.



- ومن رواية أبي ذر الغفاري رضي الله عنه :

رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، عن مسدد بن مسرهد، عن حماد بن زيد؛ وعن أحمد بن منيع، عن عباد بن عباد؛

كلاهما (حماد بن زيد، وعباد) عن واصل -مولى ابن عيينة- عن يحيى بن عقيل، عن يحيى بن يعمر، عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يُصبح على كل سلامى من ابن آدم صدقة؛ تسليمة على من لقي صدقة، وأمره بالمعروف صدقة، ونهيه عن المنكر صدقة، وإماطته الأذى عن الطريق صدقة، وبضعه أهله صدقة» قالوا: يا رسول الله، يأتي شهوته وتكون له صدقة؟ قال: «أرأيت لو وضعها في غير حقها، أكان يَأْتُم؟ ويجزى من ذلك كله ركعتان من الضحى».

ورواه أبو داود<sup>(٢)</sup>، عن وهب بن بقية، عن خالد بن عبد الله الواسطي؛

ورواه القاسم بن سلام<sup>(٣)</sup>، عن يزيد بن هارون؛

ورواه ابن خزيمة<sup>(٤)</sup>، عن عبد الصمد بن عبد الوارث، عن أبيه؛

كلاهما: (يزيد، وعبد الوارث) عن مهدي بن ميمون؛

كلاهما: (خالد، ومهدي بن ميمون) عن واصل -مولى ابن عيينة-،

عن يحيى بن عقيل، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود الديلي، عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم به.

(١) سنن أبي داود، كتاب: الأدب، باب: إمطة الأذى عن الطريق (٧/٥٢٦)؛ رقم: ٥٢٤٣.

(٢) سنن أبي داود، كتاب: الصلاة، باب: صلاة الضحى، (٢/٤٦٠-٤٦١)؛ رقم: ١٢٨٦.

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد (٢/٢٧٧)؛ رقم: ٢١٣.

(٤) صحيح ابن خزيمة (١/٦٠٥-٦٠٦)؛ رقم: ١٢٢٥.

وإسناده صحيح، رجاله رجال مسلم، ويحيى بن يعمر تابعيٌ إلا أن روايته عن أبي ذرٍّ مرسله<sup>(١)</sup>، وقد بينَّ الواسطة بينهما في الرواية الأخرى، وهو: أبو الأسود الديلي.

### - من رواية ابن عباس رضي الله عنهما:

روى مسدد<sup>(٢)</sup>، -وعنه البخاري في الأدب المفرد<sup>(٣)</sup>-؛

وروى الطبراني<sup>(٤)</sup>، من طريق: محمد بن أبي بكر المقدمي؛

كلاهما: (مسدد، والمقدمي)، عن عبد الواحد بن زياد، عن الليث بن أبي سليم، عن طاووس، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، [أظنه رفعه، شكَّ الليث]: «في ابن آدم ثلاثمائة وستون سُلامى، أو عظم، أو مفصل، على كل واحد منها في كل يوم صدقة، كلمة طيبة يتكلم بها الرجل صدقة، وعون الرجل أخاه على الشيء صدقة، شربة الماء تسقيها صدقة، وإماطة الأذى عن الطريق صدقة».

ورواية الطبراني بالجزم من دون شكَّ «ابن آدم ستون وثلاثمئة مفصل» دون ذكر العظم والسلامى.

ورواه الطبراني<sup>(٥)</sup>، عن عبد الله بن محمد بن سختان الشيرازي، عن علي بن محمد الزيادة أبي الشيرازي، عن سالم بن نوح، عن هشام بن حسان، عن

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٤٢)؛ رقم: ١٧٠.

(٢) المطالب العالية بزائد المسانيد الثمانية (٥/٦٥٩)؛ رقم: ٩٥٩.

(٣) الأدب المفرد (ص: ١٥٢)؛ رقم: ٤٢٢.

(٤) المعجم الكبير للطبراني (١١/٥٥)؛ رقم: ١١٠٢٧.

(٥) المعجم الأوسط (٤/٣٦٥-٣٦٦)؛ رقم: ٤٤٤٩. والمعجم الصغير للطبراني (١/٣٨٢)؛

قيس بن سعد، عن طاووس، عن ابن عباس رضي الله عنه، رفع الحديث إلى النبي ﷺ:  
«على كل سلامى أو على عضو من بني آدم في كل يوم صدقة، وتجزئ من ذلك  
كله ركعتا الضحى».

الإسناد الأول: مداره على ليث بن أبي سليم، وهو: ضعيف، خاصة في  
روايته عن طاووس، وقد اختلط بأخرة<sup>(١)</sup>.

وهو متابع، كما في الإسناد الثاني، إلا أن شيخ الطبراني: عبد الله  
الشيرازي، لم أجد فيه جرحًا ولا تعديلاً.

ورواه الحسين بن حرب<sup>(٢)</sup>، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن طاووس،  
مقطوعاً عليه. وإسناده صحيح إلى طاووس.

ورواه هناد بن السري<sup>(٣)</sup>، ومحمد بن نصر المروزي<sup>(٤)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٥)</sup>،  
والطبراني<sup>(٦)</sup>، وابن حبان<sup>(٧)</sup>، من طرق عن: سماك بن حرب، عن عكرمة، عن  
ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «على كل ميسم من الإنسان صلاة كل يوم».  
فقال رجل من القوم: ما نطيق هذا يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: «إن الأمر  
بالمعروف صلاة، وأخذ الأذى عن الطريق صلاة، وكل خطوة خطاها أحدكم  
إلى صلاة، صلاة». وعند أبي يعلى وابن حبان: «منسم» بدل «ميسم».

(١) قال ابن معين: «ضعيف الحديث عن طاووس». الضعفاء للعقيلي (٤/١٤)؛ رقم: ١٥٦٩.

(٢) البر والصلة، لحسين بن حرب (ص: ١٥٦)؛ رقم: ٣٠٤.

(٣) الزهد، لهناد بن السري (٢/٥٢٥).

(٤) تعظيم قدر الصلاة (٢/٨١٢)؛ رقم: ٨٠٦.

(٥) مسند أبي يعلى الموصلي (٤/٣٢٤)؛ رقم: ٢٤٣٤.

(٦) المعجم الكبير للطبراني (١١/٢٩٦)؛ رقم: ١١٧٩١.

(٧) صحيح ابن حبان (الإحسان) (١/٥٣٤-٥٣٥)؛ رقم: ٢٩٩.

ومدار الحديث على سماك بن حرب، وقد اختلط، وكان يتلقن، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة<sup>(١)</sup>.

فإسناد الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه فيها ضعف.

والسُّلامَى: هو المِفصل، وجمعه: سُلَامِيَّات، وقيل: سُلَامَى جمع، ومفرده: سُلَامِيَّة، ويُطلق في الأصل على: المفاصل التي في أصابع اليد، ويُطلق عليها «عظام السُّلامَى»، بخلاف «عظام القصب» وهي الغليظة، فعظام السُّلامَى هي: المفاصل، وعظام القصب هي: العظام المعروفة<sup>(٢)</sup>.

وهو الذي نص عليه المحدثون، قال ابن خزيمة: «باب ذكر عدد السُّلامَى وهي: المفاصل التي عليها الصدقة التي تجزئ ركعتا الضحى من الصدقة التي على تلك المفاصل كلها»<sup>(٣)</sup>.

والمنسم في رواية ابن عباس رضي الله عنه هو: المِفصل، قال أبو موسى الأصبهاني، وابن الأثير: «على كل منسم أي: على كل مفصل»<sup>(٤)</sup>.

فالأحاديث كلها ترجع إلى معنى واحد، وهو: المفاصل، فما جاء بلفظ: العظام فهو مروى بالمعنى، إذ العرب تطلق على المفاصل: العظام، والسُّلامَى،

(١) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/١٢٠)؛ رقم: ٢٥٧٩، وتقريب التهذيب (ص: ٢٨٩)؛ رقم: ٢٦٢٤.

(٢) انظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام، (٢/٢٧٧-٢٧٨) و (٥/٤٢١)، وتهذيب اللغة للأزهري (١٢/٣١٢)، والصحاح للجوهري (٥/١٩٥١-١٩٥٢)، والفاائق في غريب الحديث (٢/١٩١). والنهية في غريب الحديث والأثر (٢/٣٩٦). وتاج العروس (٣٢/٣٩٥).

(٣) صحيح ابن خزيمة (١/٦٠٦)؛ رقم: ١٢٢٦.

(٤) المجموع المغيَّب في غريب القرآن والحديث (٣/٢٩٤)، والنهية في غريب الحديث والأثر (٥/٥٠)؛ مادة: «نسم».

والمناسم. وما جاء في حديث عائشة، وبريدة، رضي الله عنهما صريحاً في العدد وصريحاً في التسمية، وهي: المفاصل، وأن عددها: ستون وثلاثمئة مفصل.

ولم أجد خلافاً علمياً، في عدد مفاصل الإنسان في علم التشريح الحديث ب: (٣٦٠)، كما ورد في الحديث النبوي<sup>(١)</sup>.

وبذلك تبطل الدعوى، بل ثبت أن الحديث من دلائل نبوة النبي صلى الله عليه وسلم حيث ذكر عدد المفاصل برقمها الدقيق، كما ثبت في العلم التجريبي الحديث<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر: مقال: "Speed-dependent and mode-dependent modulations of spatiotemporal modules in human locomotion extracted via tensor

decomposition" في مجلة: "Scientific Reports"

<https://www.nature.com/articles/s41598-020-57513-w?fbclid=IwAR2goeyVU3jGSELMqZB-F4Vm2TIZRiYImW5pAOS1PhVKzbYYaUcamNjfgCw>

ومقال: "Joints, Bones and Muscles" في موقع: انسيكلوبيديا الطب البديل والطب الطبيعي: [http://naturatomica.com/category/joints-bones-muscles?fbclid=IwAR1NSHi1UfIYkriKGRP-V8tjK2YKlrX6w5o7oyrnHeGlJLqtqBKu\\_j1Teo](http://naturatomica.com/category/joints-bones-muscles?fbclid=IwAR1NSHi1UfIYkriKGRP-V8tjK2YKlrX6w5o7oyrnHeGlJLqtqBKu_j1Teo)

والإجابة عن سؤال: "How many joints are there in the human body?" في موقع عيادة: <https://mpisortho.com/faq?fbclid=IwAR3FLY8U16U0DPdEt9dB492T-8K00HVFJsmBxQON>

«مينابولوس» لجراحة العظام، في الولايات المتحدة الأمريكية، <https://mpisortho.com/faq?fbclid=IwAR3FLY8U16U0DPdEt9dB492T-8K00HVFJsmBxQON>

Okd4xvNRNt1snwizAgE#how-many-joints. وانظر: الطب النبوي، وحي أم تجربة؟ (ص: ٣٣ - ٤٠).

(٢) انظر مقال: «الإعجاز في حديث المفاصل»، في موقع: رابطة العالم الإسلامي:

<https://www.eajaz.org/index.php/Scientific-Miracles/Medicine-and-Life-Sciences/326-Miracles-in-an-interview-joints>.

## المطلب الخامس

### ماء الرجل وماء المرأة:

من الأحاديث التي ادعي تعارضها مع العلم التجريبي حديثٌ وصف ماء الرجل، وماء المرأة، حيث وردت الأحاديث بِعِدَّة طُرُق، واشتملت على جُمل مختلفة.

والحديث قد روي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم بألفاظ مختلفة:

- فعن أم سلمة رضي الله عنها، قالت: جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحيي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا رأَت الماء» فغطت أم سلمة، تعني وجهها، وقالت: يا رسول الله أوتحتلم المرأة؟ قال: «نعم، تَرَبَّت يمينك، فَبِمَ يُشبهها ولدها؟». متفق عليه<sup>(١)</sup>.

- وعن أم سليم رضي الله عنها أنها سألت نبي الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا رأَت ذلك المرأة فلتغتسل». فقالت أم سليم: -واستحييت من ذلك- قالت: وهل يكون هذا؟ فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم: «نعم،

(١) رواه البخاري، ومسلم، من طريق: هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة رضي الله عنها به. صحيح البخاري، كتاب: العلم، باب: الحياء من العلم، (٣٨/١)؛ رقم: ١٣٠. وصحيح مسلم، كتاب: الحيض، باب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها (٢٥١/١)؛ رقم: ٣١٣.

فمن أين يكون الشبه؟ إن ماء الرجل غليظٌ أبيض، وماء المرأة رقيقٌ أصفر، فمن أيهما علا، أو سبق، يكون منه الشبه» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

- وعن عائشة رضي الله عنها، أن امرأة قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم: هل تغتسل المرأة إذا احتلمت وأبصرت الماء؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «نعم» فقالت لها عائشة: تَرَبَّتْ يداك وألت، قالت: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دعيها. وهل يكون الشبه إلا من قبل ذلك؟ إذا علا ماؤها ماء الرجل، أشبه الولد أخواله، وإذا علا ماء الرجل ماءها أشبه أعمامه» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الله بن سلام بلغه مَقْدَمُ النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، فأتاه يسأله عن أشياء، فقال: إني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي [ومنها]: وما بَالُ الولد يَنْزِعُ إلى أبيه أو إلى أمه؟ قال صلى الله عليه وسلم: «أخبرني به جبريلُ آنفًا... وأما الولد فإذا سبق ماء الرجل ماء المرأة نزح الولد، وإذا سبق ماء المرأة ماء الرجل نزعت الولد» فقال عبد الله بن سلام: أشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله. رواه البخاري وفيه قصة<sup>(٣)</sup>، وفي لفظ له: «وأما الشبه في الولد: فإن الرجل إذا غَشِيَ المرأة فسبقها ماؤه كان الشبه له، وإذا سبق ماؤها كان الشبه لها»<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه مسلم، من طريق قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن أم سليم رضي الله عنها به. صحيح مسلم، كتاب: الحيض، باب: وجوب غسل المرأة بخروج المني منها (١/٢٥٠)؛ رقم: ٣١١.

(٢) رواه مسلم من طريق: مسافع بن عبد الله، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها به. صحيح مسلم، كتاب: الحيض، باب: وجوب غسل المرأة بخروج المني منها (١/٢٥١-٢٥٢)؛ رقم: ٣١٤.

(٣) رواه البخاري من طريق: حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه به. صحيح البخاري، كتاب: مناقب الأنصار، باب، (٥/٦٩-٧٠)؛ رقم: ٣٩٣٨.

(٤) صحيح البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: خلق آدم صلوات الله عليه وذريته (٤/١٣٢)؛ رقم: ٣٣٢٩.

- وعن ثوبان - مولى رسول الله ﷺ - قال: كنت قائماً عند رسول الله ﷺ، فجاء حَبْرٌ من أحبار اليهود فقال: ... وجئت أسألك عن شيء لا يعلمه أحدٌ من أهل الأرض إلا نبي، أو رجل، أو رجلان. قال ﷺ: «ينفعك إن حدثتك؟» قال: أسمع بأذني. قال: جئت أسألك عن الولد؟ قال: «ماء الرجل أبيض، وماء المرأة أصفر، فإذا اجتمعاً، فعَلَا مَنِيُّ الرجل مَنِيَّ المرأة، أذكرَا بإذن الله، وإذا عَلَا مَنِيُّ المرأة مَنِيَّ الرجل، آثَا بإذن الله». قال اليهودي: لقد صدقت، وإنك لنبى. ثم انصرف فذهب، فقال رسول الله ﷺ: «لقد سألتني هذا عن الذي سألتني عنه، وما لي علم بشيء منه، حتى أتاني الله به» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وما سبق كله صحيح ثابت في الصحيحين أو أحدهما، وأما ما روي خارج الصحيحين غير ما سبق:

- فروي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه واختلف عليه فيه:

فرواه أحمد<sup>(٢)</sup>، والنسائي - في الكبرى<sup>(٣)</sup> - والبزار<sup>(٤)</sup>، وأبو الشيخ<sup>(٥)</sup>؛ من طريق: أبي كدينة يحيى بن المهلب الكوفي؛ ورواه الطبراني<sup>(٦)</sup>، من طريق: حمزة الزيات؛

(١) صحيح مسلم، كتاب: الحيض، باب: بيان صفة مني الرجل والمرأة، وأن المولود مخلوق من مائهما (١/٢٥٢)؛ رقم: ٣١٥.

(٢) مسند أحمد (٧/٤٣٧)؛ رقم: ٤٤٣٨.

(٣) السنن الكبرى، للنسائي (٨/٢٢١)؛ رقم: ٩٠٢٧.

(٤) مسند البزار (٥/٣٧٠)؛ رقم: ٢٠٠٠.

(٥) العظمة لأبي الشيخ، (٥/١٦٢٨).

(٦) المعجم الكبير (١٠/١٧٢)؛ رقم: ١٠٣٦٠.

كلاهما: (أبو كدينة، وحمزة الزيات): عن عطاء بن السائب، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: مرَّ يهودي برسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو يحدث أصحابه قال: فقالت قريش: يا يهودي، إن هذا يزعم أنه نبي فقال: لأسألنه عن شيء لا يعلمه إلا نبي، قال: فجاء حتى جلس ثم قال: يا محمد، ممَّ يُخلق الإنسان؟ قال: «يا يهودي، من كُلِّ يُخلق: من نطفة الرجل، ومن نطفة المرأة، فأما نطفة الرجل فنطفة غليظة، منها العظم والعصب، وأما نطفة المرأة فنطفة رقيقة، منها اللحم والدم». فقام اليهودي، فقال: هكذا كان يقول من قبلك.

ورواه البزار<sup>(١)</sup>، عن أحمد بن إسحاق الأهوازي، عن عامر بن مدرك، عن عتبة بن يقطان، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم النخعي، عن أخواله -يعني: علقمة والأسود-، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: جاء نَفْرٌ من اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقالوا: يا محمد إن كنت نبياً كما تذكر، فأخبرنا من أين الشبه يشبه الرجل مرة أعمامه، ومرة أخواله؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «إن ماء الرجل أبيض غليظ، وماء المرأة أصفر رقيق فأيهما علا غلب الشبه».

أما الإسناد الأول فضعيف، فإن عطاء بن السائب: «صدوق، اختلط»<sup>(٢)</sup>، وقال النسائي -بعد روايته الحديث-: «عطاء بن السائب كان قد تغير».  
وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود مختلفٌ في سماعه من أبيه، وعامة المحديثين أنه لم يسمع منه إلا أحاديث معدودة<sup>(٣)</sup>.

(١) مسند البزار (٤/٣٥١)؛ رقم: ١٥٥٠. و(٥/٦٦)؛ رقم: ١٦٣٥.

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٢)؛ رقم: ٤٥٩٢.

(٣) قال أبو عبد الله الحاكم: «مشايخ الحديث اتفقوا على أن عبد الرحمن بن عبد الله بن

والإسناد الآخر ضعيف -أيضاً- لضعف: عامر بن مدرك، وشيخه: عتبة بن يقضان<sup>(١)</sup>.

فالحديث ضعيف من طريق: ابن مسعود رضي الله عنه.

فاشتملت الأحاديث على عدة جُمَل:

أما الجملة الأولى، وهي: أن النطفة مزيج من ماء الرجل والمرأة. في حين أن العلم قديماً إلى عهد قريب كان يعتقد نظريات أخرى غير ذلك، وقد سقطت كل تلك النظريات وثبت ما دلَّ عليه الشرع من أن الجنين أمشاج بين ماء الرجل وماء المرأة، كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا<sup>(٢)</sup>﴾ [الإنسان: ٢]. قال ابن عباس رضي الله عنه في تفسير هذه الآية: «من ماء الرجل وماء المرأة حين يختلطان»<sup>(٣)</sup>، ومثله قال مجاهد، والحسن البصري، وعكرمة، والربيع بن أنس، والطبري، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حجر: «وزعم كثير من أهل التشريح أن مَنِيَّ الرجل لا أثر له في

= مسعود لم يسمع من أبيه». سؤالات السجزي للحاكم (ص: ١٧٩)؛ رقم: ٢١٥. وذهب سفيان الثوري، وشريك، وابن معين وغيرهم إلى عدم سماعه من أبيه، وذهب إسرائيل إلى أنه: سمع حديث الضب فقط. وذهب علي بن المديني إلى أنه: سمع حديث الضب، وحديث تأخير الوليد للصلاة. وقال العجلي: «لم يسمع إلا حرفاً واحداً: «محرم الحلال كمستحل الحرام». وقال أبو حاتم: «سمع من أبيه». انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/١٨١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/٢٤٨)؛ رقم: ١١٨٥. والثقات للعجلي (٢/٨١)؛ رقم: ١٠٥٢. وتهذيب الكمال (١٧/٢٣١)؛ رقم: ٣٨٧٧.

(١) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٣٢٤، ٤١٣)؛ رقم: ٣١٠٨، ٤٤٤٤.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١٠/٣٣٩٠).

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٢٣/٥٣٢-٥٣٣).

الولد، إلا في عَقْدِهِ، وأنه إنما يتكون من دم الحيض، وأحاديث الباب تُبطل ذلك»<sup>(١)</sup>.

ومن النظريات التي كانت سائدة عند علماء التشريح نظرية: «الجنين القزم»، وهي أن الجنين يكون فقط من مَيِّ الرجل، فيكون الجنين قزماً مكتملاً، لكنه لا يُرى بالعين المجردة، ثم يتغذى في رحم الأم على الدم حتى يكبر ويتنفخ فتبين معالمه.

وقد سادت هذه النظرية على الأوساط العلمية في الأزمنة القديمة، حتى استُدِّل لها من القرآن الكريم، وقد بيَّن القرطبي خطأ هذا القول من النصوص الشرعية فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾: «ذهب قومٌ من الأوائل إلى أن الجنين إنما يكون من ماء الرجل وحده، ويتربى في رحم الأم، ويستمد من الدم الذي يكون فيه. واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ ﴿٣٦﴾ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿٣٧﴾﴾. [المرسلات: ٢١]. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ ﴿٨﴾﴾. [السجدة: ٨]. وقوله: ﴿أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِنْ مَّيِّ يُمْنَى ﴿٣٧﴾﴾. [القيامة: ٣٧]. فدل على أن الخلق من ماء واحد. والصحيح أن الخلق إنما يكون من ماء الرجل والمرأة لهذه الآية، فإنها نص لا يحتمل التأويل. وقوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴿١٠﴾ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴿١١﴾﴾. [الطارق: ٦]. والمراد منه أصلاب الرجال وترائب النساء،... وأما ما احتجوا به فليس فيه أكثر من أن الله تعالى ذكر خلق الإنسان من الماء، والسلالة، والنطفة، ولم يضيفها إلى أحد الأبوين دون الآخر. فدل على أن الماء والسلالة لهما، والنطفة منهما

(١) فتح الباري لابن حجر (٤٨٠/١١).

بدلالة ما ذكرنا. وبأن المرأة تُمني كما يُمني الرجل، وعن ذلك يكون الشَّبه، ... وقد قال ﷺ في قصة نوح: ﴿فَأَلْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدٍ قَدِيرٍ﴾ [١٢]. [القمر: ١٢]. وإنما أراد: ماء السماء، وماء الأرض، لأن الالتقاء لا يكون إلا من اثنين<sup>(١)</sup>.

فالجمله الأولى التي دل عليها الحديث وهي: أن الجنين من مجموع ماء الرجل والمرأة، باتت حقيقة علمية، ولا يوجد من يدعي تعارضها مع العلم التجريبي الحديث.

والجمله الثانية: أن بعض الألفاظ فيها تخصيص ماء الرجل بالعصب والعظم، وتخصيص ماء المرأة باللحم والدم، وهي التي ادَّعي معارضتها للعلم التجريبي، وسيأتي الكلام عنها.

والجمله الثالثة: أن الشَّبه بسبب علوِّ أحد المائتين على الآخر، وسيأتي توضيحها.

فالذي صحَّ عن النبي ﷺ من رواية: أم سلمة، وأم سليم، وعائشة، وثوبان، أن الجنين أخلاط وأمشاج، ومزيج من ماء الرجل وماء المرأة، وأن ماء الرجل أبيض غليظ، وماء المرأة أصفر رقيق، وإذا علا ماء الرجل ماء المرأة كان الشَّبه للرجل، وإذا علا ماء المرأة ماء الرجل كان الشَّبه للمرأة، والشَّبه في بعض الروايات يُقصد منه الشَّبه الوراثي في الصفات، وفي بعض الروايات يُقصد منه جنس المولود ذكرًا أم أنثى.

وهذا الذي ثبت وصحَّ عن النبي ﷺ لا يُخالفه شيء من العلم الحديث

مطلقاً.

(١) الجامع لأحكام القرآن، (تفسير القرطبي) (١٦/٣٤٣).

إنما المخالفة في الجملة الثانية في لفظ: «فأما نطفة الرجل فنطفة غليظة، منها العظم والعصب، وأما نطفة المرأة فنطفة رقيقة، منها اللحم والدم».

ووجه المخالفة أن العلم التجريبي الحديث يدل على أن النخاع العظمي هو المسؤول عن تكوين كتلة الدم في الجسم<sup>(١)</sup>، في حين أن لفظ الحديث يجعل العظم والعصب منشأه من نطفة الرجل، واللحم والدم منشؤه من نطفة المرأة، ووجه الإشكال: أن العظم هو المسؤول عن إنشاء الدم، فكيف يختلف منشأ الدم عن منشأ العظم؟

والإسناد بهذا اللفظ - كما سبق - ضعيف لا يثبت<sup>(٢)</sup>، فدعوى التعارض لا وجه لها، وتكون هذه المسألة من المسائل المسكوت عنها في الشرع نفيًا وإثباتًا.

وأما الجملة الثالثة، وهي أن الشبه بسبب علو أحد المائتين، فإن النص قد ورد بلفظين: الأول: العلو، والثاني السابق.

ودل حديث عائشة، وأم سليم، وأم سلمة، على أن المراد بالشبه: الشبه في الصفات الوراثية، فيكون مشابهًا لأعمامه، أو لأخواله.

(١) انظر: الموسوعة العربية العالمية (١٠ / ٣٦٠)، وأثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي (ص: ٧٧).

(٢) مع عدم صراحته في مخالفة ما استقر عليه العلم، إذ يمكن توجيهه على منشأه الأول في بطن أمه، وقد يرجع إلى أصل خلق الإنسان، فالدم من العظم، كما أن حواء خلقت من آدم ﷺ، ولا حاجة للتوجيه طالما الحديث ضعيفًا، وإنما الغرض بيان أن دعوى التعارض بين العلم التجريبي والسنة النبوية يُتَشَبَّه بها ويُبحث عنها في الأحاديث الضعيفة، وغير الصريحة، وذلك لافتقارها للدليل الصحيح الصريح.

وأما حديث ثوبان فيدل على أن نوع الجنين ذكرًا كان أم أنثى بسبب علو أحد المائتين.

ولا تعارض بين الحديثين، فحديث عائشة وأم سليم وأم سلمة، كان جوابًا من النبي ﷺ على سؤال، هو: هل للمرأة ماء كالرجل، وهل له أثر في تكوين الجنين؟ فكان الجواب: بالإثبات، والدليل هو أن غلبة ماء المرأة يجعل الشبه لها، وغلبة ماء الرجل يجعل الشبه له، والغلبة قد تكون بالكثرة حتى يطغى أحدهما على الآخر، أو بالسبق إلى الرحم، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

أما حديث ثوبان فهو مختلف في سياقه، إذ هو سؤال من رجل من أهل الكتاب عن الولد عمومًا ممَّ يُخلق؟ فجاء الجواب بذلك. وفي لفظ حديث أم سليم شكٌّ: «علا أو سبق». وأما حديث ثوبان فليس فيه إلا ذكر الاعتلاء.

ولذلك بين ابن حجر وجه الإشكال في الحديث وجوابه فقال: «والمراد بالعلو هنا: السابق، لأن كل من سبق فقد علا شأنه، فهو علوٌ معنوي، وأما ما وقع عند مسلم من حديث ثوبان -رَفَعَهُ- «ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر، فإذا اجتمعا فعلا مَنِيَّ الرجل مَنِيَّ المرأة أذكرا بإذن الله، وإذا علا مَنِيَّ المرأة مَنِيَّ الرجل آثا بإذن الله». فهو مُشْكِلٌ من جهة أنه يلزم منه اقتران الشَّبه للأعمام إذا علا ماء الرجل، ويكون ذكرًا لا أنثى، وعكسه، والمشاهد خلاف ذلك، لأنه قد يكون ذكرًا ويشبه أخواله، لا أعمامه، وعكسه، قال القرطبي: (يتعين تأويل حديث ثوبان بأن المراد بالعلو: السابق). قلتُ: والذي يظهر ما قدمته وهو تأويل العلو في حديث عائشة، وأما حديث ثوبان فيبقى العلو فيه على ظاهره،

(١) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، للقرطبي (٤/ ٤٤-٤٥).

فيكون السبق علامة التذكير والتأنيث، والعلو علامة الشبه، فيرتفع الإشكال، وكأن المراد بالعلو الذي يكون سبب الشبه بحسب الكثرة، بحيث يصير الآخر مغمورًا فيه، فبذلك يحصل الشبه»<sup>(١)</sup>.

وهذا التوجيه وجيه، إلا أنه اجتهاد مُحتمل، ولا يُمكن القطع به، إذ النص يبيّن أن ماء الرجل وماء المرأة لهما علاقة في شبه الولد، وفي جنسه، أما تحديد سبب الأثر في الشبه، أو التذكير والتأنيث، فهو علوُّ أحد المائتين أو سبقه، دون تفصيل في ذلك، وما زاد على هذا فهو اجتهاد مبني على فهم هذه النصوص. وبذلك يتبين أن دعوى معارضة هذا الحديث للعلم التجريبي لا وجه لها، ولا دليل تستند عليه.



(١) فتح الباري (٧/ ٢٧٣).

## المبحث الخامس

### الأحاديث التي ادعى تعارضها مع الطب الحديث

الطب في اللغة هو: العلم بالشيء والمهارة والحدق فيه<sup>(١)</sup>. واشتهر إطلاقه على العالم بالعلاج والأدوية والماهر في ذلك، حتى صار عَلَمًا عليه، فلا يكاد يُطلق الطيب إلا على المعالج<sup>(٢)</sup>.

قال التهانوي: «علم الطب: هو علم يبحث فيه عن بدن الإنسان من جهة ما يُصِح ويُمِرِّض لالتماس حفظ الصحة وإزالة المرض»<sup>(٣)</sup>. ويُسمى الطيب: المعالج، والحكيم.

ويقال: «هو علم وفنٌ يُعنى بدراسة الأمراض، ومعالجتها، والوقاية منها»<sup>(٤)</sup>.

وله تقسيمات كثيرة جدًا في الطب الحديث، ففيه: الطب الوقائي، والطب العلاجي، وطب الأبدان، والطب العقلي الذهني، والطب النفسي والروحي، والطب الرياضي، والطب البديل، وفي كل فرع من فروع الجسم تخصصٌ كاملٌ مستقل، كطب الأسنان، وطب العيون، وطب العظام، وطب الأطفال، وغيرها.

(١) انظر: مقاييس اللغة (٣/٤٠٧)؛ مادة: «طب».

(٢) انظر: الصحاح للجوهري (١/١٧٠)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٣/١١٠)؛ مادة: «طب».

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/٥٦).

(٤) الموسوعة العربية العالمية (١٥/٥١٤).

وله أقسام مساندة، لا تنفك عنه، كالتمريض، والصيدلة، والأشعة، والمختبرات، وكانت في السابق كلها تندرج تحت مسمى: الطب.

وكانت الأمم السابقة لها من الطب ما يناسب وقتها وعلمها، وقد وصل المتقدمون إلى مراحل متقدمة في الطب، تتناسب مع بيئتهم والإمكانات المتوفرة لهم.

إلا أن الأمم السابقة قد بُليت بطغيان السحرة والمشعوذين والكهنة على الطب والعلاج، حتى سيطر المشعوذون في كثير من الأزمنة على عقول الناس وأرواحهم وأموالهم بالخرافات، والخزعبلات.

وقد قاوم بعض الأطباء عبر التاريخ هذه الخرافات، إلا أنها كانت سائدة نظرًا لحاجة الناس إليها، ولأن المريض إذا اشتد مرضه، بادر إلى العلاج بأي طريقة كانت، حتى ولو لم يقتنع بها<sup>(١)</sup>.

فلما بعث الله نبيه ﷺ أمر بقتل السحرة، وحكم عليهم بالكفر، حتى جرّد العقل البشري عن الخرافات والأكاذيب والخزعبلات والدجل، وأبطل ﷺ سيطرة الوهم من قبل الدجالين، فكان النبي ﷺ كما يُعبر بعضهم: «أكبر مجدد في تاريخ الطب، وأنه هو الذي أتاح للمنهج التجريبي المبني على الدليل، والبحث العلمي، أن ينشأ ويتبلور؛ حيث جرّد ﷺ من خلال أحاديثه وأوامره وتوجيهاته الطبَّ من الخرافة، والارتباط بالسحر، والتنجيم، والكهانة، والشركيات، والتنطير، وكان أكثر أطباء العرب والأمم الأخرى هم الكهان والسحرة»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: دائرة معارف القرن العشرين (٥/ ٦٦٠-٦٦٢).

(٢) مقدمة: أحمد الشهري، المدير العام لمركز أبحاث الطب النبوي، على كتاب: أحاديث الطب النبوي في الكتب الستة (ص: ٩).

وعلم الطب من العلوم التجريبية البحتة، وقد تطور تطورًا هائلًا وسريعًا في الأزمنة الأخيرة، وتغيّرت كثير من المفاهيم الخاطئة، والمعتقدات السائدة، واكتُشفت كثيرٌ من العلاجات النافعة، والأجهزة المفيدة في الفحص، والتشخيص، والعلاج.

إلا أن الطبَّ كغيره من العلوم التجريبية، لا يزال يفتقر إلى كثير من المعلومات، ولا تزال كثير من الأمراض لا علاج لها، وكثير من الأمراض لها علاجات محفوفة بالمخاطر، والآثار الجانبية، التي قد تقتضي إزالة منفعة عضوٍ آخر، بغرض الإبقاء على الحياة فقط، وغير ذلك من المسائل الطبية التي يجتهد العلماء في البحث عنها واستكشافها، أو تطوير الموجود منها.

ولا زالت الأمراض تستجدُّ، وتنشأ حديثًا، بل قد تُصنَّع الأمراض والأوبئة وتُستخدم لأغراض عدائية خاصة<sup>(١)</sup>.

فالطب قائم على التجربة، وهو علم متجدد، يواجه في كل زمن مستحدثات طارئة نظرًا للتغيرات التي تحدث في العالم، من مناخ، أو حياة اجتماعية ونفسية، أو تغير في سلوك المعيشة أو التغذية، وما يستجد من الأكلات المصنعة، والتلوث البيئي، وغيرها مما له آثار جانبية، بل من الأدوية نفسها ما يحدث آثارًا جانبية قد تكون أخطر من المرض ذاته في بعض الأحيان.

(١) ومن الأوبئة التي نشأت حديثًا وامتسحت العالم بشكل لم يسبق له مثيل، حتى عطلت العالم عن العمل، فأغلقت الحدود وتعطل السفر، بل وأغلقت بسببه المدارس والمساجد والدوائر الحكومية، وحُظر التجول، وأغلق كلُّ شيءٍ ألا وهو: فايروس كورونا المستجد (COVID 19). ثم ظهرت له تحوُّرات جديدة وأعراض مختلفة، أربكت العالم كله، واضطربت أقوال الأطباء والمختصين في تشخيصه وعلاجه والوقاية منه، فضلًا عن غيرهم من غير المختصين.

وكثير من الأدوية، أو العمليات المعتمدة زمنًا طويلًا في العالم كله، يأتي يومٌ يلغى العمل بها من جميع العالم بناءً على التوصيات الطبية، لاكتشاف عدم صلاحيتها، وتسببها في أعراض جانبية خطيرة، رغم استمرار استعمالها والتوصية بها سنوات طويلة، وهذا مشاهد لا يكاد يُحصى<sup>(١)</sup>.

فعلم الطب رغم أهميته ومنفعته الفائقة، وحاجة الناس إليه، إلا أنه علم متغير متجدد.

وقد أوصى النبي ﷺ أصحابه ببعض الأدوية والعلاجات، وبيّن في حديثه بعض الحقائق الطبية، ونهى عن علاجات كانت شائعة بين الناس في زمانه، حتى كثر ذلك في سنة النبي ﷺ.

وقد أفرد الأئمة والمحدثون أبوابًا خاصةً في الطب، كما في الكتب الستة وغيرها، وأفرد بعض العلماء كتبًا خاصةً في الطب، مثل: الطب النبوي لأبي نعيم الأصبهاني، والضياء المقدسي، وابن القيم -ضمن زاد المعاد- وابن طولون، وغيرهم كثير.

والأحاديث النبوية الواردة في الطب كغيرها من الأحاديث، فيها الصحيح والحسن والضعيف، وهي كثيرة جدًا حتى جمع بعض الباحثين من الكتب الستة فقط ما يُقارب: (٦٥٩ حديثًا) في الطب العلاجي والوقائي، والاستشفاء والأدوية<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر إعلانات وتحذيرات الهيئات الدولية للغذاء والدواء، والتغذية، <https://www.pafn.gov.kw>

و <http://old.sfda.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>

(٢) انظر: أحاديث الطب النبوي في الكتب الستة، د. أحمد زبيبة (ص: ٦٢٩). والطب النبوي وحي أم تجربة؟ (ص: ١١-١٣).

والأحاديث الواردة عن النبي ﷺ منها بيان لقواعد عامة في الطب والتداوي، ومنها: إرشاد إلى علاجات خاصة، بأمراض خاصة، ومنها: نهْي عن التداوي بعلاج مخصوص.

قال المازري: «قَلَّ ما يوجد في علم الافتقار إلى التَّفصِيل مثل ما يوجد في صناعة الطبِّ، حتى إنَّ المَريض يكون الشَّيء دواؤه في هذه الساعة، ثم يعود داءً في السَّاعة التي تليها، لعارض يعرض له، من غَضَبٍ يحُمي مزاجه، فينتقل علاجه، أو هَواءٍ يتغيَّر ينقل علاجه، إلى غير ذلك مما لا يُحصى كثرةً، فإذا وُجد الشِّفاء بشيءٍ ما، في حالةٍ ما، فلا يُطلب به التَّشفي في سائر الأحوال في سائر الأشخاص، والأطباء مجمعون على أنَّ المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السَّنِّ، والزَّمَن، والعادة، والغذاء المتقدِّم، والتدبير المألوف، وقوَّة الطَّباع»<sup>(١)</sup>.

ونظرًا لتغيُّر الطب في كل زمن، واختلاف تجاربه من حالة إلى حالة، نظرًا للمؤثرات الخارجية، فقد ينفع مع حالة، ويضرُّ أخرى، ولا يؤثر في ثالثة.

فإن هذا التغير في الطب وعدم الاستقرار دعا بعض الباحثين على مرِّ التاريخ إلى استشكال بعض الأحاديث النبوية التي تخالف ما يقوله الأطباء في تلك الأزمنة، وحتى زماننا المعاصر<sup>(٢)</sup>.

والتجارب الشخصية الفردية لا يُمكن أن تُعطي نتيجة نهائية في صلاحية علاج معين، لمرض معين، ولا انتفاء علاج مخصوص لمرض مخصوص، إذ العلاج ليس أمرًا حسابيًا صرفًا، وإنما يختلف ذلك باختلاف نوع المرض، وحالة المريض، وجنسه، وعُمره، وتاريخه المرضي، وبيئته التي يعيش فيها،

(١) المعلم بفوائد مسلم (٣/١٦٩).

(٢) انظر: الطب النبوي، وحيُّ أم تجربة؟ (ص: ١٦).

فأغلب الأدوية تختلف باختلاف المريض، وباختلاف الاعتبارات السابقة، وعدم إدراك ذلك الاختلاف من أسباب الوقوع في الخطأ في تطبيق الأدوية والعلاجات.

ولذلك لا تُعتمد الأدوية والتطعيمات في الطب الحديث حتى تتجاوز آلاف التجارب السريرية، على مختلف الفئات من البشر.

فدعوى التعارض بين العلم التجريبي والسنة النبوية فيما يتعلق بالطب النبوي مما يسهل ادعائه بغير علم لسببين: الأول: كثرة الأحاديث الواردة في الطب النبوي ما بين صحيح وضعيف. والثاني: التغير الكبير والمستمر في التوصيات الطبية الحديثة، واختلاف فئات البشر التي يصلح لها علاج دون غيرها.

ولذلك وقع خلاف في أحاديث الطب النبوي، هل هي وحي؟ أم اجتهاد مبني على التجربة؟

والصحيح أن الطب النبوي جزء من أحاديث النبي ﷺ ومن كلامه، وقد قال الله ﷻ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (٤)﴾ [النجم: ٣-٤]. وقد سبق بيان أن السنة وحي يستحيل أن يقع فيها الخطأ والزلل<sup>(١)</sup>.

وقد كان في العرب أطباء، قد عُرفوا بصناعة الطب واشتهر أمرهم، وكان النبي ﷺ يخالط الناس ويغشاهم قبل البعثة، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُمْ عَلَيْهِمْ وَلَا آدْرَأْتُمْ بِهِمْ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (١٦)﴾. [يونس: ١٦].

(١) انظر: (٢/ ٣٥).

ولم يُعرف عنه قط أنه كان طبيياً، أو مشتغلاً بشيء من الطب، والعلاجات والأدوية، ولو كان مشتغلاً بشيء من ذلك قبل النبوة، لُعرف عنه ﷺ<sup>(١)</sup>.

والزعم أن ما تداوى به النبي ﷺ، أو أمر أصحابه بالتداوي به قد يكون خاطئاً أمر مخالف لما ثبت من عصمة النبي ﷺ، إذ لو احتُمل كونه خطأ، لكان معناه نسبة القول بلا علم للنبي ﷺ، وحاشاه عن ذلك، كيف والأمر متعلق بضرورة من الضرورات الخمس التي يجب حفظها، وهي: وجوب حفظ النفس، فكيف يُعقل أن يُفترط النبي ﷺ بروحه، أو بروح أصحابه فيصف لهم علاجاً بلا علم، قد يكون سبباً في هلاك النفس.

وهو ﷺ القائل للذين أفتوا الرجل بالغسل ورأسه مصاب فمات، قال لهم ﷺ: «قتلوه قتلهم الله، أو لم يكن شفاء العيِّ السؤال؟» رواه أبو داود، وابن ماجه، بسند حسن<sup>(٢)</sup>.

فكل ما ثبت عن النبي ﷺ فهو صحيح، وهو وحيٌّ، إما ابتداءً، أو إقراراً. وقد قال رجل للنبي ﷺ إن أخي يشتكي بطنه، فقال ﷺ: «اسقه عسلاً». ثم أتى الثانية، فقال: «اسقه عسلاً» ثم أتاه الثالثة فقال: «اسقه عسلاً» ثم أتاه

(١) انظر: أحاديث الطب النبوي في الكتب الستة (ص: ٥٠).

(٢) رواه أبو داود، وابن ماجه، من طريق: الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس به. وإسناده حسن لغيره، لاحتمال الانقطاع بين الأوزاعي وعطاء، وله طرق يتقوى بها. وصححه الألباني، وحسنه محققو المسند. انظر: سنن أبي داود، كتاب: الطهارة، باب: المتيمم يجد الماء بعدما يصلي في الوقت، (١/٢٥٣)؛ رقم: ٣٣٧، وسنن ابن ماجه، كتاب: التيمم، باب: في المجروح تصيبه الجنابة فيخاف على نفسه أن يغتسل، (١/٣٦٢)؛ رقم: ٥٧٢، وانظر: مسند أحمد (٥/١٧٣)؛ رقم: ٣٠٥٦. وصحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/٨٠٥)؛ رقم: ٤٣٦٣.

فقال: قد فعلت؟ فقال ﷺ: «صدق الله، وكذب بطن أخيك، اسقه عسلاً» فسقاه فبرأ. متفق عليه<sup>(١)</sup>.

فأمره ﷺ بالعسل، علاجاً لبطنه، نسبة النبي ﷺ لله سبحانه، مما يدل على أنه وحي من الله سبحانه<sup>(٢)</sup>.

لا شك أن أصل الاستشفاء بالعسل منصوص عليه في القرآن الكريم، ويمكن أن يُراد به نسبته إلى الله ﷻ، إلا أن وصف النبي ﷺ لهذه الحالة بعينها، والاستمرار على ذات العلاج، يدل على أن الله قد أوحى إليه بزيادة علم، على تعيين هذه الحالة، ولذلك قال ﷺ: «صدق الله، وكذب بطن أخيك، اسقه عسلاً».

واستدل بعضهم على ردّ الحديث وعدم قبوله إذا خالف رأي أهل الطب بكلام ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>، وذلك عند تعليقه على حديث: «الجبن داء، والجوز داء، فإذا اجتمعا صاروا شفاءين».

قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، كافاً الله من يضع مثل هذا، ليضع من الشريعة، فينسب رسول الله ﷺ إلى ضد الحكمة، ونبينا ﷺ كان أحكم الحكماء، وليس في شريعته شيء يُنافي الحكمة ولا يخرج عن الطب، فإن رأيت شيئاً لا يوافق عليه الاطباء اليوم فهو طب العرب وعاداتهم،

(١) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: الدواء بالعسل، (٧/١٢٣)؛ رقم: ٥٦٨٤. وصحيح

مسلم، كتاب: السلام، باب: التداوي بسقي العسل، (٤/١٧٣٦)؛ رقم: ٢٢١٧.

(٢) انظر: كشف المشكل عن حديث الصحيحين (٣/١٦٠).

(٣) انظر: نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية (ص: ٢١١).

وما يوافق أمزجتهم، فأما هذا الحديث فليس من كلام رسول الله ﷺ، وهو من تخليط الرواة<sup>(١)</sup>.

وكلام ابن الجوزي، ليس نفيًا لحجية أحاديث الطب، بل هو: بيان أن ما ورد عن النبي ﷺ فإنما هو خاصٌّ بأحوالٍ معيَّنة، في بلادٍ معيَّنة، لها مناخ، وطقس مخصوص، يختلف عن غيره من البلدان، فكلام النبي ﷺ حقٌّ وصدقٌ، لمن كانت حاله مثل التي وصفها النبي ﷺ.

ويُبيِّن ابنُ الجوزي مراده في ذلك صراحة في كتابه: كشف المشكل، فيقول -في حديث الحمى، وإيرادها بالماء-: «فإن قيل: فنحن نجد علماء الطب يمنعون من اغتسال المحموم. ويقولون: لا يجوز مقابلة الأشياء بأضدادها بغتة. والرسول ﷺ لا يقول إلا حكمةً، وحقًا... والجواب: أن النبي ﷺ إنما خاطب بهذا أقوامًا كانوا يعتادون مثل هذا، في مثل تلك الأرض، والطب ينقسم: فشيء منه بالقياس، كطب اليونانيين، وشيء منه تجاربٌ، كطب العرب، والعرب تستشفي بأشياء لا توافق غيرهم»<sup>(٢)</sup>.

فكلامه صريحٌ في أن مراده: أن طبَّ النبي ﷺ ووصفه صحيحٌ وحقٌّ، لمن كان في مثل حال من وُصف له العلاج، وعدم تعميم كلِّ علاج لكل مرض، دون النظر في حال المرض والمريض.

ولذلك نبّه هذا التنبيه، فقال: «فإن رأيت شيئًا لا يوافق عليه الاطباء اليوم فهو طب العرب وعادتهم، وما يوافق أمزجتهم». أي: إن صحَّ الحديث وثبت، ورأيت أن الأطباء في زمانك وبلدك يخالفون ما في الحديث، فإن ما ذكره

(١) الموضوعات (٢/٢٩٦-٢٩٧).

(٢) كشف المشكل عن حديث الصحيحين (٢/١٨٦).

النبي ﷺ واقع على مرضٍ مخصوصٍ، وعلى قومٍ مخصوصين، قد يخالفون من هم في زمانك وبلدك، فلا تتعجل ردّ كلام النبي ﷺ لأنه لا ينطق إلا عن حقٍ وحكمة، ثم نبّه أن هذا الحديث بذاته موضوع من جهة إسناده.

فكلام ابن الجوزي شديد الوضوح، ولا يصح الاستدلال به على ردّ أحاديث الطب مطلقاً.

قال ابن أبي جمرة المالكي (ت: ٦٩٩هـ): «تكلم الناس في هذا الحديث [حديث الحبة السوداء] وخصّصوا عمومته، وردوه إلى قول أهل الطب والتجربة، ولا خفاء بغلط قائل ذلك، لأننا إذا صدّقنا أهل الطب؛ ومدار علمهم غالباً إنما هو على التجربة التي بناؤها على ظن غالب، فتصديق من لا ينطق عن الهوى أولى بالقبول من كلامهم»<sup>(١)</sup>.

قال الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ): «فإن الحديث إمّا وحيٌّ من الله صرّف، وإما اجتهاد من الرسول ﷺ، مُعتبرٌ بوحىٍ صحيحٍ من كتاب أو سنة، وعلى كِلا التقديرين؛ لا يمكن فيه التناقض مع كتاب الله؛ لأنه ﷺ ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، وإذا فرّع على القول بجواز الخطأ في حقه، فلا يُقرّ عليه ألبتة؛ فلا بد من الرجوع إلى الصواب»<sup>(٢)</sup>.

وأما ما ادّعي تعارضه في باب الطب فهو راجع إلى ما سبق بيانه من مسالك مدّعي التعارض<sup>(٣)</sup>، ويُضاف إليه: أن الطب متغير، وأن أحوال المريض أيضاً متغير، والعلاجات متغيرة، فالعسل شفاء كما في القرآن والسنة، ولكن هل

(١) نقله ابن حجر، فتح الباري (١٠/١٤٥).

(٢) الموافقات (٤/٣٣٥).

(٣) انظر: (١/٢٧٢).

ينطبق ذلك على العسل المصنَّع من السُّكَّر؟ وهل يصح اختبار العسل المصنَّع على أنه ذات العسل المذكور في النصوص الشرعية؟

وكذلك من الأخطاء: تعميم العلاج الموصوف بالسنة على جميع الأمراض، فالنبي ﷺ حين وصف العسل للذي استطلق بطنه<sup>(١)</sup>، وصف العسل علاجًا خاصًا له ولحالته، فلا يصح أن يُجعل العسل علاجًا لكل الأمراض، وبالتالي تزيد الخطورة حين يُجعل العسل وصفة طبية نبوية لجميع مرضى السُّكري! فهذا بلا شك سيضر أغلبهم أشدَّ الضرر، لاختلاف الحال، واختلاف نوع المرض.

فالنبي ﷺ أوصى بالحجامة لإنسان مخصص، ومرض مخصص، وأوصى بالعسل لإنسان آخر ومرض آخر مخصص كذلك، وكذلك السعوط، والحبة السوداء، وغيرها.

فتنوع العلاجات باختلاف الأمراض والأشخاص، دليل على خصوصية كل دواء لمرض معين، وعدم تعميمه على جميع الأمراض، فالاختبار والمقارنة يجب فيه ملاحظة هذا الأمر.

ومن الأمور التي ينبغي التنبيه عليها في الأحاديث الواردة في الطب النبوي، أن الأئمة والعلماء أوردوا في باب الطب الأحاديث التي تتعلق بالعلاج مباشرة، وأما الأحاديث الواردة في الطب الوقائي فهي مبثوثة في أبواب أخرى من العلم.

(١) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: الدواء بالعسل، (٧/١٢٣)؛ رقم: ٥٦٨٤.

وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: التداوي بسقي العسل، (٤/١٧٣٦)؛ رقم: ٢٢١٧.

«فما جاء في آداب الطعام، من النهي عن الأكل متكثاً، والإكثار من الطعام مما هو مجمع عليه بين الأطباء بأنه مضر بالصحة، وما ورد من النهي عن النوم منبطحاً، كل ذلك من الطب الوقائي... ومن تأمل ما جمعه أصحاب الصحيح والسنن والمصنفات، وأفرده غيرهم بالتأليف يجد أنهم قد وجَّهوا جلَّ اهتمامهم للطب العلاجي، لأنه هو المقصود أصلاً، ولم يعرَّجوا على الطب الوقائي إلا القليل منه، لأن الطب الوقائي قد تضمنته أبواب الطهارة، والغسل، والوضوء، والحيض، واللباس، والزينة، والأخلاق، والآداب، وغيرها»<sup>(١)</sup>.



(١) أحاديث الطب النبوي في الكتب الستة، د. أحمد زبيبة (ص: ٢٠).

## المطلب الأول

### القواعد العامة في الطب:

تكلم النبي ﷺ عن قواعد عامة في الطب، وذلك في أحاديث كثيرة، وقد اعترض على بعضها بدعوى مخالفتها للعلم التجريبي.

**الفرع الأول: التداوي بالقرآن الكريم، والأذكار، والرقية الشرعية، والأدعية.**

من العلاجات الشرعية التي يُدعى معارضتها للعلم التجريبي، الأمر بالتداوي بالقرآن الكريم، والأذكار النبوية المشروعة، إذ لا وجود لعلاقة حسيّة مباشرة بين قراءة القرآن وبين علاج المريض.

والله ﷻ قد ذكر في كتابه ما يدل على أن القرآن شفاء، كما قال سبحانه: ﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]. وقال سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِيْنَ ءَامَنُوا هَدَىٰ وَشِفَاءٌ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤٤].

وعن أم المؤمنين عائشة ؓ قالت: كان رسول الله ﷺ، إذا اشتكى منّا إنسان، مَسَحَ بيمينه، ثم قال: «أذهب الباس، ربّ الناس، واشف أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقماً» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وعنها ؓ قالت: كان إذا اشتكى رسول الله ﷺ رَقَاه جبريل، قال:

(١) صحيح البخاري، كتاب: المرضى، باب: دعاء العائد للمريض، (٧/١٢١)؛ رقم: ٥٦٧٥، وصحيح مسلم، كتاب السلام، باب: استحباب رقية المريض، (٤/١٧٢١)؛ رقم: ٢١٩١.

«باسم الله يُبريك، ومن كل داءٍ يشفيك، ومن شرِّ حاسدٍ إذا حسد، وشرِّ كل ذي عين» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن جبريل، أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا محمد اشتكيت؟ فقال: «نعم». قال: «باسم الله أريقك، من كل شيء يؤذيك، من شرِّ كل نفس أو عين حاسد، الله يشفيك، باسم الله أريقك» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن عثمان بن أبي العاص الثقفي، أنه شكا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعاً يجده في جسده منذ أسلم، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ضع يدك على الذي تألم من جسدك، وقل: باسم الله -ثلاثاً-، وقل: -سبع مرات- أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

والأحاديث في ذلك كثيرة.

ودعوى معارضة هذه الأحاديث للعلم التجريبي، منتقضة من أصلها، لأنها استندت إلى مغالطة عقلية، وهي تفسير العلاقة بما يُخالف مراد المتكلم، وبناء النتيجة على هذا التفسير الخاطيء.

فمدَّعي التعارض، يدَّعي قبل ذلك أنه يلزم من الاستشفاء بهذا الذكر والدعاء، وجود أثر حسيّ ينتقل إلى الجزء المصاب، فيتفاعل معه كما يتفاعل الدواء، وهذا التصوُّر بعيد عن واقع النصوص الشرعية الدالة على الرقية، والاستشفاء بالقرآن الكريم.

(١) صحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: الطب، والمرض، والرقى، (٤/١٧١٨)؛ رقم: ٢١٨٥.

(٢) صحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: الطب، والمرض، والرقى، (٤/١٧١٨)؛ رقم: ٢١٨٦.

(٣) صحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: استحباب وضع يده على موضع الألم مع الدعاء،

(٤/١٧٢٨)؛ رقم: ٢٢٠٢.

إذ الاستشفاء بالقرآن الكريم وبالأدعية النبوية، إنما هو من باب الدعاء، والرجاء من الله سبحانه وتعالى أن يشفي المريض، إذ الشفاء بيد الله وحده، والله قادر على إزالة المرض وبرئه دون علاج، فكيف إذا استعمل المريض العلاج الصحيح طبياً، ودعا الله ﷻ أن يشفيه، بأن يزيل المرض<sup>(١)</sup>.

فالدعاء والتوسل إلى الله ﷻ بالقرآن الكريم وبالأدعية النبوية، ينبغي أن يقصد به المؤمن أمرين: الأول: إزالة المرض، والثاني: أن ييسر الله العلاج الصحيح، وأن يعمل هذا العلاج في شفاء المرض بالشكل الصحيح، بإذن الله ﷻ.

فالدعاء والذكر مبنين على اعتقاد أن الله منزل الداء، والله منزل الشفاء، وأن المريض يطلب من الله سبحانه الشفاء.

ولا يعتقد أحدٌ ولا يتصور أن الذكر والدعاء بذاته علاج حسي يتفاعل من المرض والإصابة، كما تتفاعل الأدوية!

فالدعوى باطلة من أساسها، بسبب التفسير الخاطيء لمقصد الشرع في الاستشفاء بالقرآن الكريم وبالسنة النبوية<sup>(٢)</sup>.



(١) قال ابن الجوزي: «ما يراد منه التبرك، كالأستشفاء بالقرآن». كشف المشكل عن حديث الصحيحين (٢/٣٩٤).

(٢) غالباً ما تروج مثل هذه الدعوى في وسائل التواصل الوهمية، غير المعتمدة، ولا المعتمدة.

## الفرع الثاني: حديث: «لكل داء دواء»:

روى البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما أنزل الله من داء إلا وأنزل له شفاء»<sup>(١)</sup>.

وروى مسلم من حديث جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله صلى الله عليه وسلم»<sup>(٢)</sup>.

وعن أسامة بن شريك، قال: قالت الأعراب: يا رسول الله، ألا نتداوى؟ قال: «نعم، يا عباد الله تداووا، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء، -أو قال-: دواء، إلا داءً واحداً». قالوا: يا رسول الله، وما هو؟ قال: «الهرم» رواه أصحاب السنن، بإسناد صحيح<sup>(٣)</sup>.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما أنزل الله داء، إلا قد أنزل له شفاء، عَلِمَهُ مِنْ عِلْمِهِ، وَجِهَلَهُ مِنْ جِهَلِهِ» رواه أحمد، وإسناده حسن<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، (١٢٢/٧)؛ رقم: ٥٦٧٨.

(٢) صحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: لكل داء دواء، واستحباب التداوي (١٧٢٩/٤)؛ رقم: ٢٢٠٤.

(٣) رواه أبو داود والترمذي والنسائي - في الكبرى - وابن ماجه من طريق: زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك رضي الله عنه، به. وقال الترمذي: «حسن صحيح». سنن أبي داود، كتاب: الطب، باب: في الرجل يتداوى، (٣/٤)؛ رقم: ٣٨٥٥. وسنن الترمذي، كتاب: الطب، باب: ما جاء في الدواء والحث عليه، (٤٥١/٣)؛ رقم: ٢٠٣٨. والسنن الكبرى للنسائي (٧٩/٧)؛ رقم: ٧٥١١. وسنن ابن ماجه، كتاب: الطب، باب: ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، (٤٩٧/٤)؛ رقم: ٣٤٣٦.

(٤) رواه أحمد، عن سفيان بن عيينة؛ ورواه أحمد، عن يحيى القطان، عن سفيان الثوري؛ كلاهما (ابن عيينة والثوري)، عن عطاء بن السائب، عن عبد الله بن حبيب السلمي، عن ابن مسعود رضي الله عنه، به، وعطاء بن السائب «صدوق اختلط». إلا أن سفيان سمع منه قبل =

تدل هذه الأحاديث وغيرها على أن الله ﷻ أنزل الداء، وأنزل الدواء، وأن لكل داء دواءً، إلا الهرم والشيخوخة، فإنها لا دواء لها.

وقد ادعى تعارض هذا المعنى مع واقع العلم التجريبي الحديث من الجهل بعلاج كثير من الأمراض، ووصف كثير من الأمراض بأنها مزمنة لا علاج لها.

وهذا الادعاء مبني على مغالطة نفي الوجود بسبب انتفاء العلم، وكما سبق فالعلم لم يكتشف كل شيء، ولا زالت الأبحاث قائمة، وفي كل وقت وحين يُكتشف علاج جديدٌ لمرضٍ كان يُزعم أنه لا علاج له، وهكذا، فالعلم عمومًا، والطب خصوصًا، لم يبلغ نهايته وتمامه، فما لم يُكتشف له علاج، لا يصح الجزم بعدم وجود علاج له، علمه من علمه، وجهله من جهله<sup>(١)</sup>.

فالدعوى باطلة، لأنها مبنية على مغالطة الاستدلال بعدم العلم، وعدم العلم ليس علمًا بالعدم كما سبق مرارًا، وكما هو وارد في بعض ألفاظ الحديث: «عِلْمَهُ مِنْ عِلْمِهِ، وَجَهْلَهُ مِنْ جَهْلِهِ».



= الاختلاط، وعبد الله بن حبيب سمع من ابن مسعود كما نص على ذلك البخاري، وقد صرَّح بالسماع في هذه الرواية، فالإسناد حسن، وله طرقٌ أخرى. انظر: مسند أحمد، (٦/٥٠)؛ رقم: ٣٥٧٨، و(٧/٢٧١)؛ رقم: ٤٢٣٥. والتاريخ الكبير للبخاري (٥/٧٣)؛ رقم: ١٨٨. و(٦/٤٦٥)؛ رقم: ٣٠٠٠.  
(١) سبق بيان ذلك، انظر: (٢/١٢٣).



### الفرع الثالث: حديث «لا عدوى».

من الأحاديث التي ادّعي معارضتها للعلم التجريبي الحديث ما ورد عن النبي ﷺ من نفي العدوى، وادعاء أن ذلك معارض لما يُقرّه العلم من وجود العدوى، وأنها سبب لانتقال المرض من مريض إلى مريض، مع وجود مستشفيات وأقسام خاصة للأمراض السارية المعدية، وتخصيص غرف خاصة لعزل المريض المصاب بمرض معدٍ، حتى لا ينتقل المرض إلى غيره. ومن يتبنّى هذه الدعوى، يزعم أن النفي الوارد في النصوص الشرعية للعدوى نفيٌ مطلقٌ، وأن الأحاديث تفيد عدم انتقال المرض مطلقاً من مريض إلى مريض.

وجمع الأحاديث النبوية، وبيانها، وتحرير معانيها يُبطل هذا الادعاء.

والأحاديث الواردة في العدوى نفيًا وإثباتًا كثيرة، ومن أبرزها:

ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى». فقام أعرابي فقال: رأيت الإبل، تكون في الرمال أمثال الأطباء، فيأتيها البعيرُ الأجرُبُ فتجرب؟ قال النبي ﷺ: «فمن أعدى الأول؟» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل». قالوا: وما الفأل؟ قال: «كلمة طيبة» متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: لا عدوى، (١٣٩/٧)؛ رقم: ٥٧٧٣. وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح، (١٧٤٢/٤)؛ رقم: ٢٢٢٠.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: لا عدوى، (١٣٩/٧)؛ رقم: ٥٧٧٦. وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه الشؤم، (١٧٤٦/٤)؛ رقم: ٢٢٢٤.

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى، ولا طيرة». متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى، ولا طيرة، ولا غول» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن عمرو بن دينار قال: كان ها هنا رجل اسمه نواس، وكانت عنده إبل هيم<sup>(٣)</sup>، فذهب ابن عمر رضي الله عنه، فاشترى تلك الإبل من شريك له، فجاء إليه شريكه، فقال: بعنا تلك الإبل فقال: ممن بعته؟ قال: من شيخ كذا وكذا، فقال: ويحك، ذاك والله ابن عمر، فجاءه فقال: إن شريكى باعك إبلاً هيمًا، ولم يعرفك قال: فاستقها، قال: فلما ذهب يستاقها، فقال: دعها، رضينا بقضاء رسول الله ﷺ: «لا عدوى» رواه البخاري<sup>(٤)</sup>.

وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا توردوا الممرض على المصح» متفق عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: لا عدوى، (١٣٨-١٣٩)؛ رقم: ٥٧٧٢. وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه الشؤم، (١٧٤٧/٤)؛ رقم: ٢٢٢٥.

(٢) صحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة ولا صفر، ولا نوء ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح، (١٧٤٤/٤)؛ رقم: ٢٢٢٢.

(٣) الهيم: داء يُصيب الإبل نتيجة شرب الماء الملوث، فتصاب بالضعف والهزال مع شدة العطش واستمراره. انظر: فتح الباري (٣٢٢/٤).

(٤) صحيح البخاري، كتاب: البيوع، باب: شراء الإبل الهيم، أو الأجر الهائم المخالف للقصد في كل شيء (٦٢-٦٣)؛ رقم: ٢٠٩٩.

(٥) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: لا عدوى، (١٣٩/٧)؛ رقم: ٥٧٧٤. وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة ولا صفر، ولا نوء ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح، (١٧٤٤/٤)؛ رقم: ٢٢٢١.

وعن الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه قال: كان في وفد ثقيف رجل مجذومٌ، فأرسل إليه النبي ﷺ: «إنا قد بايعناك فارجع» رواه مسلم <sup>(١)</sup>.

وعن سعيد بن ميناء، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، وفرّ من المجذوم كما تفرّ من الأسد» ذكره البخاري تعليقاً مجزوماً به، ووصله أبو الشيخ، والبيهقي، بسند صحيح <sup>(٢)</sup>.

وعن أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سمعتم بالطاعون بأرضٍ فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرضٍ وأنتم بها فلا تخرجوا منها» متفق عليه <sup>(٣)</sup>.

وقد وقع الوباء في الشام في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو ذاهب إليهم، فجمع المهاجرين واستشارهم، فاختلّفوا في دخول الشام أو الرجوع إلى المدينة، ثم استشار الأنصار فاختلّفوا كذلك، ثم جمع مشيخة قريش

(١) صحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: اجتناب المجذوم ونحوه، (٤/١٧٥٢)؛ رقم: ٢٢٣١.  
 (٢) قال البخاري: وقال عفان: حدثنا سليم بن حيان، حدثنا سعيد بن ميناء، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: ... الحديث. ورواه البيهقي، وأبو الشيخ الأصبهاني، من طرق عن: سليم بن حيان، به. وصححه البيهقي والبخاري. ورواه أحمد وابن أبي شيبة عن وكيع، عن النهاس بن قهم، عن شيخ من أهل مكة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. والنهاس، ضعيف، ولو حفظه فلعل الشيخ هو نفسه سعيد بن ميناء فهو مكّي. صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: الجذام، (٧/١٢٦)؛ رقم: ٥٧٠٧. ومصنف ابن أبي شيبة (٥/١٤٢)؛ رقم: ٢٤٥٤٣. ومسند أحمد (١٥/٤٤٩)؛ رقم: ٩٧٢٢. وأمثال الحديث لأبي الشيخ (ص: ١٩٩)؛ رقم: ١٦٣. والسنن الكبرى للبيهقي (٧/٢١٨)؛ رقم: ١٣٧٧٢. والسنن الصغير للبيهقي (٣/٦٥). وشرح السنة للبخاري (١٢/١٦٨)؛ رقم: ٣٢٤٧. وتقريب التهذيب (ص: ٥٩٥)؛ رقم: ٧١٩٧.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: ما يُذكر في الطاعون، (٧/١٣٠)؛ رقم: ٥٧٢٨. وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها (٤/١٧٣٧)؛ رقم: ٢٢١٨.

ممن أسلم في الفتح، فلم يختلف عليه رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء، فقال أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه: «أفِرَارًا من قدر الله؟ فقال عمر: نعم، نَفَرُّ من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كانت لك إبل فهبطت واديًا له عدوتان، إحداهما خصبة، والأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله؟ وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟ فجاء عبد الرحمن بن عوف، وكان متغيّبًا في بعض حاجته، فقال: إن عندي من هذا علمًا، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه». فحمد الله عمر بن الخطاب ثم انصرف. متفق عليه<sup>(١)</sup>.

فالأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا عدوى». وقال أيضًا صلى الله عليه وسلم: «فَرَّ من المجذوم فرارك من الأسد». وقال صلى الله عليه وسلم: «لا توردوا الممرض على المصح». وقال للمجذوم: «إنا قد بايعناك فارجع». وقال: «إذا سمعتم بالطاعون بأرضٍ فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرضٍ وأنتم بها فلا تخرجوا منها». فمن ادعى التعارض فقد استدل بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا عدوى». وترك بقية الأحاديث رغم صراحتها ووضوحها.

وأما ما يُتَوَهَّم من التعارض بين الأحاديث نفسها فإن الجمع بينهما مقررٌ عند المسلمين ولا إشكال فيه، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «نَفَرُّ من قدر الله إلى قدر الله». فانتقال المرض من شخص إلى شخص بسبب الاختلاط أو العلاقة

(١) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: ما يُذكر في الطاعون، (٧/١٣٠)؛ رقم: ٥٧٢٩. وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها (٤/١٧٤٠)؛ رقم: ٢٢١٩.

المباشرة بينهما، سببٌ كونيٌّ يُقدّره اللهُ ﷻ، والأسباب لا تنفذ إلا بمشيئة الله وأمره، كما أن الدواء سببٌ لعلاج المرض، ولكنه لا ينفذ إلا بأمر الله ﷻ، فكذلك العدوى، فإنها لا تنتقل إلا إذا قدّر الله انتقالها.

وأما النفي الذي ذكره النبي ﷺ، فهو نفيٌّ لما كان يعتقدُه أهل الجاهلية، فإن أهل الجاهلية كانوا يعتقدون أن المرض ينتقل بطبعه دون أن يقدره الله، وأن المريض بمرضٍ معدٍ متى خالط مريضاً آخر أعداه، فالمشركون يُثبتون: «سببٌ مستمرٌّ على طريقة واحدة لا يمكن إبطالها، ولا صرفها عن محلها، ولا معارضتها بما هو أقوى منها»<sup>(١)</sup>.

فنفي النبي ﷺ هذا المعتقد الجاهلي الباطل، ولذلك لما قال له الأعرابي: رأيت الإبل، تكون في الرمال أمثال الأطباء، فيأتيها البعيرُ الأجرُبُ فتجرب؟ ذكره النبي ﷺ بابتداء الأمر من أين أتى؟ فقال ﷺ: «فمن أعدى الأول؟».

فإذا كان باعتقاد أهل الجاهلية أن المرض لا ينتقل بقدر الله، وأنه ينتقل عن طريق العدوى، فمن أعدى أول مريض فيها؟ فكما قدّر الله للأول أن يُصاب بالمرض لأسبابٍ أخرى، قدّر سبحانه لبقية الإبل أن تُصاب بذات المرض، إما لأسبابٍ أخرى كما أُصيب الأول، وإما بسبب مخالطتها لغيرها.

قال البيهقي: «وهذا لأنهم كانوا يعتقدون في الإعداد إضافة الفعل إلى غير الله، ألا تراه أجاب بأن قال ﷺ: «فمن أعدى الأول؟». يعني: الذي أعدى الأول هو الذي جعل مخالطة الأجرُب غير الأجرُب سبباً لجربه، فالفعل

(١) أعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/٦٥)، وانظر: لطائف المعارف لابن رجب (ص: ٦٨).

للوحد القهار في الموضوعين جميعاً، وقد تكون المخالطة له سبباً بمشيئة الله تعالى»<sup>(١)</sup>.

ولذلك نهى النبي ﷺ أن يورد الممرض على المصح، وأمر بالفرار من الجدوم، وأمر الناس بعدم الدخول إلى الأماكن الموبوءة، وأمر من كان فيها بعدم الخروج منها.

وبهذا تأتلف الأحاديث ولا يكون بينها تعارض، ولا مخالفة للعلم كما يُدعى<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حبان: «ذكر الزجر عن قول المرء بالعدوى والصفير الذي كان يقول به أهل الجاهلية»<sup>(٣)</sup>. وقال البيهقي: «لا عدوى على الوجه الذي كانوا في الجاهلية يعتقدونه من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى... فقد يجعل الله تعالى بمشيئته مخالطته إياه سبباً لمرضه»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن الصلاح: «وجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب، ففي الحديث الأول نفى ﷺ ما كان يعتقد الجاهلي من أن ذلك يُعدي بطبعه، ولهذا قال: «فمن أعدى الأول؟»، وفي الثاني: أعلم بأن الله سبحانه جعل ذلك سبباً

(١) الآداب للبيهقي (ص: ١٤٤)؛ رقم: ٣٤٩.

(٢) ولبعض العلماء توجيهات أخرى، انظر: تهذيب الآثار (٣/٣٢)، وشرح معاني الآثار (٤/٣١٠)، وشرح السنة للبخاري (١٢/١٦٩، ١٧١).

(٣) صحيح ابن حبان (الإحسان) (١٣/٤٨٤).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٧/٣٥١-٣٥٢).

لذلك، وحذر من الضر الذي يغلب وجوده عند وجوده، بفعل الله سبحانه وتعالى»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن القيم: «المنهى عنه نوعٌ غير المأذون فيه، فإن الذي نفاه النبي ﷺ في قوله «لا عدوى ولا صفر». هو ما كان عليه أهل الإشراف من اعتقادهم ثبوت ذلك على قياس شركهم وقاعدة كفرهم»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن رجب: «هو نهى عن اعتقاد العدوى، لا نفي لها»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضًا: «فأما نهيه ﷺ عن إيراد الممرض على المصح، وأمره بالفرار من المجذوم، ونهيه عن الدخول إلى موضع الطاعون، فإنه من باب: اجتناب الأسباب التي خلقها الله تعالى، وجعلها أسبابًا للهلاك أو الأذى، والعبد مأمور باتقاء أسباب البلاء إذا كان في عافية منها، فكما أنه يؤمر ألا يُلقي نفسه في الماء، أو في النار، أو يدخل تحت الهدم، ونحوه، مما جرت العادة بأنه يهلك أو يؤذي، فكذلك اجتناب مقاربة المريض كالمجذوم، أو القدوم على بلد الطاعون، فإن هذه كلها أسباب للمرض والتلف، والله تعالى هو خالق الأسباب ومسبباتها لا خالق غيره ولا مقدر غيره»<sup>(٤)</sup>.

- وأما ما ورد من أمر المصح أن يحل على الممرض، فلم يثبت عن النبي ﷺ فيه شيء.

(١) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢٨٥).

(٢) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته (٢/١٨٥٧-١٨٥٨).

(٣) لطائف المعارف (ص: ٦٨).

(٤) لطائف المعارف (ص: ٦٩)، وانظر: تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٣٦٥).

فقد رواه مالكٌ بلاغاً في الموطأ<sup>(١)</sup>، فعن مالك بن أنس، أنه بلغه عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن ابن عطية أن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوى، ولا هام، ولا صفر، ولا يحل للمُمرض على المصح، ولا يحل المصح حيث شاء». فقالوا: يا رسول الله! وما ذاك؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنه أذى».

ورواه البيهقي<sup>(٢)</sup>، عن أبي عبد الله الحافظ، وأبي بكر القاضي، عن محمد بن يعقوب، عن بحر بن نصر، عن ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن بكير، عن أبي إسحاق - مولى بني هاشم -، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوى ولا يحل الممرض على المصح ولا يحل المصح حيث شاء» قيل: ما بال ذلك يا رسول الله؟ قال: «إنه أذى».

ورواه البيهقي<sup>(٣)</sup>، عن أبي عبد الله الحافظ، عن عمرو عثمان بن أحمد السماك البغدادي، عن عبد الملك بن محمد الرقاشي، عن بشر بن عمر الزهراني، عن مالك، عن بكير بن عبد الله الأشج، عن أبي عطية الأشجعي، عن أبي هريرة، به.

وهذا الحديث ضعيف، فيه انقطاع بين مالك، وبكير بن عبد الله، فقد رواه عنه بلاغاً، ولا حجة فيما روي في الإسناد الثاني، فما في الموطأ أصح، لأن مالكاً لم يسمع من بكير بن عبد الله شيئاً<sup>(٤)</sup>، قال علي بن المديني: «أدرکه مالك، ولم يسمع منه»<sup>(٥)</sup>.

(١) موطأ مالك، (٥/١٣٨٠)؛ رقم: ٣٤٨٣.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٧/٣٥٤)؛ رقم: ١٤٢٣٩.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٧/٣٥٤)؛ رقم: ١٤٢٤٠.

(٤) الثقات للعجلي (١/٢٥٤)؛ رقم: ١٧٨.

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤/٢٤٥)؛ رقم: ٧٦٥.

ولجهالة أبي عطية الأشجعي، فهو: «مجهول» كما قال ابن حجر<sup>(١)</sup>.  
والإسناد الثاني: فيه عبد الملك بن محمد الرقاشي، وهو: «صدوق يخطيء،  
تغير حفظه بعد أن سكن بغداد»<sup>(٢)</sup>. والراوي عنه: عثمان بن أحمد البغدادي<sup>(٣)</sup>.  
أما الإسناد الثالث ففيه علتان: الأولى: ضعف عبد الله بن لهيعة،  
واختلاطه بعد احتراق كتبه، وعننته، وهو يدللس عن الضعفاء<sup>(٤)</sup>، والثانية:  
جهالة أبي إسحاق - مولى بني هاشم -<sup>(٥)</sup>.  
فالحديث ضعيف لا يثبت.

- وأما ما ورد من أكل النبي ﷺ مع المجذوم في صحيفة واحدة فقد رواه:  
حبيب بن الشهيد واختلف عليه فيه:

فرواه أبو داود<sup>(٦)</sup>، والترمذي<sup>(٧)</sup>، وابن ماجه<sup>(٨)</sup>، من طرق: عن يونس بن  
محمد، عن مفضل بن فضالة، عن حبيب بن الشهيد، عن محمد بن المنكدر،

(١) بذل الماعون في فضل الطاعون (ص: ٢٩٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٦)؛ رقم: ٤٢١٠.

(٣) عثمان بن أحمد السماك، ثقة، كان يسكن في: «درب الضفادع» وهي محلة في بغداد. انظر:  
تاريخ بغداد (١٣/١٩٠)؛ رقم: ٦٠٤٥، والأنساب، للسمعاني (٨/٣٩٦)؛ رقم: ٢٥٣٨.

(٤) انظر: المجروحين لابن حبان (٢/١١)؛ رقم: ٥٣٨، وتقريب التهذيب (ص: ٣٥٣)؛  
رقم: ٣٥٦٣.

(٥) ذكره ابن حبان في «الثقات» على قاعدته في ذكر المجهولين، وقال ابن السكن: «مجهول».  
وقال ابن حجر: «مجهول». لابن حبان (٥/٥٧٨). وتهذيب التهذيب (١٢/٩). وبذل  
الماعون في فضل الطاعون (ص: ٢٩٨). وتقريب التهذيب (ص: ٦٤٨)؛ رقم: ٧٩٣٦.

(٦) سنن أبي داود، كتاب: الطب، باب: الطيرة، (٦/٦٨-٦٩)؛ رقم: ٣٩٢٥.

(٧) سنن الترمذي، كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في الأكل مع المجذوم، (٣/٣٢٧)؛  
رقم: ١٨١٧.

(٨) سنن ابن ماجه، كتاب: الطب، باب: الجذام، (٤/٥٦٣)؛ رقم: ٣٥٤٢.

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد مجذوم، فوضعها معه في القصة، وقال: «كُلْ، بسم الله، ثقةً بالله، وتوكلاً عليه».

وخالفه: يحيى القطان، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن حبيب:

فرواه أبو بكر بن أبي شيبة<sup>(١)</sup>، عن يحيى بن سعيد القطان؛

ورواه العقيلي<sup>(٢)</sup>، عن محمد بن علي، عن سعيد بن منصور، عن

عبد الرحمن بن زياد، عن شعبة؛

ورواه: الطبري<sup>(٣)</sup>، عن حميد بن مسعدة، عن سفيان بن حبيب؛

ثلاثتهم (يحيى القطان، وشعبة، وسفيان بن حبيب) عن حبيب بن الشهيد،

عن عبد الله بن بريدة، أن: سلمان كان يصنع الطعام من كسبه، فيدعو المجذومين فيأكل معهم.

قال الترمذي - عن إسناد مفضل بن فضالة-: «هذا حديث غريب ...

وحديث شعبة أشبه عندي وأصح»<sup>(٤)</sup>.

وقال العقيلي - عن إسناد شعبة-: «هذا أصل الحديث، وهذه الرواية

أولى»<sup>(٥)</sup>.

ولا شك في تقديم رواية الأكثر والأوثق، وأما مفضل بن فضالة فقال عنه

النسائي: «ليس بالقوي»<sup>(٦)</sup>. وقال العقيلي: «ليس هو بذلك»<sup>(٧)</sup>.

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٤١/٥)؛ رقم: ٢٤٥٣٣.

(٢) الضعفاء الكبير (٢٤٢/٤).

(٣) تهذيب الآثار (٢٩/٣)؛ رقم: ٧٧.

(٤) سنن الترمذي، كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في الأكل مع المجذوم، (٣٢٧/٣)؛ رقم: ١٨١٧.

(٥) الضعفاء الكبير (٢٤٢/٤).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٦٨٤/٩)؛ رقم: ١٨٩٧.

(٧) الضعفاء الكبير (٢٤٢/٤)؛ رقم: ١٨٣٥.

وقال ابن عدي - عن روايته هذه خاصة-: «ولم أر في حديثه أنكر من هذا الحديث»<sup>(١)</sup>.

فالصواب أنه موقوف من فعل سلمان رضي الله عنه.

وأما ما رواه الطحاوي<sup>(٢)</sup>، عن ابن مرزوق، عن محمد بن عبد الله الأنصاري، عن إسماعيل بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه مثله. فإسناده منكر، تفرد به إسماعيل بن مسلم، وهو: البصري ثم المكي، قال ابن معين: «ليس بشيء». وقال: «لم يزل مختلطاً، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب». وقال النسائي والدارقطني: «متروك». وقال ابن حجر: «ضعيف الحديث»<sup>(٣)</sup>.

- وروي بلفظ: «لا يعدي صحيحٌ سقيماً».

رواه أبو يعلى<sup>(٤)</sup>، والطبري<sup>(٥)</sup>، والطحاوي<sup>(٦)</sup>، من طريق: الوليد بن عقبة الشيباني، عن حمزة الزيات؛ وروى أبو يعلى<sup>(٧)</sup>، عن عبد الأعلى بن حماد النرسي، عن حماد بن شعيب؛

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/٦٨٤)؛ رقم: ١٨٩٧.

(٢) شرح مشكل الآثار (٤/٣٠٩)؛ رقم: ٧٠٧٣.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٦١-٦٢)؛ رقم: ١٢٠. سنن النسائي (٥/١٤٩)؛ رقم: ٢٧٢٨، وسؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ١٤)؛ رقم: ٦. وتقريب التهذيب (ص: ١٤٩)؛ رقم: ٤٨٤.

(٤) مسند أبي يعلى الموصلي (١/٣٤٠)؛ رقم: ٤٣١.

(٥) تهذيب الآثار (٣/٣)؛ رقم: ١.

(٦) شرح معاني الآثار (٤/٣٠٧)؛ رقم: ٧٠٥١.

(٧) مسند أبي يعلى الموصلي (١/٣٣٨-٣٣٩)؛ رقم: ٤٣٠. وتهذيب الآثار (٣/٤)؛ رقم: ٢.

وروى الطبري<sup>(١)</sup>، عن ابن حميد، عن هارون بن المغيرة؛

وروى الطبري<sup>(٢)</sup>، عن ابن حميد، عن عبد الله بن الجهم، عن عمرو بن

أبي قيس؛

كلاهما (هارون وعمرو) عن سفيان الثوري؛

كلهم: (حمزة، وحماد بن شعيب، وسفيان) عن حبيب بن أبي ثابت، عن

ثعلبة بن يزيد الحماني، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«لا يُعدي سقيمٌ صحيحًا».

وهذا الحديث منكر، تفرد به ثعلبة بن يزيد الحماني، وهو شيعيٌّ غالٍ،

كان من شرطة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو قليل الحديث، وقال البخاري:

«فيه نظر، لا يُتابع في حديثه». وقال ابن حبان: «كان غالبًا في التشيع، لا يُحتج

بأخباره التي يتفرد بها عن علي»<sup>(٣)</sup>.

- وأما حديث الأمر بالأكل مع صاحب البلاء، فقد روي عن يحيى القطان

واختلف عليه فيه من ثلاثة أوجه:

الأول: ما رواه الطحاوي<sup>(٤)</sup>، عن علي بن زيد، عن موسى بن داود، عن

يعقوب بن إبراهيم، عن يحيى بن سعيد، عن أبي مسلم الخولاني، عن أبي ذر

(١) تهذيب الآثار (٣/٣)؛ رقم: ١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٢٣٧)، والتاريخ الكبير للبخاري (٢/١٧٤)؛ رقم: ٢١٠٣،

والضعفاء الكبير للعليني (١/١٧٨)؛ رقم: ٢٢٤. والكامل في ضعفاء الرجال (٣/٢٢)؛

رقم: ٣٢٥. والمجروحين، لابن حبان (١/٢٠٧)؛ رقم: ١٦٩، والضعفاء والمتركون،

لابن الجوزي (١/١٦١)؛ رقم: ٦١٩. وتقريب التهذيب (ص: ١٧٣)؛ رقم: ٨٤٧.

(٤) شرح معاني الآثار (٤/٣١٠)؛ رقم: ٧٠٧٥.

الغفاري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «كن مع صاحب البلاء، تواضعاً لربك، وإيماناً».

والثاني: ما رواه ابن شاهين<sup>(١)</sup>، عن أحمد بن إسحاق بن بهلول، عن أبيه، إسحاق بن بهلول، عن موسى بن داود، عن يعقوب بن إبراهيم، عن يحيى بن سعيد، عن رجل، عن أبي مسلم الخولاني، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، وفيه: «كُلُّ مع صاحب البلاء...».

والثالث: ورواه الحاكم<sup>(٢)</sup>، -وعنه البيهقي<sup>(٣)</sup>- عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن العباس بن محمد الدوري؛ ورواه الحاكم<sup>(٤)</sup>، أبي جعفر، محمد بن علي الشيباني، عن أحمد بن حازم الغفاري؛

كلاهما (الدوري، والغفاري) عن موسى بن داود الضبي، عن يعقوب بن إبراهيم، عن يحيى بن سعيد، عن أبي مسلم الخولاني، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وليس فيه هذه الجملة.

فالوجه الأول من غير ذكر الرجل بين يحيى وأبي مسلم، ومن غير ذكر عبيد، بين أبي مسلم، وأبي ذر، والوجه الثاني: بذكر الرجل المبهم، دون ذكر عبيد بن عمير، والثالث: بذكر عبيد بن عمير، دون ذكر الرجل المبهم.

(١) الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (ص: ١٣٦)؛ رقم: ٤٧٠. وناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين (ص: ٤٠٩)؛ رقم: ٥٤٢.  
(٢) المستدرک على الصحيحين (١/٥٣٣)؛ رقم: ١٣٩٥.  
(٣) شعب الإيمان (١١/٤٧٠)؛ رقم: ٨٨٥١.  
(٤) المستدرک على الصحيحين (٤/٣٦٦)؛ رقم: ٧٩٤١.

والاضطراب فيه إما من: يعقوب بن إبراهيم، ولم أجد له ترجمة، وقال البيهقي: «يعقوب بن إبراهيم هذا، أظنه المدني المجهول»<sup>(١)</sup>.

وإما من موسى بن داود الضبي، فقال أبو حاتم الرازي: «في حديثه اضطراب». وقال ابن حجر: «صدوق فقيه زاهد، له أوهام»<sup>(٢)</sup>.

فإسناده ضعيف جداً، وقال البيهقي: «وهذا متن منكر»<sup>(٣)</sup>.

فلا يثبت شيءٌ عن النبي ﷺ في هذا المعنى، ويبقى الأصل بما ثبت من النصوص الصريحة، في إثبات العدوى باعتبارها سبباً يقدره الله كالعلاج، إن شاء الله وقع، وإن لم يشأ لم يقع، بخلاف معتقد أهل الجاهلية الذين يثبتون العدوى باعتبارها سبباً نافذاً واقعاً لا محالة.

وثبت التوجيه الشرعي بالابتعاد عن المصاب بأمراض معدية، توكلاً على الله ﷻ وبعداً عن أسباب التهلكة.

والواقع المشاهد يدل على هذا المعنى، فقد يُخالط المريض بمرضٍ معدٍ أصحاء، فلا يُصابوا بشيء، وقد يُصاب بعضهم، ويسلم بعضهم الآخر، وقد يصابون جميعاً، وقد يُصاب السليم بذات المرض دون مخالطة لمريض، وكل ذلك بقدر الله سبحانه وتعالى، وهو ما دلت عليه الأحاديث وشهد له الواقع، والعلم التجريبي.

(١) شعب الإيمان (١١ / ٤٧٠)؛ رقم: ٨٨٥١.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ١٤١)؛ رقم: ٦٣٦، وتقريب التهذيب (ص: ٥٨٠)؛ رقم: ٦٩٥٩.

(٣) شعب الإيمان (١١ / ٤٧٠)؛ رقم: ٨٨٥١.



فبطلت دعوى المعارضة، لاستنادها على أمرين خاطئين، الأول: الفهم  
الخاطيء للحديث الصحيح، والثاني: الاستدلال بالأحاديث الضعيفة.



### الفرع الرابع: إثبات الأمراض المعنوية:

ثبت في النصوص الشرعية أن الأمراض والعلاجات تكون حسية ومعنوية، فالحسية هي التي تُدرك حسًا، ويُدرك سببها، والمعنوية: هي التي لها أثر، وأعراض، ولكنها لا تُرى على المريض. فهناك أمراض وعلاجات معنوية، قد تُعقل، وقد لا تُعقل ولا يُرى لها سبب أو أثر.

وعدم إدراك الحس لتلك الأمراض لا يعني عدم وجودها على الحقيقة، وكذلك أثر العلاج في زوال الأمراض.

وإثبات وجودها، مع تعذر إدراكها، إنما يكون لضعف الحواس، وما في حكمها من الآلات الحديثة عن إدراك كل شيء، بل قد يكون منها ما يُخفيه الله ﷻ لحكمة، وهذا يستحيل إدراكه بالحس مطلقًا، مع إدراك آثاره على الإنسان.

ورغم أن هذا مشاهدٌ ومحسوسٌ، إذ لا يختلف أحد من الأطباء أن الإنسان قد يمرض، ويعجز الطب كله عن إدراك سبب مرضه وماهيته، وقد يُشفى مريض من غير استعمال العلاج، أو من مرض مصنف على أنه لا علاج له، ويتوقف الطب في إدراك ذلك، ويسندون السبب إلى المجهول، إلا أن التفسير الشرعي لمثل هذه الحالات هو الذي ادّعى تعارضه مع العلم، رغم أن العلم لم يثبت ولم ينف، لعدم بلوغه العلم بسبب هذه الأمراض، ولكن تفسيرها بما فسره به الشرع وتوقف فيه العلم قد ادّعى فيه المعارضة.

وليست الدعوى حديثة، بل هي دعوى الطبائعيين من قبل، فإنهم كانوا يُنكرون كل ما لم تدركه الحواس، وأن ما لا تدركه الحواس فلا حقيقة له<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/٢٠٠).

فدعوى المعارضة ليست في وجود أمراض، وعلاجات، لا تدرك بالحس، فهذا لا يختلف عليه الأطباء، ولكن وصف الشرع بأن من الأمراض ما يكون سببه المسّ الشيطاني، أو السحر، وأن العلاج قد يكون بأمر معنوي كقراءة القرآن الكريم، هو الذي ادّعى فيه المعارضة.

ومن ذلك:

### ■ التداوي بالصدقة :

إن فضل الصدقة من الأمور المعلومة من الدين الإسلامي بالضرورة، والآيات والأحاديث الواردة في فضلها كثيرة جداً، إلا أن بعض الأحاديث النبوية ورد فيها الأمر بالتداوي بالصدقة، ولما لم يكن هناك علاقة حسية مباشرة بين علة المريض وبين صدقته، أو صدقة غيره عنه، فقد ادّعى أن ذلك يُخالف قوانين الطب الحديث، القائم على العلم والتجربة المباشرة!

وأما ما ورد عن النبي ﷺ في ذلك:

فرواه أبو داود -في المراسيل<sup>(١)</sup>، ومن طريقه ابن الجوزي<sup>(٢)</sup> -: عن محمد بن سليمان الأنباري، عن كثير بن هشام، عن عمر بن سليم الباهلي، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: «حصّنوا أموالكم بالزكاة، وداؤوا مرضاكم بالصدقة، واستقبلوا أمواج البلاء بالدعاء والتضرع».

والحديث مُرسل، وفيه عمر بن سليم الباهلي، قال أبو حاتم: «شيخ»، وقال

(١) المراسيل لأبي داود (ص: ١٢٧-١٢٨)؛ رقم: ١٠٥.

(٢) العلل المتناهية (٢/٣-٤)؛ رقم: ٨١٥.

أبو زرعة الرازي: «صدوق»، إلا أن العقيلي قال فيه: «عمر بن سليم القرشي، عن يوسف بن إبراهيم، جميعاً غير مشهورين بالنقل، ويحدثان بمناكير»<sup>(١)</sup>.

فإسناده منكر عن الحسن البصري، وهو مرسل.

وقد روي مسنداً من طرق واهية:

فرواه البيهقي<sup>(٢)</sup>، عن أبي علي الروذباري، عن إسماعيل بن محمد الصفار، عن الحسن بن الفضل بن السمح، عن غياث بن كلوب الكوفي، عن مطرف بن سمرة بن جندب، عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «حَصَّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ، وَدَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ، وَرُدُّوا نَائِبَةَ الْبَلَاءِ بِالْدُّعَاءِ».

قال البيهقي -بعده-: «غياث هذا مجهول». وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون» وقال: «غياث بن كُلوب له نسخة عن مطرف بن سمرة بن جندب، لا يُعرف إلا به»<sup>(٣)</sup>.

فالحديث بهذا الإسناد منكر.

ورواه البيهقي<sup>(٤)</sup>، عن أبي نصر بن قتادة، عن أبي عمرو بن مطر، عن محمد بن يحيى بن الحسين العمي البصري، عن طالوت بن عباد، عن فضال بن جبير، عن أبي أمامة الباهلي ؓ قال: قال رسول الله ﷺ «حَصَّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ، وَدَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ، وَاسْتَقْبَلُوا أَمْوَالَ الْبَلَاءِ بِالْدُّعَاءِ».

وهذا الحديث منكرٌ كسابقه، تفرد به فضال بن جبير، وهو منكر الحديث،

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١١٣/٦)؛ رقم: ٦٠٠.

(٢) شعب الإيمان (١٨٥/٥)؛ رقم: ٣٢٨٠.

(٣) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (١٢٧/٣)؛ رقم: ٤٢٦.

(٤) شعب الإيمان للبيهقي (١٨٤/٥)؛ رقم: ٣٢٧٩.

قال ابن عدي: «ولفضل بن جُبَيْر عن أبي أَمَامَة قَدْر عشرة أَحَادِيث، كلها غير محفوظة»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حبان: «كان يزعم أنه سمع أبا أَمَامَة، روى عنه البصريون، يروي عن أبي أَمَامَة ما ليس من حديثه، لا يحل الاحتجاج به بحال». وقال عن نسخة طالوت، عن فضل بن جبير، عن أبي أَمَامَة: «نسخة كتبناها عنه، لا أصل لها»<sup>(٢)</sup>. وقال البيهقي - بعد رواية الحديث -: «فضل بن جبير صاحب مناكير».

ورواه البيهقي<sup>(٣)</sup>، عن أبي عبد الله الحافظ، عن أحمد بن سلمان الفقيه، عن محمد بن يونس بن موسى، عن بدل بن المحبر اليربوعي، عن هلال بن مالك، عن يونس بن عبيد، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «تصدقوا وادؤوا مرضاكم بالصدقة، فإن الصدقة تدفع عن الأعراض والأمراض، وهي زيادة في أعمالكم وحسناتكم».

وهذا الحديث موضوع، وذلك لتفرد محمد بن يونس الكديمي به، وهو متهم بالكذب ووضع الحديث، قال ابن عدي: «أَتَهُم بوضع الحديث وسرقته، وادَّعى رؤية قوم لم يرههم، وروايته عن قوم لا يُعرفون، وتَرَكَ عَامَّةُ مشايخنا الرواية عنه»<sup>(٤)</sup>.

واتهمه بالكذب والوضع جماعة من الأئمة منهم: أبو داود السجستاني، وموسى بن هارون الحمال، والقاسم المطرز<sup>(٥)</sup>.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/٥٨٦)؛ رقم: ١٥٧٣.

(٢) المجروحين لابن حبان (٢/٢٠٤)؛ رقم: ٨٦١.

(٣) شعب الإيمان للبيهقي (٥/١٨٤)؛ رقم: ٣٢٧٨.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/٤٢٨)؛ رقم: ١٧٨٦.

(٥) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٩/٤٢٨)؛ رقم: ١٧٨٦، وتاريخ بغداد (٤/٦٨٨)؛ =

قال ابن حبان: «وكان يضع على الثقات الحديث وضعًا، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث»<sup>(١)</sup>. وقال الدارقطني: «متروك... كان يتهم بوضع الحديث، وما أحسن فيه القول إلا من لم يختبر حاله»<sup>(٢)</sup>. وقال البيهقي - بعد روايته -: «منكر».

ورواه: الطبراني<sup>(٣)</sup>، من طريق: علي بن أبي طالب البزاز؛  
ورواه الخطيب البغدادي<sup>(٤)</sup>، - ومن طريقه ابن الجوزي<sup>(٥)</sup>، -، والبيهقي<sup>(٦)</sup>،  
وأبو القاسم الأصبهاني<sup>(٧)</sup>، من طريق: إسحاق بن كعب الأنطاكي؛  
ورواه ابن عدي<sup>(٨)</sup>، وأبو نُعيم<sup>(٩)</sup>، - ومن طريقه ابن الجوزي<sup>(١٠)</sup>، -،  
والقضاعى<sup>(١١)</sup>، من طريق: محمد بن عبيد المحاربي؛

ثلاثتهم (البزاز، والأنطاكي، والمحاربي) عن: موسى بن عمير، عن  
الحكم بن عتيبة، عن إبراهيم، عن الأسود بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

= رقم: ١٨٤٢، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/١٠٩)؛ رقم: ٣٢٥٧.

(١) المجروحين لابن حبان (٢/٣١٣)؛ رقم: ١٠٢٣.

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٣٧)؛ رقم: ١٧٣.

(٣) المعجم الكبير للطبراني (١٠/١٢٨)؛ رقم: ١٠١٩٦، والمعجم الأوسط، (٢/٢٧٤)؛

رقم: ١٩٦٣، والدعاء، له (ص: ٣٥)؛ رقم: ٤٨.

(٤) تاريخ بغداد (٧/٣٤٦-٣٤٧).

(٥) العلل المتناهية (٢/٤-٣)؛ رقم: ٨١٥.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي (٣/٥٣٦)؛ رقم: ٦٥٩٣.

(٧) الترغيب والترهيب لأبي القاسم الأصبهاني (١/٣٣٥)؛ رقم: ٥٦٥.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/٥٣١)؛ رقم: ١٨٢٥.

(٩) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٢/١٠٤)، و(٤/٢٣٧).

(١٠) العلل المتناهية (٢/٤-٣)؛ رقم: ٨١٥.

(١١) مسند الشهاب (١/٤٠١)؛ رقم: ٦٩١.

قال: قال رسول الله ﷺ: «حَصَّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ، وَدَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ، وَأَعِدُّوا لِلْبَلَاءِ الدَّعَاءَ».

وهذا الحديث تفرد به موسى بن عمير، وهو القرشي الجعدي، قال ابن معين: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم الرازي: «ذاهب الحديث كذاب». وقال ابن حجر: «متروك»<sup>(١)</sup>.

فالحديث موضوع.

فلم أجد حديثاً ثابتاً يدل على أثر الصدقة في علاج الأمراض البدنية.

على الرغم من عدم وجود التعارض، حتى لو صحّت النصوص في ذلك، إذ أثر الصدقة، كأثر الدعاء، وقراءة القرآن، من جهة أن الله ﷻ هو خالق كل شيء، ويبيده الأمر كله، فيُعافي المريض ويرفع عنه البلاء بقدرته وحكمته سبحانه، ورفع المرض قد يكون بإعمال الأسباب في المريض وتوفيقه لاستعمال العلاجات الصحيحة، وقد يكون برفعه ابتداءً بقدرته وعلمه سبحانه وتعالى.

ولا يزعم أحد، بل ولا يفهم أن الصدقة لها أثر محسوس لذاتها في معالجة المرض، كما يُعالجه الدواء المباشر، بل هذا الفهم مخالفٌ لعقيدة التوحيد، إذ الواجب اعتقاده في دين الإسلام أن كل الأدوية والعلاجات باختلاف أنواعها إنما هي أسبابٌ، قد تعمل وقد لا تعمل، وإنما المسبب والشافي على الحقيقة هو الله ﷻ، الذي أمرنا باتخاذ الأسباب الصحيحة، وأن من أثبت للسبب تصرفاً ذاتياً دون أمر الله ﷻ فقد أشرك بالله ﷻ<sup>(٢)</sup>.

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٥٥/٨)؛ رقم: ٦٩٦، وتاريخ بغداد (٦/١٥)؛

رقم: ٦٩٣٦. وتقريب التهذيب (ص: ٥٨٢)؛ رقم: ٦٩٩٧.

(٢) انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد (١/١٦٤-١٦٥).

■ ومن الأحاديث كذلك حديث: «قيام الليل مطردة للداء عن الجسد». لا شك أن قيام الليل مشروع، وفضله معلوم من الدين بالضرورة، دل عليه القرآن الكريم، والسنة النبوية، وإجماع المسلمين، ولكن ورد حديث فيه أن قيام الليل يطرد الداء عن الجسد.

وهذا الحديث رواه أبو إدريس الخولاني، واختلف عليه فيه؛

فرواه الترمذي<sup>(١)</sup>، والرويانى<sup>(٢)</sup>، والشاشي<sup>(٣)</sup>، وابن شاهين<sup>(٤)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٥)</sup>، والبيهقي<sup>(٦)</sup>، كلهم من طرقٍ عن: هاشم بن القاسم أبي النضر، عن بكر بن حُنين، عن محمد القرشي؛

ورواه البيهقي<sup>(٧)</sup>، عن الحاكم، عن بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي، عن

عبد الصمد بن الفضل البلخي، عن مكى بن إبراهيم، عن خالد بن أبي خالد؛

كلاهما (محمد القرشي، وخالد بن أبي خالد) عن ربيعة بن يزيد، عن

أبي إدريس الخولاني، عن بلال بن رباح رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «عليكم بقيام الليل، فإنه دأب الصالحين قبلكم، وإن قيام الليل قرابة إلى الله، ومنهارة عن الإثم، وتكفير للسيئات، ومطردة للداء عن الجسد».

(١) سنن الترمذي، كتاب: الدعوات، باب: فضل التوبة والاستغفار، وما ذكر من رحمة الله

بعباده، (٥/٥٥٢-٥٥٣)؛ رقم: ٣٥٤٩.

(٢) مسند الرويانى (٢/١٤)؛ رقم: ٧٤٥.

(٣) مسند الشاشي (٢/٣٧٢)؛ رقم: ٩٧٨.

(٤) الترغيب في فضائل الأعمال لابن شاهين (ص: ١٥٩)؛ رقم: ٥٥٧.

(٥) الطب النبوي لأبي نعيم (١/٢٣٨)؛ رقم: ١١٥.

(٦) السنن الكبرى (٢/٧٠٧)؛ رقم: ٤٣١٩.

(٧) السنن الكبرى (٢/٧٠٧)؛ رقم: ٤٣١٨، وشعب الإيمان (٤/٤٦٦-٤٦٧)؛ رقم: ٢٨٢٣.

ورواه الترمذي<sup>(١)</sup>، وابن خزيمة<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup>، والحاكم<sup>(٤)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٥)</sup>، والبيهقي<sup>(٦)</sup>، من طرق: عن: عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، قال: «عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم، وهو قرابة إلى ربكم، ومكفرة للسيئات، ومنهاة للإثم». ليس فيه موضع الشاهد.

أما الإسناد الأول عن بلال رضي الله عنه فهو: موضوع، فيه: خالد بن أبي خالد، لم أجد له ترجمة، ومحمد القرشي، قال البخاري: «هو: محمد بن سعيد الشامي وهو: ابن أبي قيس: وهو محمد بن حسان وقد ترك حديثه»<sup>(٧)</sup>. وهو: المصلوب، الكذاب، قال أحمد بن حنبل: «قتله أبو جعفر في الزندقة، حديثه حديث موضوع»<sup>(٨)</sup>.

ورواه ابن الأعرابي<sup>(٩)</sup>، من طريق آخر عن محمد بن سعيد المصلوب عن بلال مباشرة، وإسناده كذلك موضوع.

(١) سنن الترمذي، كتاب: الدعوات، باب: فضل التوبة والاستغفار، وما ذكر من رحمة الله بعباده، (٥/٥٥٢-٥٥٣)؛ رقم: ٣٥٤٩.

(٢) صحيح ابن خزيمة (٢/١٧٦)؛ رقم: ١١٣٥.

(٣) المعجم الكبير (٨/٩٢)؛ رقم: ٧٤٦٦، والمعجم الأوسط (٣/٣١١)؛ رقم: ٣٢٥٣.

(٤) المستدرک على الصحيحين (١/٤٥١)؛ رقم: ١١٥٦.

(٥) الطب النبوي لأبي نعيم (١/٢٣٩)؛ رقم: ١١٦.

(٦) السنن الكبرى (٢/٧٠٧)؛ رقم: ٤٣١٧.

(٧) نقله الترمذي في السنن، بعد روايته الحديث في الموضوع السابق.

(٨) العلل برواية عبد الله بن أحمد، (٢/٣٨٠)؛ رقم: ٢٦٩٧. وانظر: الضعفاء للعقيلي

(٤/٧٠)؛ رقم: ١٦٢٥، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/٦٥)؛ رقم: ٣٠١٤.

(٩) معجم ابن الأعرابي (٢/٥٢٥)؛ رقم: ١٠٢٢.

وقال الترمذي -بعد روايته-: «هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث بلال إلا من هذا الوجه، ولا يصح من قبل إسناده».

وأما الإسناد الآخر من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، فمداره على عبد الله بن صالح، وهو مختلفٌ فيه اختلافاً كبيراً، فوثقه جماعة، وضعفه غيرهم، قال ابن حجر: «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة»<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن معين أنه ثبت كتاب، إلا أن ابن حبان قال: «منكر الحديث جدًّا، يروي عن الأثبات ما لا يُشبهه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة، وكان في نفسه صدوقاً... وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جارٍ له، رجل سوء، سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، وي طرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه. فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره»<sup>(٢)</sup>.

وقال الترمذي -بعده-: «وهذا أصح من حديث أبي إدريس عن بلال». وقال الحاكم -بعده-: «حديث صحيح، على شرط البخاري، ولم يُخرِّجْ». إلا أن البخاري لم يخرج لعبد الله بن صالح، ولا معاوية بن صالح شيئاً، ولو صح إسناده فليس فيه موضع الشاهد.

(١) تقريب التهذيب: (ص: ٣٤٢)؛ رقم: ٣٣٨٨.

(٢) المجروحين (٢/٤٠)؛ رقم: ٥٧٣.

ورواه الطبراني<sup>(١)</sup>، وابن عدي<sup>(٢)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٣)</sup>، والبيهقي<sup>(٤)</sup>، من طرق عن: عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون، عن الأعمش، عن أبي العلاء العنزي، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بقيام الليل، فإنه دأب الصالحين قبلكم، ومقربة لكم إلى الله ﷻ، ومكفرة للسيئات، ومنهارة عن الإثم، ومطرده للداء عن الجسد».

وإسناده منكر، تفرد به أبو العلاء العنزي، ولم أجد له ترجمة، قال الذهبي: «لا أعرفه»<sup>(٥)</sup>.

فلم أجد في هذا المعنى حديثاً صحيحاً.

■ ومن ذلك: تلبس الجن بالإنس، وما يتبعه من الإصابة بالعين، أو السحر: وذلك كله ثابت في القرآن الكريم، وفي السنة النبوية، قال الله سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾. [البقرة: ٢٧٥]. وقال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سِحْرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾<sup>(٦)</sup>. [طه: ٦٩]. وقال ﷻ: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ﴾ [القلم: ٥١]<sup>(٦)</sup>.

(١) المعجم الكبير للطبراني (٦/٢٥٨)؛ رقم: ٦١٥٤.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/١٤٨)؛ رقم: ١١١٣.

(٣) الطب النبوي لأبي نعيم (١/٢٣٩)؛ رقم: ١١٧.

(٤) شعب الإيمان (٤/٤٦٨)؛ رقم: ٢٨٢٤.

(٥) ميزان الاعتدال (٢/٥٦٨)؛ رقم: ٤٨٨٢، ذكره في ترجمة: عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون.

(٦) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٢٣/٢٠٣)، ومعالم التنزيل في =

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اجتنبوا السبع الموبقات». قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «العين حق». متفق عليه<sup>(٢)</sup>.  
وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال صلى الله عليه وسلم: «العين حق، ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين، وإذا استغسلتم فاغسلوا» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.  
وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يُعوذ الحسن والحسين، ويقول: «إن أباكما كان يعوذ بها إسماعيل وإسحاق: أعوذ بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامة» رواه البخاري<sup>(٤)</sup>.

وقد ورد صراحة ما يدل على تلبس الشيطان بالإنسان، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم» متفق عليه<sup>(٥)</sup>.

= تفسير القرآن للبغوي (٢٠٢/٨) وأسباب النزول للواحي (ص: ٤٤٣).

- (١) صحيح البخاري، كتاب: الحدود، باب: رمي المحصنات، (٨/١٧٥)؛ رقم: ٦٨٥٧.
- وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها، (١/٩٢)؛ رقم: ٨٩.
- (٢) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: العين حق، (٧/١٣٢)؛ رقم: ٥٧٤٠، وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: الطب والمرض والرقى، (٤/١٧١٩)؛ رقم: ٢١٨٧.
- (٣) صحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: الطب والمرض والرقى، (٤/١٧١٩)؛ رقم: ٢١٨٨.
- (٤) صحيح البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، (٤/١٤٧)؛ رقم: ٣٣٧١.
- (٥) صحيح البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده (٤/١٢٤)؛ رقم: ٣٢٨١.
- وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: بيان أنه يُستحب لمن رُئي خاليًا وكانت زوجته أو محرماً له، أن يقول: هذه فلانة. ليدفع ظن السوء به. (٤/١٧١٢)؛ رقم: ٢١٧٥.

وعن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه قال: لما استعملني رسول الله صلى الله عليه وسلم على الطائف، جعل يعرض لي شيء في صلاتي، حتى ما أدري ما أصلي، فلما رأيت ذلك، رحلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «ابن أبي العاص؟» قلت: نعم يا رسول الله. قال: «ما جاء بك؟» قلت: يا رسول الله، عرض لي شيء في صلاتي، حتى ما أدري ما أصلي. قال صلى الله عليه وسلم: «ذاك الشيطان، أدنه». فدنوت منه، فجلست على صدور قدمي، قال: فضرب صدري بيده، وتفل في فمي، وقال: «اخرج عدو الله». ففعل ذلك ثلاث مرات، ثم قال: «الحق بعملك». فقال عثمان: فلعمري ما أحسبه خالطني بعد. رواه ابن ماجه، وإسناده صحيح<sup>(١)</sup>.

وعند مسلم<sup>(٢)</sup>، عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال:

(١) رواه ابن ماجه، عن محمد بن بشار، عن محمد بن عبد الله الأنصاري، عن عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن، عن أبيه، عن عثمان بن أبي العاص، به. وإسناده صحيح، وعيينة بن عبد الرحمن وثقه: ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وقال أحمد: «ليس به بأس، صالح الحديث». وقال أبو حاتم: «صدوق». وقال في موضع آخر: «ثقة». وقال ابن حجر: «صدوق». فالصحيح أنه ثقة، لقول الأكثر. سنن ابن ماجه، كتاب: الطب، باب: الفزع، والأرق، وما يتعوذ منه، (٤/٥٦٨-٥٦٩)؛ رقم: ٣٥٤٨. ورواه الروياني بمثل إسناده، ورواه ابن أبي عاصم، من طريق: عيينة به. انظر: مسند الروياني (٢/٤٨٨-٤٨٩)؛ رقم: ١٥١٥. والآحاد والمثاني، (٣/١٩٢-١٩٣)؛ رقم: ١٥٣١، ١٥٣٢. انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (٧/٢٧٢)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين برواية ابن طهمان (ص: ٤٨)؛ رقم: ٦٨. وتاريخ ابن معين برواية الدوري (٤/١٥٨)؛ رقم: ٣٦٨٨، والعلل لأحمد بن حنبل، برواية عبد الله (٣/٢٨٦)؛ رقم: ٥٢٧٢. والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧/٣١)؛ رقم: ١٦٨. وتهذيب الكمال (٢٣/٧٩)؛ رقم: ٤٦٧٥. وتقريب التهذيب (ص: ٤٧١)؛ رقم: ٥٣٤٣.

(٢) صحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: التعوذ من شيطان الوسوسة في الصلاة (٤/١٧٢٨-١٧٢٩)؛ رقم: ٢٢٠٣.

يا رسول الله إن الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي وقراءتي يُلَبِّسها عَلَيَّ، فقال رسول الله ﷺ: «ذاك شيطان يقال له: خِنْزَب، فإذا أَحسسته فتعوذ بالله منه، واتفل على يسارك ثلاثاً».

وعن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، قال: مرَّ عامر بن ربيعة بسهل بن حنيف وهو يغتسل، فقال: لم أر كالיום، ولا جِلْد مُحَبَّأَةً! فما لبث أن لُبَّطَ به، فأُتِيَ به النبي ﷺ، فقيل له: أدرك سهلاً صريعاً. قال: «من تَتَّهَمون به؟» قالوا: عامر بن ربيعة. قال: «علام يقتل أحدكم أخاه؟ إذا رأى أحدكم من أخيه ما يعجبه، فليدع له بالبركة» ثم دعا بماء فأمر عامراً أن يتوضأ، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين وركبتيه وداخله إزاره، وأمره أن يصب عليه. رواه ابن ماجه، والنسائي - في الكبرى - وغيرهما، وإسناده صحيح<sup>(١)</sup>.

والأحاديث كثيرة في هذا المعنى.

والسَّحَر في اللغة من الخَدَع، وإخراج الباطل في صورة حق، وسبب الخداع فيه: خفاؤه ودقته، ولطف مأخذه<sup>(٢)</sup>.

فالسحر هو: «استخدام الشياطين والاستعانة بها، لحصول أمر بواسطة التقرب لذلك الشيطان بشيء من أنواع العبادة ... فهي رُقى وعزائم وعُقَد

(١) رواه معمر؛ ومالك؛ وابن ماجه، والنسائي، من طريق: سفيان؛ ورواه أحمد، من طريق: أبي أويس؛ كلهم (معمر، ومالك، وسفيان، وأبو أويس) عن الزهري؛ ورواه مالك، من طريق: محمد بن أبي أمامة؛ كلاهما (الزهري، ومحمد بن أبي أمامة) عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، به. وإسناده صحيح. انظر: جامع معمر (ملحق بمنصف عبد الرزاق) (١٤/١١)؛ رقم: ١٩٧٦٦. وموطأ مالك (١٣٧٢/٥)؛ رقم: ٣٤٥٩-٣٤٦٠. ومسند أحمد، (٣٥٥-٣٥٦)؛ رقم: ١٥٩٨٠، وسنن ابن ماجه، كتاب: الطب، باب: العين، (٥٤٢/٤)؛ رقم: ٣٥٠٨. والسنن الكبرى للنسائي (١٠١/٧)؛ رقم: ٧٥٧١-٧٥٧٢.

(٢) انظر: مقاييس اللغة (١٣٨/٣). والصحاح للجوهري (٦٧٨/٢)؛ مادة: «سحر».

يُنْفَثُ فِيهَا فَتَكُونُ سِحْرًا يَضُرُّ حَقِيقَةً، وَيُمْرُضُ حَقِيقَةً، وَيَقْتُلُ حَقِيقَةً، وَلَا يُمْكِنُ لِلْسَّاحِرِ أَنْ يَصِلَ إِلَى إِنْفَازِ سِحْرِهِ حَتَّى يَكُونَ مُتَقَرِّبًا إِلَى الشَّيَاطِينِ»<sup>(١)</sup>.

والسحر له أنواع كثيرة باعتبار مرجعه واستمداده، فمنها ما يكون مستمداً مع الاعتقاد بالكواكب والنجوم، ومنها ما يكون بعبادة الشيطان، والاستعانة به، وألحق به ما يُستعمل من الأعشاب والأدوية بقصد الضرر، وما كان من الحيل والخدع، فهي وإن لم تكن استمداداتها شيطانية، إلا أنه تشترك مع السحر في الخفاء والضرر، وغيرها من الأنواع<sup>(٢)</sup>.

واستعمال السحر بمعناه الحقيقي، أو اعتقاد جوازه كُفْرٌ بلا خلاف، كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾. إذ لا يمكن للساحر أن يقوم بسحره ما لم يكفر بالله ﷻ، بخلاف ما كان من باب الحيل وخفة اليد، أو باستخدام الأدوية والأعشاب الضارة، فإنه محرّم لضرره<sup>(٣)</sup>.

قال سليمان بن عبد الله: «وأما سحر الأدوية والتدخين ونحوه فليس بسحر، وإن سُمِّيَ سِحْرًا فعلى سبيل المجاز، كتسمية القول البليغ والنميمة سِحْرًا، ولكنه يكون حراماً لمضرته، يُعَزَّرُ مِنْ يَفْعَلُهُ تَعْزِيرًا بَلِيغًا»<sup>(٤)</sup>.

والسحر منه ما هو تخيل ومنه ما هو حقيقة، فقد يؤثر بها على المسحور،

(١) التمهيد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٢٩٧).

(٢) انظر: الشرك ومظاهره، لمبارك الميلي (ص: ٢٢٩-٢٣١).

(٣) وما يُذكر في الخلاف في بعض كلام الفقهاء، فإن المراد به السحر بعمومه، فيدخل فيه خفة اليد، والخدع والعلاج بالأدوية ونحوها، وأما ما كان فيه استعانة بالشياطين، فلا خلاف فيه. انظر: اعتقاد أئمة الحديث، للإسماعيلي (ص: ٧٨). وتيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٣٢٦). والشرك ومظاهره (ص: ٢٣٥).

(٤) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٣٢٧).

فيمرض، وقد يموت، وقد أجمع أهل السنة على هذا، ولم يخالف في ذلك إلا المعتزلة.

قال ابن أبي العز الحنفي: «والأكثر يقولون: إنه قد يؤثر في موت المسحور، ومرضه، من غير وصول شيء ظاهر إليه، وزعم بعضهم أنه مجرد تخيل»<sup>(١)</sup>.

وأما العين فهي: «نظر باستحسان، مشوبٌ بحسدٍ، من خبيث الطبع، يحصل للمنظور منه ضرر»<sup>(٢)</sup>.

وتأثيرها كذلك حقيقي، والإصابة بالعين مُشاهدة معلومة عند عامة الأمم، وهذا ما ألجأ بعض الطبائعين قديماً إلى أن أرجعوا إصابة العين إلى الحس، فقالوا: إن انتقال الضرر عن طريق العين إنما هو لوجود مادة سُمّية تخرج من عين الحاسد، فتختلط بجسد المعيون، فتصيبه به، ليسلم لهم قولهم بإنكار كل ما لا علاقة له بالحس.

قال المازري: «وقد زعم بعض الطبائعين المثبتين لما أثبتناه من هذا أن العائن تنبعث من عينه قوّة سُمّية تتصل بالمعيون فيهلك، أو يفسد، قالوا: لا يُستنكر هذا، كما لا يُستنكر انبعاث قوّة سُمّية من الأفعى، والعقرب، تتصل باللديغ فيهلك، وإن كان ذلك غير محسوس لنا فكذلك العين، وهذا عندنا غير مسلم... مذهب أهل السنة أن المعيون إنما يفسد أو يهلك عند

(١) شرح الطحاوية (٢/٧٦٤). وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٧/١٢٨٣). والمغني لابن قدامة (٩/٢٨). والكافي في فقه الإمام أحمد، لابن قدامة (٤/٦٤).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٠/٢٠٠).

نظر العائن بعادة أجرها الله سبحانه، أن يخلق الضرر عند مقابلة شخص لشخص آخر»<sup>(١)</sup>.

والوارد في النصوص إمكان إصابة العائن للمعيون، وتضرره، بل وهلاكه بسبب ذلك، ولم يرد في النصوص ما يدل صراحة على طريقة انتقال ضرر العين، هل هي مادة محسوسة تنتقل بينهما لا يراها الناس؟ أم هي عادة قدرها الله ﷻ غير معقولة المعنى؟

وكُلُّ ما ورد عن العلماء في ذلك إنما هو اجتهاد في استنباط النصوص وفهمها، أو تجربة لمن خالط، أو اشتغل في علاج الإصابات بالعين، فيستنتج مما يراه ويزواله، ما يظنه صحيحًا.

وكذلك علاجه بالغسل من أثر العائن في قوله ﷺ: «وإذا استغسلتم فاغسلوا». فهو أمرٌ تعبديٌّ غير معقول المعنى، قال المازري: «وهذا المعنى مما لا يمكن تعليقه ومعرفة وجهه، وليس في قوة العقل الاطلاع على أسرار المعلومات كلّها، فلا يدفع هذا ألا يُعقل معناه»<sup>(٢)</sup>.

فالقاعدة الأساسية في الجواب عن دعوى تعارض إثبات الأمراض المعنوية، مع العلم التجريبي، أن إثبات الشرع لوجود السحر، والعين، وأثره، إنما هو خبر عن الوحي من الله ﷻ، فيجب الاعتقاد بصدقه قطعًا، وأنه ثابت كما أخبر الله ﷻ، وكما أخبر به النبي ﷺ.

وأما عدم إدراك السحر والعين في العلم التجريبي، فقد تقرّر -فيما سبق-<sup>(٣)</sup>، أن العلم التجريبي لم يُحط بكلِّ شيء علمًا، باعتراف كافة علماءه،

(١) المعلم بفوائد مسلم (٣/١٥٦).

(٢) المعلم بفوائد مسلم (٣/١٥٧).

(٣) انظر: (١/١٢٣).

بل لا زال العلم في طور التقدُّم والتطور، وإلا لأُغلقت المعامل البحثية، والمختبرات العلمية! ولا يقول بهذا عاقل، وكل يوم يأتينا العلم بجديد، وكل جديد كان بالأمس عدماً لا يعرفه العلم، فالاستدلال بعدم معرفة العلم بالشيء، هو استدلال بعدم العلم، والاستدلال بعدم العلم على العلم بالعدم مغالطة عقلية، لا يصحُّ الاتكاء عليها، والاحتجاج بها.

ولا يعني هذا تبرير الأخطاء الواقعة في التعامل مع السحر والعين، من قِبَل بعض المنتسبين للعلاج من هذه الآفات بالرقية الشرعية، فإن الحق في النصوص الشرعية مرجعه إلى الكتاب والسنة، وأما خطأ الاستعمال والتطبيق، فلا يلزم منه خطأ الأصل، كما لا يخفى في جميع التخصصات، فالأخطاء الطبية لا تكاد تُحصى بشكلٍ يومي، ولا يقبل من عاقل أن يدعو إلى نبذ الطب، أو إنكار وجوده، أو التقليل من شأنه، بسبب أخطاء بعض الممارسين الطبيين. ولعل إدراك هذه النقطة ضروريٌّ لمن يدَّعي وجود التعارض، لأن أخطاء المنتسبين للعلاج بالرقية الشرعية من أكثر الأسباب التي دفعت بعض الناس إلى ادعاء التعارض.



## المطلب الثاني

### الأحاديث الواردة في توصيف الأمراض وأسبابها:

وردت بعض الأحاديث التي فيها توصيف لبعض الأمراض وأسبابها، وقد ادّعي معارضة بعض هذه الأوصاف لما اكتُشف في العلم الحديث:

**الفرع الأول: حديث: «الطاعون وَخَزٌ (١) أعداءكم من الجن»:**

من الأحاديث التي ادّعي تعارضها مع العلم التجريبي، ما ورد في سبب الطاعون، وأنه وَخَزٌ من وَخَزِ الجن، ووجه الدعوى: أن سبب الطاعون قد بات معروفاً في العلم التجريبي الحديث، وهو سبب حسيّ، بخلاف ما يدل عليه الحديث من أنه وَخَزٌ من الجن.

أما الحديث فرواه زياد بن علاقة، واختلف عليه فيه من أوجه كثيرة:

**- الوجه الأول: عن زياد بن علاقة، عن عبد الله بن الحارث:**

رواه القاضي أبو يوسف<sup>(٢)</sup>، ومحمد بن الحسن<sup>(٣)</sup>، عن أبي حنيفة، عن زياد بن علاقة، عن عبد الله بن الحارث، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «فناء أمتي بالطعن والطاعون»<sup>(٤)</sup>. فقال بعضهم: قد عرفنا الطعن، فما الطاعون؟ قال: «وخز أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة».

(١) قال ابن الأثير: «الوخز: طعن ليس بنافذ». النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/١٦٣)؛ مادة: «وخز».

(٢) الآثار لأبي يوسف (ص: ٢٠١)؛ رقم: ٩٠٧.

(٣) الآثار، لمحمد بن الحسن (٢/٢٩٢-٢٩٤)؛ رقم: ٢٦٧.

(٤) قال ابن الأثير: «الطعن: القتل بالرمح. والطاعون: المرض العام والوباء الذي يفسد له الهواء فتفسد به الأمزجة والأبدان. أراد أن الغالب على فناء الأمة بالفتن التي تسفك فيها =

وأبو حنيفة، هو إمام المذهب الحنفي، الفقيه المشهور، ضعفه جماعة من المحدثين من قبَل حفظه، كالثوري، وابن المبارك، وأحمد، ومسلم، والنسائي، وغيرهم<sup>(١)</sup>.

وعبد الله بن الحارث، لم أجد له ترجمة.

### - الوجه الثاني: عن زياد بن علاقة، عن رجل:

رواه الطيالسي<sup>(٢)</sup>؛

وأحمد<sup>(٣)</sup>، عن محمد بن جعفر؛

كلاهما (الطيالسي ومحمد بن جعفر) عن شعبة؛

ورواه أحمد<sup>(٤)</sup>، عن ابن مهدي؛

والرويانى<sup>(٥)</sup>، عن ابن بشار، عن أبي أحمد الزبيرى؛

كلاهما (ابن مهدي وأبو أحمد) عن سفيان الثوري؛

ورواه البزار<sup>(٦)</sup>، من طريق: أبي بكر الراوي؛

= الدماء، وبالوباء». النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/١٢٧)؛ مادة: «طعن».

(١) انظر: الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج (١/٢٧٦)؛ رقم: ٩٦٣. والجرح والتعديل

لابن أبي حاتم (٨/٤٥٠)؛ رقم: ٢٠٦٢. والضعفاء الكبير (٤/٢٦٨)؛ رقم: ١٨٧٦.

والكامل في ضعفاء الرجال (١٠/١١٩)؛ رقم: ١٩٦٠. والضعفاء والمتروكون

لابن الجوزي (٣/١٦٣)؛ رقم: ٣٥٣٩.

(٢) مسند الطيالسي (١/٤٣٠)؛ رقم: ٥٣٦.

(٣) مسند أحمد (٣٢/٥٢٠)؛ رقم: ١٩٧٤٣.

(٤) مسند أحمد (٣٢/٢٩٣)؛ رقم: ١٩٥٢٨.

(٥) مسند الرويانى (١/٣٦٣-٣٦٤)؛ رقم: ٥٥٣.

(٦) مسند البزار (٨/١٦-١٧)؛ رقم: ٢٩٨٧.

ورواه ابن بشران<sup>(١)</sup>، من طريق: إسرائيل؛

كلهم: (شعبة، والثوري، والبكراوي، وإسرائيل) عن زياد بن علاقة، قال: حدثني رجل من قومي، - قال شعبة: قد كنت أحفظ اسمه - قال: كنا على باب عثمان رضي الله عنه، ننتظر الإذن عليه، فسمعت أبا موسى الأشعري يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فناء أمتي بالطعن، والطاعون». فقلنا: يا رسول الله، هذا الطعن قد عرفناه فما الطاعون؟ قال: «طعن أعدائكم من الجن، في كلِّ شهادة». قال زياد بن علاقة: فلم أرض بقوله، فسألت سيد الحي، وكان معهم فقال: صدق. حدثناه أبو موسى. وهذا لفظ شعبة.

وإسناده صحيح إلى زياد بن علاقة، والزييري: ثقة، إلا أنه يُخطئ في روايته عن الثوري، ولكنه متابع، تابعه ابن مهدي، وأما أبو بحر البكراوي فضعيف، ولكنه متابع - أيضًا -، تابعه شعبة والثوري، وإسرائيل<sup>(٢)</sup>.

#### - الوجه الثالث: عن زياد بن علاقة، عن يزيد بن الحارث:

ورواه البخاري - في التاريخ الكبير<sup>(٣)</sup>، والبزار<sup>(٤)</sup>، والطبراني<sup>(٥)</sup>، من طريق: سهل بن حماد، عن سَعَاد بن سليمان؛  
ورواه الطبراني<sup>(٦)</sup>، عن الحسن القطان، عن إسماعيل العطار، عن إسماعيل بن زكريا، عن مسعر بن كدام، وسفيان؛

(١) أمالي ابن بشران (ث: ٦٤)؛ رقم: ٩٩.

(٢) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٣٧٨، ٥١٨)؛ رقم: ٣٩٤٣، ٦٠١٧.

(٣) التاريخ الكبير للبخاري، (٤/٢١١-٢١٢)؛ رقم: ٢٥٣٤.

(٤) مسند البزار (٨/١٧-١٨)؛ رقم: ٢٩٨٨-٢٩٨٩.

(٥) المعجم الأوسط (٢/١٠٥)؛ رقم: ١٣٩٦.

(٦) المعجم الأوسط (٣/٣٦٧)؛ رقم: ٣٤٢٢. والمعجم الصغير (١/٢١٩)؛ رقم: ٣٥١.

وفي المعجم الصغير: عن مسعر فقط، من غير ذكر سفيان.

ثلاثتهم: (سَعَاد، ومِسْعَر، سفِيان)، عن زياد بن علاقة، عن يزيد بن الحارث، عن أبي موسى.

أما الإسناد الأول ففيه: سَعَاد بن سليمان، وهو ضعيف، قال أبو حاتم: «كان من عتق الشيعة، ليس بقوي في الحديث». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: «صويلح، لم يُترك». وقال ابن حجر: «صدوق، يُخطئ» وقال: «يصلح أن يعتبر به، وأن يُكتب حديثه في المتابعات»<sup>(١)</sup>.  
وأما الإسناد الثاني: ففيه إسماعيل بن زكريا، وهو: «صدوق، يُخطئ قليلاً»<sup>(٢)</sup>.

فالحديث حسن لغيره، إلى زياد.

وزيد بن الحارث، هو: الثعلبي، قال ابن حجر: «وقد أثبت البخاري في «تاريخه» سماعه من عبد الله بن مسعود، وهو أقدم وفاة من أبي موسى، فلا يُستبعد سماعه من أبي موسى. وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. فالحديث حسن»<sup>(٣)</sup>.  
ولعل الرجل المبهم في الرواية السابقة هو نفسه: يزيد بن الحارث، أو هو سيد القوم الآخر الذي سأله زياد<sup>(٤)</sup>.

(١) الجرح والتعديل (٤/٣٢٤)؛ رقم: ١٤١٥. والثقات لابن حبان (٦/٤٣٥). والكاشف للذهبي (١/٤٢٧)؛ رقم: ١٨١٦. وتقريب التهذيب (ص: ٢٦٥)؛ رقم: ٢٢٢٥. وبذل الماعون في فضل الطاعون (ص: ١١٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٤٦)؛ رقم: ٤٤٥.

(٣) بذل الماعون في فضل الطاعون (ص: ١١١). وانظر: التاريخ الكبير للبخاري (٨/٣٢٦)؛ رقم: ٣١٨٦. ووقع في المطبوع: التغلبي. ولعل الصواب: الثعلبي، كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/٢٥٧)؛ رقم: ١٠٧٨، والرواة هنا عامتهم من بني ثعلبة، وهو ما ذكره ابن حجر.

(٤) انظر: بذل الماعون في فضل الطاعون (ص: ١١٢).

- الوجه الرابع: عن زياد بن علاقة، عن قطبة بن مالك، وأسامة بن شريك:

رواه يحيى بن أبي بكير واختلف عليه فيه:  
فرواه أحمد<sup>(١)</sup>،

ورواه البيهقي<sup>(٢)</sup>، من طريق العباس بن محمد الدوري؛

كلاهما (أحمد، والدوري) عن يحيى بن أبي بكير، عن أبي بكر النهشلي، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك رضي الله عنه، قال: خرجنا في اثني عشر من بني ثعلبة، فبلغنا أن أبا موسى نزل منزلاً، فأتيناها فسمعناه يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اللهم اجعل فناء أمتي بالطعن والطاعون». قلنا: هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «وخز أعدائكم من الجن، وفي كل شهداء». وتابعه جبارة بن المغلس، فرواه أبو يعلى<sup>(٣)</sup>، عن جبارة، عن النهشلي، مثله.

وقال الدارقطني<sup>(٤)</sup>: رواه وكيع، عن الثوري، عن زياد، عن أسامة بن شريك، به.

وخالفه: الفضل بن سهل، فرواه البزار<sup>(٥)</sup>، عن الفضل بن سهل، عن

(١) مسند أحمد (٣٢/٥٢١)؛ رقم: ١٩٧٤٤.

(٢) دلائل النبوة للبيهقي (٦/٣٨٤). في المطبوع، يحيى بن كثير، وهو خطأ. انظر: بذل الماعون في فضل الطاعون (ص: ١١٣).

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي (١٣/١٩٤)؛ رقم: ٧٢٢٦.

(٤) علل الدارقطني (٧/١٣٦)؛ رقم: ١٢٥٩. ولم أجده.

(٥) مسند البزار (٨/١٦-١٧)؛ رقم: ٢٩٨٦-٢٩٨٧.

يحيى بن أبي بكير، عن أبي بكر النهشلي، عن زياد بن علاقة، عن قطبة بن مالك رضي الله عنه، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

وأحمد، وأوثق وأحفظ من الفضل بن سهل، فالصواب عن زياد، عن أسامة بن شريك، ولا يبعد احتمال سماع زياد منهما جميعاً، وقطبة عمُّ زياد، وهو صحابي رضي الله عنه <sup>(١)</sup>.

وهذا الحديث صحيح.

ولا يضر ضعف جبارة بن المغلس، وهو: ضعيف جداً <sup>(٢)</sup>. فالحديث صحيح من دون روايته.

- الوجه الخامس: زياد بن علاقة، عن كردوس الثعلبي، عن أبي موسى رضي الله عنه.

ورواه البزار <sup>(٣)</sup>، والطبراني <sup>(٤)</sup>، من طريق: المعتمر بن سليمان، عن الحجاج بن أرطأة، عن زياد بن علاقة، عن كردوس بن عباس الثعلبي، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

وفيه الحجاج بن أرطأة، وهو: «صدوق، كثير الخطأ والتدليس» <sup>(٥)</sup>. وذكره ابن حجر في «المرتبة الرابعة» من المدلسين، وهم: مَنْ اتَّفَقَ عَلَى عَدَمِ الاحتجاج بشيء من حديثهم، ما لم يصرِّحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم

(١) انظر: بذل الماعون في فضل الطاعون (ص: ١١٣).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٢٠٦/١-٢٠٧)؛ رقم: ٢٥٦. والجرح والتعديل لابن أبي حاتم

(٢/٥٥٠)؛ رقم: ٢٢٨٤. والكامل في ضعفاء الرجال (٣/١٧٨، ١٨١)؛ رقم: ٣٦٨.

والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/١٦٥)؛ رقم: ٦٣٥. ونتائج الأفكار في تخريج

أحاديث الأذكار (٣/٦٢). وتقريب التهذيب (ص: ١٧٦)؛ رقم: ٨٩٠.

(٣) مسند البزار (٨/١٧-١٨)؛ رقم: ٢٩٨٨-٢٩٨٩.

(٤) المعجم الأوسط (٨/٢٣٩)؛ رقم: ٨٥١٢.

(٥) تقريب التهذيب (ص: ١٩٠)؛ رقم: ١١١٩.

عن الضعفاء والمجاهيل<sup>(١)</sup>. ولم أجده صرّح بالسماع في هذه الروايات. قال ابن حجر: «لعل حجاج بن أرطاة دخل له حديث في حديث»<sup>(٢)</sup>.  
وكردوس، مختلف في صحبته، والصواب أنه مخضرم، في عداد التابعين، قال ابن حجر: «مقبول». أي: حيث يُتابع، وإلا فلين الحديث<sup>(٣)</sup>.

- الوجه السادس: زياد بن علاقة، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن أبي موسى رضي الله عنه :

ورواه الدارقطني<sup>(٤)</sup>، عن عبد الله بن محمد الجمال، عن محمد بن سعد العوفي، عن أبيه، عن أبي مريم، عن زياد بن علاقة، عن البراء بن عازب، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.  
وهذا إسناد موضوع، فيه أبو مريم، وهو: عبد الغفار بن القاسم الأنصاري، قال ابن المديني: «كان يضع الحديث»<sup>(٥)</sup>.

- الوجه السابع: زياد بن علاقة، عن اثني عشر رجلاً من بني ثعلبة، عن أبي موسى رضي الله عنه :

قال الدارقطني<sup>(٦)</sup>: ورواه أبو شيبة إبراهيم بن عثمان، عن زياد بن علاقة، عن اثني عشر رجلاً من بني ثعلبة، عن أبي موسى.

(١) انظر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٤٩)؛ رقم: ١١٨.

(٢) بذل الماعون في فضل الطاعون (ص: ١١٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٩١)؛ رقم: ٥٦٣٦. وانظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص: ٢٥٩)؛ رقم: ٦٥٤.

(٤) علل الدارقطني (٧/٢٥٧).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/٤٢١)؛ رقم: ١٤٨٣.

(٦) علل الدارقطني (٧/١٣٦)؛ رقم: ١٢٥٩، و(٧/٢٥٥-٢٥٦)؛ رقم: ١٣٣٥ ولم أجده.

وهذا يدل على أن زياد بن علاقة سمعه من وفد بني ثعلبة الذين سمعوا من أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، فروى عنهم، أو عن بعضهم هذا الحديث. قال الدارقطني: «والاختلاف فيه من قبل زياد بن علاقة، ويُشبهه أن يكون حفظه عن جماعة، فمرة يرويه عن ذا، ومرة يرويه عن ذا»<sup>(١)</sup>.

وقد ثبت الحديث من غير رواية زياد:

رواه البخاري - في التاريخ الكبير<sup>(٢)</sup> -، عن معلى بن أسد، عن عبد العزيز بن مختار، عن عبد الله بن المختار؛ ورواه ابن حبان<sup>(٣)</sup>، والبيهقي<sup>(٤)</sup>، من طريق: هدبة بن خالد، عن عبد الواحد بن زياد، عن عاصم الأحول؛ كلاهما: (عبد الله بن المختار، وعاصم) عن كريب بن الحارث، عن أبيه، عن جده أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. ولفظ عاصم مختصراً. وإسناده صحيح إلى كريب بن الحارث، وكريب: ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكرافيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات»<sup>(٥)</sup>. وأبوه الحارث بن أبي موسى الأشعري، ذكره ابن حبان في «الثقات» أيضاً<sup>(٦)</sup>.

(١) علل الدارقطني (٧/٢٥٥-٢٥٦)؛ رقم: ١٣٣٥.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٩/١٤-١٥).

(٣) الثقات لابن حبان (٧/٣٥٧).

(٤) دلائل النبوة للبيهقي (٦/٣٨٤).

(٥) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٧/٢٣١)؛ رقم: ٩٩٧. والجرح والتعديل لابن أبي حاتم

(٧/١٦٨)؛ رقم: ٩٦٠. والثقات لابن حبان (٧/٣٥٧).

(٦) الثقات لابن حبان (٤/١٣٣).



فهي متابعة حسنة لما سبق.

ورواه أحمد<sup>(١)</sup>، عن بكر بن عيسى، عن أبي عوانة؛

ورواه البزار<sup>(٢)</sup>، والرويانى<sup>(٣)</sup>، والحاكم<sup>(٤)</sup>، من طريق أبي يونس حاتم بن أبي صغيرة؛

كلاهما (أبو عوانة، وأبو يونس) عن أبي بلج، عن أبي بكر بن أبي موسى، عن أبيه عبد الله بن قيس أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

وهذا إسناد صحيح، وأبو بلج الفزاري: قال عنه ابن حجر «صدوق ربما أخطأ»<sup>(٥)</sup>. ولكنه رجح توثيقه مطلقاً في موضع آخر<sup>(٦)</sup>.

فالحديث صحيح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. وروي عن غيره بأسانيد ضعيفة لا تثبت.

رواه الطبراني<sup>(٧)</sup>، عن أحمد بن إبراهيم بن يزيد الطبراني، عن موسى بن أيوب النصيبي، عن عبد الله بن عصمة النصيبي، عن بشر بن الحكم، عن إبراهيم بن أبي حرة، عن سالم، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فناء أمتي في الطعن والطاعون». قلنا: قد عرفنا الطعن، فما الطاعون؟ قال: «وخز أعداءكم من الجن، وفي كل شهادة».

(١) مسند أحمد (٤٨٠/٣٢)؛ رقم: ١٩٧٠٨.

(٢) مسند البزار (٩١/٨)؛ رقم: ٣٠٩١.

(٣) مسند الرويانى (٣٣٧-٣٣٨/١)؛ رقم: ٥١٤.

(٤) المستدرک على الصحيحين (١١٤/١)؛ رقم: ١٥٨-١٥٩.

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٦٥٥)؛ رقم: ٨٠٠٣.

(٦) انظر: بذل الماعون في فضل الطاعون (ص: ١١٧-١١٨).

(٧) المعجم الأوسط (٣٧٥-٣٧٦)؛ رقم: ٢٢٧٣. والمعجم الصغير (٩٥/١)؛ رقم: ١٢٨.

وإسناده منكر، تفرد به: عبد الله بن عصمة، قال -عنه- العقيلي: «لا يُقيم الحديث، يرفع الأحاديث ويزيد في الحديث». وقال ابن عدي: «رأيت له أحاديث أنكرتها، وليس بالكثير... ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا». وقال الذهبي: «شيخ مُقلٌّ»<sup>(١)</sup>.

ورواه ابن الأعرابي<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup>، من طريق: علي بن مسهر، عن يوسف بن ميمون، عن عطاء، عن ابن عمر، عن عائشة!، قالت: قال رسول الله ﷺ: «الطاعون شهادة لأمتي، وخز أعدائكم من الجن، غدة كغدة البعير تخرج بين الآباط والمراق، من مات منه مات شهيدًا، ومن أقام منه كان كالمرابط في سبيل الله، ومن فر منه كان كالفرار من الزحف».

ورواه أبو يعلى<sup>(٤)</sup>: عن عبد الأعلى، عن معتمر بن سليمان، عن ليث بن أبي سليم، يحدث عن صاحبه، عن عطاء قال: قالت عائشة ﷺ: ذُكر الطاعون فذكرت أن النبي ﷺ قال: «وخزة تصيب أمتي من أعدائهم من الجن غدة كغدة الإبل، من أقام عليها كان مرابطًا؛ ومن أصيب به كان شهيدًا ومن فر منه كالفار من الزحف».

أما الإسناد الأول فمنكر، تفرد به: يوسف بن ميمون الصباغ، قال أحمد بن حنبل: «ضعيف، ليس بشيء». وقال ابن معين: «ليس بشيء». البخاري: «منكر الحديث جدًا». وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، منكر الحديث جدًا، ضعيف».

(١) الضعفاء الكبير (٢/٢٨٥)؛ رقم: ٨٥٣. والكامل في ضعفاء الرجال (٦/٥٧١)؛

رقم: ١٠١٨. وتاريخ الإسلام (٥/١٠٠)؛ رقم: ٢١٢.

(٢) معجم ابن الأعرابي (٣/١١٣٩-١١٤٠)؛ رقم: ٢٤٥٦.

(٣) المعجم الأوسط (٥/٣٥٣)؛ رقم: ٥٥٣١.

(٤) مسند أبي يعلى الموصلي (٨/١٢٥)؛ رقم: ٤٦٦٤.

وقال أبو زرعة: «واهي الحديث». وقال ابن حجر: «ضعيف»<sup>(١)</sup>. والصواب أنه منكر الحديث كما عليه أكثر الأئمة.

والإسناد الثاني كذلك ضعيف جداً، لحال ليث بن أبي سليم، فهو صدوق في نفسه، إلا أنه اختلط جداً، فلم يتميز حديثه، فترك<sup>(٢)</sup>، وصاحبه مبهم.

فلم أجد لهذا المعنى إسناداً صحيحاً، إلا من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فناء أمتي بالطعن والطاعون» فقال بعضهم: قد عرفنا الطعن، فما الطاعون؟ قال: «وخز أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة».

وقال ابن حجر: «فالمتن بهذه الطرق صحيح بلا ريب»<sup>(٣)</sup>.

وأما دعوى معارضته للعلم التجريبي فقائمة على: عدم تصوّر اجتماع سببٍ غيبيٍّ، وسببٍ حسيٍّ، إذ إثبات سبب الطاعون الغيبي يستلزم -عندهم- نفي السبب الحسي، واكتشاف السبب الحسي -عندهم- يُبطل السبب الغيبي. وهذا مخالفٌ لما دلّ عليه الشرع، والعقل، إذ لا خلاف في الشرع والعقل من اجتماع الأسباب الحسية، والمعنوية، والغيبية في سببٍ واحد.

قال الله صلى الله عليه وسلم: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ﴿٣٣﴾ ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ وَأَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴿٣٤﴾ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٣٥﴾ إِنَّا لَمُعْرَمُونَ ﴿٣٦﴾ بَلْ نَحْنُ مُحْرَمُونَ ﴿٣٧﴾ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴿٣٨﴾ ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ ﴿٣٩﴾ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أجاجًا فَلَوْلَا

(١) سؤالات ابن الجنيّد لابن معين (ص: ٤٦٣)؛ رقم: ٧٦٩. والتاريخ الكبير للبخاري (٣٨٤/٨)؛ رقم: ٣٤٠٩. والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/٢٣٠)؛ رقم: ٩٦٥. والكمال في ضعفاء الرجال (١٠/٤٥٥)؛ رقم: ٢٠٧٦. وتقريب التهذيب (ص: ٦٤٣)؛ رقم: ٧٨٨٩.

(٢) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٤٩٥)؛ رقم: ٥٦٨٥.

(٣) بذل الماعون في فضل الطاعون (ص: ١١٨).

تَشْكُرُونَ ﴿٧٠﴾ أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ﴿٧١﴾ ءَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِئُونَ ﴿٧٢﴾  
نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذْكَرَةً وَمَثَلًا لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٣﴾ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾ [الواقعة: ٦٣-٧٤].

يُبَيِّنُ اللهُ ﷻ في هذه الآيات أنه هو سبحانه خالق النبات والزرع، وهو الذي يُنبته ويُخرجه زرعاً، وهو سبحانه الذي يُنزل المطر من المزن، وهو سبحانه الذي خلق الشجرة وأنشأها، وجعلها قابلة للاشتعال والانتفاع بناهاها<sup>(١)</sup>.

ولا يعتقد مسلم أن ذلك يُنافي ما قدره الله من أسباب نزول المطر، وتشكُّل السحاب، بدرجات حرارة معيَّنة، ومروره بتيارات هوائية محددة، وكذلك الزرع بحاجته إلى تربة مخصوصة، ونسبة رطوبة معتدلة، وأشعة شمس منضبطة، حتى تخرج النبتة، وكذلك الاحتراق بتفاعل المواد القابلة للاشتعال، وحاجتها إلى كمية من الهواء، ونحو ذلك.

وقد ورد في السنة ما يدل على هذا الأمر، فعن عبد الله بن عمر قال: أقبل علينا رسول الله ﷺ فقال: «يا معشر المهاجرين، خمسٌ إذا ابتليتم بهن، وأعوذ بالله أن تدركوهن: لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون، والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا، ولم يُنقصوا المكيال والميزان، إلا أخذوا بالسنين، وشدة المؤونة، وجور السلطان عليهم، ولم يمنعوا زكاة أموالهم، إلا مُنعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يُمطروا، ولم ينقضوا عهد الله، وعهد رسوله ﷺ، إلا سَلَطَ اللهُ عليهم عدواً من غيرهم، فأخذوا بعض ما في أيديهم، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ويتخيروا مما أنزل الله، إلا جعل الله بأسهم بينهم».

(١) انظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: ٨٣٥).

رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> - واللفظ له-، والطبراني<sup>(٢)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٣)</sup>، وأبو عمرو الداني<sup>(٤)</sup>، من طريق: سليمان بن عبد الرحمن، عن ابن أبي مالك خالد بن يزيد بن عبد الرحمن الهمداني، عن أبيه يزيد بن عبد الرحمن؛ ورواه ابن أبي الدنيا<sup>(٥)</sup>، عن الزبير بن أبي بكر، عن ضمرة، عن نافع بن عبد الله، عن فروة بن قيس المكي؛ ورواه الطبراني<sup>(٦)</sup>، والحاكم<sup>(٧)</sup>، من طريق: أبي الجماهر محمد بن عثمان الدمشقي؛

ورواه الطبراني<sup>(٨)</sup>، عن أبي عبد الملك الدمشقي، عن محمد بن عائذ؛ كلاهما (أبو الجماهر، وابن عائذ) عن الهيثم بن حميد، عن حفص بن غيلان؛

ورواه البيهقي<sup>(٩)</sup>، عن أبي الحسين بن بشران، عن أبي الحسن علي بن محمد المصري؛

ورواه البيهقي، عن الحاكم، عن أبي بكر بن الحسن القاضي، وأبو عثمان

(١) سنن ابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: العقوبات، (٢/١٣٣٢)؛ رقم: ٤٠١٩.

(٢) المعجم الكبير (١٢/٤٤٦)؛ رقم: ١٣٦١٩.

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣/٣٢٠)، (٨/٣٣٣).

(٤) السنن الواردة في الفتن (٣/٦٩١)؛ رقم: ٣٢٧.

(٥) العقوبات، لابن أبي الدنيا (ص: ٢٤)؛ رقم: ١١.

(٦) المعجم الأوسط (٥/٦١)؛ رقم: ٤٦٧١.

(٧) المستدرک على الصحيحين (٤/٥٨٢)؛ رقم: ٨٦٢٣. وقال: «صحيح الإسناد، ولم يُخرِّجْه».

(٨) مسند الشاميين (٢/٢٩٠-٢٩١)؛ رقم: ١٥٥٨.

(٩) شعب الإيمان (١٣/١٣١-١٣٢)؛ رقم: ١٠٠٦٦.

سعيد بن محمد بن عبدان، وأبو سعيد بن أبي عمرو، عن أبي العباس محمد بن يعقوب؛

كلاهما (أبو الحسن المصري، ومحمد بن يعقوب) عن عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير، عن أبيه، عن مالك بن أنس، عن عمه أبي سهيل بن مالك؛ كلهم (يزيد بن عبد الرحمن، وفروة، وحفص بن غيلان، أبو سهيل بن مالك) عن عطاء بن أبي رباح، عن عبد الله بن عمر، به.

الإسناد الأول، فيه خالد بن يزيد الهمداني، وهو: ضعيف<sup>(١)</sup>. والإسناد الثاني: فيه: نافع بن عبد الله، وشيخه فروة بن قيس، وهما مجهولان<sup>(٢)</sup>. والإسناد الثالث: حسنٌ لحال حفص بن غيلان، وتلميذه هيثم بن حميد، فهما صدوقان<sup>(٣)</sup>. والإسناد الرابع، فيه: عبيد الله بن سعيد بن كثير، قال ابن حبان: «يروي عن أبيه عن الثقات الأشياء المقلوبات، لا يشبه حديثه حديث الثقات... لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد»<sup>(٤)</sup>.

فلا يثبت إلا من طريق حفص بن غيلان، قال الحاكم -بعده-: «صحيح الإسناد». وقال الذهبي: «صحيح». ولكن الأقرب أنه حسن.

فانتشار الطواعين والأوجاع، سببه فشوُّ الفاحشة، ومنع الزكاة سبب لمنع القطر من السماء، وهذه كلها أسباب قدرها الله ﷻ، لا يُمكن، بل لا يُطلب إدراكها بالحس، إذ هي أمورٌ قدرها الله ﷻ عقوبة من جنس عمل أهل الأرض،

(١) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٢٢٧)؛ رقم: ١٦٨٨.

(٢) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٤٧٥، ٥٨٧)؛ رقم: ٥٣٨٧، ٧٠٧٥.

(٣) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٢١١، ٦٠٧)؛ رقم: ١٤٣٢، ٧٣٦٢.

(٤) المجروحين لابن حبان (٢/٦٧)؛ رقم: ٦١٥.

ولو أحسنوا لبارك الله لهم فيما أعطاهم، ولآتاهم ما ليس عندهم كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ مِنَ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾. [المائدة: ٦٦].

وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾. [الأعراف: ٩٦].

فتطلب الأسباب الحسية وحدها، ونفي ما سواها لا يستند إلى علم، بل هو استدلال بالجهل على العلم، واستدلال بعدم العلم على العلم بالعدم، مع أن اجتماع سببين لمرضٍ واحد أمرٌ ممكن، لا يختلف فيه البشر جميعاً، إذ عامة الأمراض أصلاً لها أكثر من سبب، قد تكون مشتركة، وقد يكون واحداً منها كافٍ لأن يكون سبباً للإصابة بالمرض.

وقد أجاب ابن القيم عن هذه الدعوى بجواب مفصل فقال: «والطواعين خُرَاجَاتٌ، وقروحٌ، وأورامٌ رديئةٌ حادثة... هذه القروح والأورام والجراحات هي آثار الطاعون وليست نفسه، ولكن الأطباء لما لم تدرك منه إلا الأثر الظاهر جعلوه نفس الطاعون، والطاعون يُعبر به عن ثلاثة أمور: أحدها: هذا الأثر الظاهر، وهو الذي ذكره الأطباء. والثاني: الموت الحادث عنه، وهو المراد بالحديث الصحيح في قوله: «الطاعون شهادة لكل مسلم»<sup>(١)</sup>.

والثالث: السبب الفاعل لهذا الداء، وقد ورد في الحديث الصحيح: «أنه

(١) متفق عليه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، صحيح البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: الشهادة سبع سوى القتل (٢٤/٤)؛ رقم: ٢٨٣٠. وصحيح مسلم، كتاب: الإمارة، باب: بيان الشهادة (٣/١٥٢٢)؛ رقم: ١٩١٦.

بقية رجز أرسل على بني إسرائيل»<sup>(١)</sup>. وورد فيه «أنه وخز الجن»<sup>(٢)</sup>. وجاء أنه دعوة نبي.

وهذه العلل والأسباب ليس عند الأطباء ما يدفعها، كما ليس عندهم ما يدل عليها، والرُّسل تُخبر بالأمر الغائبة، وهذه الآثار التي أدركوها من أمر الطاعون ليس معهم ما ينفي أن تكون بتوسط الأرواح، فإن تأثير الأرواح في الطبيعة وأمراضها وهلاكها أمر لا ينكره إلا من هو أجهل الناس بالأرواح وتأثيراتها، وانفعال الأجسام وطبائعها عنها، والله سبحانه قد يجعل لهذه الأرواح تصرفاً في أجسام بني آدم عند حدوث الوباء وفساد الهواء، كما يجعل لها تصرفاً عند بعض المواد الرديئة التي تُحدث للنفوس هيئة رديئة، ولا سيما عند هيجان الدم، والمرة السوداء، وعند هيجان المنى، فإن الأرواح الشيطانية تتمكن من فعلها بصاحب هذه العوارض ما لا تتمكن من غيره، ما لم يدفعها دافع أقوى من هذه الأسباب من الذكر، والدعاء، والابتهاال والتضرع، والصدقة، وقراءة القرآن، فإنه يستنزل بذلك من الأرواح المملكيّة ما يقهر هذه الأرواح الخبيثة، ويُبطل شرها ويدفع تأثيرها، وقد جربنا نحن وغيرنا هذا مراراً لا يحصيها إلا الله، ورأينا لاستنزال هذه الأرواح الطيبة واستجلاب قربها تأثيراً عظيماً في تقوية الطبيعة، ودفع المواد الرديئة، وهذا يكون قبل استحكامها وتمكنها، ولا يكاد ينخرم، فمن وفقه الله بادر عند إحساسه بأسباب الشر إلى هذه الأسباب التي

(١) متفق عليه، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه، صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: الخروج

مئة الأرض التي لا تلائمه (٦٧/٧)؛ رقم: ٧٤٨٣. وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب:

الطاعون والطيرة والكهانة... (١٧٣٨/٤)؛ رقم: ٢٢١٨.

(٢) صحيح من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، تقدم تخريجه انظر: (ص: ٥٢٤).

تدفعها عنه، وهي له من أنفع الدواء، وإذا أراد الله ﷻ إنفاذ قضائه وقدره، أغفل قلب العبد عن معرفتها وتصورها وإرادتها، فلا يشعر بها ولا يريد لها ليقضي الله فيه أمراً كان مفعولاً»<sup>(١)</sup>.

قال ابن قتيبة الدينوري: «والعرب تدعو الطاعونَ رماح الجن»<sup>(٢)</sup>. قال ابن حجر: «هذا يحتمل أن يكون نقلاً عند العرب الإسلاميين، الذين تَلَقَّوْا ذلك عن النبي ﷺ، وإلا فلو كان ذلك معروفاً عند العرب قبل الإسلام، لما احتاج الصحابة أن يسألوا النبي ﷺ عن الطاعون»<sup>(٣)</sup>.

فتبين بما سبق بطلان هذه الدعوى، وأنها قائمة على خلط الأسباب الغيبية بالأسباب الحسّية، وعدم تصور اجتماعهما في حالة واحدة.



(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/٣٦-٣٧).

(٢) عيون الأخبار (٢/١٣٠).

(٣) بذل الماعون في فضل الطاعون (ص: ١٤٠-١٤١).

### الفرع الثاني: حديث: «الحُمَّى من فيح جهنم»:

ومن الأحاديث التي ادعى تعارضها من العلم التجريبي، ما ورد من وصف مرض الحُمَّى بأنه من فيح نار جهنم، وأن علاج الحمى بإطفائها بالنار.

والحُمَّى هي: ارتفاع درجة حرارة جسد الإنسان عن المعدل الطبيعي<sup>(١)</sup>.

فعن عائشة، وابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الحُمَّى من فيح جهنم، فأبردوها بالماء». متفق عليه<sup>(٢)</sup>. وفي لفظ لمسلم: «إن شدة الحر من فيح جهنم...» وفي لفظ للبخاري: «فأطفئوها بالماء».

وعن رافع بن خديج رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الحُمَّى من فور جهنم فأبردوها عنكم بالماء» متفق عليه<sup>(٣)</sup>. وفي لفظ للبخاري: «الحُمَّى من فوح جهنم...».

وروى البخاري<sup>(٤)</sup>، عن عبد الله بن محمد، عن أبي عامر العقدي، عن همام بن يحيى، عن أبي جمره الضُبَعي قال: كُنْتُ أَجَالِسُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِمَكَّةَ، فَأَخَذْتَنِي الْحُمَّى، فَقَالَ: أَبْرِدْهَا عَنْكَ بِمَاءِ زَمْزَمَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ «الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء أو قال بماء زمزم». شك همام.

(١) انظر: الحاوي في الطب، (١/٩٢)، وزاد المعاد في هدي خير العباد (٤/٢٤).

(٢) صحيح البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: صفة النار وأنها مخلوقة، (٤/١٢١)؛ رقم: ٣٢٦٣، ٣٢٦٤. صحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: لكل داء دواء، واستحباب التداوي (٤/١٧٣٢)؛ رقم: ٢٢٠٩، ٢٢١٠.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: الحمى من فيح جهنم، (٧/١٢٩)؛ رقم: ٥٧٢٦. صحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: لكل داء دواء، واستحباب التداوي (٤/١٧٣٣)؛ رقم: ٢٢١٢.

(٤) صحيح البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: صفة النار وأنها مخلوقة، (٤/١٢٠-١٢١)؛ رقم: ٣٢٦١.

ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>؛

والنسائي - في الكبرى<sup>(٣)</sup> -، عن الحسن بن إسحاق؛

وأبو يعلى<sup>(٤)</sup>، عن أبي خيثمة؛

وابن حبان<sup>(٥)</sup>، من طريق: عثمان بن أبي شيبة؛

كلهم (أبو بكر، وأحمد، وأبو خيثمة، وعثمان) عن عفان بن مسلم، عن

همام، به، بلفظ: «فأبردوها بماء زمزم». بالجزم، من دون شك.

وخالفهم الحسين بن الفضل البجلي، فرواه الحاكم<sup>(٦)</sup>، عن محمد بن

صالح بن هانئ، عن الحسين البجلي، عن عفان، عن همام، من دون ذكر: ماء

زمزم. والصواب عن عفان ما رواه الأكثر والأوثق، من الجزم بذكر ماء زمزم

دون شك.

ورواه الحاكم<sup>(٧)</sup>، من طريق: عبد الله بن رجاء، عن همام بن يحيى، كذلك

بالجزم.

فالصواب عن همام أنه شك مرة، وجزم بذكر زمزم مرة أخرى.

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٥٨/٥)؛ رقم: ٢٣٦٧٢.

(٢) مسند أحمد (٣٩٦/٤)؛ رقم: ٢٦٤٩.

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٩٩/٧)؛ رقم: ٧٥٦٨.

(٤) مسند أبي يعلى الموصلي (١١٨/٥)؛ رقم: ٢٧٣٢.

(٥) صحيح ابن حبان (الإحسان) (٤٣١/١٣)؛ رقم: ٦٠٦٨.

(٦) المستدرک على الصحيحين (٤٤٧/٤)؛ رقم: ٨٢٢٨.

(٧) المستدرک على الصحيحين (٢٢٣/٤)؛ رقم: ٧٤٣٩.

■ ووردت أحاديث تدلُّ على الطريقة التي تُستعمل لإطفاء الحمى بالماء:

ومن ذلك ما رواه أبو يعلى<sup>(١)</sup>، -ومن طريقه الضياء المقدسي<sup>(٢)</sup>، - عن

هارون الحمال، عن رَوْح بن عبادة؛

ورواه أبو عبيد، القاسم بن سلام<sup>(٣)</sup>؛

ورواه النسائي -في الكبرى<sup>(٤)</sup>:- عن أبي بكر الأثرم؛

ورواه الطحاوي<sup>(٥)</sup>، عن ابن أبي داود؛

ورواه الحاكم<sup>(٦)</sup>، عن محمد بن صالح بن هانئ، عن الفضل الشعрани؛

ورواه الحاكم<sup>(٧)</sup>، عن أبي بكر بن إسحاق، عن محمد بن غالب بن حرب،

والحسين بن يسار الخياط؛

ورواه الضياء المقدسي<sup>(٨)</sup>، من طريق: علي بن أحمد بن النضر؛

كلهم (أبو عبيد، والأثرم، وابن أبي داود، والفضل الشعрани، ومحمد بن

غالب، والخياط، وعلي بن أحمد) عن عبيد الله بن محمد بن عائشة؛

(١) مسند أبي يعلى الموصلي (٦/٤٢٥)؛ رقم: ٣٧٩٤.

(٢) الأحاديث المختارة للمقدسي (٦/٦٥)؛ رقم: ٢٠٤٣.

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد (٢/٨٦٨).

(٤) السنن الكبرى، للنسائي (٧/٩٩)؛ رقم: ٧٥٦٦.

(٥) شرح مشكل الآثار (٥/١٠٩)؛ رقم: ١٨٦٠.

(٦) المستدرک علی الصحیحین (٤/٢٢٣)؛ رقم: ٧٤٣٨.

(٧) المستدرک علی الصحیحین (٤/٤٤٧)؛ رقم: ٨٢٢٦.

(٨) الأحاديث المختارة للمقدسي (٦/٦٥)؛ رقم: ٢٠٤٤.

كلاهما (عبيد الله بن محمد بن عائشة، وروح بن عباد)، عن حماد بن سلمة، عن حميد بن أبي حميد الطويل، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا حُمَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَشْنِ عَلَيْهِ الْمَاءَ الْبَارِدَ مِنَ السَّحَرِ ثَلَاثًا». وهذا لفظ النسائي والبقية، وعند أبي يعلى، والطحاوي: «فليسن». والصواب رواية الأكثر: «فليشن».

ورواه الطبراني<sup>(١)</sup>، عن محمد بن الحسين الأنماطي، عن ابن أبي عائشة، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، به. فجعله عن ثابت، بدلاً من حميد، وهو خطأ، والصواب: رواية الجماعة عن ابن أبي عائشة، عن حماد، عن حميد، عن أنس.

فالحديث صحيح، وقال الحاكم -بعده-: «صحيح على شرط مسلم». ووافقه الذهبي،

### ■ وروي ما يدل على صفة الاغتسال:

وذلك فيما رواه الترمذي<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>، وابن أبي الدنيا<sup>(٤)</sup>، والطبراني<sup>(٥)</sup>، وابن السني<sup>(٦)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٧)</sup>، من طريق: رَوْح بن عباد، عن مرزوق أبي عبد الله الشامي، قال: حدثنا عن رجلٍ من أهل الشام، عن ثوبان، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا

(١) المعجم الأوسط (٥/٢٣٢)؛ رقم: ٥١٧٤.

(٢) سنن الترمذي، كتاب: الطب، (٣/٤٨٠)؛ رقم: ٢٠٨٤.

(٣) مسند أحمد (٣٧/١٠٣)؛ رقم: ٢٢٤٢٥. عن روح بن عباد، مباشرة.

(٤) المرض والكفارات (ص: ١٠٥)؛ رقم: ١٢١.

(٥) المعجم الكبير (٢/١٠٢)؛ رقم: ١٤٥٠.

(٦) عمل اليوم والليلة (ص: ٥١٩)؛ رقم: ٥٦٨.

(٧) الطب النبوي لأبي نعيم (٢/٥٧٤-٥٧٥)؛ رقم: ٦٠٣.

أصاب أحدكم الحُمَّى فإن الحُمَّى قطعة من النار، فليطفئها عنه بالماء، فليستنقع نهرًا جاريًا، ليستقبل جرْيَةَ الماء، فيقول: «بسم الله، اللهم اشف عبدك وصدِّق رسولك» بعد صلاة الصبح، قبل طلوع الشمس، فليغتمس فيه ثلاث غمسات، ثلاثة أيام، فإن لم يبرأ في ثلاث، فخمس، وإن لم يبرأ في خمس، فسبع، فإن لم يبرأ في سبع، فتسع، فإنها لا تكاد تجاوز تسعًا، بإذن الله».

هذا لفظ الترمذي، وعند أحمد، وابن أبي الدنيا: «سعيد، رجل من أهل الشام». وعند الطبراني وأبي نعيم: «سعيد الشامي». وعند ابن السني: «حدثنا سعيد، عن رجل من أهل الشام».

وهذا حديث ضعيف، تفرَّد به سعيد الشامي، واختلف فيه، فسماه البخاري: «سعيد بن زرة الخزَّاف». وسماه أبو حاتم: «سعيد الشامي الحمصي»<sup>(١)</sup>. وفرَّق بينه وبين سعيد بن زرة الخزَّاف وقال عن الخزَّاف: «روى عنه حسن بن همام ... هما مجهولان». وسماه ابن حبان: «سعيد بن زرة الجرار الحمصي». وجعلهما واحدًا، وتبعه على ذلك ابن الجوزي، والمزي، وابن حجر وغيرهما، فأوردوا قول أبي حاتم: «مجهول» في ترجمة سعيد الشامي راوي هذا الحديث<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن حبان له في الثقات، جريًا على قاعدته في إيراد من لم يقف على جرح فيه.

(١) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/٣٠٨)؛ رقم: ٢٥٧٣، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/٧٧) رقم: ٣٢٨. و (٤/٢٤)؛ رقم: ٩٦. والثقات لابن حبان (٤/٢٨٣).

(٢) انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/٣١٨)؛ رقم: ١٣٩٠. وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠/٤٣٢)؛ رقم: ٢٢٧٠. وميزان الاعتدال (٢/١٣٦)؛ رقم: ٣١٧٨.

ولذلك قال ابن حجر: «مختلف فيه». وقال أيضاً: «مستور»<sup>(١)</sup>. أي: مجهول الحال.

وقال الترمذي: «حديث غريب». فالحديث ضعيف.

فالذي صح عن النبي ﷺ إنما هو إيراد الحمى وإطفاؤها بالماء.

وورد عن بعض الصحابة تطبيق ذلك عملياً، فروى ابن أبي شيبة عن ابن فضيل، عن يزيد بن أبي زياد، عن ابن مقسم، عن ابن عباس: أنه كان إذا حُمَّ بَلَّ ثوبه، ثم لبسه، ثم قال: «إنها من فيح جهنم فأبردوها بالماء»<sup>(٢)</sup>.

وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها: أنها كانت إذا أتيت بالمرأة قد حُمَّت تدعو لها؛ أخذت الماء، فصبته بينها وبين جبيها، قالت: «وكان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نبردها بالماء». متفق عليه<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حجر: في قوله ﷺ: «فيح» و«فور» و«فوح». «كلها بمعنى، والمراد: سطوع حرها، ووهجه»<sup>(٤)</sup>.

وقوله ﷺ: «فليشن عليه من الماء». أي: فليصب عليه صباً متقطعاً، وأما السنن فهو الصب المتصل<sup>(٥)</sup>، والصواب رواية الأكثر: «فليشن». أي: متقطعاً.

(١) فتح الباري (٤٠٦/١)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٧٠)؛ رقم: ٢٣٠٦.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢٢٣/٤)؛ رقم: ٧٤٣٩.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: الحمى من فيح جهنم، (١٢٩/٧)؛ رقم: ٥٧٢٤. وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: لكل داء دواء واستحباب التداوي (١٧٣٢/٤)؛ رقم: ٢٢١١.

(٤) فتح الباري (١٧٥/١٠).

(٥) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٨٦٨/٢)، ومقاييس اللغة (١٧٦/٣)؛ مادة: «شن».

ادّعي تعارض هذا الحديث مع العلم التجريبي من جهتين:

الأولى: أن الحمّى، تنتج عن عدة أسباب معلومة، وليست من جهنم مباشرة.

والثانية: أن الانغماس في الماء البارد للمحموم ليس علاجًا نافعًا، بل قد يضرّه.

أما الجهة الأولى: فقد تكرر ادعاء معارضة السنة بمثلها، وذلك بعدم تصور إمكان الجمع بين الأسباب الغيبية، والأسباب الحسية المعلومة، وأن النصوص الشرعية متى ما بيّنت الأسباب الغيبية فهي لا تُلغي السبب الحسي، وأبرز دليل على ذلك: الأمر بمعالجتها بالأسباب الحسيّة، ولو كانت غيبية محضّة، لما جاز علاجها إلا بالأمر الغيبي، ولكن لما اجتمع فيها الأمران، كان علاجها بالأمرين، بالدعاء، والرّقية الشرعية، وبالعلاج الحسيّ المثبت طبًّا.

ومع ذلك فقد اختلف العلماء في المراد بكون الحمّى من جهنم، هل هو على حقيقته، أم ذكره النبي ﷺ للتشبيه؟

قال ابن القيم: «وفيه وجهان: أحدهما: أن ذلك أنموذج ورقيقة اشتقت من جهنم ليستدل بها العباد عليها، ويعتبروا بها، ثم إن الله سبحانه قدّر ظهورها بأسباب تقتضيها، كما أن الروح والفرح والسرور واللذة من نعيم الجنة أظهرها الله في هذه الدار عبرة ودلالة، وقدّر ظهورها بأسباب توجبها. والثاني: أن يكون المراد التشبيه، فشبهه شدة الحمى ولهبا بفتح جهنم، وشبهه شدة الحر به أيضًا، تنبيهًا للنفوس على شدة عذاب النار، وأن هذه الحرارة العظيمة مشبهة بفتحها، وهو ما يصيب من قُرب منها من حرّها»<sup>(١)</sup>.

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/٢٦).

وقال ابن حجر: «واختلف في نسبتها إلى جهنم فقليل: حقيقة، واللَّهَبُ الحاصل في جسم المحموم قطعة من جهنم، وقَدَّرَ الله ظهورها بأسباب تقتضيها، ليعتبر العباد بذلك، كما أن أنواع الفرح واللذة من نعيم الجنة، أظهرها في هذه الدار عبرة ودلالة... وقيل: بل الخبر ورد مورد التشبيه، والمعنى: أن حَرَّ الحُمَّى شبيه بحر جهنم، تنبيهاً للنفوس على شدة حر النار، وأن هذه الحرارة الشديدة شبيهة بفيحها، وهو ما يصيب مَنْ قَرَّبَ منها من حَرِّها... والأول أولى والله أعلم»<sup>(١)</sup>.

وسواء حُمِلَ اللفظ على ظاهره، أم قيل: إنه للتشبيه. فليس فيه ما يُعارض حقيقة العلم التجريبي في شيء، إذ هو خبرٌ عن السبب الأول لوجود الحرارة في الجسم، وهو أنها من جهنم، قدرها الله ﷻ بأسباب تقتضيها، ولا يلزم أن يكون هناك التصاق مباشر بجهنم، وهذا نظير قول النبي ﷺ: «إذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم». متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

وقال النبي ﷺ: «اشتكت النار فقالت: ربِّ أكل بعضي بعضاً، فأذن لي أتنفس، فأذن لها بنفسين، نفس في الشتاء، ونفس في الصيف، فما وجدتم من برد، أو زمهرير فمن نفْس جهنم، وما وجدتم من حرٍّ، أو حرور فمن نفْس جهنم» متفق عليه، أيضاً<sup>(٣)</sup>.

(١) فتح الباري (١٠/١٧٥).

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة ؓ، وأبي ذر الغفاري، ورواه البخاري من طريق ابن عمر، وأبي سعيد الخدري!. صحيح البخاري، كتاب: الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر (١/١١٣)؛ رقم: ٥٣٤-٥٣٨. وصحيح مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر (١/٤٣١)؛ رقم: ٦١٦، ٦١٧.

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة ؓ، انظر: الموضع السابق.

وأما الجهة الثانية وهي: خطورة انغماس المحموم بالماء البارد، وعدم نفعه طبيًّا:

فإن ادعاء التعارض من هذه الجهة إنما نشأ عن الفهم الخاطيء للحديث، قديمًا، وحديثًا، وقد نبّه العلماء قديمًا على ذلك، مع إجماع الأطباء المتقدمين والمعاصرين على أن الماء ضروري لخفض حرارة الجسد، بل إن المشاهد المعمول به، ألاّ يُبتدأ بعلاج المريض إذا ارتفعت حرارته إلا بعد خفض الحرارة، وذلك بمباشرة غسله بالماء، ولكن بصفة مخصوصة، وليست بغمسه بالماء البارد<sup>(١)</sup>.

قال الخطّابي: «هذا مما قد غلِط فيه بعض من ينتسب إلى العلم، فانغمس في الماء لَمَّا أصابته الحُمى، فاحتقنت الحرارة في باطن جسده، فأصابته علّة صعبة كاد يهلك فيها، فلما خرج من علّته قال قولًا فاحشًا لا يحسن ذكره، وذلك لجهله بمعنى الحديث، وذهابه عنه بتبريده الحُميات الصفراوية بسقي الماء الصادق البارد، ووضع أطراف المحموم فيه، أنفع العلاج وأسرعه إلى إطفاء نارها، وكسر لهيبها، وإنما أمر بإطفاء الحمى وتبريدها بالماء على الوجه، دون الانغماس وغطّ الرأس فيه»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر: «قال الخطّابي ومن تبعه: اعترض بعض سخفاء الأطباء على هذا الحديث بأن قال: اغتسال المحموم بالماء خطر، يقربه من الهلاك لأنه يجمع المسام ويحقن البخار ويعكس الحرارة إلى داخل الجسم فيكون ذلك

(١) انظر مقال: «تقنيات التبريد لارتفاع الحرارة». "Cooling Techniques For"

"/Hyperthermia". <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK459311>

(٢) أعلام الحديث (٣/ ٢١٢٤).

سبباً للتلّف ... والجواب أن هذا الإشكال صَدَرَ عن صَدْر مرتاب في صدق الخبر، فيقال له أولاً: من أين حملت الأمر على الاغتسال؟ وليس في الحديث الصحيح بيان الكيفية، فضلاً عن اختصاصها بالغسل، وإنما في الحديث: الإرشاد إلى تبريد الحُمى بالماء، فإن أظهر الوجود، أو اقتضت صناعة الطب أن انغماس كل محموم في الماء، أو صبه إياه على جميع بدنه يضره، فليس هو المراد، وإنما قصد ﷺ استعمال الماء على وجه ينفع، فليبحث عن ذلك الوجه ليحصل الانتفاع به»<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم: «وقد أشكل هذا الحديث على كثير من جهلة الأطباء، ورأوه منافياً لدواء الحمى وعلاجها»<sup>(٢)</sup>.

وقد سبق أن الرواية التي فيها الانغماس في النهر، رواية ضعيفة لا تثبت عن النبي ﷺ، فلا يصح الاستناد عليها، بل في حديث أنس قول النبي ﷺ: «فليشئ عليه الماء». أي فليصبه صباً متقطعاً.

وقد فسّر الصحابة ﷺ بفعلهم كيفية إطفاء الحُمى، فطبّقوها تطبيقاً عملياً، كما سبق من فعل أسماء بنت أبي بكر ؓ، فإنها كانت إذا أتتها امرأة مصابة بالحُمى، لتدعو لها، تصب الماء في جيبها، والجيب: طوق القميص من أعلاه، كالدرع<sup>(٣)</sup>، فيكون الصب على الظهر، والصدر من أعلى، وكما ورد عن ابن عباس، أنه كان إذا أصيب بالحُمى بل ثوبه ولبسه، فهذا ما يُفسّر الطريقة الصحيحة، التي فهمها الصحابة، دون ما فهمها من لا علم عنده كما بيّنه الخطابي وغيره.

(١) فتح الباري (١٠/١٧٦).

(٢) زاد المعاد (٤/٢٣).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٣١٠)؛ مادة: «جوب». والقاموس المحيط (ص: ٧٠). وتاج العروس (٢/٢١٠)؛ مادة: «جيب».

وقد ذهب بعض العلماء إلى أبعد من ذلك، وذاك بجعل الحديث خاصًا بالحمى العَرَضِيَّة، وهي التي تنتشر وتفشو في الحجاز، وما حولها من البلاد الحارة.

فقال ابن القيم: «فخطابه في هذا الحديث خاص بأهل الحجاز وما والاهاهم، إذ كان أكثر الحميات التي تعرض لهم من نوع الحمى اليومية العَرَضِيَّة، الحادثة عن شدة حرارة الشمس، وهذه ينفعها الماء البارد شربًا واغتسالًا، فإن الحمى حرارة غريبة تشتعل في القلب، وتنبث منه بتوسط الروح والدم في الشرايين والعروق إلى جميع البدن، فتشتعل فيه اشتعالًا يَصُرُّ بالأفعال الطبيعية... فيجوز أن يكون مراد الحديث من أقسام الحميات العَرَضِيَّة، فإنها تسكن على المكان بالانغماس في الماء البارد، وسقي الماء البارد المثلوج، ولا يحتاج صاحبها مع ذلك إلى علاج آخر، فإنها مجرد كيفية حارة متعلقة بالروح، فيكفي في زوالها مجرد وصول كيفية باردة تُسكِنها، وتُخمد لهبها من غير حاجة إلى استفراغ مادة أو انتظار نضج، ويجوز أن يُراد به جميع أنواع الحميات». ثم نقل بعض أقوال الأطباء في ذلك<sup>(١)</sup>.

ويدلُّ الطب الحديث، على أن ارتفاع درجة حرارة الجسم له أسباب كثيرة، لا يمكن حصرها، وعادة ما تكون درجة الحرارة، منبِّهًا للجسد على وجود علة خفية فيه، كالالتهابات، والأورام، والتسممات، ونحوها<sup>(٢)</sup>.

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/٢٣-٢٥).

(٢) انظر مقال: «كيفية تقليل حرارة الجسم بسرعة، والحصول على الراحة». "How to Reduce

"Body Heat Quickly and Get Relief" في الموقع الطبي: "Healthline Media" عبر:

[https://www.healthline.com/health/how-to-reduce-body-heat.](https://www.healthline.com/health/how-to-reduce-body-heat)

قد أشار النبي ﷺ لذلك في قوله: «مثل المؤمنين في توادِّهم، وتراحمهم، وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسهر والحُمَّى». متفق عليه<sup>(١)</sup>.

فإن كانت الحمى عَرَضِيَّة، ليست ناشئة عن علة أخرى، فإن الماء، أو غيره من مخفضات الحرارة، علاجٌ كافٍ لها.

وأما إن كانت الحمَّى مَرَضِيَّة، وكان سببها وجود علة في الجسد، فإن علاج الحمَّى وحده ليس كافياً، حتى يُعالج أصل العلة التي سببت الحمَّى، مع ضرورة تخفيض الحرارة أثناء علاج العلة، ويكون تخفيضها بالماء، أو غيره من المخفضات العلاجية.

والأصل في تخفيض الحرارة لجميع الحالات هو: الماء، ما لم يكن هناك مانع كإصابة الجسد بالحروق، ونحوها<sup>(٢)</sup>.

وكما ذكر العلماء، فإن النبي ﷺ بيَّن أن الحمَّى تُبرد، وتُطفأ بالماء، ولكن لم يذكر الكيفية، والكمية، فحملها على معنى خاطئ، ثم ادعاء مخالفة هذا الفهم الخاطئ للعلم التجريبي من الجهل والتحكُّم، فالنصوص تدلُّ على أن المراد ما كان مناسباً، كلُّ بحسب حاله، وحاجته.

(١) متفق عليه من حديث النعمان بن بشير، صحيح البخاري، كتاب: الأدب، باب: رحمة الناس والبهائم، (٨/١٠)؛ رقم: ٦٠١١. وصحيح مسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم (٤/١٩٩٩)؛ رقم: ٢٥٨٦.

(٢) انظر مقال: «كيفية تقليل حرارة الجسم بسرعة، والحصول على الراحة». "How to Reduce Body Heat Quickly and Get Relief" في الموقع الطبي: "Healthline Media" عبر: <https://www.healthline.com/health/how-to-reduce-body-heat>.

وذهب بعض العلماء إلى أن المراد بالماء في هذا الحديث ماء زمزم، وأن رواية ابن عباس قيّدت المطلق في بقية الروايات، قال الطحاوي: «فعلنا بذلك أن الماء الذي أراده رسول الله ﷺ في الأحاديث الأول هو: ماء زمزم، لا ما سواه من المياه... فعقلنا بذلك أن قصده ﷺ بما ذكرنا كان إلى ماء زمزم للشفاء الذي فيه»<sup>(١)</sup>.

والرواية في البخاري شكّ فيها همام بن يحيى، ولذلك ذهب بعض العلماء إلى عدم اعتبارها قيّداً بسبب وجود الشكّ.

قال ابن القيم: «وراوي هذا قد شك فيه، ولو جزم به لكان أمراً لأهل مكة بماء زمزم، إذ هو متيسر عندهم، ولغيرهم بما عندهم من الماء»<sup>(٢)</sup>.

وقد سبق في تخريج الحديث بيان أن الحديث ثابت من طرق أخرى ليس فيها شكّ، بل الجزم بذكر ماء زمزم.

وعلى كلّ فالمطلق لا يُحمل على المقيد إذا كان خرج مخرج الغالب، فابن عباس ؓ كان في مكة، والماء المتوفر في مكة هو ماء زمزم، فيغلب على أهل مكة استعماله، بالإضافة إلى أن فيه مزيد بركة لما ثبت عن النبي ﷺ في ذلك قال ﷺ: «إنها مباركة، وهي طعام طعم» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>، وزاد الطيالسي: «وشفاء سُقم». وإسناده على شرط مسلم<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح مشكل الآثار (٥/١١١-١١٣).

(٢) زاد المعاد (٤/٢٧).

(٣) رواه مسلم، عن هذبة بن خالد، عن سليمان بن المغيرة، عن حميد بن هلال، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر ؓ، به. صحيح مسلم، كتاب: الفضائل، باب: فضائل أبي ذر الغفاري ؓ (٤/١٩١٩)؛ رقم: ٢٤٧٣.

(٤) رواه الطيالسي، عن سليمان بن المغيرة، بمثل إسناده مسلم. مسند أبي داود الطيالسي (١/٣٦٤)؛ رقم: ٤٥٩.

والصواب ما ذهب إليه ابن القيم، من أنه عامٌ في كلِّ ماء، ولا شك أن لماء  
 زمزم خصوصية في ذلك.

وعليه: فلا وجه لمعارضة الأحاديث بما ثبت في العلم التجريبي، بل ما  
 يثبت في العلم التجريبي يؤكد ما ثبت في السنة النبوية وأن الماء علاج للمحموم  
 إذا استعمل بالشكل الصحيح، كما استعمله الصحابة رضي الله عنهم.



## المطلب الثالث

### توصيف الأمراض والأدوية والعلاجات:

وردت أحاديث فيها توصيف لبعض الأدوية، وبعض أنواع الطعام، وتحديد كونها ضارة أو نافعة، أو مسببة للأمراض.

#### الفرع الأول: حديث الذباب:

وهذا الحديث من أكثر الأحاديث التي اعترض عليها وادّعى معارضتها للعقل، وللعلم، وقد بُحثت ودُرست، وأُفردت في دراسات مستقلة، وهي كثيرة وافية<sup>(١)</sup>.

وخلاصتها أن الحديث قد ثبت عن النبي ﷺ، من طرقٍ كثيرة، أبرزها:

ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ثم لينزعه، فإن في إحدى جناحيه داءٌ، والأخرى شفاءٌ» رواه البخاري<sup>(٢)</sup>.

(١) هذا الفرع مقتصرٌ على دعوى معارضة الحديث للعلم التجريبي، أما ما ادّعى معارضته مع العقل، والذوق وغيرها، فليس هذا موضعه، فليراجع في كتب أهل العلم، وانظر: شرح مشكل الآثار (٣٤٢/٨)، ودفاع عن السنة لأبي شهبه (ص: ١٦٨-١٦٩). والطب النبوي وحي أم تجربة (ص: ٤٠-٦٤).

(٢) رواه البخاري من طريق: عتبة بن مسلم، عن عبيد بن حنين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به. صحيح البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: إذا وقع الذباب في شراب أحدكم. (٤/١٣٠)؛ رقم: ٣٣٢٠.

وفي لفظ لأحمد، -وعنه أبو داود- وفيه: «وإنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء، فليغمسه كله» وإسناده صحيح<sup>(١)</sup>.

ورواه النسائي<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، من طريق يزيد بن هارون، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد القارظي، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليمقله». هذا لفظ النسائي، ولفظ ابن ماجه: «في أحد جناحي الذباب سُمٌّ، والآخر شفاء، فإذا وقع في الطعام فامقلوه فيه، فإنه يُقدِّم السُّمَّ ويؤخر الشفاء». وإسناده صحيح.

وفي إسناده: سعيد بن خالد القارظي، نقل المزي عن النسائي تضعيفه، ونقل ابن خلفون، والعيني، وابن حجر، والسخاوي عن النسائي أنه قال في: «الجرح التعديل»: «ثقة». ولم أجده. وقال مغلطاي: «والذي نقله المزي، متبعاً صاحب «الكمال»: «ضعيف». لم أره في شيء من تصانيف النسائي، فيما أعلم». وقال ابن حجر -وتبعه السخاوي-: «فيُنظر في أين قال إنه ضعيف؟». ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات». ونصَّ على

(١) رواه أحمد، -وعنه أبو داود-، عن بشر بن المفضل، عن ابن عجلان؛ ورواه أحمد، عن وكيع، عن إبراهيم بن الفضل؛ كلاهما (ابن عجلان وإبراهيم بن الفضل) عن سعيد المقبري؛ ورواه أحمد، عن يونس، عن ليث، عن محمد، عن القعقاع، عن أبي صالح؛ كلاهما: (المقبري، وأبو صالح) عن أبي هريرة رضي الله عنه به. ولفظ إبراهيم بن الفضل: «وإنه يُقدِّم الداء». مسند أحمد، (٤٦/١٢)؛ رقم: ٧١٤١، و(١٤/١٨٧)؛ رقم: ٨٤٨٥. و(٤٤٨/١٥)؛ رقم: ٩٧١٩، وسنن أبي داود، كتاب: الأطعمة، باب: الذباب يقع في الطعام (٦٥٤/٥)؛ رقم: ٣٨٤٤.

(٢) سنن النسائي، كتاب: الفرع والعتيرة، باب: الذباب يقع في الإناء (١٧٨/٧)؛ رقم: ٤٢٦٢.

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب: الطب، باب: الذباب يقع في الإناء (٥٤٠/٤)؛ رقم: ٣٥٠٤.

توثيقه في «المجروحين». وقال الدارقطني: «مدنيُّ يُحتجُّ به». وقال الذهبي، وابن حجر: «صدوق»<sup>(١)</sup>.

فالصواب أنه ثقة، لتوثيق: العجلي، وابن حبان، والدارقطني له.

وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فليمقله». من المقل، وهو: الغمس في الماء، ونحوه<sup>(٢)</sup>.

ففيما ثبت عن النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يتبين أن الذباب يحمل في أحد جناحيه داءً، أو سُمًّا، وفي الجناح الآخر دواء، هو ترياق لذلك الداء، فإذا وقع الذباب على شيء، فإنه يبدأ بالجناح الذي فيه الداء، فإذا وقع في الإناء، فليغمس داخل الإناء ثم ليخرجه منه ويرمي، فإنه بهذه الحالة، يطرُد دواؤه.

ومجمل دعوى معارضة هذا الحديث للعلم التجريبي تتلخص في ثلاثة

أمور:

الأول: الزعم بأن الحديث يدل على عموم نفع جناح الذباب لجميع الأمراض، لأنه وصفه بأنه دواء.

الثاني: الزعم بأن الحديث يدل على تعميم هذه الصفة على كل الحشرات الطائرة، وليس خاصًا بالذباب المعروف.

الثالث: أن الطب لم يكتشف وجود داء، ولا دواء في أجنحة الذباب.

(١) الثقات للعجلي (١/٣٩٦)؛ رقم: ٥٨٣. والثقات لابن حبان (٦/٣٥٧)، والمجروحين له (١/٣٢٤)؛ في ترجمة: سعيد بن خالد الخزاعي. وسؤالات الدارقطني، للبرقاني (ص: ٣٣)؛ رقم: ١٨٣. وإكمال تهذيب الكمال (٥/٢٨٢)؛ رقم: ١٩٢٨، وميزان الاعتدال (٢/١٣٢). وتهذيب التهذيب (٤/٢١). التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة (١/٣٩٥)؛ رقم: ١٤٩٨.

(٢) انظر: الصحاح للجوهري، (٥/١٨٢٠). والنهاية في غريب الحديث والأثر، (٤/٣٤٧)؛ مادة: «مقل».

أما الأول، والثاني: فهما تحكُّمٌ محض، وزعم باطل، لم يقله أحد من علماء المسلمين، فالدواء المذكور، خاصٌّ بذاك الداء الموجود في جناحه الآخر فقط، وليس عامًّا في جميع الأمراض، وهو ما يدل عليه سياق الحديث نفسه، وهو ما فهمه علماء المسلمين.

ونصُّ النبي ﷺ في كل الأحاديث على الذباب، مع وجود أنواع كثيرة من الحشرات، دليلٌ على تخصيصها بهذا المعنى، وهذا ظاهرٌ بينٌ لا إشكال فيه بدلالة السياق وفهم علماء المسلمين عموماً، ولو دخل أحدٌ صيدلية مليئة بالأدوية، لصح إطلاق لفظ الدواء على جميعها، مع اتفاق الجميع على أن كل نوع منها دواء، ولكنه خاصٌّ بأمراض محددة<sup>(١)</sup>.

وأما الوجه الثالث، فهو استدلال بعدم العلم على العلم بالعدم، وهي مغالطة عقلية تكرر بيان غلطها.

قال المعلمي: «وعلماء الطبيعة يعترفون بأنهم لم يُحيطوا بكل شيء علمًا، ولا يزالون يكتشفون الشيءَ بعد الشيء، فبأي إيمان ينفي أبو رية وأضرابه أن يكون الله تعالى أطلعَ رسوله ﷺ على أمرٍ لم يصل إليه علم الطبيعة بعد؟ هذا وخالق الطبيعة ومدبِّرها هو واضح الشريعة، وقد علم سبحانه أن كثيرًا من عباده يكونون في ضيقٍ من العيش، وقد يكون قوتهم اللبن وحده، فلو أرشدوا إلى أن يريقوا كل ما وقعت فيه ذبابة لأجحف بهم ذلك، فأغِيثوا بما في الحديث، فمن خالف هواه وطبعه في استقذار الذباب فغمسه تصديقًا لله ورسوله ﷺ، دفع الله عنه الضرر، فكان في غمس ما لم يكن انغس ما يدفع ضرر ما كان

(١) انظر: شبهات حول السنة، عبد الرزاق عفيفي، (ص: ٥٢-٥٣).

انغمس، وعلماء الطبيعة يُثبتون لقوة الاعتقاد تأثيرًا بالغًا، فما بالك باعتقاد منشؤه الإيمان بالله ورسوله ﷺ؟»<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك، فقد يسوغ الجهل بهذه الحقيقة قديمًا، أما الآن، فقد كثرت الأبحاث والدراسات العلمية العربية والأجنبية، في إثبات وجود الميكروبات في أحد جناحي الذباب، ووجود مضاد له في جناحه الآخر. وقد أُفردت كتبٌ مفصلة في معنى الحديث، مع توثيق المصادر العلمية الطبية الدالة على ما دلَّ عليه الحديث النبوي.

ومن ذلك كتاب: «الإصابة في صحة حديث الذبابة». د. خليل إبراهيم ملا خاطر.

جمع فيه المؤلف، كلَّ ما وقف عليه مما يتعلق بالحديث، بدءًا من تخريجه، وفقهه، وكلام علماء المسلمين عليه فقهاً، وطباً.

وأفرد مبحثاً بعنوان: «الاكتشافات الطبية الحديثة». ونقل فيها عن تسعة أبحاث ومقالات، لعلماء - غير مسلمين - أثبتوا موافقة الطب الحديث لما دلَّ عليه الحديث النبوي.

ثم أورد ثلاثة تقارير علمية طبية، صادرة عن قسم: علوم الأحياء، في كلية العلوم، في جامعة الملك عبد العزيز، في المملكة العربية السعودية، تمت فيها الفحوصات المخبرية والتجارب العلمية الطبية، بإشراف أساتذة مختصين من الأطباء والأحيائيين، وجميع الأبحاث والتقارير الثلاثة توصلت إلى نتيجة موافقة تمامًا لما ثبت في الحديث النبوي.

(١) الأنوار الكاشفة (ص: ٢٢١).

ومن الكتب كذلك كتاب: «تفسير معجزتي»: الداء والشفاء، في حديث الذبابة». د. يحيى إبراهيم محمد، وهو بحث منشور في المؤتمر العالمي السابع للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، وقد ختم بحثه بشرح علمي للميكروبات الموجودة في جناح الذبابة، وطريقة عملها، مستنداً على التقارير العلمية الصادرة عن جامعة الملك عبد العزيز، وشارحاً لها ولمصطلحاتها العلمية.

وفي كتاب: «دفاع عن السنة»، والملحق به بعنوان: «رد شبه المستشرقين المعاصرين وبيان الشبه الواردة على السنة قديماً وحديثاً». د. محمد أبو شهبه، فصلٌ مهم في بحث هذه المسألة، نقل فيه مجموعة مقالات، وأبحاث عربية وغربية كذلك تؤكد ما دلَّ عليه الحديث<sup>(١)</sup>.

وغير ما سبق كثيرٌ من الأبحاث والدراسات المتعلقة بحديث الذباب<sup>(٢)</sup>.

فتبين بما سبق أن الحديث قد دلَّ على حقيقة علمية لم يتم اكتشافها إلا في العصر الحديث، رغم شغب المشككين، وزيف الهالكين، على مر الأزمنة، ثبت النص الشرعي، وبطلت الأوهام والادعاءات، والتشكيكات والاثهومات، وصدق الله ﷻ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۗ﴾ [النجم: ٣-٤].

(١) تكلم عنها في موضعين: الأول تحت عنوان: «حديث الذباب وبيان أنه معجزة نبوية»: (ص: ١٦٧-١٧٤)، والثاني: تحت عنوان: «ما أثير من شبهات حول حديث الذباب». (ص: ٣٣١-٣٥٤).

(٢) انظر: حاشية أحمد شاكر على مسند أحمد (٦/٥٥٣-٥٥٧). وموسوعة العلم الحديث في ميزان الكتاب والسنة (ص: ٥٢١-٥٢٧). والطب النبوي وحْيٌ أم تجربة؟ (ص: ٤٠ - ٦٤).

## الفرع الثاني: لحوم البقر داء:

وردت أحاديث تُفيد بأن لحوم البقر داءً، وذلك يقتضي عدم صلاحيتها للأكل، لأنها مرض، ولحوم البقر من أكثر اللحوم التي يتناولها البشر قديمًا وحديثًا، ولم يثبت في العلم التجريبي الحديث ما يفيد ضررها لذاتها، بل هي لحوم نافعة كغيرها، الأصل فيها النفع، وقد لا تصلح لبعض الناس لأسباب أخرى، ومشكلات صحية يضرها أكل اللحوم عمومًا، أو البقر خصوصًا، كما هو الحال في جميع الأطعمة التي قد تُمنع لأسباب أخرى.

أما أن يوصف بأنه داءٌ ومرضٌ مطلقًا، فهذا ما لم يثبت في العلم التجريبي<sup>(١)</sup>.

وأما الحديث فقد ورد من عدة طرق:

الأول: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

رواه الحاكم<sup>(٢)</sup>، من طريق: معاذ بن المشنى العنبري، عن سيف بن مسكين؛

ورواه أبو نعيم<sup>(٣)</sup>، من طريق: عمر بن الخطاب السجستاني، عن سيف بن

عبيد الله الجرمي؛

كلاهما (سيف بن مسكين، والجرمي) عن عبد الرحمن بن عبد الله

المسعودي، عن الحسن بن سعد، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن

عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «عليكم بألبان البقر وسمانها، وإياكم

ولحومها، فإن ألبانها وسمانها دواء وشفاء، ولحومها داء»، هذا لفظ الحاكم،

(١) لم أجد ما يفيد أن لحم البقر داء، أو ضارٌ مطلقًا في المصادر الطبية.

(٢) المستدرک على الصحيحین (٤/٤٤٨)؛ رقم: ٨٢٣٢.

(٣) الطب النبوي لأبي نعيم (٢/٧٣٨-٧٣٩)؛ رقم: ٨٥٨.

ولفظ أبي نعيم: «عليكم بألبان البقر فإنها دواء، وأسمانها فإنها شفاء، وإياكم ولحومها فإن لحومها داء».

وهذا الحديث منكر، أما الإسناد الأول: ففيه: سيف بن مسكين البصري، قال الدارقطني: «ليس بالقوي». قال ابن حبان: «يأتي بالمقلوبات، والأشياء الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به، لمخالفته الأثبات في الروايات، على قَلَّتْهَا»<sup>(١)</sup>.

وأما الإسناد الثاني: ففيه: سيف بن عبيد الله الجرمي البصري، نُقل عن البخاري، والبخاري، والبزار توثيقه، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما خالف». وقال مسلمة بن قاسم: «فيه ضعف». وقال الدارقطني: «ليس بقوي». وقال ابن حجر: «صدوق ربما خالف»<sup>(٢)</sup>.

وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي: «صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط»<sup>(٣)</sup>. قال ابن حبان: «وكان المسعودي صدوقاً، إلا أنه اختلط في آخر عمره اختلاطاً شديداً، حتى ذهب

(١) المجروحين لابن حبان (٣٤٧/١)؛ رقم: ٤٤٦. والعلل للدارقطني (٢١٩/١). وانظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣٥/٢)؛ رقم: ١٥٩٣. ولسان الميزان (٤/٢٢٢)؛ رقم: ٣٧٤٩.

(٢) الثقات لابن حبان (٣٠٠/٨). ورؤية الله للدارقطني (ص: ١٣٨)؛ رقم: ٣١. وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١٢٧/٦). ومن تكلم في الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء لابن زريق (٢/٦٣-٦٤)؛ رقم: ١٥١. إكمال تهذيب الكمال (٦/١٩٤). وتقريب التهذيب (ص: ٢٦٩)؛ رقم: ٢٧٢٣.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٧٦-٣٧٧)؛ رقم: ٣٩١٩.

عقله، وكان يحدث بما يجيئه، فحُمِلَ فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير، ولم يتميز فاستحق الترك<sup>(١)</sup>.

وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، مختلف في سماعه من أبيه، ومن أثبت له السماع، نصَّ على الأحاديث التي سمعها وليس هذا منها<sup>(٢)</sup>.

### الطريق الثاني: عن صهيب الرومي رضي الله عنه:

رواه أبو نعيم<sup>(٣)</sup>، من طريق: أحمد بن الحسن الترمذي، عن موسى بن محمد النسائي، عن دفاع بن دغفل السدوسي، عن عبد الحميد بن صيفي بن صهيب الخير، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بالبان البقر، فإنها شفاء، وسمنها دواء، ولحومها داء».

وهذا إسناد منكر أيضاً، فيه موسى النسائي، لم أعرفه، وفيه: دفاع بن دغفل، وهو: «ضعيف»<sup>(٤)</sup>. وفيه: عبد الحميد بن صيفي، وهو: «ليِّن الحديث»<sup>(٥)</sup>.

### الطريق الثالث: عن ابن عباس :

ورواه ابن عدي<sup>(٦)</sup>، من طريق: محمد بن معاوية الأنماطي، عن محمد بن زياد الطحان، عن ميمون، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «سمن البقر وألبانها شفاء، ولحومها داء».

- 
- (١) المجروحين لابن حبان (٥٠/٢)؛ رقم: ٥٨٥.  
 (٢) انظر ما سبق: (١٧٠/٢).  
 (٣) الطب النبوي لأبي نعيم (٣٨٣/١)؛ رقم: ٣٢٥.  
 (٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٧)؛ رقم: ١٨٢٧.  
 (٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٦)؛ رقم: ٣٧٦٠.  
 (٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٨٤/٩)؛ رقم: ١٦٣٨.

وهذا الإسناد موضوع، تفرد به محمد بن زياد الطحان الميموني، وهو: كذاب، كذبه: ابن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهما<sup>(١)</sup>.

**الطريق الرابع: عن مليكة بنت عمرو رضي الله عنها:**

رواه أبو داود - في المراسيل<sup>(٢)</sup> - والبخاري<sup>(٣)</sup>، والطبراني<sup>(٤)</sup>، - وعنه أبو نعيم<sup>(٥)</sup>، والبيهقي<sup>(٦)</sup>، من طرق عن: أبي خيثمة، زهير بن معاوية، عن امرأة من أهله - وذكر في رواية البخاري أنها صدوقة - عن مليكة بنت عمرو الزيدية، أنها وصفت لها سمن بقر من وجع كان بحلقها، وقالت: قال رسول الله ﷺ: «ألبانها شفاء، وسمنها دواء، ولحمها داء».

ومليكة بنت عمرو مختلف في صحبتها، فذكرها أبو نعيم، وابن عبد البر في الصحابة، وقال المزي: «عدادها في الصحابة»<sup>(٧)</sup>. وذهب أبو داود إلى أنها

(١) انظر: التاريخ لابن معين برواية الدوري (٣٩٢/٤)؛ رقم: ٤٩٤٠، والعلل لأحمد بن حنبل برواية المروزي (ص: ١٩٩)؛ رقم: ٣٥٣، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٥٧/٧)؛ رقم: ١٤١٢، والكامل في ضعفاء الرجال (٨٤/٩)؛ رقم: ١٦٣٨. وتاريخ بغداد (١٩٦/٣)؛ رقم: ٧٩٩. وتقريب التهذيب (ص: ٥٠٩)؛ رقم: ٥٨٩٠.

(٢) المراسيل لأبي داود (ص: ٣١٦)؛ رقم: ٤٥٠.

(٣) مسند ابن الجعد (ص: ٣٩٣)؛ رقم: ٢٦٨٣.

(٤) المعجم الكبير (٤٢/٢٥)؛ رقم: ٧٩.

(٥) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣٤٥٠/٦)؛ رقم: ٧٨٥٠.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي (٥٨٠/٩)؛ رقم: ١٩٥٧٢. وشعب الإيمان (١٠٢/٨)؛ رقم: ٥٥٥٥. وفي المطبوع من شعب الإيمان، زيادة: «عائشة». في الإسناد، ولعله خطأ من بعض النساخ، فقد ذكر المحقق، أنها لم تذكر في بعض النسخ، وهي على الصواب في السنن الكبرى.

(٧) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣٤٥٠/٦)؛ رقم: ٧٨٥٠، والاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٠١٤/٤)؛ رقم: ٤٠٩٧.

تابعية فذكر حديثها في المراسيل، كما سبق، وقال ابن حجر: «يقال: صحابية، ويُقال: تابعية»<sup>(١)</sup>. ولم يجزم، وجزم في الإصابة، فأوردها في القسم الأول<sup>(٢)</sup>.

وإسناده ضعيف، لجهالة المرأة التي روته عن مُليكة، ولا يُعتمد على تقوية حالها بما ذكره الراوي، فإنه من باب، قولهم: «حدثني الثقة». فهي لا تكفي، لعدم زوال الجهالة عنه، «فلا يُجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل»<sup>(٣)</sup>.

قال الخطيب البغدادي: «فأما أن نقبل تعديل من لا نعرف عينه فذلك باطل؛ ولو قال المُرسَل: حدثني العدل الثقة عندي، بكذا، لم يُقبل ذلك منه، حتى يذكر اسمه، فلعلنا أو غيرنا نعرفه عند تسميته بخلاف العدالة»<sup>(٤)</sup>.

وبذلك يتبين أنه لا يصح شيء في وصف لحوم البقر بأنها: داءٌ، وهذا الإسناد ضعيف، ولا تقويه الأسانيد الأولى فإنها شديدة الضعف.

ومتنه أيضًا منكرٌ، فقد ثبت في النصوص الشرعية إباحة أكل البقر، بل هي من بهيمة الأنعام التي شرع للمسلم أن يتقرب إلى الله بها في الأضحية، والهدي، بل إن الله ﷻ قد امتنَّ على عباده بأن أباح لهم البقر فقال الله ﷻ: ﴿وَمِنَ الْأَيْلِ أُنثَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ أُنثَيْنِ﴾. [الأنعام: ١٤٤]. قال ابن سعدي: «وهذه الأنعام التي امتن الله بها على عباده، وجعلها كلها حلالًا طيبًا»<sup>(٥)</sup>.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٧٧٢)؛ رقم: ٨٦٨٦.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (١٤/٢١٤)؛ رقم: ١١٩٠٦.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ١١٠)، وانظر: التقريب واليسير للنووي (ص: ٤٩)، والمنهل الروي لابن جماعة (ص: ٦٤).

(٤) الكفاية في علم الرواية (٢/١٩١-١٩٢).

(٥) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: ٢٧٧).

والله ﷺ حين عاقب اليهود حرّم عليهم بعض لحم البقر، وجعله جزاء وعقاباً على بغيهم، فقال ﷺ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴿١٤٦﴾. [الأنعام: ١٤٦].

ولما قدم النبي ﷺ المدينة، نحر جزوراً، ونحر بقرة، وأكلوا منها<sup>(١)</sup>.  
وضحى رسول الله ﷺ عن نسائه بالبقر<sup>(٢)</sup>.

وقال جابر بن عبد الله ؓ: «كنا نتمتع مع رسول الله ﷺ بالعمرة، فنذبح البقرة عن سبعة، نشترك فيها»<sup>(٣)</sup>.

بل فضل النبي ﷺ التقرب إلى الله بالبقرة، على الكبش وغيره، فقال ﷺ: «إذا كان يوم الجمعة، كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول، فإذا جلس الإمام طوّوا الصحف، وجاءوا يستمعون الذكر، ومثل المهجّر كمثل الذي يهدي البدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كالذي يهدي الكبش، ثم كالذي يهدي الدجاجة، ثم كالذي يهدي البيضة» متفق عليه<sup>(٤)</sup>.

(١) متفق عليه، كتاب: الجهاد والسير، باب: الطعام عند القدوم، (٧٧/٤)؛ رقم: ٣٠٨٩، وصحيح مسلم، كتاب: المساقاة، باب: بيع البعير واستثناء ركوبه (١٢٢٣/٣)؛ رقم: ٧١٥.  
(٢) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب: الأضاحي، باب: من ذبح ضحية غيره (١٠١/٧) - (١٠٢)؛ رقم: ٥٥٥٩، وصحيح مسلم، كتاب: الحج، باب: بيان وجوه الإحرام (٨٧٣/٢)؛ رقم: ١٢١١.

(٣) صحيح مسلم، كتاب: الحج، باب: الاشتراك في الهدى، وإجزاء البقرة والبدنة كل منهما عن سبعة (٩٥٦/٢)؛ رقم: ١٣١٨.

(٤) صحيح البخاري، كتاب: الجمعة، باب: الاستماع إلى الخطبة، (١١/٢)؛ رقم: ٩٢٩، وصحيح مسلم، كتاب: الجمعة، باب: فضل التهجير يوم الجمعة (٥٨٧/٢)؛ رقم: ٨٥٠.

قال الزركشي - عن حديث لحوم البقر داء-: «منقطعٌ وفي صحته نظر، فإن في الصحيح أن النبي ﷺ ضَحَّى عن نسائه بالبقر، وهو لا يتقرب بالداء»<sup>(١)</sup>. وقال ابن القيم: «ولا يثبت ما في هذا الإسناد»<sup>(٢)</sup>.

وذهب بعضهم إلى توجيهه، ومن ذلك قول الحلبي: «ويحتمل أن يكون قال ذلك، لأن الأغلب عليها البرد واليبس، وكانت تلك البلاد شقة يابسة، فلم يأمن إذا انضم إلى ذلك الهواء أكل لحم البقر أن يزيدهم يبسًا فيتضرروا به، وأما ألبانها فرطبة، وسمنها بارد جيدًا، ففي كل واحد منهما الشفاء من ضرر، والله أعلم»<sup>(٣)</sup>.

وهذا التوجيه قد لا يحتمله اللفظ، لأن الوصف كان على ذات اللحم، لا على أكله، إذ لو كان الداء في صفة أكل لحم البقر، لاحتمل أن يُقال: إن المراد، أكله على تلك الصفة، أما أن يصف ذات اللحم بأنه داء، فهذا معناه أنه داء في ذاته، ولو لم يقترن بشيء آخر.

وجميع المأكولات النافعة قد تكون ضارة على بعض الناس، أو في بعض الأوقات، لأسباب خارجة عن ذات ذلك الطعام، فالعسل شفاء، إلا أن المصاب بمرض السكر، يُمنع منه، لضرره عليه في الغالب.

وليس في ذلك إشكال، وإنما الإشكال أن يُوصف ذات اللحم بأنه داء، وقد امتن الله ﷻ على عباده بأن سخره لهم وأباحه، ثم تقرب به النبي ﷺ وأصحابه إلى الله ﷻ.

(١) اللآلئ المشورة في الأحاديث المشهورة (ص: ٣٩).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/٢٩٨).

(٣) المنهاج في شعب الإيمان (٢/٣١).

فلا شك أنه ممتنع، فالحديث معارض لما ثبت في القرآن والسنة. وضعف إسناده، وعدم ثبوته عن النبي ﷺ كافٍ في بيان ذلك، وإلا فبعض العلماء أعلوه بمعارضته للقرآن والسنة، حتى قبل النظر في إسناده<sup>(١)</sup>.



(١) انظر: لقاء الباب المفتوح، لابن عثيمين، رقم اللقاء: ١٨٢.

### الفرع الثالث: الصداع عرق يضرب رأس الإنسان :

رُوي عن النبي ﷺ أحاديث فيها توصيف الصداع، وهو الألم الذي يصيب رأس الإنسان، وأنه عرق يضرب في الرأس، بينما في الطب الحديث فإن الصداع له أنواع كثيرة، منها ما يكون بسبب خارجي، كأن يكون أثرًا لالتهابات تُصيب العين، أو الأنف أو الأذن، وقد يكون بسبب قلة النوم، أو الإرهاق، أو بسبب: التهابات، أو شد، أو رضوض في الرقبة، والكتفين والظهر، وقد يكون مزمنًا يصعب تحديد سببه.

وله أماكن مختلفة في الرأس، فبعضه يكون الألم في أعلاه، وبعضهم في الجهة اليمنى، وبعضهم في الوسطى والسفلى، أو في الجهة اليسرى، وكلُّ جهة لها أسبابها التي تؤدي إليها<sup>(١)</sup>.

وإدعى معارضة ما ورد عن النبي ﷺ لما سبق من وصف الصداع وسببه، ومن ذلك:

ما روى: أحمد<sup>(٢)</sup>، وهناد بن السري<sup>(٣)</sup>، -ومن طريقه ابن حبان<sup>(٤)</sup>، -

(١) انظر مقال: "Causes of headache in patients with a primary diagnosis of sinus headache"، في موسوعة الوثائق العلمية «Springer Link»:

<https://link.springer.com/article/10.1007/s00405-011-1643-6>.

وبحث بعنوان: "Otorhinolaryngologic Causes of Headache" في موقع "Science Direct" للكتب والأبحاث العلمية:

<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0025712516304424?via%3Dihub>.

(٢) مسند أحمد (١٤/١٢٣-١٢٤)؛ رقم: ٨٣٩٥.

(٣) الزهد لهناد بن السري (١/٢٤٦)؛ رقم: ٤٢٦.

(٤) صحيح ابن حبان (الإحسان) (٧/١٧٨-١٧٩)؛ رقم: ٢٩١٦.

وهشام بن عمار<sup>(١)</sup>، -ومن طريقه أبو نعيم<sup>(٢)</sup>- والبخاري - في الأدب المفرد<sup>(٣)</sup>، - والبزار<sup>(٤)</sup>، والنسائي - في السنن الكبرى<sup>(٥)</sup>، - والحاكم<sup>(٦)</sup>، - وعنه البيهقي<sup>(٧)</sup>، - من طرق: عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة؛ ورواه أحمد<sup>(٨)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٩)</sup>، - ومن طريقه أبو نعيم<sup>(١٠)</sup> - من طريق: أبي معشر السندي، عن سعيد المقبري؛

كلاهما: (أبو سلمة، وسعيد المقبري) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لأعرابي: «هل أخذتك أم مِلْدَم؟»<sup>(١١)</sup> قال: يا رسول الله، وما أم مِلْدَم؟ قال: «حَرٌّ يكون بين الجلد والدم». قال: يا رسول الله، ما وجدتُ هذا. قال: «يا أعرابي هل أخذك هذا الصُّداع؟». قال: يا رسول الله، وما الصُّداع؟ قال: «عروق تضرب على الإنسان في رأسه». قال: ما وجدتُ هذا. فلَمَّا وُلِّي قال

(١) حديث هشام بن عمار (ص: ٢٠٨)؛ رقم: ١٠٠.

(٢) الطب النبوي لأبي نعيم (١/٣٢٣)؛ رقم: ٢٣٦.

(٣) الأدب المفرد (ص: ١٧٤)؛ رقم: ٤٩٥.

(٤) مسند البزار (١٤/٣٢٣)؛ رقم: ٧٩٨١.

(٥) السنن الكبرى للنسائي (٧/٥٠)؛ رقم: ٧٤٤٩.

(٦) المستدرک على الصحيحين (١/٤٩٨)؛ رقم: ١٢٨٣.

(٧) شعب الإيمان (١٢/٣٠٧)؛ رقم: ٩٤٣٨. الآداب له (ص: ٢٩٦)؛ رقم: ٧٢٨.

(٨) مسند أحمد (١٤-٣٩٧-٣٩٨)؛ رقم: ٨٧٩٤.

(٩) مسند أبي يعلى الموصلي (١١/٤٣٢)؛ رقم: ٦٥٥٦.

(١٠) الطب النبوي لأبي نعيم (١/٣٢٢)؛ رقم: ٢٣٥.

(١١) مِلْدَم: على وزن مَنبَر: الحُمَّى، وأصل اللدم: التصاق شيء بشيء، ومن ذلك قول العرب: «التدمت عليه الحُمَّى». فالعرب يُسمون الحُمَّى: «أم مِلْدَم» لأنها تلازم صاحبها وتلتصق به. انظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٤/٩٥)، والصحاح للجوهري، (٥/٢٠٢٩)، ومقاييس اللغة (٥/٢٤٣). والنهائية في غريب الحديث والأثر، (٤/٢٤٥-٢٤٦)؛ مادة: «لدم».

رسول الله ﷺ: «من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار فليُنظر إلى هذا». وهذا لفظ حديث أبي سلمة، وفي بعض الطرق: قال: وما الصداع؟ قال: «ريحٌ تعترض في الرأس، تضرب العروق».

ولفظ المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: مرَّ برسول الله ﷺ أعرابيٌّ أعجبه صحته وجَلَدَه، فدعا رسول الله ﷺ، فقال: «متى حسست أمَّ مِلْدَم؟». قال: وأي شيء أم مِلْدَم؟ قال: «الحُمَّى». قال: وأي شيء الحُمَّى؟ قال: «سخنة تكون بين الجلد والعظام». قال: ما بذاك لي عهد. قال: «فمتى حسست بالصداع؟». قال: وأي شيء الصداع؟ قال: «ضَرَبَانٌ يكون في الصدغين، والرأس». قال: ما لي بذاك عهد، قال: فلما قَفَى، أو وَلَّى الأعرابي، قال: «من سرَّه أن ينظر إلى رجلٍ من أهل النار، فليُنظر إليه».

أما الإسناد الأول فيه: محمد بن عمرو بن علقمة، وهو: «صدوق له أو هام»<sup>(١)</sup>. وسُئِل يحيى بن معين عنه فقال: «ما زال الناس يتقون حديثه». قيل له وما علة ذلك؟ قال: «كان محمد بن عمرو يُحدِّث مرَّةً عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثم يُحدِّث به مرَّةً أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه»<sup>(٢)</sup>.

وأما الإسناد الثاني: ففيه أبو معشر، نجيح السندي، وهو: «ضعيف أسنَّ واختلط»<sup>(٣)</sup>. قال: عمرو بن علي الفلاس: «وأبو معشر ضعيف، ما روى عن محمد بن قيس، ومحمد بن كعب ومشايخه فهو صالح، وما روى عن المقبري،

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٠)؛ رقم: ٦١٨٨.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣١/٨)؛ رقم: ١٣٨.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٩)؛ رقم: ٧١٠٠.

وهشام بن عروة، ونافع، وابن المنكدر رديئة لا تُكتب»<sup>(١)</sup>. وقال علي بن المدني: «كان يُحدِّث عن المقبري، وعن نافع بأحاديث منكرة»<sup>(٢)</sup>.

وقال النسائي: «ضعيف، ومع ضعفه أيضًا كان قد اختلط، عنده أحاديث مناكير، منها محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «ما بين المشرق والمغرب قبلة»<sup>(٣)</sup>.

وذكر النسائي لهذا الحديث بهذا الإسناد من مناكيره، قد يفيد باحتمال وقوع الخطأ نفسه في هذا الحديث، فرواه عن المقبري، بينما هو عن محمد بن عمرو فقط، فيرجع الحديث إلى الإسناد الأول، فيكون مما تفرد به محمد بن عمرو.

فالحديث ضعيفٌ لا يثبت عن النبي ﷺ.

ورواه أحمد<sup>(٤)</sup>، عن سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أمية، عمَّن حدثه، عن أم ولد أبي بن كعب، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، قال: دخل رجل على النبي ﷺ، فقال: «متى عهدك بأم مِلْدَم؟ وهو حرٌّ بين الجلد واللحم». قال: إن ذلك لوجع ما أصابني قط. قال رسول الله ﷺ: «مثل المؤمن مثل الخامة تحمرُّ مرة، وتصفُرُّ أخرى».

وهذا الإسناد منكر، والانقطاع فيه ظاهر، لإبهام الوسطة بين إسماعيل، وأم ولد أبي بن كعب، وأم ولد أبي بن كعب، لم أجد لها ترجمة.

(١) تاريخ بغداد (١٥/٥٩٥)؛ رقم: ٧٢٥٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) سنن النسائي (٤/١٧١)؛ رقم: ٢٢٤٣.

(٤) مسند أحمد (٣٥/٢٠٥)؛ رقم: ٢١٢٨٢.

وشطر الحديث الثاني «مثل المؤمن...». معناه صحيح لوروده في الصحيحين من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه (١).

ورواه الطبراني (٢)، عن محمد بن يحيى القزاز؛

وأبو نعيم (٣)، عن عبد الله بن جعفر، عن إسماعيل بن عبد الله؛

كلاهما (القزاز، وإسماعيل) عن مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي جعفر، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن أعرابياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «متى عهدك بأَمِ مِلْدَم؟» قال: وما أَمِ مِلْدَم؟ قال: «حَرٌّ يكون بين الجلد والعظم، يَمُصُّ الدم، ويأكل اللحم». قال: ما اشتكيتُ قط. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أراد أن ينظر إلى رجل من أهل النار فلينظر إلى هذا». ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أخرجوه عني».

وهذا الحديث منكر، تفرد به: الحسن بن أبي جعفر، وهو عابد، أدركته غفلة الصالحين، قال ابن معين: «ليس بشيء». وقال البخاري، وأبو نعيم: «منكر الحديث». وقال النسائي: «ضعيف». وقال مرة: «متروك». وقال ابن عدي: «وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو صدوق كما قاله عمرو بن علي، ولعل

(١) روى البخاري ومسلم، من طريق: سعد بن إبراهيم، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه كعب بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مثل المؤمن كالخامة من الزرع، تفيئها الريح مرة، وتعدلها مرة، ومثل المنافق كالأرزة، لا تزال حتى يكون انجعافها مرة واحدة». صحيح البخاري، كتاب: المرضى، باب: كفارة المرض، (٧/١١٤)؛ رقم: ٥٦٤٣. وصحيح مسلم، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: مثل المؤمن كالزرع، ومثل الكافر كشجرة الأرز، (٤/٢١٦٣)؛ رقم: ٢٨١٠.

(٢) المعجم الأوسط للطبراني (٦/٩٥)؛ رقم: ٥٩٠٥.

(٣) الطب النبوي لأبي نعيم (١/٣٢٤)؛ رقم: ٢٣٨.

هذه الأحاديث التي أنكرت عليه توهمها توهماً، أو شُبّه عليه فغلط». وقال البزار: «الهيثم بن جمار، والحسن بن أبي جعفر، لا يحتج بحديثهما إذا انفرد الحديث»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حبان: «من المتعبدین، المجابین الدعوة في الأوقات، ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظه، واشتغل بالعبادة عنها، فإذا حدث وهم فيما يروي، ويقلب الأسانيد وهو لا يعلم، حتى صار ممن لا يُحتج به؛ وإن كان فاضلاً»<sup>(٢)</sup>.

فلم أجد حديثاً يصح عن النبي ﷺ في وصف الصداع، وسببه، فتكون أسباب الصداع من المسكوت عنه في الشرع، وعليه: تبطل دعوى معارضتها للعلم التجريبي، إذ لم يثبت عن النبي ﷺ في ذلك شيء.



(١) انظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٢/٢٨٨)؛ رقم: ٢٥٠٠. والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٢٩)؛ رقم: ١١٨، والكامل في ضعفاء الرجال (٣/٤٧١)؛ رقم: ٤٤٧. والضعفاء لأبي نعيم (ص: ٧٣)؛ رقم: ٤٦. مسند البزار (١٣/٣٥٧)؛ رقم: ٦٩٩٧. وتقريب التهذيب (ص: ١٩٧)؛ رقم: ١٢٢٢.

(٢) المجروحين لابن حبان (١/٢٣٧)؛ رقم: ٢١٣.

## المطلب الرابع

### الأدوية والعلاجات النبوية:

ثبت عن النبي ﷺ - كما سبق - كثيرٌ من الأدوية والعلاجات، وقد ادَّعي تعارض تلك العلاجات، أو بعض صفاتها مع ما ثبت في العلم التجريبي الحديث، ومن ذلك:

#### الضرع الأول: التداوي ببول الإبل:

من أشهر المسائل التي ادَّعي معارضتها للعلم التجريبي، مسألة التداوي ببول الإبل وألبانها، وزَّعم أن أبوال الإبل ضارة، وأنها غير مستعملة في الطب. أما الحديث فعن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن ناسًا من عُرينة قَدَموا على رسول الله ﷺ المدينة، فاجتووها<sup>(١)</sup>، فقال لهم رسول الله ﷺ: «إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة، فثشربوا من ألبانها وأبوالها». ففعلوا، فصحُّوا. متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

فالحديث في الصحيحين ثابت، لا مطعن فيه.

وأما الدعوى فلم تقم على أساسٍ علميٍّ، إذ لم أجد بحثًا علميًّا يُثبت

(١) اجتووها: أي: «أصابهم الجوى هو المرض وداء الجوف إذا تناول، وذلك إذا لم يوافقهم هواؤها واستوخموها. ويقال: اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة». النهاية في غريب الحديث والأثر (٣١٨/١)؛ مادة: «جوا».

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: الدواء بأبوال الإبل (١٢٣/٧)؛ رقم: ٥٦٨٦. وصحيح مسلم، كتاب: القسامة، والمحاربين، والقصاص والديات، باب: حكم المحاربين والمرتدين (١٢٩٦/٣)؛ رقم: ١٦٧١.

ضرراً لمن تداوى ببول الإبل، وإنما عامة الدعاوى تذكر الموضوع في سياق التهكم والاستهزاء لا غير.

وفي بعض الأحيان يتم تزوير وتغيير الحقيقة المعلنة، وذلك عن طريق وضعها تحت عنوان مضلل، بينما الحقيقة تختلف تماماً عما أرادوا إيهام الناس به، ومن ذلك أن «منظمة الصحة العالمية» في وقت انتشار «فايروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية» نشرت تحذيراً من التعامل مع الإبل بكافة أنواع التعامل، لأنها أصيبت بداء تم نقله لها، فلا يُعامل معها حتى تُشفى ويذهب عنها الوباء.

فقامت الوسائل الإعلامية بنشر هذا التحذير، ووضعوه تحت عناوين مضللة، مثل: «منظمة الصحة تحذر من شرب بول الإبل». و: «منظمة الصحة العالمية عبر موقعها تحذر من شرب بول الإبل». و«المنظمة العالمية للصحة تناشد العرب أن يتوقفوا عن شرب بول الإبل». وغيرها من العناوين التي لا تزال منشورة<sup>(١)</sup>.

ورغم أن الخبر الذي نشرته منظمة الصحة العالمية كان عن: «فايروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية». إلا أنهم نشره بعنوان مضلل بعيد عن الحقيقة.

(١) انظر: <https://www.skynewsarabia.com/technology/751732>.

و: <https://www.emaratallyoum.com/life/four-sides/2016> -1.869668-14-02

و: <http://alwatan.kuwait.tt/article/details.aspx?id=438667&yearquarter=20152>

و: <https://www.almasryalyoum.com/news/details/752154>

و: <https://www.bbc.com/arabic/media-52892291>

ومنظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، قد نشرت التحذير، ونصّت في ذات الخبر على صلاحية استعمال المنتجات الحيوانية المجهزة على النحو السليم، إلا أنهم استثنوا من لم تكن مناعته كافية، فيُمنع عليهم مخالطة الجمال، ويُمنعون من شرب حليبها النيء، وبولها، ولحمها الذي لم يُطهَ بشكل سليم.

وهذا نصُّ التحذير المنشور: «وإلى أن يتسنى فهم المزيد عن فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية يُعتبر مرضى داء السكري، والفشل الكلوي، وأمراض الرئة المزمنة والأشخاص المنقوصو المناعة، معرضين لمخاطر عالية للإصابة بالمرض الوخيم، بسبب عدوى فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، لذا ينبغي لهم أن يتجنبوا مخالطة الجمال وأن يتجنبوا شرب لبنها النيء، أو بولها، أو أكل اللحم الذي لم يتم طهيهِ على النحو السليم».

وفي ذات الخبر، تنصُّ المنظمة على عموم التحذير من جميع الحيوانات، فتقول: «وينطوي استهلاك المنتجات الحيوانية النيئة. أو غير المطهية بصورة كافية، بما في ذلك الألبان واللحوم، على مخاطر عالية للعدوى من مجموعة متنوعة من الكائنات التي يمكن أن تتسبب في مرض الإنسان».

وإنما جاء النص على الإبل لأنها هي التي تم اكتشاف إصابتها في تلك اللحظة، ولذلك قالوا في مقدمة مقالهم: «إن فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية فيروس حيواني المصدر، ينتقل من الحيوان إلى البشر، ومنشأ الفيروس لم يُفهم بعد فهماً تاماً، ولكن حسب تحليل مختلف جينومات الفيروس يُعتقد أن منشأه في الخفافيش، وأنه انتقل إلى الجمال في وقت ما من الماضي البعيد».

ويمكن مطالعة كامل المقال لفهم حقيقة ما يُشاع ويُنقل تضليلًا وتحريفًا<sup>(١)</sup>. فاقطاع جزء من المقال، ثم بتره عن سياقه، ثم تغيير معناه، ونشره على صفة مخالفة لما هو عليه، تحت عنوان مضلل، ثم يُزعم أنه رأي منظمة علمية، فهو أبرز الأدلة على بطلان دعوى المعارضة بين العلم التجريبي والسنة النبوية، وافتقارها للدليل الصحيح، وعجزها عن إثبات دعواها.

فالتحذير شديد الوضوح، لمن لم تكن له مناعة، بأن يمتنع من مخالطة الإبل، وشرب حليبها النيء، وشرب بولها، وأكل لحمها الذي لم ينضج، بسبب وجود ذلك الفايروس، ليس لضرر في ذات البول، وإلا لشمّل التحذير اللبن، واللحم، بل ومجرد مخالطة الإبل، ولم يقل بذلك أحد.

أما الدراسات التي تُثبت فائدة بول الإبل فكثيرة، والتطبيقات العملية لا تُحصى، وسأذكر بعضها مما كُتب باللغة الإنجليزية، في المراكز البحثية الغربية<sup>(٢)</sup>.

وليس الغرض تقرير ذلك على أنه نتيجة علمية تجريبية قطعية، وإن كانت عند المسلم المؤمن بصدق حديث النبي ﷺ نتيجة قطعية، وإنما الغرض إبطال

(١) انظر مقال: «فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية». عبر موقع منظمة الصحة العالمية: <https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/>

#### (middle-east-respiratory-syndrome-coronavirus-(mers-cov

(٢) كثير من الأبحاث العلمية النافعة في كافة المجالات العلمية قام بكتابتها أو شارك فيها الباحثون المسلمون، أو العرب، في المراكز البحثية العربية الإسلامية، وإنما الغرض من تخصيص المراكز في البلاد الغربية - حتى وإن كان الباحثون عربًا مسلمين - لأن المعارض غالبًا لا يقبل إلا بتلك المراكز، لظنه أن المراكز العربية الإسلامية ستكون منحازة، أو غير موضوعية في بحث هذه المسألة، ورغم اعتقادي أن هذا الظن خاطئ، إلا أن توفر الدراسات التابعة للمراكز الغربية يكفي لبيان ما أريد توضيحه من نقض دعوى التعارض.

الدعوى التي تزعم معارضة هذا الحديث للعلم التجريبي، وأن الدراسات المعاصرة تتجه إلى اكتشافات جديدة، تدل على فائدتها الطبية.

كيفية يتجاهل ذلك، ويُزعم عدم نفعها، رغم عدم وقوفي على دراسة علمية تفيد ضرر بول الإبل، أو عدم جدواه.

على أن وجود دراسات تدل على عدم اكتشاف فائدة محسوسة لبول الإبل مع لبنها، لا يعني عدم وجود الفائدة، للقاعدة المعلومة، وهي أن عدم العلم ليس علمًا بالعدم، وما كان غير معلوم بالأمس، صار اليوم اكتشافًا. ويُضاف إليه أن الدراسات التي أثبتت الفائدة، معها زيادة العلم، فمن علم حجة على من لم يعلم.

ومن المقالات والأبحاث العلمية التي اكتشفت فوائد لبول الإبل:

ورقة علمية بعنوان: "The antiplatelet activity of camel urine".

«النشاط المضاد للصفائح، لبول الإبل». وهي دراسة لبول كُلى من: الإنسان، والإبل، والبقرة، وقال الباحثون في نتائج البحث: «بول الإبل له نشاط قوي مضاد للصفائح ضد تراكم الصفائح الدموية... ولم يظهر في بول الإنسان والبقرة مثل هذا»<sup>(١)</sup>.

وفي مقالة علمية إحصائية تجمع بعض الدراسات العلمية المتعلقة ببول الإبل، ونتائج تلك الدراسات، يقول العلماء الباحثون فيها: «أظهرت ثلاثٌ مقالات أن بول الإبل يمتلك أنشطة سامة للخلايا ضد أنواع مختلفة من

(١) مقال علمي منشور في موقع: «المكتبة الوطنية الأمريكية للطب». "National library

of medicine". بعنوان: «النشاط المضاد للصفائح، لبول الإبل» "The antiplatelet

./activity of camel urine". <https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/21854200>

الخلايا السرطانية<sup>(١)</sup>. كشفت دراستان عن التأثيرات الوقائية لبول الإبل ضد تسمم الكبد وقرحة المعدة، بينما أظهرت دراسة أخرى دور بول الإبل كعامل مضاد للصفائح. أظهرت جميع الدراسات آثارًا إيجابية كبيرة بجرعات فعالة مختلفة. وهكذا يظهر بول الإبل إمكانات علاجية واعدة في علاج الأمراض التي تصيب الإنسان وخاصة السرطان<sup>(٢)</sup>.

والمقالات العلمية في هذا الموضوع كثيرة أذكر منها:

بحث علمي بعنوان: **"The Growth Inhibitory Potential and Antimetastatic Effect of Camel Urine on Breast Cancer Cells In Vitro and In Vivo"**. «تأثير مثبط النمو ومضاد التكتل لبول الإبل على خلايا سرطان الثدي في المختبر وفي الجسم الحي»<sup>(٣)</sup>.

(١) الخلايا السامة، **"Cytotoxic"**. هي مواد كيميائية علاجية، تُستعمل لقتل الخلايا السرطانية. انظر: المعجم الطبي الموحد (ص: ٣٥٤). وموقع: «المعهد الوطني للسرطان» في الولايات المتحدة الأمريكية، **"National Cancer Institute"**.

<https://www.cancer.gov/publications/dictionaries/cancer-terms/def/cytotoxic-agent>

(٢) مقال علمي منشور في موقع: **"National library of medicine"**. «المكتبة الوطنية الأمريكية للطب». بعنوان: **"Anticancer, antiplatelet, gastroprotective and hepatoprotective effects of camel urine: A scoping review"**. «التأثيرات المضادة للسرطان، ومضادات الصفائح، والمعوية، والتأثيرات الوقائية للكبد لبول الإبل: مراجعة نطاق».

انظر: <https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/34400869/>.

(٣) منشور في: **"National library of medicine"**. «المكتبة الوطنية الأمريكية للطب»، انظر: <https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/27338742/>. <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5739131>

<https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5739131>

وبحث علمي بعنوان: "The unique medicinal properties of camel products: A review of the scientific evidence" «الخصائص الطبية الفريدة لمنتجات الإبل: مراجعة للأدلة العلمية»<sup>(١)</sup>.

ومقال علمي بعنوان: "Metabolomic and elemental analysis of camel and bovine urine by GC-MS and ICP-MS" «التحليل الأيضي والعنصري لبول الإبل والأبقار بواسطة GC-MS و ICP-MS»<sup>(٢)</sup>.

ودراسة بعنوان: "Camel urine components display anti-cancer properties in vitro" «تُظهر مكونات بول الإبل خصائص مضادة للسرطان في المختبر»<sup>(٣)</sup>.

وهذه مجموعة من المقالات المكتوبة باللغة الإنجليزية، وأما المقالات والأبحاث والدراسات المكتوبة باللغة العربية فيصعب حصرها، ومنها ما هو أجود من الأبحاث الغربية، ولكن عامة من يدعي هذا الادعاء لا يقبل إلا ما قبلته المنظمات الغربية.

وفي الحقيقة، فإن عامة الدراسات -رغم كثرتها- لا تزال دون المستوى المطلوب، فهي كما سبق لا تزال تتقدم، وتزداد توسعاً، نظراً لفعاليتها وأهميتها،

(١) منشور في «Journal of Taibah University Medical Sciences» مجلة: «جامعة طيبة للعلوم الطبية» (٢/١١) أبريل ٢٠١٦، (ص: ٩٨ - ١٠٣).

(٢) منشور في: "National library of medicine". «المكتبة الوطنية الأمريكية للطب»، انظر: <https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/28053567/>

(٣) منشور في: "National library of medicine". «المكتبة الوطنية الأمريكية للطب»، انظر: <https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/22922085/>

رغم استعماله واعتماده في العلاجات الشعبية قديماً وحديثاً، ونفعه المشاهد والمعلوم، إلا أن العبرة في الدراسة بالعلم التجريبي.

والمهم أن يُعلم أن دعوى التعارض بين الحديث وبين العلم التجريبي لم تقم على أساسٍ علميٍّ مطلقاً، بل قامت على أهواء، واختلاف في الثقافات والأذواق، ولا مدخل للعلم في ذلك كله، ولا أدلٌّ على استعمالهم البتر والتحريف في ترويح الدعوى كما سبق.

كما أن التداوي ببول الإبل. أو بول غيره من الحيوانات لا يخفى في مجال الطب، فهناك أدوية معتمدة طبيّاً تُستخرج من أبوال بعض الحيوانات. أو أمعائها<sup>(١)</sup>.

ولكن الدعاوى تتوجه بشدة نحو بول الإبل -رغم إثبات كفاءته طبيّاً- لأغراض فكرية واعتقادية، لا مدخل للعلم التجريبي فيها، لذلك لا يتم التوجه بالانتقاد إلى غيره من قبَل مدَّعي التعارض.

(١) ومن أشهرها دواء: "Premarin" وهو علاج بديل للهرمون عند النساء، وهو مستخلص من بول الفرس الحامل، تصدره شركة: "Wyeth" «وايث». الدوائية، والتي تم الاستحواذ عليها من قبَل شركة: "Pfizer Inc" «فايزر». انظر: <https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/23974785>

و- <https://www.sciencedirect.com/topics/agricultural-and-biological-sciences/premarin>

ومن ذلك قهوة: "kopi luwak". «قهوة الزباد»، وهي من أغلى أنواع القهوة في العالم، وسبب غلائها أنها تخرج من فضلات حيوان الزباد الآسيوي «Asian Palm Civet» وهو نوع قريب من السنجاب، يأكل القهوة، فتمر في أمعائه حتى يخرجها من فضلاته، فتُنظف وتباع بأغلى الأثمان، وهي معروضة للبيع في أشهر منصات البيع العالمية، انظر:

<https://www.amazon.com/Luwak-Coffee-Gathered-Whole-Ounces/dp/B0030IGUIK>.



وعليه يتبين أن الحديث صحيح ثابت، ولا يوجد في العلم التجريبي ما يُعارضه مطلقاً، بل إن الدراسات الأولية عامتها يتَّجه إلى إثبات فاعليته ونفعه في علاج كثير من الأمراض، من أبرزها: قتل الخلايا السرطانية.



## الفرع الثاني: حديث الحبة السوداء:

ثبت عن النبي ﷺ الحث على التداوي بالحبة السوداء، ولا إشكال في التداوي بها، فهو مقرَّرٌ في العلم التجريبي، ومستعمل في الطبِّ قديماً وحديثاً، وإنما الإشكال جاء بسبب الخطأ في فهم التعميم الوارد في الحديث.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «في الحبة السوداء شفاء من كل داء، إلا السام» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وعن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: «إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء، إلا من السام». قلت: وما السام؟ قال: «الموت». رواه البخاري<sup>(٢)</sup>.

والحبة السوداء، هي: حبة البركة، وهي معروفة مشهورة<sup>(٣)</sup>.

ووجه ادعاء التعارض: أن اللفظ يدلُّ على نفع التداوي بالحبة السوداء، لجميع الأمراض كافة باستثناء الموت، لأن النبي ﷺ استثنى الموت، والاستثناء معيار العموم<sup>(٤)</sup>.

وقد اختلف العلماء في معنى العموم هنا، هل هو على عمومه؟ أم هو من العموم الذي أُريد به الخصوص؟

(١) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: الحبة السوداء، (٧/١٢٤)؛ رقم: ٥٦٨٨. وصحيح

مسلم، كتاب: السلام، باب: التداوي بالحبة السوداء، (٤/١٧٣٥)؛ رقم: ٢٢١٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: الحبة السوداء، (٧/١٢٤)؛ رقم: ٥٦٨٧.

(٣) ورد في بعض الروايات وعبارات السلف تفسيرها بأنها: «الشونيز» بالفارسية، قال ابن حجر: «الحبة السوداء ... وهي في العُرف الآن أشهر من الشونيز». فتح الباري (١/١٠١). وفي زماننا كذلك فإنها في البلاد العربية والإسلامية تشتهر باسم: «حبة البركة»، أو: «الحبة السوداء».

(٤) انظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشي (٢/٦٤٦). وشرح الكوكب المنير لابن النجار (٣/١٠٤).

ذهب أكثر العلماء إلى أنه من العام الذي أُريد به الخصوص<sup>(١)</sup>.  
فالعامُّ منه المخصوص، ومنه العام الذي أُريد به الخصوص، ويُعلم ذلك  
من السياق اللفظي، أو السياق العرفي والحال.

والعامُّ الذي أُريد به الخصوص هو: «إطلاق اللفظ العام، وإرادة بعضه»<sup>(٢)</sup>،  
كقوله تعالى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ فهو لفظ عامُّ في تدمير كلِّ شيءٍ، ولكن  
قال ﷺ بعد ذلك: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾. فدلَّ على أن العموم يُراد منه  
الخصوص في البشر، وأمتعتهم ودوابهم ونحو ذلك، مما يصلح أن تدمره الريح  
القوية، ولم يُرد منه تدمير الجبال والبيوت والصخور، بل ولا العالم الذي ليس  
فيه أولئك القوم<sup>(٣)</sup>.

وهذا معلوم في لغة العرب، وفي نصوص القرآن والسنة، وهو كثير.  
قال الخطابي: «وهذا من عموم اللفظ الذي يراد به الخصوص؛ إذ ليس  
يجتمع في طبع شيء من النبات والشجر جميع القوى التي تقابل الطبائع كلها  
في معالجة الأدوية على اختلافها، وتباين طبائعها، وإنما أراد أنه شفاء من كل  
داء يحدث من الرطوبة والبلغم، وذلك أنه حار يابس، فهو شفاء - بإذن الله -

- 
- (١) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/١١٨-١١٩)، والمنهاج في شرح صحيح مسلم بن  
الحجاج (١٤/١٩٦-١٩٧). والمفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٥/٦٠٦). وزاد  
المعاد في هدي خير العباد (٤/١٤). وطرح الثريب في شرح التقريب (٨/١٨٤). وفتح  
الباري (١٠/١٤٥). وفيض القدير للمناوي (٤/٣٥٢).
- (٢) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي (٤/٣٣٧).
- (٣) انظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيان (٩/٥٥٨)، وتيسير الكريم الرحمن في تفسير  
كلام المنان (ص: ٧٨٢)، والتحرير والتنوير (٢٦/٥٠).

للداء المقابل له في الرطوبة والبرودة، وذلك أن الدواء أبداً بالمضاد والغذاء، بالمُشاكل<sup>(١)</sup>.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: «العسل عند الأطباء إلى أن يكون دواء لكل داء أقرب من الحبة السوداء، ولا يخفى أن من الأمراض ما إذا شرب صاحبه العسل خلق الله الألم بعده، وأن قوله في العسل: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾. [النحل: ٦٩]. إنما هو في الأغلب»<sup>(٢)</sup>.

وقال الطيبي: «ونظيره قوله تعالى في حق بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾. وقوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾. في إطلاق العموم وإرادة الخصوص»<sup>(٣)</sup>.

والذي صرّف العموم عن عمومه، أحاديث النبي ﷺ الأخرى الكثيرة، وحثُّ النبي ﷺ على استعمال كثير من الأدوية غير الحبة السوداء، فأمر من استطلق بطنه، باستعمال العسل، وأمر، بعضهم بالحجامة، وأمر بعضهم بماء زمزم، وغيرها من الأدوية.

فلو كان العموم مُراداً في الحديث، لما أمر النبي ﷺ إلا به، ولما وصف لمريض علاجاً غيره.

ولكن لما تعددت الوصفات واختلفت باختلاف الأمراض، دلّ على أن لكل داء دواؤه المخصوص به، ومن ذلك الحبة السوداء، فهي نافعة لأمراض

(١) أعلام الحديث (٣/٢١١٢).

(٢) طرح الثريب في شرح التقريب (٨/١٨٤).

(٣) الكاشف عن حقائق السنن (٩/٢٩٥٥).

مخصصة، إلا أنها في أمراضها المخصصة نافعة بإذن الله في جميع أفرادها، ما لم يكن قد بلغ الموت بسبب ذلك المرض، فإنها حينئذ لا تفيده<sup>(١)</sup>.

وذهب بعض العلماء إلى القول بعموم لفظها، فقال: ابن أبي جمرة المالكي (ت: ٦٩٩ هـ): «تكلم الناس في هذا الحديث [حديث الحبة السوداء] وخصّصوا عمومته، وردوه إلى قول أهل الطب والتجربة، ولا خفاء بغلط قائل ذلك، لأننا إذا صدّقنا أهل الطب؛ ومدار علمهم غالباً إنما هو على التجربة التي بناؤها على ظنّ غالب، فتصديق من لا ينطق عن الهوى أولى بالقبول من كلامهم»<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: إنها على عمومها لأن الله ﷻ قادرٌ على كل شيء، واستدلّ بالاستثناء في الحديث، لأنه معيار للعموم<sup>(٣)</sup>.

ولا نزاع في أن الله ﷻ قادر على أن يشفي المريض بلا علاج، فضلاً عن استعمال علاج نافع، إلا أن النزاع في دلالة الحديث حيث هي، وحيث بيّنتها الأحاديث الأخرى، ولو كانت علاجاً لكل داء لما تنوعت الأدوية التي حث النبي ﷺ على استعمالها.

والاستدلال بالعموم في غير محله، لأن النزاع ليس في دلالة اللفظ على العموم، ولكن النزاع في بقائه على عمومته، هل هو باق على عمومته، أم هو مخصوص، أم أريد به الخصوص؟

والعموم إن ثبت عمومته صراحةً هو الذي يكون مخصوصاً، أو مراداً به

(١) انظر: فتح الباري (١٠/١٤٤-١٤٥).

(٢) نقله ابن حجر، فتح الباري (١٠/١٤٥).

(٣) انظر: تحفة الأحوذى، للمباركفوري (٦/١٦٣).

الخصوص. كما في الآيتين، فكلاهما قد ذكر الله ﷻ فيهما لفظ: «كل». وهو من أصرح ألفاظ العموم، ومع ذلك فهو عموم مراد به الخصوص. فتبيّن أن الحديث لا يُراد به عموم جميع الأمراض، ولا يُفهم منه كفاية الحبة السوداء عن جميع الأدوية، فما يُزعم من أن الحديث معارض للعلم التجريبي لأنه يدل على وجوب إلغاء جميع الأدوية، وإغلاق كافة التخصصات الطبية والمستشفيات، والاكتفاء بالحبة السوداء! تحكّم ومخالفة لما فهم من نصّ النبي ﷺ، وفعله، وإجماع الأمة بدءاً من الصحابة رضي الله عنهم إلى يومنا هذا، وهذا الفهم غاية في التحكم والعجز اللغوي والعلمي، بل والأدبي في حين أنه لم يُكلّف نفسه فينظر إلى ما قاله شراح حديث النبي ﷺ ليتبين له الصواب في ذلك.

وأما فوائد الحبة السوداء، ومنافعها فقد استفاضت فيها الدراسات والبحوث، ولم أجد مخالفاً في ذلك.

**ومن البحوث العلمية التي أفردت فيها:**

بحث بعنوان: «الحبة السوداء في الحديث النبوي والطب الحديث». د. عبد الله باموسى. وذكر إحصائية مجملة عن عدد البحوث المتعلقة بالحبة السوداء فتجاوزت البحوث (٦٠ بحثاً حديثاً). وذكر أسماء البحوث كاملة، وذكر منها (١١ بحثاً) يتعلق بعلاج مرض السرطان، و(٥ أبحاث) لالتهابات ومسكنات الآلام، و(٦ أبحاث) لتعزيز المناعة، و(بعض الأبحاث) لمقاومة الديدان، و(٤ أبحاث) للآثار الجانبية للأدوية، و(٦ أبحاث)، لحماية الكبد من التسمم والتليف، و(٩ أبحاث)، لنسبة السكر في الدم، و(بعض الأبحاث)، لكريات الدم البيضاء

والحمراء، و(بحثان) لحماية المعدة من القرحة، و(٤ أبحاث) لتخثر الدم، و(٥ أبحاث) للجهاز التنفسي، ومرض الربو، و(٦ أبحاث) لنسبة الدهون في الدم، و(٧ أبحاث) متعلقة بتركيب الحبة السوداء.

وذكر غير ذلك من أسماء الرسائل الجامعية، والمقالات المتعلقة بالحبة السوداء وفوائدها<sup>(١)</sup>.

ومن الأبحاث كذلك، بحث بعنوان: «استخدام زيت الحبة السوداء في تحضير اللقاحات الفيروسية». أ.د. حنفي محمود مدبولي.

وهو بحث منشور في المؤتمر العالمي السابع للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، ذكر فيه (١٠ لقاءات) مستخرجة من زيوت الحبة السوداء، وذكر فوائدها واستعمالها، وطريقة اختبارها وتجربتها.

ورجّح الباحث أن الحديد يُحمل على عمومه، لشمول اللقاحات جميع الأمراض، لأن الحبة السوداء منشطة لجهاز المناعة بجميع أنواعه، وكذلك داخل في علاج معظم أجزاء الجسم، فكان بذلك علاجاً وقائياً ودوائياً من جميع الأمراض<sup>(٢)</sup>.

وكذلك بحث بعنوان: «حبة البركة وفوائدها». د. إيمان عبد الناصر، ود. آية جلال سعد الدين.

وهو بحث منشور في مجلة أسبوط للدراسات البيئية، العدد، (٣٨)، (يوليو، ٢٠١٣م).

(١) انظر: الحبة السوداء، في الحديث النبوي، والطب الحديث (ص: ٤٧-٥٤).

(٢) استخدام زيت الحبة السوداء في تحضير اللقاحات الفيروسية (ص: ٣٢).

وقد قُسم البحث إلى (١٧) مسألة وفائدة علاجية للحبة السوداء، على مختلف الأمراض والأعمار، مع ذكر مصدر التجارب العلمية في مراجعها العلمية المعتمدة، وبلغ عدد المراجع العلمية فيها (١٥ مرجعاً). ولم أجد خلافاً في نفعها طبيّاً، ودخولها في كثير من المركبات الدوائية، وتعدد استعمالها للتداوي بها.

فتبيّن أن دعوى المعارضة لا وجه لها، إذ الحديث لا يُراد به العموم المطلق، وإنما هو عموم أُريد به الخصوص، كما دلّت عليه بقية الأحاديث، ولو قيل: بان المراد به العموم المطلق، فإن الدراسات الطبية الحديثة كلها تتجه إلى القول بفائدة الحبة السوداء في أغلب الأمراض، وقائياً ودوائياً، ومناعياً، ولم يثبت منها ضررٌ إذا استخدمت بمقاديرها الصحيحة، فيبقى ما لم يُكتشف مما لم يُعلم، إن كان ينفع أم لا ينفع، فالاستدلال به على هذا الوجه، هو استدلال بعدم العلم على العلم بالعدم، وهذا من المغالطات في الاستدلال. فيبقى الحديث صحيحاً ثابتاً في المعنى، وفي الطب، والحمد لله.



## الفرع الرابع: حديث الأمر بقتل الحيات لأنهن يسقطن الحمل، ويطمسن البصر:

ثبت عن النبي ﷺ أن بعض أنواع الحيات والثعابين ضارٌ على الإنسان، ومن ضرره أنه يُسقط الجنين من بطن أمه، ويطمس البصر فيذهب. وقد ادعي معارضة هذا الحديث للعلم التجريبي، وذلك من جهة تفسير الحديث على أن الأثر لهذه الحيات ينتقل من غير مباشرة ولا ملامسة، وإنما ينتقل بمجرد التقاء نظر الإنسان بنظر الثعبان والحية، وذلك أن العلم التجريبي لم يبحث ولم يكتشف حتى الآن آلية انتقال السم من غير لدغ. أو نفث، ولمَّا لم يبحث العلم التجريبي ولم يكتشف إمكان وقوع ذلك، صار بنظر المُدعي معارضاً للسنة النبوية.

أما الحديث فقد ورد عن جماعة من الصحابة:

فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «اقتلوا الحيات، واقتلوا ذا الطفيتين والأبتر، فإنهما يطمسان البصر، ويستسقطان الحبل».

قال عبد الله: فبينما أنا أطارد حية لأقتلها، فناداني أبو لبابة: لا تقتلها، فقلت: إن رسول الله ﷺ قد أمر بقتل الحيات. قال: «إنه نهى بعد ذلك عن ذوات البيوت، وهي العوامر».

متفق عليه<sup>(١)</sup>. هذا لفظ البخاري، وفي لفظ له: فناداني أبو لبابة وزيد بن الخطاب رضي الله عنهما. وفي لفظ لمسلم «ويلتمسان البصر». وفي لفظ له: «وقيل: هما

(١) صحيح البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: قول الله تعالى: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾.

(١٢٧/٤)؛ رقم: ٣٢٩٧، ٣٢٩٩. وانظر رقم: ٣٣١٠-٣٣١٣. وصحيح مسلم، كتاب:

السلام، باب: قتل الحيات وغيرها (١٧٥٢/٤-١٧٥٤)؛ رقم: ٢٢٣٣-٢٢٣٥.

اللذان يلتمعان البصر، ويطرحان أولاد النساء». وفي لفظ له أيضًا: «فإنهما اللذان يخطفان البصر، ويتبعان ما في بطون النساء».

وكان ابن عمر، يقتل الحيات ثم نهى، قال: إن النبي ﷺ هدم حائطًا له، فوجد فيه سلخ حية، فقال: «انظروا أين هو؟» فنظروا، فقال: «اقتلوه». فكنت أقتلها لذلك، فلقيت أبا لبابة، فأخبرني أن النبي ﷺ قال: «لا تقتلوا الجنان، إلا كل أتر ذي طفيتين، فإنه يسقط الولد، ويذهب البصر، فاقتلوه». متفق عليه، كذلك<sup>(١)</sup>، وهذا لفظ البخاري. ولفظ مسلم: كان ابن عمر يقتل الحيات كلهن حتى حدثنا أبو لبابة بن عبد المنذر البدري: أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل جنان البيوت. فأمسك.

وعن عائشة ؓ أن النبي ﷺ قال: «اقتلوا ذا الطفيتين، فإنه يلتمس البصر، ويصيب الحبل». متفق عليه<sup>(٢)</sup>. وفي لفظ قالت: أمر النبي ﷺ بقتل الأتر وقال: «إنه يصيب البصر، ويذهب الحبل».

وعن أبي سعيد الخدري ؓ، أن رسول الله ﷺ قال: «إن لهذه البيوت عوامر، فإذا رأيت شيئًا منها فحرّجوا عليها ثلاثًا، فإن ذهب، وإلا فاقتلوه، فإنه كافر» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

ومعنى الأحاديث أن النبي ﷺ نهى عن قتل صغار الحيات، التي لا تؤذي وليس فيها سمٌ، وهي التي تعمُر البيوت وتسكنها، وأن من وجدها فإنه يُحذِّرها

(١) الموضوع السابق.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: خير مال المسلم غنمٌ يتبع بها شعف الجبال (٤/١٢٨)؛ رقم: ٣٣٠٨. وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: قتل الحيات وغيرها (٤/١٧٥٢)؛ رقم: ٢٢٣٢.

(٣) صحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: قتل الحيات وغيرها (٤/١٧٥٢)؛ رقم: ٢٢٣٦.

وينذرهما ثلاثاً حتى تخرج، لاحتمال أن تكون من الجنِّ، فإن لم تخرج جاز قتلها، وأما التي فيها سمٌّ، مثل: ذي الطُّفَيْتَيْنِ، والأبتر، فإنهما يُقتلان سواء كان ذلك في البيوت أم في الصحاري<sup>(١)</sup>.

والطُّفَيْتَيْنِ: مفردهما: الطُّفِيَّة، وهي خوص شجرة المُقْل، أي ورقها، والمُقْل شجرة شبيهة بالنخل، وثمرها شبيه بالتمر، ولكنه يابس، ومعروف باسم: «الدَّوْم»<sup>(٢)</sup>.

قال نافع مولى ابن عمر رضي الله عنه، لما سُئِلَ عن معنى ذي الطفيتين: «ذو الخطين في ظهره»<sup>(٣)</sup>. قال الأصمعي: «وأراه شبه الخطين اللذين على ظهره بخصوصين من خوص المقل»<sup>(٤)</sup>.

وعامة الشُّراح على أنهما خطَّان على ظهره، إلا أن أنور شاه الكشميري ذهب إلى احتمال كونهما القرنان الموجودان على رأس بعض الثعابين في الجزيرة العربية، وهي ما تُعرف بـ: «أم جُنَيْب» ونحوها. فقال: «وبلغني عن ثقة: أنه توجد في العرب حية يكون على رأسها قرنان ... ولا بُعد أن يكون المراد من الطُّفَيْتَيْنِ هما هذان القرنان»<sup>(٥)</sup>. وقد يصدق الوصف على كل ما كان له قرنان، أو خطان على ظهره، أو غير ذلك من الأوصاف.

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٢٠-٢٥/١٦)، والمعلم بفوائد مسلم (٣/١٨٧)، والمسالك في شرح موطأ مالك (٧/٥٥٥) وإكمال المعلم (٧/١٦٥-١٦٦)، والمنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٤/٢٢٩) وطرح الشريب في شرح التقريب (٨/١٢٤-١٢٥)، وفتح الباري لابن حجر (٦/٢٤٨-٢٤٩).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٣/٤١٤)، والصحاح للجوهري، (٣/١٠٣٨)، (٦/٢٤١٣)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٨٧)، (٣/١٣٠)؛ مادة: «خوص»، و«طفا».

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٦/١٣٢).

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد (١/١٨٥). وانظر: المسالك، شرح موطأ مالك (٧/٥٥٥).

(٥) فيض الباري على صحيح البخاري (٤/٣٣٢).

والأبتر، هو: قصير الذنب، من الحيات وغيرها، وهو من أخطبها وأخطرها<sup>(١)</sup>. قال النضر بن شميل: «الأبتر من الحيات صنف أزرق مقطوع الذنب، لا تنظر إليه حامل إلا ألقته ما في بطنها والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

ويشمل التحذير عموماً كل حية، أو ثعبان له ضررٌ وخطرٌ فإنه يُقتل<sup>(٣)</sup>.

وأما العوامر. أو جنان البيوت. أو الجان: فهي الحية الصغيرة التي لا تؤذي، وتعمُر البيوت وتلزمها، فهذه إذا كانت في البيوت فإنها لا تُقتل، لعدم ضررها<sup>(٤)</sup>.

قال ابن المبارك: «إنما يُكره من قتل الحيات؛ قتل الحية التي تكون دقيقة كأنها فضة، ولا تلتوي في مشيتها»<sup>(٥)</sup>.

وأما معنى إذهاب البصر وإسقاط الجنين فقد اختلف العلماء فيه على ثلاثة

أقوال:

الأول: أن ذلك بسبب لدغها بالسُّم، أو نفث السُّم على المصاب<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١/ ١٨٥)، والمعلم بفوائد مسلم (٣/ ١٨٩). والمسالك، شرح موطأ مالك (٧/ ٥٥٥).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٦/ ٢٣).

(٣) قد جاء التعريف بذي الطُفَيْتَيْنِ والأبتر ووصفهما بشكل مفصّل مع توضيح ذلك بالصور، في كتاب: الجامع الأكبر في صفة ذي الطفيتين والأبتر (ص: ١١٧ وما بعدها). وملحق الصور في ذات الكتاب.

(٤) انظر: المعلم بفوائد مسلم (٣/ ١٨٩)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ١٦٨). والمسالك، شرح موطأ مالك (٧/ ٥٥٥).

(٥) سنن الترمذي (٣/ ١٢٩)؛ رقم: ١٤٨٣.

(٦) انظر: معالم السنن (٤/ ١٥٧). والمنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٤/ ٢٣٠ -

٢٣١). والمفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٥/ ٥٣٣-٥٣٤). والكواكب الدراري

(١٣/ ٢١١-٢١٢). وطرح الثريب في شرح التقريب (٨/ ١٢٧). والتوضيح لشرح

الجامع الصحيح (١٩/ ٢٣٢). ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٧/ ٢٦٦٨). =

قال الزهري: - بعد روايته الحديث-: «ونرى ذلك من سُمَيْهِمَا»<sup>(١)</sup>.

فالعمى، وإسقاط الحمل، هو واقع باللدغ، ولا إشكال فيه، وكذلك النفث، فإنه من المعلوم والمشاهد، إن بعض الثعابين تنفث سُمَّهَا، فيطير لمسافة، فإذا وقع على العين فإنه في الغالب يصيبها بالعمى، ومن أشهرها ما تُعرف بـ: «الكوبرا»، وفي الجزيرة العربية نوع منها معروف ومشاهد يُسمَّى: «الكوبرا العربية»<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أن رؤيتها تُسبب خوفاً وترويعاً للحامل، فيتسبب ذلك بإسقاط حملها.

وقد استبعد كثيرٌ من العلماء هذا القول لسببين: الأول: أن الترويع متحقق في غير ذي الطفيتين والأبتر، فلا معنى لتخصيصهما بالذكر، والثاني: أن الترويع قد يُسقط الحمل، ولكن لم يُعهد أنه يُذهب البصر<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أن مجرد قرب الثعبان من الإنسان والتقاء نظره بنظره يكون سبباً في الإصابة بالعمى، وإسقاط الحمل، وذلك لخاصية في طباعها، مثل إصابة العائن للمعيون<sup>(٤)</sup>.

= والتنوير شرح الجامع الصغير (٢/٦٠٠)؛ رقم: ١٣١٩.

(١) صحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: قتل الحيات وغيرها (٤/١٧٥٣)؛ رقم: ٢٢٢٣.

(٢) وكثيراً ما سمعتُ من كبار السن وأهل البادية خصوصاً في الجزيرة العربية، أن من لدغته حية فنام، فإن السُّم يسري إلى عينيه فيُصاب بالعمى، ولذلك كانوا يُجبرون من لدغته الحية على السهر تلك الليلة حتى يطلع الصبح، ثم يسمحون له بالنوم، خوفاً من سريان السم إلى عينه.

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/١٦٨-١٦٩). والمفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٥/٥٣٣-٥٣٤).

(٤) انظر: معالم السنن (٤/١٥٧)، الكواكب الدراري (١٣/٢١١-٢١٢). وطرح التثريب في شرح التقريب (٨/١٢٧). والتوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٩/٢٣٢). مرقة =

قال النضر بن شميل: «الأبتر من الحيات صنف أزرق مقطوع الذنب، لا تنظر إليه حامل إلا ألقته ما في بطنها والله أعلم»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن قتيبة: «إنما تقتل الحية من بُعدٍ بسُمِّ ينفصل من عينها في الهواء حتى يصيب، وكذلك القاتلة بصوتها، ينفصل من صوتها سُمٌّ فيدخل السمع فيقتل»<sup>(٢)</sup>.

وقال القاضي عياض: «وظاهره أشبه أنه مخصوص بنفس النظر كأذى العائن بنظره»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن الجوزي: «واعلم أن الحيات أنواع: فمنها مكلفة الرأس، طولها شبران إلى ثلاثة، ورأسها حاد، وعيناها حمراوان، ولونها إلى سواد وصفرة، تحرق كل ما تنساب عليه، ولا يبيت حول حجرتها شيء، وإذا حاذى مسكنها طائر سقط، ولا يحس بها حيوان إلا هرب، فإذا قرب منها خدر فلم يتحرك، وتقتل بصفيها، ومن وقع عليه بصرها مات، ومن نهشته ذاب بدنه وانتفخ، وسال صديداً ومات في الحال، ومات كل من يقرب من ذلك الميت من الحيوانات، ومن مسها بعصا هلك بواسطة العصا، وقد مسها مرة فارس برمحه فمات الفارس ودابته، ولسعت جحفة فرس فمات الفرس والفارس، وهذا الجنس يكثر ببلاد الترك»<sup>(٤)</sup>.

= المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٧/٢٦٦٨). والتنوير شرح الجامع الصغير (٢/٦٠٠)؛ رقم: ١٣١٩.

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٦/٢٣).

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/١٠٧).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/١٦٨-١٦٩).

(٤) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/١٠٧).

وبناء على ما نقله ابن الجوزي قال القرطبي: «وظاهر هذا: أن هذين النوعين من الحيات [ذا الطفيتين والأبتر] لهما من الخاصية ما يكون عنهما ذلك، ولا يُستبعد هذا». ثم ذكر كلام ابن الجوزي السابق<sup>(١)</sup>.

وقال بعض العلماء: «وفي الحيات نوع يسمى: «الناظر» إذا وقع نظره على عين إنسان مات من ساعته، والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

وقال الصنعاني: «والحديث يحتمل أن كُلاً من النوعين يؤثر هذين التأثيرين، أو أن كل واحد يؤثر كل واحد منهما، وهذه قوة أودعها الله هذين النوعين، كما أودع الإحراق في النار»<sup>(٣)</sup>.

وقد شبّه بعض العلماء انتقالها بالعين، كما أن العين تصيب الإنسان لخبث فيها، دون أن يكون هناك التصاق، أو ملامسة، فكذلك قد تصيب عين الأفعى عين الإنسان، أو حبل المرأة.

وخطف البصر لا يلزم منه الملامسة<sup>(٤)</sup>، بل قد يفقد الإنسان بصره بما لم يتصل به، كما يفقد البصر بسبب البرق، قال تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]. وكذلك سقوط الجنين كما يحدث عند التعرّض للأشعة ونحوها.

وقد شرح ابن القيم تأثير الأفعى بالإنسان، وشبّه انتقال العين للمحسود بها، فقال: «ولا ريب أن الله سبحانه خلق في الأجسام والأرواح قُوَى وطبائع مختلفة، وجعل في كثير منها خواصّ وكيفيات مؤثرة، ولا يمكن لعاقل إنكار

(١) المفهوم لما أشكل من تلخيص مسلم (٥/٥٣٣-٥٣٤).

(٢) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٤/٢٣٠-٢٣١).

(٣) التنوير شرح الجامع الصغير (٢/٦٠٠)؛ رقم: ١٣١٩.

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/٢٠٠).

تأثير الأرواح في الأجسام، فإنه أمر مشاهد محسوس، وأنت ترى الوجه كيف يحمر حمرة شديدة، إذا نظر إليه من يحتشمه ويستحي منه، ويصفر صفرة شديدة عند نظر من يخافه إليه، وقد شاهد الناس من يسقم من النظر وتضعف قواه، وهذا كله بواسطة تأثير الأرواح، ولشدة ارتباطها بالعين يُنسب الفعل إليها، وليست هي الفاعلة، وإنما التأثير للروح، والأرواح مختلفة في طبائعها وقواها وكيفياتها وخواصها، فروح الحاسد مؤذية للمحسود أذىً بيناً... فإن النفس الخبيثة الحاسدة تكيف بكيفية خبيثة، وتقابل المحسود فتؤثر فيه بتلك الخاصة، وأشبه الأشياء بهذا: الأفعى، فإن السم كامن فيها بالقوة، فإذا قابلت عدوها انبعثت منها قوة غضبية، وتكيفت بكيفية خبيثة مؤذية، فمنها: ما تشد كفيته وتقوى حتى تؤثر في إسقاط الجنين، ومنها: ما تؤثر في طمس البصر كما قال النبي ﷺ - في الأبر وذي الطفيتين من الحيات - : «إنهما يلتمسان البصر، ويسقطان الحبل». ومنها: ما تؤثر في الإنسان كفيته بمجرد الرؤية من غير اتصال به، لشدة خُبث تلك النفس، وكفيته الخبيثة المؤثرة، والتأثير غير موقوف على الاتصالات الجسمية، كما يظنه من قلَّ علمه ومعرفته بالطبيعة والشريعة»<sup>(١)</sup>.

يتبين مما سبق أن ثبوت الحديث قطعيٌّ فهو مروى في الصحيحين، فلا شك فيه، وأما دلالته فقد وقع خلاف بين أهل العلم فيها، وأقوى الأقوال هما: الأول والثالث، فإما أن يكون المعنى: تأثير سُمِّهما باللدغ، أو بالنفث ورش السُّم، وإما أن يكون بخاصية لهذين النوعين وهما «الأبر، وذي الطُّفَيْتَيْن»، بأن يقع التأثير منهما بدون ملامسة، كما تقع العين، أو كما يخطف البرق البصر.

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/١٥٢-١٥٣). وانظر: بدائع الفوائد (٢/٧٥٠).

وقد ذكر العلماء بمشاهداتهم أنواعاً من الثعابين يقع منهم ذلك، وقد تكون موجودة إلى الآن، أو قد انقرضت بسبب كثرة قتلها وإبادة الناس لها. وكلا القولين غير معارض لما ثبت في العلم التجريبي، وذلك من أوجه: أما على القول الأول فلا إشكال: فإن تأثير سموم الأفاعي غير مستنكر عند أحد من البشر، وأضرارها كثيرة متنوعة، تصل إلى القتل. أما على القول الثاني - وهو محلُّ الإشكال عند مدَّعي الدعوى -، فإنه ادِّعاء قائم على الاستدلال بعدم العلم على العلم بالعدم، وقد سبق مراراً بيان الاستدلال بهذه المغالطة<sup>(١)</sup>.

والعلم التجريبي قطعاً لم يعرف كلَّ شيء كما سبق بيانه<sup>(٢)</sup>. وتوجيه معنى الحديث إذا كان فيه خلافٌ معتبرٌ بين العلماء فإن من المرجَّحات ما يُثبتته الواقع والعلم التجريبي، فإن لم يكن أحد القولين أولى من الآخر، وكان كلا القولين يحتمله الدليل، فإن البحث عن مرجَّحات أخرى سائغ، فمن لم يتصوّر جهل العلم بهذه المسألة، فإن الأولى في حقه على منهج الفقهاء أن يصير إلى القول الآخر، وهو أن المراد كما قال الزهري وغيره: من سمَّيهما ولدغهما.

وبهذا يتبين أن المعارضة غير متحقِّقة، والجمع ممكن، بل متعيّنٌ.



(١) انظر: (١/٢٧٨).

(٢) انظر: (١/١٢٣).

## المطلب الخامس

### بعض الأحاديث الضعيفة الواردة في باب الطب:

وردت أحاديث كثيرة جداً في باب الطب والتداوي، وهي ضعيفة لا تثبت عن النبي ﷺ، وقد استُدلَّ ببعضها على معارضة السنة النبوية للعلم التجريبي، وحيث إنها ضعيفة جداً، أو موضوعة، أو منسوبة للحديث وليس لها أصل من الأساس، كان من المناسب إيراد بعضهما بشكل مختصر فمن ذلك<sup>(١)</sup>:

**الفرع الأول: حديث: «الماء المشمس يورث البرص».**

هذا الحديث روي عن أنس بن مالك، وعن عائشة ؓ؛

**أما حديث أنس:**

فرواه العقيلي<sup>(٢)</sup>، -ومن طريقه ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>-، عن صالح بن شعيب، عن إسماعيل بن عبد الله بن زرارة، عن هاشم الكوفي، عن سواده، عن

(١) أفردت بعض الأحاديث الضعيفة هنا رغم وجود أحاديث ضعيفة في المطالب والفروع السابقة، لأن ما ورد هنا غالباً مما اشتهر وليس له أصل، ولم يُروَ بإسناد، أو رُوي بإسناد باطل موضوع، لذلك جمعناها في مكان واحد لأنها لا تستحق أن يُنظر فيها، ولولا أن بعض مدعي التعارض ذكرها لما ذكرتها، ولذلك اكتفيت ببيان نكارتها وضعفها دون مناقشة معناها.

(٢) الضعفاء الكبير (١٧٦/٢)؛ رقم: ٦٩٦.

(٣) الموضوعات، لابن الجوزي، (٧٩/٢-٨٠). والتحقيق في مسائل الخلاف (١/٦٠)؛

رقم: ٤٣.

أنس رضي الله عنه، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تغتسلوا بالماء الذي يُسخَّن في الشمس، فإنه يعدي من البرص».

قال العقيلي -بعده-: «ليس في الماء المشمس شيء يصح مسنن». وقال: «سودة عن أنس، مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ». قال أبو حاتم: «مجهول». قال الذهبي: «مجهول، وخبره كذب في الماء المشمس»<sup>(١)</sup>.

ورواه الدارقطني<sup>(٢)</sup>، عن عبد الصمد بن علي المكرمي، عن الفضل بن العباس الصواف، عن عبد الوهاب بن إبراهيم، عن أيوب بن سليمان أبي اليسع، عن زكريا بن حكيم، عن الشعبي، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تغسلوا صبيانكم بالماء الذي يسخن بالشمس، فإنه يورث البرص».

وهذا الإسناد فيه: أيوب بن سليمان، قال الأزدي: «غير حجة». وقال ابن القطان: «لا يُعرف»<sup>(٣)</sup>.

وفيه شيخه: زكريا بن الحكيم، وهو ضعيف جداً، قال ابن المديني: «هالك». وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال أحمد: «ليس بشيء»، ترك الناس حديثه». وضعفه أبو حاتم الرازي، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم<sup>(٤)</sup>. قال

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/٢٩٤)؛ رقم: ١٢٧٤. وفي المطبوع بياض، وفي ميزان الاعتدال أنه هو راوي حديث الماء المشمس. انظر: ميزان الاعتدال (٢/٢٤٥)؛ رقم: ٣٦٠٩. ولسان الميزان: (٤/٢١٣)؛ رقم: ٣٧٣٠.

(٢) الأفراد (ص: ١٧٥)؛ رقم: ٥٦.

(٣) انظر: لسان الميزان (٢/٢٤٣)؛ رقم: ١٣٥٥.

(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٤/٧٤)؛ رقم: ٣٢١٣، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٥٩٦)؛ رقم: ٢٦٩٦، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٤٣)؛ رقم: ٢١٠، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢/١٥٤)؛ رقم: ٢٣٧، وتاريخ بغداد (٩/٤٦٢)، ولسان الميزان (٣/٥٠٥)؛ رقم: ٣٢١٤.

ابن حبان: «يروي عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها لا يجوز الاحتجاج بخبره»<sup>(١)</sup>.

فالحديث من طريق أنس رضي الله عنه موضوع.

### وأما حديث عائشة :

فرواه ابن عدي<sup>(٢)</sup>، من طريق: العلاء بن مسلمة؛  
ورواه الدارقطني<sup>(٣)</sup>، والبيهقي<sup>(٤)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٥)</sup>، من طريق: سعدان بن نصر؛

ورواه أبو نعيم<sup>(٦)</sup>: من طريق محمد بن الحسين؛  
كلاهما (سعدان، ومحمد) عن خالد بن إسماعيل، أبي الوليد المخزومي؛  
ورواه الطبراني<sup>(٧)</sup>، عن محمد بن عبد الله الحضرمي، عن إسحاق بن إبراهيم بن مردانبة، عن عمر القطواني، عن محمد بن مروان السدي؛  
ورواه ابن الجوزي<sup>(٨)</sup>، من طريق: الدارقطني، عن محمد بن الفتح القلانسي، عن أحمد بن عبيد بن ناصح، عن الهيثم بن عدي؛

(١) المجروحين لابن حبان (٣١٤/١)؛ رقم: ٣٧٩.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٢٥/٤)؛ رقم: ٦٠١.

(٣) سنن الدارقطني (٥٠/١)؛ رقم: ٨٦.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (١١/١)؛ رقم: ١٤.

(٥) الموضوعات، لابن الجوزي، (٧٩-٨٠). والتحقيق في مسائل الخلاف (٥٩/١)؛  
رقم: ٣٩.

(٦) الطب النبوي لأبي نعيم (٦٦٤/٢)؛ رقم: ٧٢٤.

(٧) المعجم الأوسط (٤٤/٦)؛ رقم: ٥٧٤٧.

(٨) الموضوعات، لابن الجوزي، (٧٩-٨٠). والتحقيق في مسائل الخلاف (٥٩/١)؛  
رقم: ٤٠.

ورواه ابن الجوزي<sup>(١)</sup>، من طريق: الدارقطني، عن ابن حبان، عن عمر بن سنان، عن أحمد بن الفضل الصائغ، عن نوح بن الهيثم، عن وهب بن وهب؛ كلهم: (خالد بن إسماعيل، ومحمد بن مروان السدي، والهيثم بن عدي، ووهب بن وهب) عن هشام بن عروة بن الزبير؛

ورواه الدارقطني<sup>(٢)</sup>، -ومن طريقه ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>، - من طريق: عمرو بن محمد الأعسم - أو الأعشم -، عن فليح، عن الزهري؛ كلاهما: (هشام، والزهري) عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سَخَّنتُ للنبي ﷺ ماءً في الشمس، فقال: «لا تفعلِي يا حُمَيْراء»<sup>(٤)</sup>، فإنه يورث البرص».

أما الإسناد الأول: فمداره على خالد بن إسماعيل، قال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به بحال». وقال ابن عدي: «يضع الحديث على ثقات المسلمين». وقال الدارقطني: «متروك»<sup>(٥)</sup>.

(١) الموضوعات، لابن الجوزي، (٧٩-٨٠/٢). والتحقيق في مسائل الخلاف (١/٦٠)؛ رقم: ٤٢.

(٢) سنن الدارقطني (١/٥١)؛ رقم: ٨٧.

(٣) التحقيق في مسائل الخلاف (١/٥٩)؛ رقم: ٤١.

(٤) الحُمَيْراء: تصغير حمراء، وهي البيضاء في لغة العرب، وكان النبي ﷺ يلقب عائشة بذلك. انظر: تهذيب اللغة (٥/٣٧)، وغريب الحديث لابن الجوزي (١/٢٤١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (١/٤٣٨)؛ مادة: «حمر».

(٥) المجروحين لابن حبان (١/٢٨١)؛ رقم: ٣٠٢. والكامل في ضعفاء الرجال (٤/٣٢٥)؛ رقم: ٦٠١، وسنن الدارقطني (١/٥٠)؛ رقم: ٨٦. والسنن الكبرى (١/١١)؛ رقم: ١٤. الموضوعات، لابن الجوزي، (٧٩-٨٠/٢). والتحقيق في مسائل الخلاف (١/٦١).

وأما الإسناد الثاني: ففيه محمد بن مروان السدي، وهو: «متهم بالكذب». قال جرير الضبي: «كذاب». وقال البخاري: «لا يُكْتَبُ حديثه البتّة». وقال أبو حاتم الرازي: «ذاهب الحديث، متروك الحديث، لا يُكْتَبُ حديثه». وقال صالح بن محمد: «كان يضع الحديث». وقال النسائي: «متروك الحديث». وقال ابن عدي: «وعامة ما يرويه غير محفوظ، والضعف على رواياته بين»<sup>(١)</sup>.

وأما الإسناد الثالث: ففيه: الهيثم بن عدي، قال يحيى بن معين والبخاري: «ليس بثقة، كان يكذب». وقال أبو داود: «كذاب». وقال النسائي: «متروك الحديث»<sup>(٢)</sup>.

أما الإسناد الرابع: ففيه وهب بن وهب أبو البخري، وهو: «كذّاب» كما قاله ابن معين، وعلي بن المدني، وأبو بكر بن عياش، وعثمان بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وأبو داود وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

وأما الإسناد الخامس من طريق الزهري، ففيه: عمرو بن محمد الأعسم، قال ابن حبان: «شيخ يروي عن الثقات المناكير، وعن الضعفاء الأشياء التي

(١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/٨٦)؛ رقم: ٣٦٤ الكامل في ضعفاء الرجال (٩/٣٦٧-٣٦٨)؛ رقم: ١٧٤٨. وتاريخ بغداد (٤/٤٦٨)؛ رقم: ١٦٤٤. تقريب التهذيب (ص: ٥٣٥)؛ رقم: ٦٢٨٤.

(٢) انظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٠٤)؛ رقم: ٦٠٨. الكامل في ضعفاء الرجال (١٠/٣٢٣)؛ رقم: ٢٠٢٦. الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/١٧٩)؛ رقم: ٣٦٢٢. والتكميل في الجرح والتعديل (٢/٤٩)؛ رقم: ٩٢٨. ولسان الميزان (٨/٣٦١)؛ رقم: ٨٣١٢.

(٣) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١٠/٢٤١-٢٤٢)؛ رقم: ١٩٩٦، وتاريخ بغداد (١٥/٦٢٥)؛ رقم: ٧٢٧٥. ولسان الميزان (٨/٤٠٠)؛ رقم: ٨٣٩٦.

لا تُعرف من حديثهم، ويضع أسامي للمحدثين، لا يجوز الاحتجاج به بحال». قال الحاكم: «ساقط روى أحاديث موضوعة عن قوم لا يوجد في حديثهم منها». وقال أبو نعيم: «ساقط الحديث»<sup>(١)</sup>. وقال الدارقطني -بعد روايته-: «عمرو بن محمد الأعمش منكر الحديث، ولم يروه عن فليح غيره، ولا يصح عن الزهري».

### فالحديث منكرٌ موضوعٌ مكذوبٌ على النبي ﷺ.

وعامة من روى هذا الحديث إنما يرويه لِيُبينَ ضعفَه ونكارتَه، والمحدثون قد اتفقوا على تضعيفه وأنه لا يثبت عن النبي ﷺ شيءٌ في هذا المعنى<sup>(٢)</sup>. قال النووي: «هذا الحديث المذكور ضعيف باتفاق المحدثين»<sup>(٣)</sup>.

وقد روي معنى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، موقوفاً عليه، ولكن قال النووي: «وهذا ضعيف أيضاً باتفاق المحدثين»<sup>(٤)</sup>. فلا يثبت مرفوعاً ولا موقوفاً. ولذلك قال الشافعي: «لا أكره الماء المشمس، إلا أن يُكره من جهة الطب»<sup>(٥)</sup>.



(١) المجروحين لابن حبان (٧٤/٢)؛ رقم: ٦٦٢. والمدخل إلى الصحيح (ص: ١٦٠)؛ رقم: ١٠٨.

(٢) انظر: سنن الدارقطني (١/٥٠)؛ رقم: ٨٦. والسنن الصغير للبيهقي (١/٨٥). والسنن الكبرى (١/١١)؛ رقم: ١٤. والموضوعات، لابن الجوزي، (٢/٧٩-٨٠).

(٣) المجموع شرح المذهب للنووي (١/٨٧).

(٤) المجموع شرح المذهب للنووي (١/٨٧).

(٥) معرفة السنن والآثار للبيهقي (١/٢٣٣).

## الفرع الثاني: ما روي بأن: «الباذنجان لما أكل له»:

وهذا اللفظ والمعنى، ليس له أصل في كتب الحديث المسندة، ولم أجده مسنداً، وإنما هو من كلام العامة الذي شاع بينهم.

قال ابن القيم: «الحديث الموضوع المختلق على رسول الله ﷺ: «الباذنجان لما أكل له». وهذا الكلام مما يستقبح نسبته إلى آحاد العقلاء، فضلاً عن الأنبياء»<sup>(١)</sup>.

وقال الزركشي: «حديث باطل لا أصل له، وقد لهج العوام به، حتى سمعتُ قائلاً منهم يقول: هو أصح من حديث: «ماء زمزم لما شرب له» وهذا خطأ قبيح»<sup>(٢)</sup>.

وقال السخاوي: «باطل لا أصل له ... وسمعت بعض الحفاظ يقول: إنه من وضع الزنادقة»<sup>(٣)</sup>.

وقد ألف بعض العلماء جزءاً في بيان بطلان هذا الحديث<sup>(٤)</sup>، واتفقوا جميعاً على أنه باطل لا أصل له<sup>(٥)</sup>.

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/٢٦٧).

(٢) اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة (ص: ١٥٠).

(٣) المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة (ص: ٢٣١)؛ رقم: ٢٧٩.

(٤) منها: «قلائد المرجان في الحديث الوارد كذباً في الباذنجان». لإبراهيم بن محمد الناجي الشافعي (ت: ٩٠٠هـ). و«عرف البان فيما ورد في الباذنجان» لابن طولون الحنفي (ت: ٩٥٣هـ). وغيرها. انظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس (١/٣١٨)؛ رقم: ٨٧٤. فهرس مخطوطات خزانة التراث، إصدار مكتبة الملك فيصل.

(٥) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/٢٦٧). والمنار المنيف في الحديث الضعيف (ص: ٣٧). والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية (ص: ١٦٧)؛ ٣٦. وأسنن المطالب في أحاديث مختلفة المراتب (ص: ١٠٦)؛ رقم: ٤٦٢.

### الفرع الثالث: حديث: «كُل الكرفس فإنها بقلة الأنبياء»:

وهذا الخبر كسابقه، مما لا أصل له.

رواه الديلمي<sup>(١)</sup>، عن أبي طالب الحسيني، عن أبي منصور بن المحتسب، عن الفضل بن الفضل الكندي، عن عبد الله بن محمد بن الحسين، عن محمد بن هشام، عن الوليد بن محمد بن الوليد الأنطاكي، عن عيسى بن سليمان، عن الثوري، عن أبي الزناد، عن أبي حازم، عن الحسن بن علي، رَفَعَهُ: «يا بُنَيَّ كُلِ الكرفس! فإنها بقلة الأنبياء، مغفولٌ عنها، وهي طعام الخضر وإلياس، والكرفس يفتح السَّدَدَ، ويُذكي القلب، ويورث الحفظ، ويطرد الجنون والجذام والبرص والجن».

فهذا الحديث موضوع مكذوب على النبي ﷺ، كما قال أبو زرعة الرازي وغيره<sup>(٢)</sup>.

وهذا الإسناد مظلمٌ، فعيسى بن سليمان، مختلف في تعيينه<sup>(٣)</sup>، والوليد الأنطاكي لم أجد له ترجمة، ونص ابن عراق والألباني على عدم معرفته، ومحمد بن هشام، وعبد الله بن محمد بن الحسين، لم أهدت إليهم<sup>(٤)</sup>.

(١) الفردوس بمأثور الخطاب، وفي الحاشية إسناده من زهر الفردوس (٥/ ٣٧٠-٣٧١)؛ رقم: ٨٤٦٨. وانظر: الزيادات على الموضوعات للسيوطي (٢/ ٥٥٦)؛ رقم: ٦٧٠.

(٢) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٣٧٣). والزيادات على الموضوعات للسيوطي (٢/ ٥٥٦)؛ رقم: ٦٧٠. وتنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (٢/ ٢٦٣)؛

رقم: ١١٤. وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٥/ ١٥٧)؛ رقم: ٢١٣٦.

(٣) انظر: المصدران السابقان.

(٤) انظر: المصدران السابقان.

## الفرع الرابع: حديث: «شُمُوا النرجس ولو في اليوم مرة»:

وهذا رواه ابن الجوزي - في الموضوعات<sup>(١)</sup> -، عن محمد بن أبي طاهر، عن هناد بن إبراهيم النسفي، عن زيد بن سعد بن محمد، عن أبي بكر محمد بن علي بن عبد العزيز البصري، عن القاضي أبي الحسن علي بن الحسن الشافعي، عن محمد بن يوسف القاضي، عن إسماعيل بن إسحاق، عن محمد بن مسلمة، عن مالك بن أنس، عن ربيعة، عن شريح، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «شُمُوا النرجس ولو في اليوم مرة، ولو في الشهر مرة، ولو في السنة مرة، ولو في الدهر مرة، فإن في القلب حَبَّةً من الجنون والجذام والبرص، لا يقطعها إلا شَمُّ النرجس».

قال ابن الجوزي - بعده -: «هذا حديث موضوع. ومحمد بن مسلمة قد ضعفه اللالكائي، وأبو محمد الخلال جداً. وهناد ضعيف ولا أصل للحديث». وقد تعقبه ابن حجر في تعيين ابن مسلمة، فذكر أن ابن الجوزي ظنَّ أن ابن مسلمة هنا هو: الواسطي، فضعفه به، إلا أن الواسطي لا تُعرف له رواية عن مالك، ولذلك رجَّح ابن حجر أنه لا يُعرف فأفرده في ترجمة، وربيعه ليست له رواية عن شريح، وقال ابن حجر: «الرواة بين هناد، وأبي عمر لا يُعرفون»<sup>(٢)</sup>.

وقال الذهبي عن هناد بن إبراهيم: «راوية للموضوعات والبلايا»<sup>(٣)</sup>.

(١) الموضوعات لابن الجوزي (٣ / ٦١).

(٢) لسان الميزان (٣ / ١٣٤)؛ رقم: ٢٤٣٦، وانظر: (٧ / ٥٠٩)؛ رقم: ٧٤١٠.

(٣) ميزان الاعتدال (٤ / ٣١٠).

ورواه ابن عساكر<sup>(١)</sup>، عن أبي محمد بن الأكفاني، عن عبد العزيز الكتاني، عن الحسين بن أحمد الكردي، عن أبي القاسم بن عمر بن محمد الخلال، عن حماد بن زيد، عن مالك، عن سليمان بن ربيعة، عن شريح، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، به.

قال ابن عساكر -بعده-: «هذا حديث منكر جداً، وإسماعيل بن إسحاق لم يدرك حماد بن زيد، وإنما يروي عن أصحابه، لا يعلم حماد أو مالكاً وضابطاً<sup>(٢)</sup>، ولا يُعرف سليمان بن ربيعة بوجه، والحمل فيه على الكردي، أو من بينه وبين ابن عمر والله أعلم».

قال ابن حجر: «وكأن الكردي سرقه من هناد، وخبط في الإسناد»<sup>(٣)</sup>. فبدّل وقلب وزاد وأنقص.

فالحديث موضوع مكذوب كما قال ابن الجوزي وابن حجر وغيرهما<sup>(٤)</sup>، وابن عساكر عادة ما يُطلق على الموضوع أنه منكر جداً، قال ابن عراق: «كثيراً ما يقتصر ابن عساكر على وصف الحديث بالنكارة وهو عنده موضوع يُعرف ذلك بمراجعة كلامه»<sup>(٥)</sup>.

وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي يُستكثر بها لمحاولة تقوية دعوى التعارض بين السنة النبوية والعلم التجريبي، فمتى أراد الباحث دراستها وجد

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٦/١٤)؛ رقم: ١٥١٢.

(٢) كذا في المطبوع.

(٣) لسان الميزان (٣/١٣٤-١٣٥)؛ رقم: ٢٤٣٦.

(٤) انظر: لسان الميزان (٤/١٥٢)؛ رقم: ٣٦١٣. واللائق المصنوعة في الأحاديث الموضوعية

(٢/٢٣٣).

(٥) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعية (٢/٢٧٧).

نفسه غارقاً في كتب الموضوعات والأحاديث المكذوبة، ولجوء مدعي التعارض إلى مثل هذه الأحاديث من أبرز الأدلة على بطلان الدعوى وانتفاءها، والله المستعان.



## المبحث السادس

## الأحاديث التي ادعى تعارضها مع أمورٍ أخرى من العلم

## المطلب الأول

حديث: «إن بعض هذه الأقدام لمن بعض»:

ورد عن النبي ﷺ ما يدل على إقرار علم القيافة، ومعرفة الأثر.

فعن عائشة ؓ، أن رسول الله ﷺ دخل عليها مسرورًا، تبرق أسارير وجهه، فقال: «ألم تسمعي ما قال المدلجي لزيد، وأسامة، ورأى أقدامهما: إن بعض هذه الأقدام من بعض» متفق عليه<sup>(١)</sup>، واللفظ للبخاري، ولفظ مسلم: «ألم تري أن مجزراً نظر أنفاً إلى زيد بن حارثة، وأسامة بن زيد...».

ورواه أبو داود<sup>(٢)</sup>، ولفظه: «ألم تري أن مجزراً المدلجي رأى زيداً وأسامة قد غطيا رؤوسهما بقطيفة، وبدت أقدامهما، فقال: إن هذه لأقدام بعضها من بعض».

وبين أبو داود - بعد روايته - سبب فرح النبي ﷺ فقال: «كان أسامةً أسوداً، وكان زيدٌ أبيضاً»، ثم نقل عن أحمد بن صالح أنه قال: «كان أسامةً أسوداً شديد السواد مثل القار، وكان زيد أبيض من القطن».

(١) صحيح البخاري، كتاب: المناقب، باب: صفة النبي ﷺ، (٤/١٨٩)؛ رقم: ٣٥٥٥، وصحيح

مسلم، كتاب: الرضاع، باب: العمل بإلحاق القائف الولد، (٢/١٠٨١)؛ رقم: ١٤٥٩.

(٢) سنن أبي داود، كتاب: الطلاق، باب: في القافة، (٣/٥٧٨-٥٧٩)؛ رقم: ٢٢٦٧. وإسناده

قال القاضي عياض: «هو من بني مدلج، وكانت القيافة فيهم وفي بني أسد، تعترف العرب لهم بذلك»<sup>(١)</sup>.

وقال المازري: «كانت الجاهلية تقدح في نسب أسامة لكونه أسود شديد السواد، وكان زيد أبوه أبيض من القطن... فلما قضى هذا القائف بإلحاق هذا النسب مع اختلاف اللون، وكانت الجاهلية تصغي إلى قول القافة، سُرَّ بذلك رسول الله ﷺ لكونه كافاً لهم عن الطعن فيه»<sup>(٢)</sup>.

وقال الخطابي: «فكان في إظهار رسول الله ﷺ السرور بذلك وحكاية ما سمعه من قوله، التقرير له، وإمضاء السنّة»<sup>(٣)</sup>.

وأم أسامة بن زيد هي: أم أيمن، واسمها بركة، مولاة رسول الله ﷺ وحاضنته، وقد اختلف في نسبها، فقيل: هي حبشية، وقيل: هي من سبي جيش أبرهة، غنمها عبد المطلب وورثها النبي ﷺ من أبيه، وقيل: وهبت له، فأعتقها ﷺ، وذكر ابن سيرين أنها كانت سوداء.

وقيل: بل عربية معروفة النسب، وقيل في نسبها: «بركة بنت ثعلبة بن عمرو بن حصن بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان، وكان يقال لها: أم الظباء».

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم، (٤/٦٥٦) وانظر: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٤١/١٠). وقد خصّه بعض العلماء فيهم، وبعضه عمّمه على جميع القبائل، انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/١٣٦٦). تيسير العلام في شرح عمدة الأحكام (ص: ٦١٩). وأبجد العلوم (ص: ٤٧٨).

(٢) المعلم بفوائد مسلم (٢/١٧٦٠ ١٧٧).

(٣) أعلام الحديث (٣/١٥٩٣).

وإنما نُسبت إلى الحبشة لكونها هاجرت إلى الحبشة، كما قال عمر عن فاطمة بنت عميس: «إنها حبشية». أي: لهجرتها الحبشة<sup>(١)</sup>.

ورجّح بعضهم أنها لم تكن سوداء، إذ لو كانت سوداء لما استشكل اختلاف لون أسامة عن أبيه، للحاقه بلون أمه، «إذ لا يُنكر أن يلد الأبيض أسوداً من سوداء»<sup>(٢)</sup>.

والنبي ﷺ في هذا الحديث قد استأنس بحكم القائف، ولم يُنشئ عنه حكماً مستقلاً، إذ نسب أسامة معلوم معروف غير مشكوك فيه، إلا في اختلاف اللون، إذ كان زواج زيد بن حارثة من أم أيمن زوجاً صحيحاً، وهو زواج حُرٍّ بحرّة، بعد انقضاء العدة وعدم وجود شبهة.

ولذلك قال بعض العلماء: «ليس في حديث المدلجي دليل على الحكم بقول القافة، لأن أسامة كان نسبه ثابتاً قبل ذلك، وإنما تعجب النبي ﷺ من إصابة المدلجي»<sup>(٣)</sup>.

وفيه بحث عند الفقهاء، إلا أن المراد أن النبي ﷺ سواء حكم بقوله أم استأنس به، فهو إقرار منه على إمكان معرفة النسب بالشبه، سواء كان الشبه بالوجه أو الأقدام أو الآثار.

(١) انظر: معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٣٤٦٦/٦)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٧٩٣، ١٩٢٥)؛ رقم: ٣٢٥٢، ٤١٢٣، وإكمال المعلم بفوائد مسلم (٤/٦٥٧)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة (٦/٣٠٣)؛ رقم: ٧٣٦٣. والإصابة في تمييز الصحابة (١٤/٢٩١)؛ رقم: ١٢٠٣٨.

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٤/٦٥٧).

(٣) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٤/١٤٢). وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٦/٣٠).

ولذلك اتفق الفقهاء على أن علم القيافة علمٌ ظنيٌّ يُستأنس به في حال انعدام المرجحات، ولا يصح تقديمه على قاعدة النبي ﷺ: «الولد للفراش» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

ولم يُجزِ الفقهاء إلحاق النسب عن طريق القيافة، إلا إذا تم الاشتباه في أصل الولد، ودون تحقق الفراش، مثل جماع المرأة من رجلين في طهر واحد<sup>(٢)</sup>، ولذلك ذهب مالك بن أنس أن حكم القافة لا يثبت إلا في الإماء، دون الحرائر، لأن الحرّة لا تُجامع إلا بِنكاح، ولا ينكحها غير زوجها بعده حتى تستبرئ، وتقضي عدتها.

قال النووي: «واتفق القائلون بالقائف على أنه يشترط فيه العدالة ... واتفقوا على أنه يشترط أن يكون خبيراً بهذا مجرباً، واتفق القائلون بالقائف على أنه إنما يكون فيما أشكل»<sup>(٣)</sup>.

وحالة أسامة بن زيد ليست مما يُشكل، إذ هو صحيح النسب، ولكن فرح النبي ﷺ ذباً عن عرضه، وإسكاتاً لمن يُشكك في نسبه، كما قال المازري: «سُرَّ بذلك رسول الله ﷺ لكونه كافاً لهم عن الطعن فيه»<sup>(٤)</sup>.

ووجه الاعتراض على الحديث وادعاء معارضته للعلم التجريبي: أن العلم لم يُثبت إمكان معرفة النسب من مجرد الشبه أو الآثار أو نحوها.

(١) صحيح البخاري، كتاب: البيوع، باب: تفسير المشتبهات، (٣/٥٤)؛ رقم: ٢٠٥٣، وصحيح

مسلم، كتاب: الرضاع، باب: الولد للفراش، وتوقي الشبهات، (٢/١٠٨٠)؛ رقم: ١٤٥٧.

(٢) ويُتصور وقوع ذلك عند بعض المذاهب في حال كانت المرأة جارية مملوكة، وتم بيعها أثناء طهر جامعها فيه سيدها الأول، فجامعها سيدها الثاني في ذات الطهر بعد شرائها.

(٣) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٠/٤١).

(٤) المعلم بفوائد مسلم (٢/١٧٦٠ ١٧٧).

وأول ما يُجاب عن هذه الدعوى به: أن الشَّبه إذا كان بالوجه فهو واقعٌ ومُدركٌ عند جميع الناس، وبعض الناس أقدر من بعضٍ على التمييز وإدراك الشبه، ومن تعلَّمه ومارسه وتدرَّب عليه أمكنه معرفة الشَّبه<sup>(١)</sup>، وليس للعلم التجريبي في ذلك مدخل، ولا هو معارضٌ له ولا مخالف له.

فالعلم التجريبي يُقَرُّ تحقق وقوع الشَّبه في الصفات الشكلية، وأنها وراثية تنتقل للمولود من أمه وأبيه، وقد بينه النبي ﷺ كما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن امرأتي ولدت غلاماً أسود، وإنني أنكرته، فقال له النبي ﷺ: «هل لك من إبل؟» قال: نعم، قال: «ما ألوانها؟» قال: حُمْر، قال: «فهل فيها من أورك؟» قال: نعم، قال رسول الله ﷺ: «فأنى هو؟» قال: لعله يا رسول الله يكون نزعه عِرْق له، فقال له النبي ﷺ: «وهذا لعله يكون نزعه عرق له» متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

وأما تمييز الشَّبه وإدراكه ومعرفته، والتفاوت في معرفته متحققٌ ومعلوم، واحتمال الخطأ فيه واردٌ كغيره من الأمور الظنية التي ليست يقينيةً قطعيةً. قال صديق حسن خان: «حصول هذا العلم بالحدس والتخمين لا بالاستدلال واليقين»<sup>(٣)</sup>.

(١) ذهب بعض العلماء إلى أنه علمٌ يُجبل عليه المرء، ولا يمكن تعلمه، ولذلك خصَّوه ببني مدلج ونحوهم. انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١٣٦٦/٢). وانظر: أوجد العلوم (ص: ٤٧٨).

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الطلاق، باب: إذا عرَّض بنفي الولد، (٥٣/٧)؛ رقم: ٥٣٠٥. وصحيح مسلم، كتاب: الطلاق، باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها بوضع الحمل، (١١٣٧/٢)؛ رقم: ١٥٠٠.

(٣) أوجد العلوم (ص: ٤٧٨).

وحقيقة علم القيافة يختلف تمامًا عمَّا فهمه مدَّعو التعارض، إذ علم القيافة هو: «علم باحث عن: كيفية الاستدلال بهيئات أعضاء الشخصين، إلى المشاركة، والاتحاد، في النسب، والولادة، وسائر أحوالها»<sup>(١)</sup>.

والقائف هو: «مَن يعرف إلحاق الأنساب بالشَّبه، ويعرف الآثار»<sup>(٢)</sup>.

فهو قائم على مقارنة الشكل الخارجي لأجسام، والاستدلال بالتشابه في بعض تفاصيل الشكل على القرابة والنسب، دون الجزم والقطع، فلا وجه لمعارضته للعلم التجريبي، إذ ليس في العلم التجريبي ما يمنع هذا، خاصة وهو قائم على الظن والتخمين.



(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/١٣٦٦). وانظر: أبجد العلوم (ص: ٤٧٨).

(٢) تيسير العلام في شرح عمدة الأحكام (ص: ٦١٩).

## المطلب الثاني

### حديث: نهيق الحمار، وصياح الديكة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله، فإنها رأت ملكًا، وإذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان، فإنه رأى شيطانًا» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وهذا الحديث ثابت لا شك فيه، وقد ادَّعي معارضته للعلم التجريبي، ووجه الادِّعاء أن العلم التجريبي يقرُّ بالملاحظة والمشاهدة أن جميع الكائنات الحية الموجودة تُخرج أصواتها لأسبابٍ مختلفة، كالنداء، والاستغاثة، وطلب المساعدة، وتحذير العدو، وغيرها، فجعل ذلك محصورًا في رؤية الديك للملائكة، ورؤية الحمار للشيطان، يُخالف ما علم من الأسباب الأخرى.

وبعضهم يدَّعي معارضة هذا الحديث وغيره من الأحاديث التي تدلُّ على الغيبيات لما ثبت من العلم التجريبي، وأن ما لم نتمكن من رؤيته عيانًا. أو بواسطة الآلات الحديثة فهو غير موجود!

أما بالنسبة للأمر الثاني، فقد سبق بيان أن العلم التجريبي يعتقد قطعًا أن الغيبيات ليست ميدانه ولا مجاله، فلا يصح عقلاً، ولا شرعًا، ولا علمًا وتجربةً

(١) صحيح البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال (١٢٨/٤)؛ رقم: ٣٣٠٣. وصحيح مسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: استحباب الدعاء عند صياح الديكة (٢٠٩٢/٤)؛ رقم: ٢٧٢٩.

أن يُنكر. أو يُثبت الغيب الذي قضى الله ﷻ بإخفائه عن البشر بواسطة العلم التجريبي<sup>(١)</sup>، إذ ليس ذلك من حدوده، ولا من مجال بحثه.

والشرع الذي أخبرنا بوجود الغيب، هو ذاته الذي أخبرنا بأنه لن يطّلع عليه البشر، إلا من استثناه الله سبحانه، فتكذيب أحد الخبرين تكذيب للآخر.

وأما الأمر الأول، وهو: أن اكتشاف العلم التجريبي لسبب، يمنع وجود أسباب أخرى، فكذلك سبق تكراره في كثير من الادعاءات السابقة.

ولا مانع عقلاً، ولا شرعاً، ولا علمًا وتجربةً أن تشترك الأسباب في أمر واحد، فكيف إذا كان الاشتراك بين سببٍ حسّيٍّ مشاهد، وبين سببٍ غيبيٍّ؟

على أن الأحاديث ليس فيها حصر للسبب، فهي أحاديث عامّة، تفيد أن من الأسباب التي تصيح بها الديكة رؤية الملائكة، وأن هذا من الأسباب التي تدفعها للصياح، وكذلك الحمير إذا رأت شيطاناً فإنها تنهق، وليس معناه أنها لا تنهق إلا برؤية شيطان.

وأما استحباب سؤال الله من فضله، أو الاستعاذة بالله من الشيطان، فإنها تكون على كل حال ووقت، لأن الإنسان يستحيل أن يميز بين الأسباب، فلذلك شرع له أن يقول هذه الأذكار مطلقاً متى ما سمع صياح الديكة، أو نهيق الحمير<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد ما يفيد حصر الأسباب بأسانيد منكورة لا تثبت.

فروى ابن السنّي<sup>(٣)</sup>، عن محمد بن أحمد بن المهاجر، عن محمد بن الحسين بن بيان، عن معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه محمد،

(١) انظر: (١/١٢٣).

(٢) انظر: بذل المجهود في حل سنن أبي داود (١٣/٤٩٧).

(٣) عمل اليوم والليلة لابن السنّي (ص: ١٩٣-١٩٤)؛ رقم: ٣١٤.

عن أبيه عبيد الله، عن أبي رافع رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لن ينهق الحمار حتى يرى شيطاناً، فإذا كان ذلك فاذكروا الله صلى الله عليه وسلم، وصلوا علي».

ومداره على معمر بن محمد، وهو: «منكر الحديث». وأبوه: «ضعيف»<sup>(١)</sup>.

وروى عبد بن حميد<sup>(٢)</sup>، عن يحيى بن إسحاق، عن يحيى بن أيوب،

عن حرام بن عثمان، عن ابني جابر بن عبد الله، عن أبيهما رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا سمعتم نباح الكلب. أو نهيق الحمار، فاستعيذوا بالله، فإنه لا ينهق حمار ولا ينبح كلب حتى يرياه».

ومداره على حرام بن عثمان، قال الشافعي ويحيى بن معين: «الحديث عن

حرام حرامٌ». وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال عمرو بن علي الفلاس: «متروك الحديث»<sup>(٣)</sup>.

فإسناده منكر كسابقه.

فتبين أن دعوى معارضة السنة النبوية للعلم التجريبي استدلالاً بهذا

الحديث لا وجه لها، إذ هي قائمة على غلطين: الأول: معارضة الغيبات بالعلم التجريبي، وهي ليست من حدوده، والثاني: إنكار السبب الغيبي بدعوى وجود سبب حسيّ مشاهد، وعدم تصوّر اجتماع سببين وأكثر في الأمر الواحد، بينما إمكان اجتماع الأسباب أمرٌ مقرّرٌ شرعاً، وعقلاً، وعلماً.

(١) تقريب التهذيب: (ص: ٥٢٤، ٥٧١)؛ رقم: ٦١٠٦، ٦٨١٦.

(٢) مسند عبد بن حميد (ص: ٣٣٣)؛ رقم: ١١٠٨.

(٣) الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٥٤)؛ رقم: ٩٨. والكامل في ضعفاء الرجال (٤/١٩٨ -

٢٠٠)؛ رقم: ٥٥٩. وانظر: الطبقات الكبرى (٥/٢٧٥-٢٧٦).

## المطلب الثالث

### تحديد الزمن بين خلق آدم وزمان النبي ﷺ:

من المسائل التي كثر بحثها، وتعددت فيها الأقوال والآراء قديماً وحديثاً مسألة عُمر الأرض، والتحديد الزمني لخلق آدم ﷺ والمدة الزمنية بينه وبين زماننا الحالي.

وكثيراً ما يُنسب للشرع وللسنة النبوية خصوصاً تحديد المدة الزمنية بسنوات محددة، ثم يُبنى على هذا التحديد ادعاء مخالفة هذه المدة لما تم اكتشافه من أحافير ومن أدلة تفيد بأن عمر الأرض أكثر من ذلك بكثير. وقد وردت بعض الأحاديث التي ادّعي تعارضها مع العلم التجريبي، ومن ذلك:

ما رواه الدارمي<sup>(١)</sup> -ومن طريقه الحاكم<sup>(٢)</sup>-، وابن أبي حاتم<sup>(٣)</sup>، والطبراني<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>، من طريق: الربيع بن نافع الحلبي، عن معاوية بن سلام، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه: أن رجلاً

(١) الرد على الجهمية للدارمي (ص: ١٦٦)؛ رقم: ٢٩٩.

(٢) المستدرک على الصحيحين (٢/٢٨٨)؛ رقم: ٣٠٣٩.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٨/٢٦٩٦)؛ رقم: ١٥١٨٣.

(٤) المعجم الكبير (٨/١١٨)؛ رقم: ٧٥٤٥، والمعجم الأوسط (١/١٢٨)؛ رقم: ٤٠٣.

ومسند الشاميين (٤/١٠٥)؛ رقم: ٢٨٦١.

(٥) صحيح ابن حبان (الإحسان) (١٤/٦٩)؛ رقم: ٦١٩٠.

أتى النبي ﷺ فقال: يا نبي الله، أنبيأ كان آدم؟ قال ﷺ: «نعم مكلماً». قال كم بينه وبين نوح؟ قال ﷺ: «عشرة قرون».

وعند ابن أبي حاتم والطبراني والحاكم، زيادة: قال: كم كان بين نوح وإبراهيم؟ قال ﷺ: «عشرة قرون».

رجاله ثقات، إلا أن أبا سلام واسمه: ممطور الأسود، لم يسمع من أبي أمامة، وروايته عنه مرسلة<sup>(١)</sup>. فالإسناد ضعيف، لإرساله.

ورواه العقيلي<sup>(٢)</sup>، عن جعفر بن محمد الفريابي، عن نصر بن عاصم الأنطاكي، عن الوليد بن مسلم، قال: حدثنا أبو عمرو، عن محمد بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «كان بين آدم ونوح -عليهما السلام- عشرة قرون، وبين نوح وإبراهيم عشرة قرون، صلى الله عليهما».

وهذا الحديث تفرد به نصر بن عاصم الأنطاكي، قال العقيلي: «لا يُتابع عليه». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «شيخ يروي عن الوليد بن مسلم». وقال ابن حجر: «لئن الحديث»<sup>(٣)</sup>. فمثله لا يُحتمل تفردُه، فالإسناد منكر. فلم أجد حديثاً صحيحاً مرفوعاً في هذا المعنى.

(١) قاله أبو حاتم الرازي، انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٢١٥)؛ رقم: ٣٨٨.

(٢) الضعفاء الكبير (٤/٢٩٨)؛ رقم: ١٨٩٦.

(٣) الضعفاء الكبير (٤/٢٩٨)؛ رقم: ١٨٩٦. والثقات لابن حبان (٩/٢١٧). تقريب التهذيب

(ص: ٥٨٩)؛ رقم: ٧١١٤.

ولكن ثبت هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما:

فرواه البزار<sup>(١)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup>، والحاكم<sup>(٣)</sup>، من طريق: همام، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «كان بين آدم وبين نوح عشرة قرون، كل أمة منهم على شريعة الحق».

وإسناده صحيح إلى ابن عباس رضي الله عنهما، وعزاه ابن كثير إلى صحيح البخاري، ولم أجده فيه<sup>(٤)</sup>.

ورواه الحاكم<sup>(٥)</sup>، من طريق: حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كان عمر آدم ألف سنة». قال ابن عباس: «وبين آدم ونوح ألف سنة، وبين نوح وإبراهيم ألف سنة، وبين إبراهيم وموسى سبعمئة سنة، وبين موسى وعيسى خمسمئة سنة، وبين عيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم ستمئة سنة».

(١) مسند البزار (١١/٩٩)؛ رقم: ٤٨١٥.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٨/٢٦٩٦).

(٣) المستدرک على الصحيحين (٢/٤٨٠)؛ رقم: ٣٦٥٤، (٢/٥٩٦)؛ رقم: ٤٠٠٩.

(٤) البداية والنهاية (١/٢٣٧). والوارد في البخاري لفظه: عن ابن عباس قال: «صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد، أما ودد كانت لكذب بدومة الجندل، وأما سواع كانت لهذيل، وأما يغوث فكانت لمراد، ثم لبني غطفان بالجوف، عند سبأ، وأما يعوق فكانت لهمدان، وأما نسر فكانت لجحيم لآل ذي الكلاع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم، أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عُبِدت».

صحيح البخاري، كتاب: تفسير القرآن، (٦/١٦٠)؛ رقم: ٤٩٢٠.

(٥) المستدرک على الصحيحين (٢/٦٥٤)؛ رقم: ٤١٧٢.

وهذا الإسناد منكر، تفرد به علي بن زيد بن جدعان، وهو: «ضعيف»،  
وشيخه يوسف بن مهران: «لين الحديث»<sup>(١)</sup>.

ورواه ابن سعد<sup>(٢)</sup>، عن هشام بن محمد بن السائب، عن أبيه، عن  
أبي صالح، عن ابن عباس قال: كان بين موسى بن عمران وعيسى ابن مريم  
ألف سنة وتسعمئة سنة، ولم تكن بينهما فترة، وإنه أرسل بينهما ألف نبي من بني  
إسرائيل سوى من أرسل من غيرهم، وكان بين ميلاد عيسى والنبي ﷺ خمسمئة  
سنة وتسع وستون سنة بُعث في أولها ثلاثة أنبياء».

وهذا الإسناد موضوع مكذوب، تفرد به هشام بن محمد، وهو: «متروك».  
كما قال الدارقطني، وقال أحمد بن حنبل: «مَنْ يُحَدِّثُ عَنْهُ؟ إِنَّمَا هُوَ صَاحِبُ  
سَمَرٍ وَنَسَبٍ، مَا ظَنَنْتُ أَنَّ أَحَدًا يُحَدِّثُ عَنْهُ»<sup>(٣)</sup>.  
وأبوه محمد بن السائب: «متهم بالكذب»<sup>(٤)</sup>.

وقد نُقل عن جماعة من السلف تحديد سنوات بين الأنبياء، وعامته مأخوذ  
عن بني إسرائيل<sup>(٥)</sup>.

(١) تقريب التهذيب: (ص: ٤٣٢، ٦٤٣)؛ رقم: ٤٧٣٤، ٧٨٨٦.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (١/٥٣).

(٣) العلل برواية عبد الله بن أحمد (٢/٣١)؛ رقم: ١٤٥٦. الضعفاء والمتروكون للدارقطني

(٣/١٣٥)؛ رقم: ٥٦١. والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/١٧٦)؛ رقم: ٣٦٠٢.

ولسان الميزان (٨/٣٣٨)؛ رقم: ٨٢٦٨.

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥١٠)؛ رقم: ٥٩٠١.

(٥) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (١/٥٣). ومصنف ابن أبي شيبة (٧/١٩)؛

رقم: ٣٣٩٢٨. وتفسير ابن أبي حاتم (٨/٢٦٩٧). والعظمة لأبي الشيخ (٥/١٥٩٣).

والمستدرک علی الصحیحین (٢/٦٥٤)؛ رقم: ٤١٧١.

فتبيَّن أنه لم يثبت عن النبي ﷺ شيء في ذلك، إنما صحَّ عن ابن عباس ؓ قوله: «كان بين آدم وبين نوح عشرة قرون، كل أمة منهم على شريعة الحق». وهذا الخبر موقوف على ابن عباس ؓ، ومع ذلك ليس فيه ما يدلُّ على تحديد مدة الأرض، أو المدة الزمنية بين خلق آدم وبين النبي ﷺ، وذلك من وجهين:

الأول: أن الحصر مخصوص بفئة، وهي فئة المؤمنين، فبين آدم ونوح عشرة قرون على الشريعة، وفيه قرونٌ أخرى على غير الشريعة، ولم يُذكر عدد تلك القرون التي ليست على الشريعة، والاحتمال وارد عليها كثرةً أو قلةً.

الثاني: أن القرن هو: «القوم المقترنون في زمن واحد، وجمعه قرون»<sup>(١)</sup>.

قال ابن الأثير: «القرن: أهل كل زمان، وهو مقدار التوسط في أعمار أهل كل زمان. مأخوذ من الاقتران، وكأنه المقدار الذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم، وقيل: القرن: أربعون سنة. وقيل: ثمانون. وقيل: مئة. وقيل: هو مطلق من الزمان»<sup>(٢)</sup>.

فالقرون تختلف بين قوم وآخرين، بحسب أعمارهم، فإذا كان القرن في زماننا مئة سنة، فالقرن في زمن آدم ﷺ وما بعده يزيد على ألف سنة، كما هي أعمارهم، قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ

(١) المفردات في غريب القرآن (ص: ٦٦٧)؛ مادة: «قرن». وانظر: مقاييس اللغة (٥/ ٧٦-٧٧).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، (٤/ ٥١)؛ مادة: «قرن». وانظر: الصحاح للجوهري

عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ ﴿١٤﴾. [العنكبوت: ١٤]. فدعوة نوح ﷺ لقومه كانت ألف سنة إلا خمسين عامًا، فكيف بعمره كاملاً؟<sup>(١)</sup>.

وهذا فيما بين آدم ﷺ ونوح، فكيف فيما بين نوح ومن بعده من الأنبياء والمرسلين، وكيف بالأزمة المتعاقبة، التي قال الله ﷻ فيها: ﴿وَقَوْمٌ نُّوحٌ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣٧﴾ وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّيْسِ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾﴾ [الفرقان: ٣٧-٣٨].

فهي قرون كثيرة كما وصفها الله ﷻ، ولكن لم أجد في القرآن والسنة ما يُحدِّدها.

وبذلك تبطل دعوى معارضة تحديد المدة بين خلق آدم وبين النبي ﷺ، وبين العلم التجريبي، لأنه لم يثبت في ذلك شيء صحيح صريح، وما ثبت عن ابن عباس ؓ، ليس فيه ما يُعارض العلم، لأنه وصف عام للقرون، وقرون السابقين أطول من قرون زماننا لطول أعمارهم، وما حدده ابن عباس ؓ إنما هو زمن القرون التي كانت على الشريعة فقط بين آدم ونوح ﷺ دون تحديد ما سواها.



(١) لم أجد حديثاً صحيحاً في تحديد عمر نوح ﷺ، ولكن قال بعض التابعين والمفسرين: «إن الله أرسل نوحاً إلى قومه وهو ابن خمسين وثلاث مئة سنة، فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عامًا، ثم عاش بعد ذلك خمسين وثلاث مئة سنة». ولعله مأخوذ من الإسرائيليات. انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٨ / ٣٦٩ - ٣٧٠).

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشكر الله سبحانه وتعالى على الإعانة والتوفيق، وإتمام ما تيسر من البحث.

ورغم صعوبة الأوضاع التي تخللت كتابة الرسالة، ومن أبرزها: اجتياح وباء «كورونا المستجد»، والذي بسببه تعطلت عامة وسائل الحياة.

ومن أبرز المشكلات التي واجهتني بسبب الجائحة، إغلاق المكتبات العامة والخاصة، وإغلاق الحدود بين الدول، مما صعّب عليّ عملية الحصول على المصادر والكتب والمراجع التي يتطلّبها البحث.

إلا أن الله ﷻ قد يسّر الأمر، وجعل من كل همّ فرجاً، ومن كل ضيق مخرجاً، والحمد لله أولاً وآخراً.

وبعد إتمام البحث، فإني توصلت إلى نتائج عامة أجملها في نقاط عامة.

■ السنة النبوية، مكانتها ومصدرها، وإفادتها:

○ المراد بالسنة النبوية، في البحث هي: كل ما أثر عن النبي ﷺ من قول.

أو فعل أو تقرير. فلا عبرة بما لم ثبت عن النبي ﷺ.

○ مصدر السنة النبوية، وله اعتباران:

■ الأول: باعتبار الأمر بها والمشرّع لها، وهو الله ﷻ.

■ الثاني: باعتبار المبلغ لها، والمتكلم بها، عن الله ﷻ، وهو النبي ﷺ،

ويُلحق به ما كان من اجتهاده ﷺ، فإن أقرّه الله ﷻ عليه، كان وحياً بالإقرار.

- فالسنة النبوية وحيٌ من الله ﷻ، بدلالة القرآن الكريم، والسنة النبوية، والحس، والعقل.
- مكانة السنة النبوية عظيمة في الإسلام، فهي وحيٌ من الله ﷻ، وهي المبينة والمفسرة للقرآن الكريم، وهي التي حوت تفاصيل الشريعة وأركان الإسلام، ولا يُمكن العمل بالقرآن إلا بالسنة النبوية.
- السنة النبوية محفوظة بحفظ الله لها، وقد دلَّ على حفظها القرآن الكريم، والسنة النبوية، والعقل، والحس.
- طرق نقل الحديث النبوي هي أعلى وأدق، وأتقن، وأسلم، ما يُمكن نقله من الأخبار، شهد بذلك علماء المسلمين وغير المسلمين.
- منهج المحدثين هو: حجر الأساس الذي بُنيت عليه مناهج البحث العلمي الحديث.
- مصادر المعرفة المعتبرة في الإسلام: العقل، والحس، والخبر، إذا توفرت شروطها وانتفت الموانع عنها.
- أجمع المسلمون على العمل بالسنة النبوية إذا ثبت إسنادها.
- أجمعت البشرية على أن الخبر مصدرٌ من مصادر المعرفة اليقينية، والسنة النبوية خبر، وهو أعلى الأخبار البشرية صحةً، لأنه أرفع الأخبار البشرية منهجاً في الثبوت من صحته.
- تقسيم الحديث بحسب عدد رواته إلى متواتر وآحاد، ليس من مباحث علم الحديث.
- دعوى عدم إفادة الأحاديث النبوية للعلم إلا المتواتر - على مصطلح

المتكلمين - دعوى مخالفة لإجماع المحدثين، وأول من قال بها بعض الفرق الضالة بغرض رد السنة النبوية.

- المتواتر عند المحققين من متأخري المحدثين، لا يقتصر فيه فقط على النظر إلى العدد، بل تقوم صفات المُخبرين فيه مقام العدد الكثير.
- الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ تُفيد العلم إذا تواترت بالإجماع، وكذلك إذا لم تتواتر وصحَّ إسناده واحتفت بها القرائن، كإخراجها في الصحيحين، أو تلقيتها الأمة بالقبول، أو كانت أسانيدها مسلسلة بالأئمة الأثبات.
- جمهور المحدثين على أن مجرد انطباق شروط المحدثين على الحديث إذا صحَّ إسناده؛ كافٍ لإفادته العلم النظري اليقيني.
- أحاديث الصحيحين لها مزية في ذات الصحة على غيرها من الكتب، لإجماع الأمة على صحتها، وتلقي الأمة لها بالقبول.
- ادَّعى تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية، وهذه الدعوى مخالفة للقرآن الكريم، والسنة النبوية، وإجماع المسلمين، وهي إهدار للعمل بنصف الشريعة الإسلامية، وإلغاء لجميع أحكام المعاملات الشرعية.
- الاستدلال بحديث: «أنتم أعلم بأمور دنياكم» على ترك بعض السنة، غير صحيح، سندًا ولا معنى، إذ روايات الحديث تدلُّ صراحة على أن المراد: أن ما ظنَّه النبي ﷺ ظنًّا، ولم يجزم به، فإنه ليس شرعًا، ولا أمرًا، وهو الوارد في الحديث، وأما ما جزم به النبي ﷺ فهو حقٌّ وصدق قطعًا.
- من القواعد العامة في فهم السنة، والتي بسبب غيابها يُتوهم التعارض:
  - وجوب التثبت من صحة الحديث.

- وجوب فهم كلام رسول الله ﷺ على مراده ﷺ.
- الاعتقاد الجازم أن السنة حقٌ، يستحيل وقوع التعارض فيها.
- من الأمور التي يجب عملها عند توهم التعارض:
  - رد المتشابه إلى المحكم.
  - الجمع بين النصوص والتوفيق والتأليف بينها.
  - جمع طرق وألفاظ الحديث الواحد.
  - جمع كافة ما ورد في معنى الحديث من النصوص الشرعية الأخرى.
  - معرفة سبب ورود الحديث، وما كان عليه الناس حين وروده.
  - التزام فهم السلف، وعدم ابتداع قول مُحدَث.
  - تفسير الحديث بناء على قواعد اللغة العربية وأساليب العرب في كلامهم.
  - الأحكام الشرعية منها أحكام معقولة المعنى، ومعلومة الحكمة، ومها أحكام تعبدية.
  - الرجوع إلى العلماء، وشرّاح الحديث النبوي، وكتب مشكل ومختلف الحديث.
  - من المدارس التي تبنت دعوى معارضة السنة النبوية للعلم التجريبي:
    - القرآنيون، والمستشرقون، والعلمانيون، والمدرسة العقلية الحديثة، والحداثيون.
    - من المسالك التي اتخذها المشككون في السنة:

▪ الجهل بالحقائق والمصطلحات، والاضطراب المنهجي، والحكم المسبق على أهل الحديث بالإدانة والتهمة، والشك الارتياحي، أو: الشك لأجل الشك، والاعتماد المطلق على الروايات الشاذة، والمنكرة، والانتقاء غير المنهجي للمصادر، واعتماد المصادر غير المعتمدة، والتعميم غير المنضبط، «التعميم المطلق»، وإنكار ما لم يعرفوه، وتعمد الكذب والبتر والتزوير، والاعتداد بالرأي، مع التشكيك بجميع الآراء الأخرى ولو كانت البراهين معها، وعدم التفريق بين مراتب العلم، وتصويرها على درجة واحدة، توهم المستمع أنها مسلّمات قطعية، ورد النص بحجة إظهار الحرص على الدين والدفاع عنه، وذلك بتطويعه للفكر الغربي وغيره.

○ القواعد العامة في التوفيق بين مشكل الحديث النبوي:

▪ الاعتقاد الجازم أن الشرع كامل، ومصادره سالمة من الاضطراب والاختلاف، والأصل سلامة الحديث وصحة معناه، ووجوب فهم الحديث فهمًا صحيحًا كما أَرَادَهُ النبي ﷺ، والابتداء بالجمع بين النص، مع ما تُوهِم معارضته له، وعدم تجاوز هذه النقطة، إلا إذا تعذّر الجمع، فيُصار إلى النسخ، عند وجود ما يدلُّ عليه، فإن تعذّر الجمع، ومعرفة الناسخ والمنسوخ يُصار إلى الترجيح، فإن تعذر الترجيح، فيجب عليه أن يتوقّف حتى يحلّ العلماء الإشكال، وأن يكون التأليف والتوفيق موافق لما ذكره السلف.

○ منهج المحدثين في نقد المتن:

▪ عمدة المحدثين في الحكم على الحديث هو: الحكم على إسناده، فإذا صح وثبت قطعًا، فإنهم ينظرون في متنه بتفحص تام، فإن أدرك الأئمة

العلماء المحققون - وليس كل أحد - وجود مشكلة في المتن، فإنهم يحكمون على الحديث بالنكارة، ويُفتشون عن سبب الخطأ في الإسناد، لأن المتن لا يأتي وحده إلا بإسناد.

■ لا يوجد في جميع علوم الدنيا علمٌ قائم على الإسناد الصحيح الثابت بهذه القواعد الدقيقة غير علم الحديث النبوي، فلذلك استنكر المستشرقون اعتماد المحدثين على السند، لأنهم لا يعرفون التعامل مع الأسانيد إذ كل أخبارهم منقطعة مرسله، فليس لديهم منهج لمعرفة الصحيح من الضعيف إلا بالمقارنة وضرب المتون بعضها ببعض، وهو ما جعلهم يستنكرون اعتماد المحدثين على السند.

■ مقصد المستشرقين ومن تبعهم ممن يطالب بنقد المتن غير مقصد وفعل المحدثين في نقدهم المتون، وإنما مقصد المخالفين هو استباحة باب الأحاديث النبوية حتى يتكلم فيها كل من شاء، وأن تكون السنن عرضة لآراء وأهواء كل أحد، يقبل ما يهوى، ويرد ما لا يشتهي.

■ كل الأمثلة التي تُضرب لنقد المتن، هي لأحاديث ضعيفة الإسناد أصلاً، وإنما نبه العلماء على نقد متنها تأكيداً على ضعفها، إلا نادراً.

■ العلم التجريبي، تعريفه، وحدوده ومراتبه:

○ تدور معاني العلم وتعريفاته على: تصور الشيء تصوراً صحيحاً، واعتقاده والتصديق به تصديقاً مطابقاً لحقيقته في الواقع.

○ يُطلق العلم ويُراد به جميع التخصصات، إلا أنه في العصر الحديث صار لا يُطلق - غالباً - إلا على العلم التجريبي (Science).

- العلم التجريبي هو: الإدراك والمعرفة الحقيقية التامة، الصادرة عن ملاحظة المعلوم، واختباره مرّة بعد مرّة، حتى يتبين بعد الاختبار والتجربة أن النتائج صحيحة، مع إمكان اختباره لكل من أتاحت له الفرصة.
- ميدان العلم التجريبي: المحسوسات، وشرطه: إمكان تكرار التجربة، وشرط صحته: وقوع النتيجة موافقة لتلك التجربة، وإدراك العلم التي بسببها حصلت النتيجة.
- حدود العلم التجريبي، مقتصر على المحسوسات، فليس من عمله -نفيًا ولا إثباتًا- ما يتعلق بالغيبيات، ولا الأخلاق والآداب، ولا الأذواق والرغبات.
- العِلْمِيَّة، مذهب يغلو في العلم، فلا يقبل مصدرًا معرفيًا غير العلم، والعلم ذاته ينقض هذا المذهب ويُبطله.
- العلم التجريبي ليس على درجة واحدة، بل هناك فرضيات: وهي الملاحظات الأولى لكل تجربة، ثم النظريات العلمية، وهي: تكرار التجربة في بعض الأحوال وموافقتها لبعض النتائج. ثم الحقيقة العلمية: وهي تجربتها في جميع الأحوال، وموافقتها التامة لجميع التجارب دون إخلال، والإجابة عن جميع الأسئلة والإشكالات.
- من أكبر أسباب الإشكال الواقع في مسائل العلم، هو: عدم التفريق بين الفرضية، والنظرية، والحقيقة، ومعاملة الجميع معاملة واحدة.
- العلم التجريبي رغم سيره وفق قوانين صارمة، ومحددة، ويُفترض أن تكون خالية من المؤثرات الخارجية، إلا أن النتائج المعلنة قد ثبت تدخل

المؤثرات الخارجية في تغييرها، إما لأغراض سياسية، أو مالية، أو عقدية فكرية.

○ العلم لا يزال في بدايات الطريق، وزيادة معامل العلم والتجارب دليل على نقص العلم، وحاجته إلى التطوير المستمر، وإصلاح الأخطاء الكثيرة الموجودة فيه.

■ العلاقة بين السنة النبوية والعلم التجريبي تنحصر في أمرين:

○ ما جازمت به السنة، وله حالان:

■ الأولى: ألا يكون للعلم التجريبي فيه مدخل، كالغيبات، أو التشريعات.

■ الثانية: أن يكون للعلم التجريبي فيه مدخل، وله ثلاثة أنواع:

● الأول: موافقة العلم التجريبي لما في السنة.

● الثاني: توقُّف العلم التجريبي وعدم اكتشافه لما ثبت في السنة.

● الثالث: ظهور دراسات تدل على نتائج تخالف في ظاهرها السنة.

○ ما جازم به العلم التجريبي، وله حالان:

■ ما ورد فيه حُكْمٌ في السنة النبوية، وهذا راجع لما سبق مما جازمت

به السنة.

■ ما لم يرد في السنة فيه حُكْمٌ، وهو المسكوت عنه في الشرع.

○ كل الحالات السابقة ليس فيها إشكال بين السنة النبوية والعلم

التجريبي، إلا في أمرين:

■ الأول: ما جازمت السنة به، ولم يرد في العلم التجريبي ما يوافق.

أو يخالفه، وهذا لا يُعدُّ إشكالاً على الحقيقة، لأن العلم التجريبي بإجماع المختصين به لم يكتمل ولم يكتشف كل شيء، وعدم العلم ليس علمًا بالعدم.

■ الثاني: ما جازمت به السنة النبوية، وأثبت العلم التجريبي أنه مخالف لحقيقة علمية قطعية. وهذا - حسب الدراسة التطبيقية - تبين أنه ليس له مثال صحيح، ولا واقع له، إذ كل ما ذكر، فإما حديث ضعيف لم يثبت، وإما حديث صحيح، ولكن فهم معناه خطأ، وإما فرضية علمية لم تثبت في العلم، أو فسرت خطأ.

### الدراسة التطبيقية:

#### ■ علم الفلك:

○ حديث سجود الشمس: حديث ثابت في الصحيحين، وأدعاء معارضته للعلم التجريبي مبني على توهم أن الشمس تتوقف، ثم تنحني كما ينحني البشر.

■ الجواب: لم يثبت في الحديث أنها تتوقف، ولم يقل به أحد من علماء المسلمين، وأما السجود، فمعناه التذلل والخضوع، كما أن الشجر يسجد الجبال تسجد بنص القرآن الكريم، ونص النبي ﷺ صريح في أنه لا يستنكر الناس منها شيئاً، أي: تسجد وهي سائرة في فلكها لا يمكن لأحد أن يلحظ منها شيئاً.

■ ورد لفظ: «فإنها تغرب في عين حمئة». وإسناده منكر لا يثبت عن

النبي ﷺ.

■ أحاديث رجم الشياطين الذين يسترقون السمع بالشهب، ثابتة في الصحيحين، وأدعي معارضته للعلم التجريبي، لأن العلم التجريبي لم يكتشف

تلك الشياطين، وهذه مغالطة: الاستدلال بعدم العلم، على العلم بالعدم. وعدم تصوّر إمكان اجتماع سببين في أمر واحد، والشياطين من أمور الغيب، وليس الغيب من حدود العلم التجريبي.

#### ■ علم المناخ والظواهر الجوية

○ صوت الرعد صوت الملائكة، ادّعي معارضته للعلم التجريبي، بدليل أن صوت الرّعد قد تم تفسيره علمياً، وليس هو صوت الملائكة، والجواب: أنه لم يثبت عن النبي ﷺ حديث فيه أن الرعد صوت الملائكة، وكل ما ورد فإسناده ضعيف.

○ حديث قوس قزح أمان من الغرق، ادّعي معارضته للعلم التجريبي من جهة أن قوس قزح هو انعكاسات ضوئية مائية، وليست علامة على انقطاع المطر، والأمان من الغرق، والجواب: أنه لم يثبت عن النبي ﷺ حديث فيه: أن قوس قزح أمان من الغرق، وكل ما ورد فإسناده ضعيف.

○ حديث المد والجزر بسبب وضع الملك قدمه على الماء: ادّعي معارضة الحديث للعلم التجريبي من جهة معرفة تفسير المد والجزر علمياً، والجواب: أنه لم يثبت عن النبي ﷺ حديث في: المد والجزر، وكل ما ورد فإسناده ضعيف.

○ حديث: «ما عام بأمر من عام»: ادّعي معارضة الحديث للعلم التجريبي من جهة أن المطر يختلف من عام إلى عام، وليس متساوياً. والجواب: أنه لم يثبت عن النبي ﷺ حديث فيه: ما عام بأمر من عام، وكل ما ورد فإسناده ضعيف. وأن قياس نسبة المطر على كافة الأرض أصلاً مستحيلة.

○ حديث: «ما من ساعة إلا والسماء تُمطر». ادّعي معارضته للعلم التجريبي من جهة أنه لم يثبت اطراد نزول المطر على الأرض، واحتمال توقف المطر عن الأرض كلها في وقت واحد. والجواب: أنه لم يثبت عن النبي ﷺ حديث فيه: ما من ساعة إلا والسماء تمطر، وكل ما ورد فإسناده ضعيف. وأن الاستدلال بالاحتمال غلط، إذ الاحتمال هو فرضية واقعة في الذهن فقط.

○ حديث: «المطر يخر من تحت العرش». ادّعي معارضته للعلم التجريبي من جهة أن المطر ينزل من السحاب، وليس من العرش، والجواب: أنني لم أجد رواية بهذا المعنى عن النبي ﷺ، وكل ما ورد فهو من أقوال بعض السلف، ولم ينسبوه للنبي ﷺ. وأن النصوص الشرعية في القرآن والسنة كلها تدل دلالة صريحة على أن المطر ينزل من السحاب.

○ حديث: «المدينة أقل أرض الله مطراً». ادّعي معارضته للعلم التجريبي من جهة أن بعض الأراضي القاحلة أقل مطراً من المدينة النبوية بحسب القياسات الحديثة. والجواب: أنه لم يثبت عن النبي ﷺ حديث فيه: أن المدينة أقل أرض الله مطراً، وكل ما ورد فإسناده ضعيف، وورد بإسناد جيد، أن المدينة قليلة المطر، دون وصفها بأقل أرض الله مطراً، وهذا لا إشكال فيه.

■ علم الأرض، (الجيولوجيا):

○ حديث «البيت المعمور حذاء الكعبة». ادّعي معارضته لكروية الأرض، والجواب: أنه لم يثبت عن النبي ﷺ حديث فيه: أن البيت المعمور حذاء الكعبة، وكل ما ورد فإسناده ضعيف.

○ حديث: «أول الأرضين خرابًا يُسراها ثم يمناها». ادّعي معارضته لكروية الأرض، والجواب: أنه لم يثبت عن النبي ﷺ حديث فيه: أن أول الأرضين يسراها ثم يمناها، وكل ما ورد فإسناده لا يثبت، ومعناه لا يدل على عدم كروية الأرض، إذ اليمين واليسار والشرق والغرب معلوم وواقع في الأرض ومستعملٌ عند جميع البشر، ولا ينفي ذلك كرويتها.

○ حديث: «إن من قبَل مغرب الشمس بابًا مفتوحًا». استُدلَّ على مخالفته للعلم التجريبي من جهة أن الأرض تتحرك، والحديث يخالف حركة الأرض. والجواب: أن الحديث إسناده حسن، إلا أن وجه دلالة غير صحيح، ولا صريح، والباب المذكور غيبيٌّ لا تُعلم صفته ولا هيئته، ومسألة حركة الأرض وثباتها من المسكوت عنه في الشرع.

○ حديث: «النيل والفرات من الجنة». متفق عليه، ادّعي معارضته للعلم التجريبي لأن منابع هذه الأنهار معروفة في الأرض الآن، وظنّ المدّعي أن المقصود بالحديث أن المنبع المباشر لهما من الجنة فيصب منها مباشرة على الأرض، والجواب: أن هذه مغالطة رجل القش، وهي: صنع مثالٍ مخالفٍ للواقع، واتهام السنة النبوية بسبب فهم مخالف لم يفهمه أحد من علماء المسلمين، فهو فهم مخالف لإجماع العلماء، رغم اختلافهم في توجيه الحديث، فقال بعض العلماء: أصله من الجنة، كما في لفظ للبخاري «عنصرهما». وقيل: المراد التشبيه، لعذوبتهما وبركتهما، وقيل: إن التشابه في الأسماء فقط، كما هو الحال في بقية الأمور المشتركة بين الجنة، والأرض.

○ حديث: سد يأجوج ومأجوج، ووجودهم حتى الآن داخل السد، ورد في الصحيح ما يدل على وجود يأجوج ومأجوج، وأنهم لا يزالون في السدِّ

الذي بناه ذو القرنين، ولن يخرجوا منه إلا عند قيام الساعة، وأدَّعي معارضة ذلك لما تم من كشف الأرض والمسح الجيولوجي لها، فبعض المخالفين أنكر وجود يأجوج ومأجوج أصلاً، وبعضهم ذهب إلى أن السدَّ قد فتح قديماً، وأنهم موجودون في الأرض وهم أهل الكفر في كل مكان.

■ الجواب:

● أن خبر يأجوج ومأجوج قد بلغنا عن النبي ﷺ وهو غيب بالنسبة لنا، ومن أخبرنا بهذا الخبر، هو ذاته أخبرنا أننا لن نطلع عليهم، وأنهم لن يخرجوا إلا آخر الزمان، فتطلَّب مكانهم، والبحث عنهم مغالطة واضحة، إذ هي تكذيب لأحد المعنيين الواردين في ذات الخبر.

● ثانياً: أن ادعاء التعارض هو: استدلال بعدم العلم على العلم بالعدم، والأرض، وإن اكتشف أغلب أجزائها، إلا أن كثيراً من أجزائها لا يزال غير مكتشف، إما لوعورته، أو لوجود حائل يمنع من الوصول إليه كالثلوج، أو الرُّكام الشديد.

● ثالثاً: يضاف على ما سبق أن في الأرض كهوفاً يبلغ طولها ما يزيد عن (٦٠٠ كيلومتراً) ولو أُغُلقت أبوابها لما تمكن أحد من اكتشافها، فما الذي يمنع حدوث ذلك لسدِّ يأجوج ومأجوج؟

● لم يثبت أن أحداً رأى سدَّهم في زمن النبي ﷺ. ولم يثبت أن أحدهم لا يموت حتى يرى ألفاً من ذريته.

○ حديث: «ديك رأسه عند العرش ورجلاه في الأرض»، ادَّعي معارضته للعلم التجريبي من جهة أن المسح الميداني والكشف عن جميع أجزاء الأرض

أثبت عدم وجود ديك بهذه الصفة، والجواب: أن كل ما ورد في هذا المعنى فهو إما موضوع أو منكر، ولم يثبت في هذا المعنى شيء عن النبي ﷺ.

### ■ علم الأحياء:

○ نظرية التطور، وردت أحاديث لا تكاد تُحصى، تدلُّ على أن الله خلق المخلوقات ابتداءً، وخلق آدم ﷺ بيده، وخلق منه زوجه حواء، وكانا في الجنة، ثم أنزلا إلى الأرض، وقد ادَّعي معارضة ذلك للعلم التجريبي من جهة مخالفته لنظرية التطور.

### ■ والجواب:

● التطور، فرضية، قد تم فرضها على العلم، وكل ما استندت عليه من أدلة ثبت بعد ذلك بطلانها، أو تزويرها، أو خطأها. ولا يُقبل في الأوساط العلمية أي تفسير غير نظرية التطور، ومن يُخالف النظرية فهو معرَّض للطرد، أو سحب الشهادات العلمية وعدم الاعتراف بها، فسيادتها للأوساط العلمية إنما هي بالقوة والفرض، وأدلتها التي قامت عليها ثبت زيفها وبطلانها، مع استمرار الإصرار عليها.

### ■ تخالف نظرية التطور الإسلام من أوجه:

- الخلق الابتدائي لآدم ﷺ مباشرة.
- خلق آدم في السماوات، وإسكانه الجنة، ثم إنزاله الأرض.
- الحكمة والإلتقان في خلق الله ﷻ، لأن النظرية تقوم على الصدفة والعشوائية.

○ حديث: «خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً». متفق عليه،

وإدعي معارضته للعلم التجريبي من جهة مخالفته لما اكتشف من الأحافير البشرية، وكلها متناسبة مع طول البشر الآن وليس فيها اختلاف.

■ والجواب: أن الآثار البشرية شحيحة باعتراف علماء الآثار أنفسهم، لأن عادة البشر أنهم يدفنون موتاهم منذ زمن آدم ﷺ، فلذلك هي عرضة للتحلل، فيندر وجود شيء منها خاصة في الزمن الأول، ولذلك يعترف علماء الأحافير أن الحفريات شحيحة جداً، وأن استمرار هذا الطول غير محدد ولا مُبَيَّن، في النصوص، إذ يحتمل أن الطول كان في الأزمنة الأولى فقط، كما أن أعمار الأمة في الأزمنة الأولى طويلة جداً، ثم نقصت، ويحتمل: أن هذا خاص في آدم ﷺ، حين كان في الجنة، فلما نزل إلى الأرض، ناسب طوله طول أهل الأرض، ولذلك في نفس الحديث: «فكل من يدخل الجنة على صورة آدم». أي: أن البشر غير آدم، إذا دخلوا الجنة صارت صورتهم على صورة أبيهم آدم ﷺ.

○ حديث: «الكافر يأكل في سبعة أمعاء». متفق عليه، وإدعي معارضة لعلم التشريح، بأن جميع البشر لهم نفس الأمعاء ولا تختلف باختلاف الدين، والجواب: أن العلماء أجمعوا على أنه ظاهر النص بهذا المعنى غير مراد، وأن الأحشاء والأمعاء لا يزيد منها شيء ولا ينقص، وقيل: هو للتشبيه، فلكثره أكل الكافر كأنه يأكل بسبعة أمعاء بالنسبة للمسلم، وقيل: لأن الكافر يأكل أكلاً كثيراً متتابعاً حتى يملأ جميع أمعاء السبعة، وهي المعدة، وثلاثة أمعاء غليظة، وثلاثة أمعاء دقيقة، فتعمل جميعها في وقت واحد، لامتلائها، بخلاف المؤمن فإنه قليل الأكل، ومن قلته فإن أكله يمرُّ بجزء واحد من الأمعاء تلو الآخر، ولا يملأ إلا معي واحد فقط.

○ حديث: «الإنسان ثلاثمئة وستون عظماً». ادعى معارضته لما ثبت من أن عدد العظام: (٢٠٦)، والجواب: أن هذه اللفظة ضعيفة منكرة، والثابت عن النبي ﷺ: «في الإنسان ثلاث مئة وستون مفصلاً». والثابت في العلم التجريبي موافق لما دلَّ عليه الحديث، وهو من الإعجاز العلمي في السنة النبوية.

○ الحديث الوارد في صفة ماء الرجل وماء المرأة، وردت عدت أحاديث في صفة ماء المرأة وماء الرجل، وهي صحيحة، وموافقة للعلم التجريبي، وورد لفظ: «فأما نطفة الرجل فنطفة غليظة، منها العظم والعصب، وأما نطفة المرأة فنطفة رقيقة، منها اللحم والدم». وادَّعى مخالفته للعلم التجريبي من جهة أن النخاع العظمي هو المسؤول عن تكوين كتلة الدم في الجسم، فكيف يختلف منشأ العظم ومنشأ الدم؟ والجواب: أن هذا اللفظ ضعيف لا يثبت عن النبي ﷺ، وأن هذه المسألة من المسكوت عنه في الشرع.

■ علم الطب:

○ أحاديث الطب الواردة عن النبي ﷺ إذا صحَّت فهي شرعٌ ولا يمكن أن يقع فيها خطأ.

○ ادعى السنة النبوية للعلم التجريبي في بعض المسائل الطبية، منها:

■ عدم فهم مقصد الشرع، مثل: التداوي بالقرآن الكريم، أو بالأدعية والأذكار، ظناً منهم أن أثره حسي، بينما هو من باب الدعاء، لأن الله ﷻ هو الشافي وحده، وكذلك التداوي بالصدقة، وبقيام الليل، إلا أن الأحاديث الواردة فيهما ضعيفة لا تثبت.

○ حديث: «لكل داء دواء». متفق عليه. ادّعي معارضته للعلم من جهة أن العلم لم يكتشف علاجًا لكثير من الأمراض فكيف يكون لكل داء دواء؟ والجواب: أن العلم نفسه يعترف بنقصه، ومحدوديته، وأنه لا يزال يكتشف، فمن المغالطة الاستدلال بعدم العلم على العلم بالعدم، والحديث نفسه ينصُّ على أنه: «علمه من علمه وجهله من جهله».

○ حديث: «لا عدوى». متفق عليه، وادّعي معارضته للعلم التجريبي من جهة أن العدوى سبب طبيّ معلوم، والجواب:

■ أولاً: أن المراد نفي العدوى التي توهمها أهل الجاهلية، من أن العدوى تنتقل بذاتها، والحق أن العدوى سبب من الأسباب، وليست هي السبب الوحيد كما يعتقد أهل الجاهلية.

■ ثانياً: ثبت عن النبي ﷺ، أنه قال: «فرّ من المجذوم كما تفر من الأسد». و«لا توردوا الممرض على المصح». و«إذا سمعتم بالطاعون بأرضٍ فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرضٍ وأنتم بها فلا تخرجوا منها». وغيرها كثير مما يثبت أن العدوى سبب يجب الحذر منه، ولكنه قد ينتقل وقد لا ينتقل فهو تحت مشيئة الله ﷻ.

■ وردت أحاديث ضعيفة لا تثبت عن النبي ﷺ ومنها: «لا يحل الممرض على المصح، وليحل المصح حيث شاء». وورد أن النبي ﷺ أخذ بيد مجذوم فوضعها معه في القصعة وقال: «كل بسم الله، ثقة بالله، وتوكلاً عليه». و«لا يُعدي سقيمٌ صحيحًا».

○ إنكار السحر وتلبس الجن بالإنس، والإصابة بالعين، وقد ادّعي معارضة هذه للعلم التجريبي، لأن العلم لم يكتشف وجود هذه الأسباب. والجواب: أن العلم لم يكتشف كل شيء، وأن من المغالطات أن يُستدل بعدم العلم على العلم بالعدم، وكثير من الأمراض والإصابات لا يُعرف سببها، وكثير من حالات الشفاء لا يُعرف في الطب سببها، وأخطاء المشتغلين في حلّ السحر، والعلاج من العين لا يلزم منها التشكيك في أصل وجود تلك الأمراض.

○ حديث: «الطاعون وخز أعداءكم من الجن». الحديث صحيح، وادّعي معارضته للعلم التجريبي من جهة أن الطب قد علم سبب الطاعون، وليس هو الجن، والجواب: أن هذه مغالطة تقتضي حصر السبب فيما عرفه العلم، مع الإمكان - شرعاً وعقلاً - من اجتماع أكثر من سبب في علّة واحدة، إذ ليس فيما صح من النصوص ما يحصر سبب الطاعون بـخز الجن فقط، واشتراك أسباب الإصابة بمرض واحد أمرٌ لا يختلف عليه الأطباء.

○ حديث: «الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء». الحديث متفق عليه، وادّعي معارضته للعلم التجريبي، بأن الانغماس بالماء يضر المحموم ولا ينفعه، وأن سبب الحمى معلوم وليس من جهنم. والجواب: أن الحديث ليس فيه الانغماس، ولم يثبت الانغماس عن النبي ﷺ، إنما ورد الإبراد بالماء، وثبت عن الصحابة التطبيق العملي للإبراد، فابن عباس ؓ كان يبيل الثوب ثم يلبسه، وأسماء بنت أبي بكر ؓ كانت تصب على ظهر وصدر المحموم من الماء، وفي حديث صحيح: «فليشن عليه الماء». والشن: هو الصب المتقطع. وأما كونها من جهنم، فقيل: إن أصل الحمى مشتق من جهنم، وقيل: المراد التشبيه بشدة الحرارة، وكلا الأمرين لا يُعارض العلم التجريبي.

○ حديث الذباب، وأن في أحد جناحيه داء، وفي الآخر دواء، متفق عليه.  
ادعي معارضته للعلم التجريبي من ثلاث جهات:

▪ الزعم بأن الحديث يدل على أن جناح الذبابة دواء عمومًا لكل الأمراض، وهذا تحكُّمٌ وافتراء لم يقل به أحد من علماء المسلمين.

▪ الثاني: الزعم أن هذا الحديث عام في جميع الحشرات، وهذا كذلك افتراء لم يقل به أحد من علماء المسلمين وهو مخالف لصريح نص الحديث.

▪ الثالث: أن الطب لم يكتشف أن في أحد جناحي الذباب داء وفي الآخر دواء، وهذا استدلال بعدم العلم على العلم بالعدم، ومع ذلك فقد أثبتت مجموعة من الدراسات صحة ما في الحديث النبوي، فبطل ادعاء معارضته للعلم التجريبي.

○ حديث: «لحوم البقر داء». ادَّعي معارضته للعلم التجريبي من جهة أن لحوم البقر غيرها لا تختص بداءٍ محدَّد. والجواب: أن الحديث ضعيف، لم يثبت إسناده عن النبي ﷺ، وكذلك هو مخالف لنصوص الشرع الأخرى التي أباحت لحم البقر، بل تقَرَّب النبي ﷺ إلى الله به في الهدى، وكذلك فعل الصحابة رضي الله عنهم.

○ حديث: «الصداع عرق يضرب رأس الإنسان». ادَّعي معارضته للعلم التجريبي بأن أسباب الصداع مختلفة، وليس خاصًا بضرب العرق. والجواب: أن الحديث ضعيف، ولم يثبت عن النبي ﷺ، وليس فيه تخصيص السبب بضرب العرق، وإنما هو سبب من أسبابه.

○ حديث: التداوي ببول الإبل، متفق عليه، وادعي معارضته للعلم التجريبي بأنه لم يثبت فعاليته في العلاج، والجواب: أن هذا استدلال بعدم العلم على العلم بالعدم، وقد أظهرت دراسات وأبحاث كثيرة، ثبوت فعالية بول الإبل في العلاج، وخاصة في قتل الخلايا السرطانية، وهو ما يُبطل دعوى معارضة الحديث للعلم التجريبي.

○ حديث: «الحبة السوداء شفاء من كل داء». متفق عليه. وادّعي معارضته للعلم التجريبي من جهة تعميمه ونفعه لجميع الأمراض، بينما العلم التجريبي لم يثبت فعاليته لجميع الأمراض، والجواب: أنه لا خلاف بين الأطباء في نفع الحبة السوداء واستخدامها في التداوي، وأما نفي نفعها لجميع الأمراض فهو من الاستدلال بعدم العلم على العلم بالعدم، والحديث كما قال عامّة العلماء: عامٌّ أريد به الخصوص، والدليل أن النبي ﷺ لم يصفه لكل أحد، على أن الأبحاث الطبية الحديثة تدل على فعاليته في تقوية المناعة، ودخوله في كثير من المركبات الدوائية.

○ حديث: «ذو الطفتين والأبتر، يطمسان البصر ويستسقطان الحبل». الحديث متفق عليه، وادعي معارضته للعلم التجريبي إذا قيل: إن معناه أنه من مجرد رؤية الثعبان فإن الحمل يسقط، والبصر يُصاب بالعمى، والجواب: أن هذا استدلال بعدم العلم على العلم بالعدم، وأيضًا فإن علماء الحديث اختلفوا في معناه: فقيل: من سمّهما أي من لدغهما. أو نفثهما السم على عين المريض، وهذا لا إشكال فيه، وعلى القول الثاني بأنه خاص بهذين النوعين من الثعابين، فهو أمر ممكن، كما يُصيب العائن بعينه دون الالتصاق واللمس، ولا ينفي العلم إمكان ذلك.

○ وردت أحاديث كثيرة في الطب وهي موضوعة مكذوبة منها: حديث: «الماء المشمس يورث البرص». وحديث: «الباذنجان لما أُكُل له». وحديث: «الكرفس يفتح السدد... ويطرد الجنون والجذام والبرص والجن». وحديث: «سُمُّوا النرجس، فإن في القلب حبة من الجنون والجذام والبرص لا يقطعها إلا سُمُّ النرجس».

#### ■ أمور أخرى من العلم:

○ حديث «إن بعض هذه الأقدام لمن بعض»، متفق عليه، ادَّعى معارضته للعلم التجريبي، بدعوى عدم اعتراف العلوم التجريبية بعلم القيافة. والقيافة هي الاستدلال بالشكل الخارجي، أو بالآثار، على صلة القرابة في النسب، وهذا أمرٌ مقرَّرٌ في العلم التجريبي لأن الصفات الوراثية تنتقل إلى الأولاد من الآباء، ولا إشكال في هذا، ولبعض الناس علمٌ ومعرفةٌ وحنقٌ فيه. واتفق المسلمون على أن القيافة علمٌ ظنيٌّ وليس قطعياً. وفرح النبي ﷺ إنما هو لإسكات المشككين في نسب أسامة بن زيد، لأنه أسود، وأبوه أبيض، والعرب يصدقون القافة، وفرح وتعجَّب لمطابقة حكمه للواقع، ولم يعتمد النبي ﷺ القيافة في إثبات النسب قط، ولا بنى عليه أمراً قطعياً قط.

○ حديث: صياح الديكة عند رؤية الملائكة، ونهيق الحمار عند رؤية الشيطان. متفق عليه، وادَّعى معارضته للعلم التجريبي أن سبب النهيق والصياح معروف في العلم التجريبي، كما هو واقع في جميع الحيوانات تخرج أصواتها. والجواب: أن الدعوى قائمة على عدم تصور اجتماع الأسباب، وليس في الحديث حصر سبب الصياح برؤية الملك، ولا حصر نهيق الحمار برؤية الشيطان، بل ذلك من الأسباب، وقد يكون النهيق والصياح لأسباب أخرى،

والملائكة والشياطين من علم الغيب، وليس للعلم التجريبي مدخل في علم الغيب، إذ ليس من مجاله ولا حدوده.

■ ووردت أسانيد فيها حصر الأسباب برؤية الملك. أو الشيطان، وهي أسانيد منكرة لا تثبت عن النبي ﷺ.

○ تحديد الزمن بين خلق آدم وزمان النبي ﷺ، بعشرة قرون، وادعاء أن هذا مخالف لما اكتُشف من أحافير بشرية قديمة تعود لعشرات الآلاف من السنين، أو أكثر. والجواب: لم يثبت عن النبي ﷺ في هذا المعنى شيء، وإنما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظه: «كان بين آدم ونوح عشرة قرون، كل أمة منهم على شريعة الحق». والقرن يختلف بحسب أهل كل زمان، حسب متوسط أعمارهم، وأعمار السابقين زمن آدم إلى نوح، كانت تتجاوز ألف سنة، فالقرن بحسب أعمارهم يتجاوز الألف سنة. والأثر يشير إلى أن هذه المدة مخصوصة من جهتين: الأولى: مخصوصة فيما بين آدم ونوح، دون الأزمنة الباقية بين بقية الأنبياء، والجهة الثانية: أنها خاصة فيمن كانوا على الإسلام، أي: عشرة قرون على الإسلام، وأما القرون التي لم تكن على الإسلام فغير مذكورة.

وبعد دراسة ٤٣ دعوى في ١٢٨ حديثاً يتبين: أنه لا يوجد حديث صحيح ثابت عن النبي ﷺ مخالفٌ لحقيقة علمية ثابتة، وعليه فدعوى معارضة السنة النبوية للعلم التجريبي دعوى باطلة لا أساس لها من الصحة.

### التوصيات العلمية :

■ أوصي بمزيد عناية بباب مكانة السنة النبوية، وحجيتها، ونقض الشبهات المثارة عليها، خاصة في الكليات الشرعية، المختصة بالحديث

النبوي، أو الكراسي العلمية، وتخصيص مسار رئيسي، في باب الدفاع عن السنة، وبيان حجيتها ومكانتها.

■ وأوصي بزيادة المسائل المتعلقة بحجية السنة في المقررات الحديثة في كافة الدراسات المتعلقة بالحديث النبوي، وابتداء كل علم من علوم الحديث بالمسائل التي تقرر أصل حجية السنة ومكانتها في الإسلام.

■ لا زالت الأبحاث والرسائل العلمية قليلة جدًا في باب حجية السنة، مما جعل الخوض في باب الدفاع عن السنة والحديث شائع عند غير المختصين بالحديث، مما أوقع النقص والخلل الشديد في أغلب الدراسات -رغم قلتها- وغالب الخلل فيها متعلق بالجانب الحديثي، فأوصي الأقسام العلمية بمزيد اعتناء بهذا الباب في الرسائل العلمية وفق شروطه، وضوابطه.

■ لا يخفى ما للعلم التجريبي من مكانة بين الناس، ولا يخفى جهود المؤسسات العلمية الحديثة، والعلمية التجريبية، في مجالاتها، وأقسامها العلمية الخاصة بها، إلا أن التعاون المشترك بينها يكاد يكون معدومًا، ولذلك من الصعوبة جدًا التواصل بين الأقسام العلمية بطريقة منضبطة، حتى يستفيد الأقسام من بعضهم، فلا بد من إيجاد وسيلة للتواصل، وتفعيل الدراسات البينية، والإفادة من المستجدات في المجالين، حتى يسهم ذلك في حلّ المشكلات التي ظهرها التعارض بين الأقسام العلمية في النتائج، والاعتقادات، والآراء، والمستجدات.

■ من الصعوبات التي يواجهها الباحث في هذا المجال، هو نقص المصادر العربية المتعلقة بالعلوم التجريبية، ولا بد من إيجاد معجمٍ أو موسوعة علمية

معتمدة، تخدم طلاب العلوم الشرعية، أو غيرهم من المتحدثين باللغة العربية، تكون في عامة المجالات العلمية التجريبية التي يحتاجها الناس.

■ إن الشبكة العنكبوتية والمواقع الالكترونية قد بلغت من التطور والتقدم والانضباط مبلغاً يؤهلها لأن تكون مواقع علمية موثوقة، ومراجع علمية معتبرة، كما هو الحال في كثير من العلوم، خاصة الطبية والفلكية، فينبغي تأطير الاستفادة من هذه المواقع، لنشر وتوثيق واعتماد البحوث العلمية الشرعية الحديثة، وإتاحتها للمهتمين.

■ المسائل العلمية التجريبية تستجد كل وقت وحين، وتتجدد وتتجدد دعوى معارضتها بالعلوم الشرعية عموماً، والسنة النبوية خصوصاً، فأوصي بالاعتناء بما يستجد، مما يُدعى معارضته للعلم، ودراسته دراسة علمية تحل الإشكال المدعى بينهما.

■ أوصي بإفراد المسائل التي اشتهر ادّعاء معارضتها للعلم التجريبي، ببحوث خاصة، تجمع كل شاردة وواردة فيها في الجانبين: الحديثي، والعلمي التجريبي، مما يفيد باستخلاص النتائج الوافية لكل مسألة.

والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، والحمد لله أولاً، وآخرًا، وظاهرًا، وباطنًا.



الملحق

الملحق: (١):

كويت جازيت  
STATE OF KUWAIT  
Directorate General of Civil Aviation



دولة الكويت  
الإدارة العامة للطيران المدني

التاريخ 2021/6/7 Date

الإشارة: 2021 / 292 / 52 Ref:

السيد / راشد صليهم الهاجري  
المحترم  
طلاب دراسات عليا - الجامعة الإسلامية - المملكة العربية السعودية  
تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: الاستفسارات الخاصة بقياس الأمطار

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وإلى بريدكم الإلكتروني المؤرخ في 2021/4/6 بشأن الاستفسارات الخاصة بطرق قياس الأمطار، نرفق لكم الإجابات المطلوبة على النحو التالي:

س١- كم محطة (برية أو بحرية) لرصد الأمطار في الكويت؟  
الإجابة: عدد المحطات التي تقيس كميات الأمطار هي 21 محطة أرصاد تابعة لإدارة الأرصاد الجوية.

س٢- هل المحطة ترصد فقط ما يقع في محيطها؟ يعني إذا كانت مساحة محطة الرصد 20 متر في 20 متر هل الرصد يكون فقط داخل هذا المربع؟ أم يكون عن طريق مستشعر يقيس لمسافات طويلة؟  
الإجابة: كمية المطر المقاسة بواسطة جهاز قياس المطر تمثل مساحة المحطة فقط.

س٣- هل هناك طريقة لقياس نسبة هطول الأمطار من غير وجود محطة، مثلا عن طريق الأقمار الصناعية أو غيرها من الآلات الحديثة وماهو المستعمل عندنا في الكويت؟  
الإجابة: تعتمد إدارة الأرصاد الجوية فقط على قياسات المحطات لتسجيل كميات الأمطار وأماكن هطولها.

س٤- ما مدى دقة هذه المستشعرات في القياس؟  
الإجابة: تبلغ دقة جهاز قياس الأمطار الآلية (mm 0.08 ±) من النقطة لذا يعد ذو دقة عالية جدا.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام،،،

مدير  
إدارة الأرصاد الجوية  
عائيل سحوت بورعيلي  
مدير إدارة الأرصاد الجوية

www.dgca.gov.kw

E-mail : info@dgca.gov.kw

Aisha

## ثبت المصادر والمراجع

١. أبجد العلوم، صديق حسن خان القنوجي، (ت: ١٣٠٧هـ)؛ الناشر: دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢. الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي (ت: ٧٥٦هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣. الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية، غازي محمود الشمري، الناشر: دار النوادر، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٤. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (ت: ٨٤٠هـ)؛ الناشر: دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: فريق علمي بإشراف: ياسر بن إبراهيم.
٥. إتمام الأعلام، تأليف: د. نزار أباطة، ومحمد رياض المالح، (معاصر)، الناشر: دار صادر بيروت، ط٢، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
٦. آثار البلاد وأخبار العباد، لزكريا المقرئ (ت: ٦٨٢هـ)؛ الناشر: دار صادر، بيروت.
٧. الآثار، لأبي يوسف القاضي (ت: ١٨٢هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني.
٨. الآثار، لمحمد بن الحسن الشيباني (ت: ١٨٩هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني.
٩. أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي، د. جميل فريد أبو سارة، الناشر: مركز إنماء، بيروت، ط١، ٢٠١٦م.

١٠. الأجوبة المرضية، للسخاوي (ت: ٩٠٢هـ)؛ الناشر: دار الراية، ط ١، ١٩١٨م، تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم.
١١. الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ)؛ الناشر: دار الراية، الرياض، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، تحقيق: د. باسم الجوابرة.
١٢. أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين، د. حافظ ثناء الله الزاهدي، الناشر: مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ١٨، (ص: ٢٨٩ - ٣٢٧).
١٣. أحاديث الطب النبوي في الكتب الستة، د. أحمد بن محمد زبيدة، الناشر: دار القاسم، الرياض، ط ١، ١٤٣٤هـ.
١٤. الأحاديث المختارة للضياء المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)؛ الناشر: دار خضر، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: د. عبد الملك الدهيش.
١٥. أحاديث معلة ظاهرها الصحة، مقبل بن هادي الوادعي: (ت: ١٤٢٢هـ)؛ الناشر: دار الآثار، ط ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٦. الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، حمود التويجري (ت: ١٤١٣هـ)؛ الناشر: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٧. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، (ت: ٧٠٣هـ)، مطبعة السنة السلفية.
١٨. أحكام القرآن، لأبي بكر الجصاص (ت: ٣٧٠هـ)؛ الناشر: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ، تحقيق: محمد صادق القمحاوي.
١٩. أحكام أهل الذمة، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)؛ الناشر: دار رمادي، السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: يوسف البكري، وشاكر العاروري.

٢٠. الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)؛ الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر.
٢١. الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (ت: ٦٣١هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي.
٢٢. الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، وتصرفات القاضي والإمام، شهاب الدين القرافي (ت: ٦٨٤هـ)؛ الناشر: دار البشائر، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
٢٣. أحوال الرجال (الشجرة) للجوزجاني (ت: ٢٥٩هـ)؛ الناشر: حديث أكاديمي، فيصل آباد، باكستان، تحقيق: عبد العليم البستوي.
٢٤. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه للفاكهاني (ت: ٢٧٢هـ)؛ الناشر: دار خضر، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ، تحقيق: د. عبد الملك الدهيش.
٢٥. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، للأزرقي (ت: ٢٥٠هـ)؛ الناشر: دار الأندلس، بيروت، تحقيق: رشدي الصالح ملحس.
٢٦. اختصار علوم الحديث، لابن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)؛ الناشر: غراس، الكويت، ط ٢، (١٤٢٣هـ - ٢٠١١م)؛ تحقيق: فيصل يوسف العلي.
٢٧. الأختائية، (الرد على الأختائي قاضي المالكية) لأحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي.
٢٨. الآداب، للبيهقي (ت: ٤٥٨هـ)؛ الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، اعتناء: السعيد المنذوه.
٢٩. الأدب المفرد للبخاري (ت: ٢٥٦هـ)؛ الناشر: دار الصديق، الجليل، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م، تحقيق: عصام موسى هادي.

٣٠. الأذكار، للنووي (ت: ٦٧٦هـ)؛ الناشر: دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣١. آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار، محمد بن رمضان رمضاني، الناشر: مجلة البيان، ط ١، ١٤٣٤هـ.
٣٢. الأربعون النووية، للنووي (ت: ٦٧٦هـ)؛ الناشر: المنهاج، لبنان، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: قصي الحلاق، وأنور الشیخي.
٣٣. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأبي العباس القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ)؛ الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط ٧، ١٣٢٣هـ.
٣٤. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)؛ الناشر: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: أحمد عزو عناية.
٣٥. إرشاد القاضي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، نايف بن صلاح المنصوري، الناشر: دار الكيان، الرياض.
٣٦. إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، للصنعاني (ت: ١١٨٢هـ)؛ الناشر: الدار السلفية، الكويت، ط ١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد.
٣٧. الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (ت: ٤٤٦هـ)؛ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.
٣٨. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، إشراف: زهير الشاويش.
٣٩. أساسيات الجيولوجيا البيئية، د. عماد محمد إبراهيم خليل، الناشر: كلية العلوم، جامعة الزقازيق، ٢٠١٦م.

٤٠. أساسيات الجيولوجيا، د. ميشيل كامل عطاالله، الناشر: دار الميسرة، عمّان، ط٣، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٤١. أساسيات علم الأحياء، أ. د. حسين السعدي، و أ. م. د. حسين داود، مقرر جامعة بغداد، ٢٠١٥م، منشور على الشبكة.
٤٢. أساليب المستشرق: -قولد تسيهر- في عرضه للإسلام، علي بن عبد الله بن محفوظ، رسالة ماجستير، في جامعة الإمام محمد بن سعود، قسم الاستشراق، ١٤١٠هـ.
٤٣. أسامي الضعفاء لأبي زرعة الرازي (ت: ٢٦٤هـ)؛ الناشر: الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري.
٤٤. الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (ت: ٣٧٨هـ)؛ الناشر: دار الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط١، ١٩٩٤م تحقيق: يوسف الدخيل، بالإضافة إلى تمة المخطوط.
٤٥. أسباب النزول للواحدي (ت: ٤٦٨هـ)؛ الناشر: دار الصلاح، الدمام، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: عصام الحميدان.
٤٦. استخدام زيت الحبة السوداء في تحضير اللقاحات الفيروسية، أ. د. حنفي محمود مدبولي، الناشر: الأبحاث التطبيقية، في المؤتمر الدولي السابع للإعجاز العلمي في القرآن والسنة.
٤٧. الاستذكار لابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي عوض.
٤٨. الاستشراق تاريخه، وتعريفه، ومدارسه، وآثاره، د. محمد فاروق النبهان، الناشر: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، المغرب، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٤٩. الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، د. محمود حمدي زقزوق، الناشر: دار المنار، القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٥٠. الاستشراق، المفاهيم الغربية للشرق، إدوارد سعيد، الناشر: دار رؤية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ترجمة: د. محمد عناني.
٥١. الاستغناء في معرفة المشهورين من أهل العلم بالكنى، لابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)؛ الناشر: دار ابن تيمية، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة.
٥٢. الاستقامة، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤٠٣هـ، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.
٥٣. الاستقراء والمنهج العلمي، د. محمود فهمي زيدان؛ الناشر: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٧م.
٥٤. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)؛ الناشر: دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: علي محمد البجاوي.
٥٥. أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود.
٥٦. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، الملا علي قاري (ت: ١٠١٤هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: محمد الصباغ.
٥٧. الإسلام والعلم التجريبي، د. يوسف السويدي، الناشر: مكتبة الفلاح، الكويت، ط٢، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٥٨. الإسلام والعلم، د. هشام عزمي، الناشر: مركز براهين، ط١، يناير، ٢٠١٩م.
٥٩. الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، محمد عبده (ت: ١٩٠٥م)؛ الناشر: دار الحداثة، ط٣، ١٩٨٨م.

٦٠. الأسماء والصفات، لأبي بكر؛ أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)؛ الناشر: مكتبة السوادي، جدة، ط ١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي.
٦١. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لأبي عبد الرحمن الحوت الشافعي (ت: ١٢٧٧هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٦٢. أشرط الساعة، د. يوسف بن عبد الله الوابل، دار ابن الجوزي، ط ٢٥، ١٤٢٨هـ.
٦٣. أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية، د. بدر بن محمد العمّاش، الناشر: مركز البصائر، ط ١، ١٤٣٦هـ.
٦٤. الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ، تحقيق: عادل أحمد، وعلي محمد معوض.
٦٥. الإصابة في صحة حديث الذبابة، د. خليل ملا خاطر، الناشر: دار القبلة، جدة، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٦٦. أصل الأجناس البشرية بين العلم والقرآن الكريم، د. عبد العليم عبد الرحمن خضر، الناشر: تهامة، للنشر، السعودية، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٦٧. أصل صفة صلاة النبي ﷺ، محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)؛ الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٦٨. أصول السنة لابن أبي زمنين (ت: ٣٩٩هـ)؛ الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٥هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحيم البخاري.
٦٩. أصول السنة، أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)؛ الناشر: دار المنار، السعودية، ط ١، ١٤١١هـ.

٧٠. الأصول من علم الأصول، لمحمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)؛ الناشر: دار ابن الجوزي، ط ٤، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٧١. الأصوليات المعاصرة، أسبابها ومظاهرها، روجيه جارودي؛ الناشر: دار عام ألفين، باريس، ٢٠٠٠م، تعريب: د. خليل أحمد خليل.
٧٢. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)؛ الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٩٥م.
٧٣. أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية (ت: ١٩٧٠م)؛ الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط ٦.
٧٤. إطلاق سراح العلم، روبرت شيلدريك، الناشر: دار دوّن، القاهرة، ط ١، ٢٠١٩م، ترجمة: نادية عطار، وأحمد يوسف.
٧٥. الاعتبار في النسخ والمنسوخ في الأخبار، لأبي بكر الحازمي، (ت: ٥٨٤هـ)؛ الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط ٢، ١٣٥٩هـ.
٧٦. الاعتصام، للشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)؛ الناشر: دار ابن عفان، السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي.
٧٧. اعتقاد أئمة الحديث، لأبي بكر الإسماعيلي، (ت: ٣٧١هـ)؛ الناشر: دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ، تحقيق: محمد الخميس.
٧٨. الإعجاز العلمي في السنة النبوية، تعريفه وقواعده، د. محمد بن عمر بازمول، الناشر: دار التوحيد والسنة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٧٩. الإعجاز العلمي، إلى أين؟ د. مساعد الطيار، الناشر: دار ابن الجوزي، ط ٢، ١٤٣٣هـ.
٨٠. إعلال أحاديث الصحيحين بالعلم التجريبي، د. خالد الدريس، بحث محكم غير منشور.

٨١. أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) للخطابي (ت: ٣٨٨هـ)؛ الناشر: جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: د. محمد بن سعد آل سعود.
٨٢. أعلام الحديث، لأبي سليمان؛ حمد بن محمد الخطّابي (ت: ٣٨٨هـ)؛ الناشر: جامعة أم القرى ط ١، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م)؛ تحقيق: د. محمد بن سعد آل سعود.
٨٣. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)؛ الناشر: دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٣هـ، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان.
٨٤. الأعلام، للزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)؛ الناشر: دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢.
٨٥. افتراءات المستشرقين على الإسلام، د. عبد العظيم المطيعي، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٨٦. الأفراد للدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)؛ الناشر: المحقق نفسه، ط ١، ٢٠١٢م، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع.
٨٧. أقوى براهين د. جون لينكس في تفنيد مغالطات منكري الدين، جمع: م أحمد حسن، الناشر: مركز دلائل، الرياض، ط ١، ١٤٣٧هـ.
٨٨. إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض اليعقوبي (ت: ٥٤٤هـ)؛ الناشر: دار الوفاء، مصر، ط ١، ١٤١٩هـ - ٩٩٨م، تحقيق: يحيى إسماعيل.
٨٩. الأم، للشافعي (ت: ٢٠٤هـ)؛ الناشر: دار الوفاء، المنصورة، ط ١، ٢٠٠١م، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب.
٩٠. أمالي ابن الحاجب المالكي (ت: ٦٤٦هـ)؛ الناشر: دار عمار، الأردن، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدادة.

٩١. أمالي ابن بشران (ت: ٤٣٠هـ)؛ الناشر: دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: عادل العزازي.
٩٢. الإمام في بيان أدلى الأحكام، العز بن عبد السلام، (ت: ٦٦٠هـ)؛ الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: رضوان مختار بن غريبة.
٩٣. أمثال الحديث لأبي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ)؛ الناشر: الدار السلفية، بومباي، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد.
٩٤. إماكن التاريخ وواقعية السنّة، د. عبد الله الشهري؛ الناشر: مركز تكوين، ط ٣، ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م.
٩٥. الانتصار لأصحاب الحديث، للسمعاني (ت: ٤٨٩هـ)؛ الناشر: مكتبة أضواء المنار، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: محمد بن حسين الجيزاني.
٩٦. الانتصار للسنّة، د. محمد بن عمر بازمول، الناشر: دار الميراث النبوي، الجزائر؛ ط ١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
٩٧. الأنساب، للسمعاني (ت: ٥٦٢هـ)؛ الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ط ١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي.
٩٨. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)؛ الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي.
٩٩. الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنّة» من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن المعلمي، (ت: ١٣٨٦هـ)؛ الناشر: المطبعة السلفية ومكبتها، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠٠. الآيات الكونية، دراسة عقديّة، عبد المجيد بن محمد الوعلان، رسالة ماجستير في قسم: العقيدة والمذاهب المعاصرة، في كلية أصول الدين، في جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، للعام الجامعي: ١٤٣٢هـ - ١٤٣٣. إشراف: د. عبد الكريم الحميدي.
١٠١. الإيمان، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي، عمان، ط ٥، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
١٠٢. أين أخطأ داروين؟ جيرى فودور، ماسيمو بيتالي بالماريني، الناشر: رواسخ، الكويت، ط ٢، ١٤٤١ - ٢٠٢٠م؛ ترجمة: القسم العلمي بدار النشر.
١٠٣. الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، لابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، تحقيق وحاشية: أحمد محمد شاكر.
١٠٤. بحر العلوم، للسمرقندي، الناشر: دار الفكر، بيروت، تحقيق: د. محمود مطرجي.
١٠٥. البحر المحيط في أصول الفقه، للزرکشي (ت: ٧٩٤هـ)؛ الناشر: دار الكتبي، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٠٦. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)؛ الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، تحقيق: صدقي محمد جميل.
١٠٧. بحوث في تاريخ السنة المشرفة، د. أكرم بن ضياء العمري، الناشر: بساط، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
١٠٨. البداية والنهاية، لابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)؛ الناشر: دار هجر، ط ١، ١٤١٨هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: د. عبد الله التركي.

١٠٩. بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)؛ الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، تحقيق: علي بن محمد العمران.
١١٠. البدع، لابن وضاح (ت: ٢٨٦هـ)؛ الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم.
١١١. بذل الماعون في فضل الطاعون، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)؛ الناشر: دار الوطن، الرياض، تحقيق: أحمد عصام الكاتب.
١١٢. بذل المجهود في حل سنن أبي داود، للسهارنفوري (ت: ١٣٤٦هـ)؛ الناشر: مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، الهند، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، اعتناء: د. تقي الدين الندوي.
١١٣. البر والصلة، للحسين بن حرب، (ت: ٢٤٦هـ)؛ الناشر: دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ، تحقيق: د. محمد سعيد بخاري.
١١٤. البردة، للبوصيري (ت: ٦٩٦هـ)، بشرح الباجوري؛ الناشر: منابع النور، دمشق، ط٤، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م، تحقيق: يوسف علي بديوي.
١١٥. البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي الجويني (ت: ٤٧٨هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة.
١١٦. البعث والنشور، لليهقي (ت: ٤٥٨هـ)؛ الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: عامر أحمد حيدر.
١١٧. بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، ابن تيمية، (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: موسى الدويش.

١١٨. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن القطان الفاسي، (ت: ٦٢٨هـ)؛ الناشر: دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد.
١١٩. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٦هـ؛ تحقيق: مجموعة من الباحثين.
١٢٠. البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث، برهان الدين الحسيني الحنفي (ت: ١١٢٠هـ)؛ الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: سيف الدين الكاتب.
١٢١. البيان والتفصيل بدراسة أشهر كتب الجرح والتعديل، د. أنيس بن أحمد طاهر جمال، الناشر: الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
١٢٢. تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)؛ الناشر: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من الباحثين.
١٢٣. تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، (ت: ٣٨٥هـ)؛ الناشر: الدار السلفية، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: صبحي السامرائي.
١٢٤. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)؛ الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٣م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
١٢٥. تاريخ الفكر الأوروبي الحديث، رونالد ستر وبمرج، الناشر: دار القارئ العربي، ط ٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ترجمة: أحمد الشيباني.
١٢٦. التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩هـ)؛ الناشر: دار الفاروق الحديثة، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل.

١٢٧. التاريخ الكبير، للبخاري (ت: ٢٥٦هـ)؛ الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي.
١٢٨. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)؛ الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
١٢٩. تاريخ دمشق، لابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)؛ الناشر: دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي.
١٣٠. التاريخ لابن معين (ت: ٢٣٣هـ) برواية الدارمي؛ الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.
١٣١. التاريخ لابن معين (ت: ٢٣٣هـ) برواية: عباس الدوري؛ الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩هـ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.
١٣٢. التاريخ لابن معين (ت: ٢٣٣هـ)، برواية ابن محرز؛ الناشر: مجمع اللغز العربية، دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: محمد كامل القصار.
١٣٣. تأريخ مصطلح السنة ودلالاته، لمحمد خير على فرج؛ الناشر: دار البشائر الإسلامية، ٢٠١١م.
١٣٤. التبصرة، لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٣٥. التبصير في معالم الدين، لابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)؛ الناشر: دار العاصمة، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: عليّ الشبل.
١٣٦. التبيان في أقسام القرآن، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)؛ الناشر: دار المعرفة، بيروت، حقيق: محمد حامد الفقي.

١٣٧. التحبير شرح التحرير، للمرداوي (ت: ٨٨٥هـ)؛ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح.
١٣٨. التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)؛ الناشر: الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.
١٣٩. تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، للبيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)؛ الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، تحقيق: مجموعة باحثين بإشراف نور الدين طالب.
١٤٠. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، لأبي العلا المباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤١. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للسخاوي (ت: ٩٠٢هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٤٢. تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد، لصلاح الدين العلائي (ت: ٧٦١هـ)؛ الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت، تحقيق: د. إبراهيم السلفيتي.
١٤٣. التحقيق في مسائل الخلاف، لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، تحقيق: مسعد السعدني.
١٤٤. تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل. أو مردولة، لأبي الريحان الخوارزمي (ت: ٤٤٠هـ)؛ الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
١٤٥. تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)؛ الناشر: دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ، تحقيق: عبد الله السعد.
١٤٦. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (ت: ٩١١هـ)؛ الناشر: دار طيبة، تحقيق: نظر الفريابي.

١٤٧. التدمرية، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط٦، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: د. محمد السعوي.
١٤٨. التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، لأبي عبد الله القرطبي (ت: ٦٧١)؛ الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ، تحقيق: الداني بن منير ال زهوي.
١٤٩. الترية، هيربرت سبنسر (ت: ١٩٠٣م)؛ الناشر: مؤسسة هندراوي، ٢٠١٥، ترجمة: محمد السباعي.
١٥٠. الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: محمد حسن محمد حسن.
١٥١. الترغيب والترهيب، لأبي القاسم الاصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)؛ الناشر: دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان.
١٥٢. التسعينية، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: د. محمد العجلان.
١٥٣. تشريح جسم الإنسان، د. حكمت عبد الكريم فريحات، الناشر: دار الشروق، رام الله، ط٦، ٢٠٠٠م.
١٥٤. تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزرکشي (ت: ٧٩٤هـ)؛ الناشر: مكتبة قرطبة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: د. سيد عبد العزيز، ود. عبد الله ربيع.
١٥٥. التصميم العظيم، ستيفن هوكنج، وليونارد ملودينوو؛ الناشر: دار التنوير، بيروت، ط١، ٢٠١٣م؛ ترجمة: أيمن أحمد عياد.

١٥٦. تضييق مسالك الاحتجاج بالسنة النبوية، في الفكر الإسلامي المعاصر، د. خالد الدريس، بحث مقدم في الندوة العلمية الثانية، في كلية الدراسات الإسلامية في دبي، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م بعنوان: الحديث الشريف وتحديات العصر.
١٥٧. التطور الموجه بين العلم والدين، د. هشام عزمي، الناشر: دار الكاتب، ط١، يناير ٢٠١٦. ضوابط المعرفة، عبد الرحمن حبنكة، الناشر: دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٥٨. التطور، نظرة تاريخية وعلمية، محمد صالح الهيبي (معاصر)، الناشر: مركز دلائل، الرياض، ط١، (١٤٣٧هـ).
١٥٩. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)؛ الناشر: دار البشائر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق.
١٦٠. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (ت: ٤٧٤هـ)؛ الناشر: دار اللواء، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: د. أبو لبابة حسين.
١٦١. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)؛ الناشر: مكتبة المنار، عمان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: د. عاصم القريوتي.
١٦٢. التعريفات، للشريف الجرجاني، (ت: ٨١٦هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.
١٦٣. تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي (ت: ٢٩٤هـ)؛ الناشر: مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط١، ١٤٠٦هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي.

١٦٤. تغليق التعليق، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي، عمّان، ط ١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القرقي.
١٦٥. تفسير ابن أبي حاتم، (ت: ٣٢٧هـ)؛ الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط ٣، ١٤١٩هـ، تحقيق: أسعد محمد الطيب.
١٦٦. تفسير الثعلبي (ت: ٤٢٧هـ)؛ الناشر: دار التفسير، جدة، ط ١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، تحقيق: مجموعة باحثين في رسائل علمية.
١٦٧. تفسير السمعاني (ت: ٤٨٩هـ)؛ الناشر: دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس.
١٦٨. تفسير العزبن عبد السلام، (ت: ٦٦٠هـ)؛ الناشر: دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: د. عبد الله الوهبي.
١٦٩. تفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)؛ الناشر: دار طيبة، ط ٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: سامي بن محمد سلامة.
١٧٠. تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا، (ت: ١٣٥٤هـ)؛ الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٩٠م.
١٧١. تفسير النسفي، (ت: ٧١٠هـ)؛ الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: يوسف على بديوي.
١٧٢. تفسير جزء عمّ، محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)؛ الناشر: دار الثريا، الرياض، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، إعداد وتخريج: د. فهد السليمان.
١٧٣. تفسير عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١١هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ، تحقيق: د. محمود محمد عبده.
١٧٤. تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)؛ الناشر: دار اليسر، والمنهاج، ط ٩، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، تحقيق: محمد عوامة.

١٧٥. تقريب الوصول إلى علم الأصول، لابن جزى الكلبي، (ت: ٧٤١هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٧٦. التقريب والتيسير، للنووي (ت: ٦٧٦هـ)؛ الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: محمد عثمان الخشت.
١٧٧. تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية، أحاديث الطب من صحيح البخاري نموذجاً، محي الدين شرينوف، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
١٧٨. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين العراقي (ت: ٨٠٦هـ)؛ الناشر: المكتبة السلفية، المدينة النبوية، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.
١٧٩. التكميل في الجرح والتعديل، ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، لابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)؛ الناشر: مركز النعمان، اليمن، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، تحقيق: شادي بن محمد آل نعمان.
١٨٠. التلخيص الحبير (التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز) لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)؛ الناشر: دار أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، تحقيق: د. محمد الثاني بن عمر.
١٨١. تلخيص كتاب الموضوعات للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)؛ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد.
١٨٢. التمهيد شرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ، الناشر: دار التوحيد، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٨٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر المالكي (ت: ٤٦٣هـ)؛ الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٣٨٧هـ، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد البكري.

١٨٤. التنجيم والمنجمون وحكم ذلك في الإسلام، د. عبد المجيد المشعبي، الناشر: أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٨٥. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق الكناني (ت: ٩٦٣هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.
١٨٦. التكييل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن المعلمي (ت: ١٣٨٦هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦هـ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
١٨٧. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، للسيوطي (ت: ٩١١هـ)؛ الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
١٨٨. تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، للفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨٩. التنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني، (ت: ١١٨٢هـ)؛ الناشر: مكتبة السلام، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم.
١٩٠. تهذيب الآثار، لأبي جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)؛ الناشر: طبعة المدني، القاهرة، تحقيق: محمود شاكر. والجزء المفقود: الناشر: دار المأمون للتراث، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: علي رضا.
١٩١. تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (ت: ٦٧٦هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩٢. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)؛ الناشر: دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

١٩٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج المزي (ت: ٧٤٢هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
١٩٤. تهذيب اللغة، للأزهري (ت: ٣٧٠هـ)؛ الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، تحقيق: محمد عوض مرعب.
١٩٥. تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته (تهذيب السنن) لابن القيم (ت: ٧٥١هـ)؛ الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، تحقيق: دز إسماعيل بن غازي مرحبا.
١٩٦. توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر، طاهر الجزائري، (ت: ١٣٣٨هـ)؛ الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٦هـ - ٩٩٥م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
١٩٧. التوحيد لابن منده، (ت: ٣٩٥هـ)؛ الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، تحقيق: علي ناصر فقيهي.
١٩٨. التوراة والإنجيل والقرآن والعلم، موريس بوكاي، الناشر: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ترجمة: خالد محمد خالد.
١٩٩. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)؛ الناشر: دار النوادر، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨.
٢٠٠. التوقيف على مهمات التعاريف، لعبد الرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ)؛ الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، تحقيق: د. عبد الحميد صالح حمدان.
٢٠١. تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، تحقيق: زهير الشاويش.

٢٠٢. تيسير العلام، شرح عمدة الأحكام، عبد الله البسام، (ت: ١٤٢٣هـ)؛ الناشر: مكتبة الصحابة، الإمارات، ط ١٠، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م. تحقيق: محمد صبحي حلاق.
٢٠٣. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: عبد الرحمن اللويحق.
٢٠٤. الثقات لابن حبان (ت: ٣٥٤هـ)؛ الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط ١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٢٠٥. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لقاسم بن قُطوبغا (ت: ٨٧٩هـ)؛ الناشر: مركز النعمان، صنعاء، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، تحقيق: شادي بن محمد آل نعمان.
٢٠٦. الثقات، للعجلي (ت: ٢٦١هـ)؛ الناشر: مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: عبد العليم البستوي.
٢٠٧. جامع الأصول في أحاديث الرسول، لأبي السعادات ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)؛ الناشر: مكتبة الحلواني، ط ١، ١٣٨٩ - ١٢٩٢هـ، ١٩٦٩ - ١٩٧٢م، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط.
٢٠٨. جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) لمحمد بن جرير الطبري، (ت: ٣١٠هـ)؛ الناشر: دار هجر، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: د. عبد الله التركي.
٢٠٩. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، (دستور العلماء)، للقاضي نكري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تعريب: حسن هاني فحص.

٢١٠. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وإبراهيم باجس.
٢١١. جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر المالكي (ت: ٤٦٣هـ)؛ الناشر: دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري.
٢١٢. الجامع لابن وهب (ت: ١٩٧هـ)؛ الناشر: دار الوفاء، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، تحقيق: د. رفعت فوزي، ود. علي الباسط. ودار ابن الجوزي، الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: د. مصطفى حسن أبو الخير.
٢١٣. الجامع لأحكام القرآن، (تفسير أبي عبد الله القرطبي ت: ٦٧١هـ)؛ الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش.
٢١٤. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)؛ الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، تحقيق: د. محمود الطحان.
٢١٥. جامع معمر بن راشد (ت: ١٥٣هـ)؛ ملحق بمصنف عبد الرزاق الصنعاني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
٢١٦. جسم الإنسان، دراسات خاصة في التشريح ووظائف الأعضاء، أحمد محمد درباس، دار البداية، عمان، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢١٧. الجفوة المفتعلة بين العلم والدين، محمد علي يوسف، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٦م.
٢١٨. جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: دار عالم الفوائد، تحقيق محمد عزيز شمس.

٢١٩. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: دار العاصمة، السعودية، ط ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: علي بن حسن وآخرون.
٢٢٠. حاشية ابن عابدين الحنفي (رد المحتار على الدر المختار) (ت: ١٢٥٢هـ)؛ الناشر: دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٢١. الحبة السوداء في الحديث النبوي والطب الحديث، عبد الله بن عمر باموسى، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ط ١، ١٤٢٥هـ.
٢٢٢. الحجاج والمغالطة، من الحوار في العقل إلى العقل في الحوار، رشيد الراضي، الناشر: دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس، ط ١، ٢٠١٠م.
٢٢٣. حجة الله البالغة، الشاه ولي الله الدهلوي، (ت: ١١٧٦هـ)؛ الناشر: دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، تحقيق: السيد سابق.
٢٢٤. الحجة المعتبرة بين العلم والدين، محمود أحمد الشامي العاملي (شيعي المذهب)؛ الناشر: دار الهادي، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٢٢٥. الحجة في بيان المحجة، وشرح عقيدة أهل السنة، أبو القاسم الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)؛ الناشر: دار الراية، الرياض، ط ٢/١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: د. محمد بن ربيع المدخلي.
٢٢٦. الحداثة وموقفها من السنة، د. الحارث فخري عيسى عبد الله، الناشر: دار السلام، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
٢٢٧. حديث هشام بن عمار، (ت: ٢٤٥)؛ الناشر: دار إشبيلية، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، تحقيق: عبد الله بن وكيل الشيخ.
٢٢٨. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)؛ الناشر: دار السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٢٢٩. حوار الأجيال، د. حسن حنفي، الناشر: دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨ م.
٢٣٠. حول كروية الأرض ودورانها، مصطفى حسين عوض، الناشر: تبصير، القليوبية، ط ١، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٩ م.
٢٣١. الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، عبد العزيز الكناني (ت: ٢٤٠ هـ)؛ الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط ٢، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، تحقيق: د. علي بن ناصر فقيهي.
٢٣٢. الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، لعبد العزيز الكناني (ت: ٢٤٠ هـ)؛ الناشر: دار الإمام مسلم، المدينة المنورة، ط ٢، ١٤٣٨ هـ، تحقيق: نضال بن عبد الكريم البرازي.
٢٣٣. خلق أفعال العباد، للبخاري (ت: ٢٥٦ هـ)؛ الناشر: دار المعارف السعودية، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة.
٢٣٤. دائرة معارف القرن العشرين، لمحمد فريد وجدي؛ الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط ٣، ١٩٧١ م.
٢٣٥. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، (ت: ٧٥٦ هـ)؛ الناشر: دار القلم، دمشق، تحقيق: د. أحمد الخراط.
٢٣٦. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي (ت: ٩١١ هـ)؛ الناشر: دار الفكر بيروت.
٢٣٧. درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ)؛ الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط ٢، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.
٢٣٨. دراسات عن المؤرخين العرب، د. مورجليوث دافيد صمويل (ت: ١٩٤٠ م)، الناشر: المركز القومي للترجمة، القاهرة، (٢٠١٠ م)، ترجمة: حسين نصّار.

٢٣٩. دراسة عن العلاقة بين العلم وتاريخه وفلسفته عند لاري لودان، د. فاطمة إسماعيل (معاصرة)؛ مطبوع ضمن كتاب: العلم والفرضية، مقالات تاريخية في المنهجية العلمية، لاري لودان، الناشر: المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ١، (٢٠١٨م)؛ ترجمة ودراسة: د. فاطمة إسماعيل، مراجعة: مصطفى لبيب.
٢٤٠. الدعاء للطبراني (ت: ٣٦٠هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٢٤١. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، د. محمد أبو شهبة، (ت: ١٤٠٣هـ)؛ الناشر: مكتبة السنة، ط ١، ١٩٨٩م.
٢٤٢. دفاع عن العقيدة ضد مطاعن المستشرقين، محمد الغزالي، الناشر: شركة نهضة مصر، القاهرة، ط ٧، ٢٠٠٥م.
٢٤٣. دلالة العقل على ثبوت السنة النبوية من جهة النقل والرواية، محمد خليفة الربّاح، (معاصر)، الناشر: مركز دلائل، الرياض، ط ١، (١٤٣٩هـ).
٢٤٤. دلائل النبوة، للبيهقي (ت: ٤٥٨هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: د. عبد المعطي قلججي.
٢٤٥. الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، د. محمد عمارة، الناشر: دار الشروق، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٢٤٦. الدين والعلم، للمشير أحمد عزت باشا، الناشر: مطبعة لجنة التأليف، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م. ترجمة ومراجعة: حمزة طاهر، عبد الوهاب عزام.
٢٤٧. الدين والعلم، وهل ينافي الدين العلم؟، مصطفى الغلاييني، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ١٣٤٩هـ - ١٩٣١م.
٢٤٨. ديوان السّري الرّفاء (ت: ٣٦٢هـ)؛ الناشر: دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م، تقديم وشرح: كرم البستاني، ومراجعة: ناهد جعفر.

٢٤٩. ديوان السّري بن الرّفاء (ت: ٣٦٢هـ)؛ الناشر: دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م، تقديم وشرح: كرم البستاني، مراجعة: ناهد جعفر.
٢٥٠. ذم الكلام وأهله، إسماعيل الهروي (ت: ٤٨١هـ)؛ الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عبد الرحمن الشبل.
٢٥١. الرد على الجهمية، للدارمي (ت: ٢٨٠هـ)؛ الناشر: دار ابن الأثير، الكويت، ط ٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر.
٢٥٢. الرد على المنطقيين، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: دار المعرفة، بيروت.
٢٥٣. رسالة في قنوت الأشياء كلها، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ضمن: المجموعة الأولى من جامع الرسائل؛ الناشر: دار العطاء، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: د. محمد سالم رشاد.
٢٥٤. الرسالة، للشافعي (ت: ٢٠٤هـ)؛ الناشر: مكتبة الحلبي، مصر، ط ١، ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م، تحقيق: أحمد شاكر.
٢٥٥. رسوم التحديث في علم الحديث، برهان الدين الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)؛ الناشر: دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: إبراهيم بن شريف الملي.
٢٥٦. رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء، الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٥٧. الروح، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٥٨. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، للسهيلى (ت: ٥٨١هـ)؛ الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٥٩. روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة المقدسي، (ت: ٦٢٠هـ)؛ الناشر: مؤسسة الريان، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢٦٠. زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)؛ الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.
٢٦١. زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط.
٢٦٢. الزهد لهناد بن السري (ت: ٢٤٣هـ)؛ الناشر: دار الخلفاء، الكويت، ط ١، ١٤٠٦هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي.
٢٦٣. الزيادات على الموضوعات، للسيوطي (ت: ٩١١هـ)؛ الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، تحقيق: رامز خالد حاج.
٢٦٤. سدنة هياكل الوهم، د. عبد الرزاق عيد، الناشر: دار الطليعة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.
٢٦٥. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للألباني (ت: ١٤٢٠هـ)؛ الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥ - ١٤٢٢هـ - ١٩٩٥ - ٢٠٠٢م.
٢٦٦. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، للألباني (ت: ١٤٢٠هـ)؛ الناشر: دار المعارف، الرياض، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٦٧. السماء والأرض، إيان بليمر، الناشر: المنظمة العربية للترجمة، في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ترجمة: عبد الله مجير العمري.
٢٦٨. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها والرد عليها، عماد السيد الشرييني، الناشر: دار الكتب المصرية، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢٦٩. السنة بين التشريع ومنهجية التشريع، لمنتصر نافذ محمد حميدان، رسالة ماجستير من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، في نابلس، فلسطين، ٢٠٠٦م.
٢٧٠. السنة بين التشريع ومنهجية التشريع، منتصر نافذ محمد حميدان، الناشر: رسالة ماجستير من جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، (٢٠٠٦م).
٢٧١. السنة تشريع لازم ودائم، د. فتحي عبد الكريم، الناشر: مكتبة وهبة، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٧٢. السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، د. يوسف القرضاوي، الناشر: دار الشروق، ط ٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢٧٣. السنة والتشريع، د. موسى شاهين لاشين، الناشر: مجلة الأزهر، رمضان ١٤١١هـ.
٢٧٤. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي (ت: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٧م)؛ الناشر: دار الوراق، بيروت، ط ٤، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م).
٢٧٥. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي (ت: ١٣٨٤هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢٧٦. سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني، (ت: ٢٧٣هـ)؛ الناشر: دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون.
٢٧٧. سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)؛ الناشر: دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي.

٢٧٨. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)؛ الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٩٩٨م)، تحقيق: بشار عواد معروف.
٢٧٩. سنن الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون.
٢٨٠. السنن الكبرى للنسائي، لأحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)؛ تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بإشراف: شعيب الأرنؤوط.
٢٨١. سنن النسائي، لأحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)؛ الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)؛ تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
٢٨٢. السنن الواردة في الفتن، للداني (ت: ٤٤٤هـ)؛ الناشر: دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ، تحقيق: د. رضا الله المباركفوري.
٢٨٣. سنن سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ)؛ الناشر: الدار السلفية، الهند، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
٢٨٤. سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)؛ الناشر: مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: أحمد محمد نور سيف.
٢٨٥. سؤالات أبي داود، لأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)؛ الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٤هـ، تحقيق: زياد بن محمد منصور.
٢٨٦. سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)؛ الناشر: عمادة البحث العلمي، في الجامعة الإسلامية، في المدينة النبوية، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: محمد علي قاسم العمري.

٢٨٧. سؤالات البرقاني للدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)؛ الناشر: كتب خانة جميلي، لاهور، ط ١، ١٤٠٤هـ، تحقيق: عبد الرحيم القشقري.
٢٨٨. سؤالات السجزي للحاكم، (ت: ٤٠٥هـ)؛ الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر.
٢٨٩. سؤالات السهمي، للدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)؛ الناشر: الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: محمد بن علي الأزهرى.
٢٩٠. سؤالات المروزي (العلل للإمام أحمد برواية المروزي)؛ الناشر: الدار السلفية، بومباي، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، د. وصي الله عباس.
٢٩١. سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: مجموعة من المحققين.
٢٩٢. السيرة النبوية لابن هشام (ت: ٢١٣هـ)؛ الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م، تحقيق: مصطفى السقا، وآخرون.
٢٩٣. شبهات حول السنة، عبد الرزاق عفيفي (ت: ١٤١٥هـ)؛ الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، ط ١، ١٤٢٥هـ.
٢٩٤. الشذى الفياح من علوم ابن الصلاح، لبرهان الدين الأبناسي (ت: ٨٠٢هـ)؛ الناشر: مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: صلاح فتحي هـل.
٢٩٥. الشذى الفياح من علوم ابن الصلاح، لبرهان الدين الأبناسي (ت: ٨٠٢هـ)؛ الناشر: مكتبة الرشد، ط ١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)؛ تحقيق: صلاح فتحي هـل.

٢٩٦. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي (ت: ٤١٨هـ)؛ الناشر: دار طيبة، السعودية، ط ٨، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي.
٢٩٧. شرح الإمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)؛ الناشر: دار النوادر، سوريا، ط ٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: محمد خلوف ال عبد الله.
٢٩٨. شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (ت: ٨٠٦هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل.
٢٩٩. شرح الزرقاني على المواهب اللدنية، الزرقاني المالكي (ت: ١٢٢هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٣٠٠. شرح السنة للبغوي (ت: ٥١٦هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش.
٣٠١. شرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٠، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد الله التركي.
٣٠٢. شرح العقيدة السفارينية، محمد بن صالح العثيمين، (ت: ١٤٢٠هـ)؛ الناشر: دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ.
٣٠٣. شرح العقيدة الواسطية، محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)؛ الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، ط ٦، ١٤٢١هـ، اعتناء: سعد بن فواز الصميل.

٣٠٤. شرح ألفاظ التجريح النادرة. أو قليلة الاستعمال، د. سعدي الهاشمي، من غير معلومات طبع.
٣٠٥. شرح الكوكب المنير، لابن النجار الحنبلي (ت: ٩٧٢هـ)؛ الناشر: مكتبة العبيكان، ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد.
٣٠٦. شرح المصابيح، لابن عبد الملك (ت: ٨٥٤هـ)؛ الناشر: إدارة الثقافة الإسلامية، ط ١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، تحقيق: مجموعة باحثين، بإشراف: نور الدين طالب.
٣٠٧. الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)؛ الناشر: دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٢هـ - ١٤٢٨هـ.
٣٠٨. شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)؛ الناشر: دار الوطن، الرياض، ١٤٢٦هـ.
٣٠٩. شرح صحيح البخاري، لابن بطال (ت: ٤٤٩هـ)؛ الناشر: كتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: ياسر بن إبراهيم.
٣١٠. شرح علل الترمذي، لابن رجب (ت: ٧٩٥هـ)؛ الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد.
٣١١. شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي (ت: ٧١٦هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م تحقيق: د. عبد الله التركي.
٣١٢. شرح مشكل الآثار، للطحاوي (ت: ٣٢١هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
٣١٣. شرح معاني الآثار، للطحاوي (ت: ٣٢١هـ)؛ الناشر: عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق.

٣١٤. شرح نخبة الفكر، الملا علي قاري (ت: ١٠١٤هـ)؛ الناشر: دار الأرقم، بيروت، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزال تميم.
٣١٥. شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)؛ الناشر: دار إحياء السنّة النبوية، أنقرة، تحقيق: د. محمد سعيد خطي أوغلي.
٣١٦. الشرك ومظاهره، مبارك بن محمد المليي الجزائري (ت: ١٣٦٤هـ)؛ الناشر: دار الراية، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: أبي عبد الرحمن محمود.
٣١٧. شروط الأئمة الخمسة، لأبي بكر الحازمي (ت: ٥٨٤هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
٣١٨. الشريعة، للأجري (ت: ٣٦٠هـ)؛ الناشر: دار الوطن، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: د. عبد الله الدميحي.
٣١٩. شعب الإيمان، للبيهقي (ت: ٤٥٨هـ)؛ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد.
٣٢٠. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ)؛ الناشر: دار الفكر، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٣٢١. شهادة الأحافير؛ علم الحفريات بين الحقائق والخرافات، د. جيري بيرجمان، الناشر: تبصير، مصر، ط ١، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م؛ ترجمة القسم العلمي بدار النشر.
٣٢٢. الصارم المسلول على شاتم الرسول، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: الحرس الوطني السعودي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
٣٢٣. الصحابة وجهودهم في خدمة الحديث النبوي، د. سيد محمد نوح (ت: ٢٠٠٧م)؛ دار الوفاء، المنصورة، ط ١، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

٣٢٤. الصحاح، للجوهري (ت: ٣٩٣هـ)؛ الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.
٣٢٥. صحيح ابن حبان (ت: ٣٥٤هـ) (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان) لابن بلبان (ت: ٧٣٩هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
٣٢٦. صحيح ابن خزيمة (ت: ٣١١هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.
٣٢٧. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)؛ الناشر: دار طوق النجاة، (مصورة عن الطبعة السلطانية). ط ١، ١٤٢٢هـ). باعتناء: محمد زهير الناصر.
٣٢٨. صحيح الجامع الصغير وزيادته، للألباني (ت: ١٤٢٠هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي.
٣٢٩. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري (ت: ٢٦١هـ)؛ الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
٣٣٠. صفة الجنة لأبي نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)؛ الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، تحقيق: علي رضا عبد الله.
٣٣١. الصواعق الشديدة على أتباع الهيئة الجديدة، حمود التويجري (ت: ١٤١٣هـ)؛ الناشر: المؤلف نفسه، ط ١، ١٣٨٨هـ.
٣٣٢. الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)؛ الناشر: دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٣٣٣. صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، للسيوطي (ت: ٩١١هـ)؛  
الناشر: مجلة البحوث الإسلامية، تحقيق: د. علي النشر، وسعاد علي  
عبد الرزاق.
٣٣٤. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط،  
لابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)؛ الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت،  
ط ٢، ١٤٠٨هـ، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر.
٣٣٥. الضعفاء الصغير للبخاري (ت: ٢٥٦هـ)؛ الناشر: دار الوعي، حلب،  
ط ١، ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
٣٣٦. الضعفاء الكبير، للعقيلي (ت: ٣٢٢هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية،  
بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، د. عبد المعطي قلعجي.
٣٣٧. الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٩هـ)؛ الناشر: دار الثقافة، ط ١،  
١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: فاروق حمادة.
٣٣٨. الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)؛ الناشر: مجلة الجامعة  
الإسلامية، في المدينة النبوية، تحقيق: د. عبد الرحيم قشقري.
٣٣٩. الضعفاء والمتروكون للنسائي (ت: ٣٠٣هـ)؛ الناشر: دار الوعي، حلب،  
ط ١، ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
٣٤٠. الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)؛ الناشر: دار الكتب  
العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ، تحقيق: عبد الله القاضي.
٣٤١. ضعيف الجامع الصغير وزيادته، للألباني (ت: ١٤٢٠هـ)؛ الناشر:  
المكتب الإسلامي.
٣٤٢. ضوابط الجرح والتعديل، د. عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف  
(ت: ١٤٢١هـ)؛ الناشر: دار طيبة الخضراء، ط ١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م.

٣٤٣. ضوابط فهم الحديث النبوي بين قواعد الأصوليين والمحدثين، د. أريج فهد الجابري، الناشر: مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، قسم الشريعة الإسلامية، بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ٩٤ - ٢٠١٨، ٩٥ م.
٣٤٤. ضوابط فهم السنة عند الإمام الشافعي، نادر نمر وادي، الناشر: مؤتمر الإمام الشافعي الدولي الرابع، غزة جامعة الأقصى، بحث مستل ومنشور في الشبكة.
٣٤٥. الطب النبوي لأبي نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)؛ الناشر: دار ابن حزم، ط ١، ٢٠٠٦م، تحقيق: مصطفى خضر دونمز التركي.
٣٤٦. الطب النبوي، وحي أم تجربة؟ سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار الإمام أحمد، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٣٤٧. طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (ت: ٥٢٦هـ)؛ الناشر: دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي.
٣٤٨. الطبقات الكبرى لابن سعد، (ت: ٢٣٠هـ)؛ الناشر: دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م، تحقيق: إحسان عباس.
٣٤٩. طرح الثريب في شرح التقريب، لأبي الفضل العراقي (ت: ٨٠٤هـ)؛ الناشر: الطبعة المصرية القديمة، بتقديم جمعية النشر والتأليف الأزهرية.
٣٥٠. ظاهرة نقد الدين في الفكر الغربي، د. سلطان العميري؛ الناشر: تكوين للدراسات والأبحاث، ط ٢، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
٣٥١. العالمية طاعون العصر، كشف المصطلح وفضح الدلالة، د. سامي عامري، الناشر: مركز تكوين، ط ١، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
٣٥٢. العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى الفراء، (ت: ٤٥٨هـ)؛ الناشر: المحقق نفسه، ط ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، تحقيق: د. أحمد بن علي سبر المباركي.

٣٥٣. العرش وما روي فيه، لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت: ٢٩٧هـ)؛ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: د. محمد بن خليفة التميمي.
٣٥٤. العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، محمد حامد الناصر، الناشر: مكتبة الكوثر، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٣٥٥. العظمة، لأبي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ)؛ الناشر: دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ، تحقيق: رضا الله بن محمد المباركفوري.
٣٥٦. العقوبات، لابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ)؛ الناشر: دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف.
٣٥٧. العقيدة والشريعة في الإسلام، قولد تسيهر، الناشر: المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣م، ترجمة: محمد يوسف، وعلي حسن، وعبد العزيز عبد الحق.
٣٥٨. علل الحديث، لابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)؛ الناشر: مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف: سعد الحميد، وخالد الجريسي.
٣٥٩. علل الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)؛ الناشر: دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، وتمة: محمد صالح الدباسي.
٣٦٠. العلل الكبير، للترمذي (ت: ٢٧٩)، بترتيب: أبي طالب القاضي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرون.
٣٦١. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)؛ الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، تحقيق: إرشاد الحق الأثري.

٣٦٢. العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، برواية عبد الله بن أحمد، الناشر: دار الخاني، الرياض، ط ٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: وصي الله عباس.
٣٦٣. علم الرجال نشأته وتطوره، د. محمد بن مطر الزهراني (ت: ١٤٢٨هـ)؛ الناشر: دار الهجرة، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٣٦٤. العلم في منظوره الإسلامي، د. صلاح الدين بسيوني رسلان، الناشر: دار قباء، مصر، ٢٠٠٠م.
٣٦٥. العلم في منظوره الجديد، روبرت م. أغروس، وجورج ن. ستانسيو، الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، في سلسلة الكتب الثقافية الشهرية (فبراير ١٩٨٩م)، ترجمة: د. كمال خلالي.
٣٦٦. العلم في مواجهة المادية، د. عماد الدين خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٦٧. علم مختلف الحديث ومشكله، د. محمد بن عمر بازمول، منشور في صفحة المؤلف في الشبكة.
٣٦٨. العلم والإسلام، إحسان مسعود، الناشر: دار جامعة حمد بن خليفة، الدوحة، ط ١، ٢٠١٧م ترجمة: أيهم الصباغ.
٣٦٩. العلم والفرضية، مقالات تاريخية في المنهجية العلمية، لاري لودان (معاصر)، الناشر: المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ١، (٢٠١٨م)؛ ترجمة ودراسة: د. فاطمة إسماعيل، مراجعة: مصطفى لبيب.
٣٧٠. العلم وحقائقه، بين سلامة القرآن الكريم وأخطاء التوراة والإنجيل، د. سامي عامري، الناشر: مركز رواسخ، الكويت، ط ٢، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م.
٣٧١. العلم ووجود الله، هل قتل العلم الإيمان بوجود الله؟، جون لينوكس؛ الناشر: خدمة: (Gredologos)، ترجمة: ماريانا كتكوت، تحرير: سامح فكري حنا.

٣٧٢. العلم، ما هو؟ حسين الصادق، الناشر: دار المتنبي، ط ١، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.
٣٧٣. علماء ومشاهير أسلموا، تأليف: م نايف منير فارس، (معاصر)، الناشر: مكتبة ابن كثير، الكويت، ط ١، (١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م).
٣٧٤. العلمانيون العرب وموقفهم من الإسلام، مصطفى باحو، الناشر: المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط ١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
٣٧٥. العلمية، الأدلجة الإلحادية للعلم في الميزان، د. سامي عامري؛ الناشر: رواسخ، الكويت، ط ٣، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م.
٣٧٦. العلو للعلي الغفار، للذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)؛ الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، تحقيق: أشرف عبد المقصود.
٣٧٧. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥ هـ)؛ الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٧٨. عمل اليوم والليلة، لابن السني (ت: ٣٦٤ هـ)؛ الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، تحقيق: كوثر البرني.
٣٧٩. عمل اليوم والليلة، للنسائي، (ت: ٣٠٣ هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ، تحقيق: فاروق حمادة.
٣٨٠. عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦ هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ.
٣٨١. عيون الرسائل والأجوبة على المسائل، عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، (ت: ١٢٩٣ هـ)؛ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق: حسين محمد حوا.
٣٨٢. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي، (ت: ٩٠٢ هـ)؛ الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط ١، ٢٠٠١ م، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم.

٣٨٣. غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ)؛ الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: د. حسن محمد شرف، مراجعة: عبد السلام هارون.
٣٨٤. غريب الحديث، لإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت: ٢٨٥هـ)؛ الناشر: جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٥، تحقيق: د. سليمان العايد.
٣٨٥. الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام، د. علي عبد الحليم محمود، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٣٨٦. الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لأبي زرعة العراقي (ت: ٨٢٦هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: محمد تامر حجازي.
٣٨٧. الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)؛ الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط ٢، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم.
٣٨٨. فتح الباب في الكنى والألقاب، لابن منده (ت: ٣٩٥هـ)؛ الناشر: مكتبة الكوثر، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: نظر الفريابي.
٣٨٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، اعتناء: محب الدين الخطيب.
٣٩٠. الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)؛ الناشر: مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، تحقيق: محمد صبحي حلاق.
٣٩١. فتح القدير، للشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)؛ الناشر: دار ابن كثير، ط ١، ١٤١٤هـ.
٣٩٢. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، (ت: ٩٠٢هـ)؛ الناشر: مكتبة السنة، مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٩٣. الفتن لنعيم بن حماد (ت: ٢٢٨هـ)؛ الناشر: مكتبة التوحيد، القاهرة، ط ١، ١٤١٢هـ، تحقيق: سمير الزهيري.
٣٩٤. الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع الديلمي (ت: ٥٠٩هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول. وبحاشيته زهر الفردوس.
٣٩٥. الفرق بين الفرق، وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر أبو منصور البغدادي (ت: ٤٢٩هـ)؛ الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٧م.
٣٩٦. الفروسية، لابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)؛ الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ، تحقيق: زائد النشيري.
٣٩٧. الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)؛ الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣٩٨. الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي، (ت: ٤٦٣هـ)؛ الناشر: دار الهجرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: د. محمد بن مطر الزهراني.
٣٩٩. الفصول في الأصول للجصاص (ت: ٣٧٠هـ)؛ الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٤٠٠. الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)؛ الناشر: دار ابن الجوزي، ط ٢، ١٤٢١هـ، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي.
٤٠١. فلسفة العلم، د. صلاح قنصوه؛ الناشر: دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨١م.
٤٠٢. فوائد ابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)؛ الناشر: دار ابن الأثير، الكويت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، تحقيق: بدر البدر.
٤٠٣. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي.

٤٠٤. فوائد تمام (ت: ١٤١٤هـ)؛ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ، تحقيق: حمدي السلفي.
٤٠٥. فوائد في علوم الحديث وكتبه وأهله، (مقدمة تحفة الأحوزي للمباركفوري، ت: ١٣٥٣هـ)؛ الناشر: دار المنهاج، الرياض، ط ١، ١٤٣١هـ، اعتناء وتعليق: د. عبد العليم البستوي.
٤٠٦. الفوائد، لأبي أحمد الحاكم (ت: ٣٧٨هـ)؛ الناشر: دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم.
٤٠٧. فيزياء الصوت والحركة الموجية، د. أمجد عبد الرزاق كرجية (معاصر)، الناشر: جامعة الموصل، العراق، ط ٢، (٢٠٠٠م).
٤٠٨. فيض الباري شرح البخاري، لأنور شاه الكشميري (ت: ١٣٥٣هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، تحقيق: محمد بدر الميرتهبي.
٤٠٩. فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي (ت: ١٠٣١هـ)؛ الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٦هـ.
٤١٠. القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، تحقيق: مكتب التراث.
٤١١. قاموس المورد - عربي إنجليزي -، د. روجي البعلبكي؛ الناشر: دار العلم للملايين، ط ٧/١٩٩٥م.
٤١٢. القائد إلى تصحيح العقائد، عبد الرحمن المعلمي (ت: ١٣٨٦هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
٤١٣. القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لابن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)؛ الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٢م، تحقيق: د. محمد عبد الله ولد كريم.

٤١٤. قديل، لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)؛ الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ودار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي.
٤١٥. قراءات النبي ﷺ لحفص بن عمر الدوري المقرئ (ت: ٢٤٦هـ)؛ الناشر: مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: حكمت بشير ياسين.
٤١٦. القراءة خلف الإمام، للبخاري (ت: ٢٥٦هـ)؛ الناشر: المكتبة السلفية، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، تحقيق: فضل الرحمن الثوري.
٤١٧. القرآنيون العرب وموقفهم من التفسير، دراسة نقدية، د. جمال بن محمد بن أحمد هاجر، الناشر: دار التفسير، جدة، ط ١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٤١٨. القرآنيون في مصر وموقف الإسلام منهم، د. عبد الرحمن محمد يوسف، الناشر: دار البيان، القاهرة، ط ١، ٢٠١٢م.
٤١٩. القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، خادم بخش حسين إلهي بخش؛ الناشر: مكتبة الصديق، ط ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٤٢٠. قطر الولي على حديث الولي، للشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)؛ الناشر: دار الكتب الحديثة، القاهرة، تحقيق: د. إبراهيم هلال.
٤٢١. قواطع الأدلة في الأصول، للسمعاني (ت: ٤٨٩هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: محمد حسن الشافعي.
٤٢٢. القواعد المثلى في أسماء الله وصفاته الحسنی، محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)؛ الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط ٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٤٢٣. قواعد فهم السنة، د. سليمان بن صالح الثنيان، الناشر: دار طيبة الخضراء، ط ١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

٤٢٤. القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين، (ت: ١٤٢١هـ)؛ الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، ط ٢، ١٤٢٤هـ.
٤٢٥. الكاشف عن حقائق السنن (شرح المشكاة) لشرف الدين الطيبي (ت: ٧٤٣هـ)؛ الناشر: مكتبة نزار مصطفى، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي.
٤٢٦. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)؛ الناشر: دار القبلة للثقافة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: محمد عوامة.
٤٢٧. الكافي في فقه الإمام أحمد، لابن قدامة (ت: ٦٢٠هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٤٢٨. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (ت: ٣٦٥هـ)؛ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م، تحقيق: مازن السرساوي.
٤٢٩. كتاب العلم، لمحمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)؛ الناشر: دار المنهاج، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٤٣٠. كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، للتهانوي (ت: ١١٥٨هـ)؛ الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م، تحقيق: د. علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي.
٤٣١. كشف الأسرار عن أصول البزدوي، علاء الدين البخاري الحنفي، (ت: ٧٣٠هـ)؛ الناشر: دار الكتاب الإسلامي.
٤٣٢. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني (ت: ١١٦٢هـ)؛ الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ.
٤٣٣. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)؛ الناشر: مكتبة المثني، بغداد، ١٩٤١م.

٤٣٤. كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)؛  
الناشر: دار الوطن، الرياض، تحقيق: علي حسين البواب.
٤٣٥. الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)؛ الناشر: دار  
ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٣هـ، تحقيق: ماهر الفحل.
٤٣٦. الكنى (جزء من التاريخ الكبير)، للبخاري (ت: ٢٥٦هـ)؛ الناشر: دار  
الفكر، بيروت، تحقيق: هاشم الندوي.
٤٣٧. الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١هـ)؛ الناشر: عمادة  
البحث العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، ط ١، ١٤٠٤هـ -  
١٩٨٤م، تحقيق: عبد الرحيم القشقري.
٤٣٨. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، شمس الدين الكرمانى  
(ت: ٧٨٦هـ)؛ الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ -  
١٩٨١م.
٤٣٩. لانزاع بين الدين والعلم في المنهج والموضوع، د. عبد الحلیم عويس،  
الناشر: دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٤٤٠. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، للسيوطي (ت: ٩١١هـ)؛  
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق:  
صلاح بن محمد بن عويضة.
٤٤١. اللآلئ المثورة في الأحاديث المشهورة، بدر الدين الزركشي  
(ت: ٧٩٤هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ -  
١٩٨٦هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٤٤٢. لسان المحدثين، محمد خلف سلامة، منشور في الشبكة، بدون معلومات  
طبع.

٤٤٣. لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)؛ الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
٤٤٤. لطائف المعارف، لابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)؛ الناشر: دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٤٤٥. لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدّم غيرهم؟ شكيب أرسلان (ت: ١٩٤٦م)؛ الناشر: مكتبة البابي الحلبي، مصر، ط ٣، ١٣٥٨هـ.
٤٤٦. لمحات في بيان جهود المحدثين في خدمة العلوم الإنسانية، د. سامي بن أحمد الخياط، الناشر: مكتبة نظام يعقوبي، البحرين، ط ١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٤٤٧. الله يتجلى في عصر العلم (مجموعة مقالات لعلماء أكاديميين) أشرف على تحريره: جون كلوفر مونسيم، الناشر: دار القلم، بيروت، ترجمة: د. الدمرداش عبد المجيد سرحان.
٤٤٨. اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له. أو بأصله موضوع، أبو المحاسن القاوقجي الطرابلسي الحنفي (ت: ١٣٠٥هـ)؛ الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ، تحقيق: فواز أحمد زمرلي.
٤٤٩. ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة بالبرهان، محمود شكري الألوسي (ت: ١٣٤٢هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، تحقيق: زهير الشاويش.
٤٥٠. ماذا وراء تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية؟ د. عدنان بن محمد أمامة، الناشر: مجلة البحث العلمي الإسلامي، لبنان، المجلد: ٢، العدد: ٧، مايو ٢٠٠٦م.
٤٥١. المجالسة وجواهر العلم، للدينوري (ت: ٣٣٣هـ)؛ الناشر: جمعية التربية الإسلامية، البحرين، ١٤١٩هـ، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان.

٤٥٢. المجروحين، لابن حبان (ت: ٣٥٤هـ)؛ الناشر: دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
٤٥٣. مجلة الجامعة الإسلامية، من إصدارات الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية.
٤٥٤. مجلة العلوم والتقنية، الصادرة عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، العدد (٢٣).
٤٥٥. مجلة المنار، لمحمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ) ط ٢، رمضان ١٣٢٧هـ.
٤٥٦. مجلة جامعة طيبة، للعلوم الطبية، إصدارات وأعداد مصوّرة، منشورة في موقع الجامعة.
٤٥٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)؛ الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، تحقيق: حسام الدين القدسي.
٤٥٨. المجموع المغيث في غربيي القرآن والحديث، لأبي موسى الأصبهاني (ت: ٥٨١هـ)؛ الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦ - ١٤٠٨هـ، تحقيق: عبد الكريم العزباوي.
٤٥٩. المجموع شرح المذهب، للنووي (ت: ٦٧٦هـ)، مع تكملة السبكي، والمطيعي، الناشر: دار الفكر، مصورة عن النسخة الأزهرية.
٤٦٠. مجموع فتاوى ابن باز، (ت: ١٤٢٠هـ)؛ الناشر: دار القاسم، ط ١، ١٤٢٠هـ، جمع وإشراف: د. محمد بن سعد الشويعر.
٤٦١. مجموع فتاوى اللجنة الدائمة، الناشر: رئاسة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، جمع وترتيب: أحمد الدويش.
٤٦٢. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، في المدينة النبوية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وابنه محمد.

٤٦٣. مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)؛ الناشر: دار الوطن، ١٤١٣هـ، جمع وترتيب: د. فهد السليمان.
٤٦٤. مجموعة المعلمي (آثار الشيخ عبد الرحمن المعلمي، ت: ١٣٨٦هـ)؛ الناشر: دار عالم الفوائد، ط ١، ١٤٣٤هـ، تحقيق: مجموعة من الباحثين.
٤٦٥. محاسن الاصطلاح، لسراج الدين البلقيني (ت: ٨٠٥هـ)؛ الناشر: دار المعارف، بحاشية مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عائشة بنت الشاطيء.
٤٦٦. محاسن التأويل، (تفسير القاسمي، ت: ١٣٣٢هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود.
٤٦٧. مختصر صحيح مسلم، للمنذري (ت: ٦٥٦هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٦، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
٤٦٨. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي (ت: ٣٦٠هـ)؛ الناشر: دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب.
٤٦٩. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد.
٤٧٠. المحصول في أصول الفقه، للقاضي ابن العربي المالكي، (ت: ٥٤٣هـ)؛ الناشر: دار البيارق، عمان، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: حسين اليدري، سعيد فودة.
٤٧١. المحلى بالآثار، لابن حزم الأندلسي، (ت: ٤٥٦هـ)؛ الناشر: دار الفكر، بيروت.

٤٧٢. مختصر السنة النبوية وحي، الناشر: دار القبلة، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٤٧٣. مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة، لابن القيم، اختصره ابن الموصلي (ت: ٧٧٤هـ)؛ الناشر: دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: سيد إبراهيم.
٤٧٤. المخلصيات، لأبي طاهر المخلص (ت: ٣٩٣هـ)؛ الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار.
٤٧٥. المدخل إلى السنن الكبرى، لليهقي (ت: ٤٥٨هـ)؛ الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، تحقيق: د. محمد ضياء الأعظمي.
٤٧٦. المدخل إلى الصحيح، للحاكم (ت: ٤٠٥هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، تحقيق: د. ربيع المدخلي.
٤٧٧. مدخل إلى نظرية المعرفة، أحمد الكرساوي؛ الناشر: مركز تكوين للدراسات والأبحاث، ط١، ٢٠١٨م.
٤٧٨. المذاهب الفكرية المعاصرة والاستشراق، د. شروق التميمي (معاصر)؛ الناشر: دار أمجد، عمان، ط١، ٢٠١٥م.
٤٧٩. المذاهب الفكرية المعاصرة، ودورها في المجتمع، ودور المسلم منها، د. غالب العواجي، الناشر: المكتبة العصرية الذهبية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٤٨٠. المذاهب والأفكار المعاصرة في التصور الإسلامي، محمد الحسن (معاصر)، الناشر: دار البشير للثقافة والعلوم، ط٣، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٤٨١. مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)؛ الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط٥، ٢٠٠١م.

٤٨٢. المذهب الفكرية المعاصرة في التصور الإسلامي، محمد الحسن، الناشر: دار البشير، طنطا، ط٤، ١٩٩٨م.
٤٨٣. مراتب الإجماع، لابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٨٤. المراسيل لأبي داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
٤٨٥. المراسيل، لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ، تحقيق: شكر الله قوجاني.
٤٨٦. المرض والكفارات، لابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ)؛ الناشر: الدار السلفية بومباي، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، تحقيق: عبد الوكيل الندوي.
٤٨٧. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملا علي قاري (ت: ١٠١٤هـ)؛ الناشر: دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٤٨٨. المسالك في شرح موطأ مالك، لابن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)؛ الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، تعليق: محمد بن الحسين السليمانى، وعائشة بنت الحسين السليمانى.
٤٨٩. مسالك منهجية للذب عن السنة النبوية، أ.د. عبد الله بن عبد العزيز الفالح، الناشر: دار الميمنة، المدينة النبوية، ط١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
٤٩٠. مسائل صالح بن أحمد لأبيه، الناشر: الدار العلمية، الهند، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: د. فضل الرحمن دين محمد.
٤٩١. مستخرج أبي عوانة (ت: ٣١٦هـ)؛ الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط١، ٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي.
٤٩٢. المستدرک على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

٤٩٣. المستشرقون، لنجيب العقيقي (ت: ١٤٠٢هـ)؛ الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٦٤م.
٤٩٤. المستشرقون، نجيب العقيقي (معاصر)؛ الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط٥، (٢٠٠٦م).
٤٩٥. المستصفي للغزالي (ت: ٥٠٥هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر.
٤٩٦. مسند ابن أبي شيبة، (ت: ٢٣٥هـ)؛ الناشر: دار الوطن، الرياض، ط١، ١٩٩٧م، تحقيق: عادل العزازي، وأحمد المزيدي.
٤٩٧. مسند ابن الجعد، (ت: ٢٣٠هـ)؛ الناشر: مؤسسة نادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، عامر أحمد حيدر.
٤٩٨. مسند أبي داود؛ سليمان بن داود الطيالسي (ت: ٢٠٤هـ)؛ الناشر: دار هجر، مصر، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)؛ تحقيق: د. محمد التركي.
٤٩٩. مسند أبي يعلى الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)؛ الناشر: دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: حسين سليم أسد.
٥٠٠. مسند أحمد، لأحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون.
٥٠١. مسند إسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨هـ)؛ الناشر: مكتبة الإيمان، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، تحقيق: د. عبد الغفور البلوشي.
٥٠٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)؛ الناشر: دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر.
٥٠٣. مسند البزار (البحر الزخار) لأبي بكر البزار (ت: ٢٩٢هـ)؛ الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط١، ١٩٨٨ - ٢٠٠٩م، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون.

٥٠٤. مسند الروياني (ت: ٣٠٧هـ)؛ الناشر: مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ، تحقيق: أيمن علي أبو يمانى.
٥٠٥. مسند الشاشي (ت: ٣٣٥هـ)؛ الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله.
٥٠٦. مسند الشافعي، (ت: ٢٠٤هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ، مصورة عن نسخة بولاق.
٥٠٧. مسند الشاميين، للطبراني (ت: ٣٦٠هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: حمدي السلفي.
٥٠٨. مسند الشهاب القضاعي (ت: ٤٥٤هـ)؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: حمدي السلفي.
٥٠٩. مسند عبد بن حميد (ت: ٢٤٩هـ)، (المنتخب منه)؛ الناشر: مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: صبحي السامرائي، ومحمود الصعيدي.
٥١٠. المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية؛ الناشر: دار الكتاب العربي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
٥١١. مشكاة المصابيح، للتبريزي (ت: ٧٤١هـ)؛ الناشر: لمكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٩٨٥، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
٥١٢. مشيخة ابن طهمان، (ت: ١٦٨هـ)؛ الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: محمد طاهر مالك.
٥١٣. مشيخة القزويني، (ت: ٧٥٠هـ)؛ الناشر: دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، تحقيق: د. عامر حسن صبري.
٥١٤. مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، د. عبد الرحمن زنيدي، الناشر: مكتبة المؤيد، الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٥١٥. مصطلح التأريخ، د. أسد رستم (ت: ١٩٦٥م)؛ الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٥١٦. المصطلحات الأدبية الحديثة، د. محمد عناني (معاصر)، الناشر: الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، ط٣، (٢٠٠٣م)، إشراف: د. محمد علي مكي.
٥١٧. مصنف ابن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)؛ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت.
٥١٨. مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (ت: ٢١١هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
٥١٩. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)؛ الناشر: دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ، تحقيق: مجموعة رسائل علمية بتنسيق د. سعد بن ناصر الشثري.
٥٢٠. مطالع الأنوار على صحاح الآثار، أبو إسحاق ابن قرقول، (ت: ٥٦٩هـ)؛ الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، تحقيق: فريق عمل دار الفلاح.
٥٢١. المطر والرعد والبرق، لابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ)؛ الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: طارق العمودي.
٥٢٢. مظاهر الإنصاف عند المُحدِّثين في جرح الرواة، د. عبد الرحمن الخميسي (معاصر)، الناشر: مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، اليمن، العدد (١٠)، عام: (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥).
٥٢٣. المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، محمد بن محمد بن حسن شرَّاب؛ الناشر: دار القلم، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٥٢٤. معالم التنزيل في تفسير القرآن، (تفسير البغوي، ت: ٥١٠هـ)؛ الناشر: دار طيبة، ط ٤، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: محمد النمر، وآخرون.
٥٢٥. معالم السنن، للخطابي (ت: ٣٨٨هـ)؛ الناشر: المطبعة العلمية، حلب، ط ١، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
٥٢٦. معالم المنهج الإسلامي، د. محمد عمارة، الناشر: دار الشروق، ط ٢، ٢٠٠٩م.
٥٢٧. معبد داروين، صفحات من التاريخ المنسي لأفكار داروين، خالد بن عبد الرحمن الشايع، الناشر: مركز دلائل، ط ١، ٢٠١٦م.
٥٢٨. المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري المعتزلي (ت: ٤٣٦هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ، تحقيق: خليل الميس.
٥٢٩. معجم ابن الأعرابي، (ت: ٣٤٠هـ)؛ الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: عبد المحسن الحسيني.
٥٣٠. المعجم الأدبي، جبور عبد النور، الناشر: دار العلم للملايين، ط ٢، ١٩٨٤م.
٥٣١. المعجم الأوسط، للطبراني (ت: ٣٦٠هـ)؛ الناشر: دار الحرمين، القاهرة، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني.
٥٣٢. معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ)؛ الناشر: دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
٥٣٣. المعجم الجيولوجي المصور، تأليف وترجمة: أ. د. محمد عبد الغني عثمان مشرف، الناشر: هيئة المساحة الجيولوجية السعودية.
٥٣٤. معجم الشعراء، للمرزباني (ت: ٣٨٤هـ)؛ الناشر: مكتبة القدسي، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، تصحيح وتعليق: ف. كرنكو.

٥٣٥. معجم الشيوخ، لابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)؛ الناشر: دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: د. وفاء تقي الدين.
٥٣٦. المعجم الصغير، للطبراني (ت: ٣٦٠هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي، عمّان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: محمد شكور أمير.
٥٣٧. المعجم الطبي الموحّد، عربي - إنجليزي - فرنسي، Dr. M. H. Khayat، الناشر: Fourth Edition, Librarie, du, liban, Publishers, Lebanon، 2006.
٥٣٨. المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا؛ الناشر: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢م.
٥٣٩. المعجم الكبير، للطبراني (ت: ٣٦٠هـ)؛ الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٤٤م، تحقيق: حمدي السلفي.
٥٤٠. معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، جلال الدين سعيد، دار الجنوب، تونس، ٢٠٠٤م.
٥٤١. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، عاتق البلادي الحربي (ت: ١٤٣١هـ)؛ الناشر: دار مكة، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٥٤٢. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، بيروت.
٥٤٣. معجم شيوخ الطبري، أكرم بن محمد الفالوجي الأثري، الناشر: الدار الأثرية، الأردن، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٥٤٤. معجم متن اللغة، أحمد رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧ - ١٣٨٠هـ.
٥٤٥. معجم مصطلحات العلوم الشرعية، مجموعة باحثين، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، في المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م.

٥٤٦. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطي (ت: ٩١١هـ)؛ الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: أ.د. محمد إبراهيم عبادة.
٥٤٧. معرفة السنن والآثار، للبيهقي (ت: ٤٥٨هـ)؛ الناشر: دار الوفاء، القاهرة، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، تحقيق: عبد المعطي قلعجي.
٥٤٨. معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)؛ الناشر: دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عادل العزازي.
٥٤٩. معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)؛ الناشر: دار الفكر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٥٠. المعرفة في الإسلام، مصادرها ومجالاتها، د. عبد الله القرني (معاصر)؛ الناشر: مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ط ٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٥٥١. المعلم بفوائد مسلم، للمازري (ت: ٥٣٦هـ)؛ الناشر: الدار التونسية، ط ٢، ١٩٨٨م، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر.
٥٥٢. المغالطات المنطقية، عادل مصطفى، الناشر: المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٥٥٣. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)؛ الناشر: دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله.
٥٥٤. المغني، لابن قدامة (ت: ٦٢٠هـ)؛ الناشر: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
٥٥٥. المغول في التاريخ، د. فؤاد عبد المعطي الصياد، (معاصر)، الناشر: دار النهضة العربية، (ط: ١٩٨٠م).

٥٥٦. المغول، د. السيد الباز العريني، (معاصر)، الناشر: دار النهضة العربية، (ط: ١٩٨١م).
٥٥٧. مفاتيح العلوم، للكاتب البلخي الخوارزمي (ت: ٣٨٧هـ)؛ الناشر: دار الكتب العربي، ط ٢، تحقيق: إبراهيم الأبياري.
٥٥٨. مفتاح دار السعادة ومنشور أهل العلم والإرادة، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)؛ الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٣٢هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن قائد.
٥٥٩. المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، (ت: ٥٠٢هـ)؛ الناشر: دار القلم، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي.
٥٦٠. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي (ت: ٦٥٦هـ)؛ الناشر: دار ابن كثير، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: محي الدين مستو، وآخرون.
٥٦١. المقاصد الحسنة، في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي (ت: ٩٠٢هـ)؛ الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: محمد عثمان الخشت.
٥٦٢. مقاييس اللغة، لابن فارس (ت: ٣٩٥هـ)؛ الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: عبد السلام هارون.
٥٦٣. مقاييس نقد متون السنة، د. مسفر الدميني، الناشر: المؤلف نفسه، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٥٦٤. المقتررب في بيان المضطرب، د. أحمد بن عمر بازمول، الناشر: دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٥٦٥. المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)؛ الناشر: المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية، في المدينة النبوية، ط ١، ١٤٠٨هـ، تحقيق: محمد صالح المراد.

٥٦٦. مقدمة ابن خلدون، مقدمة كتاب: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)؛ الناشر: دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: خليل شحادة.
٥٦٧. مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٤٩٠هـ - ١٩٨٠.
٥٦٨. مقدمة في علم الفلك، أوليفيه إسلانجيه، الناشر: مكتبة الألف كتاب الثاني، القاهرة، ط ١، ٢٠١٧م، ترجمة: طارق كامل.
٥٦٩. المقنع في علوم الحديث، سراج الدين ابن الملقن (ت: ٨٠٣هـ)؛ الناشر: دار فواز، السعودية، ط ١، ١٤١٣هـ، تحقيق: عبد الله الجديع.
٥٧٠. مكارم الأخلاق، للخرائطي (ت: ٣٢٧هـ)؛ الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: أيمن البحيري.
٥٧١. مكانة السنة النبوية، د. عمر بن مصلح الحسيني، الناشر: الجامعة الإسلامية، في المدينة النبوية، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٥٧٢. المكايل الأوزان والنقود العربية، د. محمود الجليلي؛ الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٥م.
٥٧٣. الملل والنحل للشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)؛ الناشر: مؤسسة الحلبي.
٥٧٤. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية طهمان، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.
٥٧٥. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)؛ الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، تحقيق: يحيى الثمالي.
٥٧٦. منازل الأئمة الأربعة لأبي زكريا السلماسي (ت: ٥٥٠هـ)؛ الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢، تحقيق: محمود بن عبد الرحمن قدح.

٥٧٧. مناهج المستشرقين من الدراسات العربية والإسلامية، الناشر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥ م.
٥٧٨. منة العليم الودود بصفة حساب العقود، أبي شيبة، رياض، رحمت، الناشر: المؤلف نفسه، ط ١، ١٤٣٤ هـ، تقديم: د. وصي الله عباس.
٥٧٩. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا.
٥٨٠. المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد الباجي (ت: ٤٧٤ هـ)؛ الناشر: مطبعة السعادة، مصر، ١٣٣٢ هـ.
٥٨١. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٥٨٢. منزلة السنة في الإسلام، محمد ناصر الدين الألباني، (ت: ١٤٢٠ هـ)؛ الناشر: الدار السلفية، الكويت، ط ٤، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٥٨٣. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (ت: ٦٧٦ هـ)؛ الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢ هـ.
٥٨٤. المنهاج في شعب الإيمان، للحليمي (ت: ٤٠٣ هـ)؛ الناشر: دار الفكر، ط ١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، تحقيق: حلمي محمد فودة.
٥٨٥. المنهج الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لبدر الدين ابن جماعة (ت: ٧٣٣ هـ)؛ الناشر: دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٦ هـ، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان.
٥٨٦. منهج المحدثين في النقد، ويليهِ: آراء بعض المعاصرين حول منهج المحدثين في النقد، د. حافظ بن محمد الحكمي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط ٢، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م.

٥٨٧. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر، ط٣، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٥٨٨. منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، صلاح الدين الإدلبي، الناشر: دار الفتح، الأردن، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
٥٨٩. منهجية القرآن المعرفية، محمد أبو القاسم حاج حمد، الناشر: دار الهادي، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٥٩٠. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، للمقرئزي (ت: ٨٤٥هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
٥٩١. الموافقات، للشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)؛ الناشر: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان.
٥٩٢. موثوقية السنة عقلاً، رضا زيدان، الناشر: مركز دلائل، ط١، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.
٥٩٣. الموسوعة العربية العالمية، الناشر: مؤسسة الموسوعة، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٥٩٤. موسوعة العلم الحديث في ميزان الكتاب والسنة، د. عبد الله عبد الرحيم العبادي، الناشر: دار الثقافة، قطر، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٥٩٥. الموسوعة الفلسفية العربية، رئيس التحرير: د. معن زائدة؛ الناشر: معهد الإنماء العربي، ط١، ١٩٨٦م.
٥٩٦. موسوعة الفلك، الكون، البيئة، التلوث، ألفانا مصطفى محمود، الناشر: دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٤م.
٥٩٧. الموسوعة الفلكية، إبراهيم حلمي الغوري، الناشر: دار الشروق العربي، ٢٠١٩م.

٥٩٨. الموسوعة الفلكية، د. خليل بدوي، الناشر: دار عالم الثقافة، عمّان، ط ١، ١٩٩٩ م.
٥٩٩. موسوعة المستشرقين، د. عبد الرحمن بدوي (معاصر)؛ الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ٥، (٢٠١٥ م).
٦٠٠. موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي؛ الناشر: المؤسسة العربية للدراسات، لبنان، ط ٥، ٢٠١٥.
٦٠١. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، للندوة العالمية للشباب الإسلامي، الناشر: دار الندوة العالمية، ط ٤، ١٤٢٠ هـ، إشراف: د. مانع بن حماد الجهني.
٦٠٢. موسوعة فتح الملهم في شرح صحيح مسلم، شبير أحمد العثماني، وتعليقات: محمد رفيع العثماني، وتكملة محمود شاكر؛ الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م.
٦٠٣. الموضوعات، لابن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ)؛ الناشر: المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط ١، ١٣٨٦ هـ - ١٣٨٨ هـ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.
٦٠٤. موطأ الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩ هـ)؛ الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.
٦٠٥. الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)؛ الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤١٢ هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
٦٠٦. موقف الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر من النص الشرعي، سعد بجاد العتيبي، الناشر: دار الوعي، الرياض، ط ٢، ١٤٣٤ هـ.

٦٠٧. موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية، د. أكرم ضياء العمري؛ دار إشبيلية، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٦٠٨. موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين، وعباده المرسلين، لمصطفى صبري (ت: ١٩٥٤م)؛ الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٦٠٩. موقف المستشرقين من السنة، أمام محمد سالم الحبال، الناشر: دار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تقديم: د. بديع سيد اللحام.
٦١٠. مؤلفات محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٠٦هـ)؛ الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، تحقيق: ناصر الطريم، وآخرون.
٦١١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)؛ الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م، تحقيق: علي محمد البجاوي.
٦١٢. الميزان لمرويات فضائل شهر شعبان، د. سعود الصاعدي، الناشر: المؤلف نفسه، ط١، ١٤٣٩هـ.
٦١٣. الميسر في شرح مصابيح السنة، للتوربشتي (ت: ٦٦١هـ)؛ الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، تحقيق: د. عبد الحميد هندأوي.
٦١٤. ناسخ الحديث ومنسوخه لأبي بكر الأثرم (ت: ٢٧٣هـ)؛ الناشر: المحقق نفسه، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور.
٦١٥. ناسخ الحديث ومنسوخه، لابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)؛ الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: سمير الزهيري.
٦١٦. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)؛ الناشر: دار ابن كثير، ط٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، تحقيق: حمدي السلفي.

٦١٧. نحن والعلم، علي مصطفى مشرفة، الناشر: مؤسسة هنداوي، ط١، ٢٠١٧م.
٦١٨. النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية، محمد الأمير المالكي الكبير (ت: ١٢٢٨هـ)؛ الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: زهير الشاويش.
٦١٩. نزهة النظر في شرح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)؛ الناشر: مطبعة السفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: عبد الله الرحيلي.
٦٢٠. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)؛ الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، تحقيق: علي محمد الضباع.
٦٢١. النظريات العلمية الحديثة، د. حسن الأسمرى؛ الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٦٢٢. نظرية المعرفة عند مفكري الإسلام وفلاسفة الغرب المعاصرين، د. محمود زيدان؛ الناشر: مكتبة المتنبى، الدمام، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٦٢٣. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبرهان الدين البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩١٥م، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي.
٦٢٤. نقد الأئمة متون الأحاديث التي ظاهر أسانيدھا الصحة، د. عبد الباري الأنصاري، منشور إلكتروني في حساب المؤلف.
٦٢٥. نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية، د. سلطان العكايلة، الناشر: دار الفتح، الأردن، ط٢، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
٦٢٦. نقد النص، علي حرب، الناشر: المركز الثقافي العربي، المغرب، ط٤، ٢٠٠٥م.

٦٢٧. نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية، محيي الدين شيرينوف؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٦٢٨. نقد مراتب الإجماع، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)؛ الناشر: دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، اعتناء: حسن أحمد إسبر.
٦٢٩. النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)؛ الناشر: مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، تحقيق: ماهر الفحل.
٦٣٠. النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)؛ الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي.
٦٣١. النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)؛ الناشر: أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، د. زين العابدين بلا فريج.
٦٣٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)؛ الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي.
٦٣٣. هدى الساري، مقدمة فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، اعتناء: محب الدين الخطيب.
٦٣٤. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد أبو شهبة (ت: ١٤٠٢هـ)؛ الناشر: دار الفكر العربي.
٦٣٥. الوضع في الحديث، د. عمر فلاته، مكتبة الغزالي، دمشق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٦٣٦. يأجوج ومأجوج، لابن سعدي (ت: ١٣٧٦هـ)؛ مطبوع باسم: رسالتان في فتنة الدجال، يأجوج ومأجوج، الناشر: دار ابن الجوزي، ط ٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: د. أحمد القاضي.

٦٣٧. ينبوع الغواية الفكرية، عبد الله بن صالح العجيري، الناشر: مجلة البيان، ط١، ١٤٣٤هـ.

**638. Lectures on Arabic Historians, By Margoliouth, D.s (1930).**

**639. Mysteries Of the Sun, By Nasa.gov.**

٦٤٠. Gray`s Anatomy، ترجمة: طلاب كلية الطب البشري بجامعة دمشق، بإشراف: م. د. بيان السيد.



## فهرس موضوعات الجزء الثاني

الصفحة

الموضوع

- المبحث الثالث: الأحاديث التي ادّعي تعارضها مع علم الأرض (الجيولوجيا) ... ٥
- المطلب الأول: حديث البيت المعمور: ..... ٦
- المطلب الثاني: أحاديث ادّعي تعارضها مع كروية الأرض: ..... ٢٠
- المطلب الثالث: حديث: إن من قبَل المغرب بابًا مفتوحًا: ..... ٣٤
- المطلب الرابع: النيل والفرات من الجنة: ..... ٤٢
- المطلب الخامس: سد يأجوج ومأجوج. .... ٥١
- المطلب السادس: حديث: ديك رأسه عند العرش، ورجلاه في الأرض. .... ٨٨
- المبحث الرابع: الأحاديث التي ادّعي تعارضها مع علم الأحياء (البيولوجيا) ..... ١٠٥
- المطلب الأول: الأحاديث التي ادّعي تعارضها مع نظرية التطور: ..... ١٠٧
- المطلب الثاني: حديث طول آدم ﷺ، وتناقص الخلق بعده: ..... ١٣٧
- المطلب الثالث: حديث: «الكافر يأكل في سبعة أمعاء»: ..... ١٤٣
- المطلب الرابع: الحديث الدال على أن للإنسان عظمًا: ..... ١٥٧

- المطلب الخامس: ماء الرجل وماء المرأة: ..... ١٦٧
- المبحث الخامس: الأحاديث التي ادّعي تعارضها مع الطب الحديث ..... ١٧٧
- المطلب الأول: القواعد العامة في الطب: ..... ١٨٩
- الفرع الأول: التداوي بالقرآن الكريم، والأذكار، والرقية الشرعية، والأدعية. .... ١٨٩
- الفرع الثاني: حديث: «لكل داء دواء»: ..... ١٩٢
- الفرع الثالث: حديث «لا عدوى». .... ١٩٤
- الفرع الرابع: إثبات الأمراض المعنوية: ..... ٢٠٩
- المطلب الثاني: الأحاديث الواردة في توصيف الأمراض وأسبابها: ..... ٢٢٦
- الفرع الأول: حديث: «الطاعون وَخَزُّ أَعْدَائِكُمْ مِنَ الْجَنِّ»: ..... ٢٢٦
- الفرع الثاني: حديث: «الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»: ..... ٢٤٣
- المطلب الثالث: توصيف الأمراض والأدوية والعلاجات: ..... ٢٥٧
- الفرع الأول: حديث الذباب: ..... ٢٥٧
- الفرع الثاني: لحوم البقر داء: ..... ٢٦٣
- الفرع الثالث: الصُّدَاعُ عِرْقٌ يَضْرِبُ رَأْسَ الْإِنْسَانِ: ..... ٢٧١
- المطلب الرابع: الأدوية والعلاجات النبوية: ..... ٢٧٧

- الفرع الأول: التداوي بيول الإبل: ..... ٢٧٧
- الفرع الثاني: حديث الحبة السوداء: ..... ٣٦٣
- الفرع الرابع: حديث الأمر بقتل الحيات لأنهن يسقطن الحمل، ويطمسن البصر: ..... ٢٩٣
- المطلب الخامس: بعض الأحاديث الضعيفة الواردة في باب الطب: ..... ٣٠٢
- الفرع الأول: حديث: «الماء المشمس يورث البرص» ..... ٣٠٢
- الفرع الثاني: ما روي بأن: «الباذنجان لما أكل له»: ..... ٣٠٨
- الفرع الثالث: حديث: «كُلِ الكرفس فإنها بقلة الأنبياء»: ..... ٣٠٨
- الفرع الرابع: حديث: «شُمُوا النرجس ولو في اليوم مرة»: ..... ٣١٠
- المبحث السادس: الأحاديث التي ادّعي تعارضها مع أمورٍ أخرى من العلم ..... ٣١٣
- المطلب الأول: حديث: «إن بعض هذه الأقدام لمن بعض»: ..... ٣١٣
- المطلب الثاني: حديث: نهيق الحمار، وصياح الديكة: ..... ٣١٩
- المطلب الثالث: تحديد الزمن بين خلق آدم وزمان النبي ﷺ: ..... ٣٢٢
- الخاتمة ..... ٣٢٨



الموضوع

الصفحة

- التوصيات العلمية: ..... ٣٤٩
- الملحق ..... ٣٥٢
- ثبت المصادر والمراجع ..... ٣٥٣
- فهرس الموضوعات ..... ٤١٩

